آراء حول الخليج

العـــدد 132
يـونـيـــو 2018

صفقة القرن.. سباق الدبلوماسية والحرب:
٩ مرتكـزات خلـف التسـوية الأمريكية

معوقات الاقتصاد الإيراني: البطالة والتضخم
ومحدودية الاستثمارات والاعتماد على النفط

ملف العدد:

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والسيناريوهات

- التـوازن العسـكري في الخليـج ضـد إيـران واسـتبعاد أي مغامـرة عسـكرية والمواجهـة اقتصادية
- أوروبـا تصطـف مـع أمريـكا والحـرب العسـكرية مسـتبعدة والحـرب الاقتصاديـة معلنـة
- السـعودية قـادرة عـلى تعويـض الإمـدادات ودورهـا القيـادي ركيـزة مـع دول "أوبـك" و خارجهـا
- تعقيـدات النظام الاسـتراتيجي في المنطقة تجعـل النووي ليس عامل ردع بل الفشـل أكثر احتمالاً
- قـوة أمريـكا في إنجـاح أو إفشـال أي اتفـاق بعيـدًا عـن إرادة أطرافـه الحلفـاء أو الخصـوم
- لا مصلحـة لروسـيا في هيمنـة إيـران عـلى المنطقـة وهـي بحاجة إلى تـوازن قـوى في المنطقة
- التصعيـد الأمريكـي يتجـاوز الاتفـاق النـووي و الصاروخـي و النفـوذ الإقليمي إلى تغييـر النظام
- سـيناريوهات علاقـة قطـر وإيران في ظل أزمـة "النووي" تطرح تسـاؤلات حول الشـكوك والنوايا
- أمريـكا ورطـت إيـران في سـوريا لاسـتدراجها لحـرب اسـتنزاف ترهقهـا وجـرت روسـيا للمسـتنقع

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
خالد علي محمد
info@araa.sa

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد 4

النظام الإيراني .. فروسية كاذبة وإهدار مقدرات شعبه
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية 6

صفقة القرن وسباق الدبلوماسية والحرب: ٩ مرتكزات خلف التسوية الأمريكية
د. إبراهيم أبراش

دراسة العدد 8

إذا انفجر صراع مسلح فإن ساحة المعارك ستكون الساحة الخليجية
الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ومجلس التعاون: التحديات والنتائج
د. محمد غانم الرميحي

قضية العدد 15

التداعيات السلبية للعقوبات الاقتصادية الأميركية على الاقتصاد الإيراني
معوقات الاقتصاد الإيراني: البطالة والتضخم ومحدودية الاستثمارات والاعتماد على النفط
د. خضير عباس النداوي

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. طلال صالح بنّان 25
د. الصادق الفقيه 29
د. احمد سليم البرصان 36
د. أشرف محمد كشك 42
د. محمد مجاهد الزيات 47
د. أحمد سيد أحمد 51
لواء أ. ح / محمد عبدالخالق قشقوش 57
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 65
د. محمد فايز فرحات 71
د . صدقه يحيى فاضـــــل 76
د. معتز سلامة 79
د.محمد عزالعرب 84
لواء . محمد إبراهيم 89
د. محمد عباس ناجي 93
د. محمد البنا 97
د. ظافر محمد العجمي 102
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 108
صافيناز محمد أحمد 111
د. محمد زاهد جول 117
د. كريستيان كوخ 123
نعيـمة عكوش 127

إصدارات

قضايا في السياسة العالمية 129

وقفة

مفاتيح النزاع والحل في الشرق الأوسط 130
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم " ١٣٢" من سلسلة إصدار المجلة يتناول في الملف الرئيسي قضية الانسحاب الأمريكي من اتفاق الملف النووي الإيراني وتأثير ذلك على إيران ومنطقة الخليج والشرق الأوسط برمته، والسيناريوهات المطروحة أو المتوقعة من جانب الأطراف المعنية بقضية الملف النووي الإيراني.

وتناولت دراسات ومقالات هذا العدد أبعاد هذه القضية بعمق وموضوعية ومن ثم جاءت الرؤية واضحة والتوصيات مقنعة حيث تم مناقشة كافة الأسباب وما يمكن أن تؤول إليه تطورات الأحداث المستقبلية في ظل التشدد الأمريكي والتعنت الإيراني، وقد تم استعراض الأسباب التي دفعت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب لاتخاذ هذه الخطوة أي الانسحاب من الاتفاق الذي أبرمته إدارة الرئيس أوباما، وكذلك قراءة وتوقع السياسات الإيرانية على ضوء نهج النظام الإيراني وسلوكه وممارساته، وفي المقابل قراءة ورصد مواقف المجتمع الدولي على ضوء تباين المصالح والتوجهات السياسية، وبين هذا وذاك توقع ما قد يحدث في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة، وما قد يصيب هذه المنطقة من شرر متطاير.

ويرى الكثير من المحللين أن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في فرض العقوبات والحصار الاقتصادي ضد إيران، وأن واشنطن لن تسمح لطهران بامتلاك السلاح النوي كون النظام الإيراني لا يعبأ بالقوانين الدولية، ويريد امتلاك السلاح النووي لزعزعة استقرار المنطقة والعالم وتهديد دول الجوار ، إضافة إلى تهديد إسرائيل وهذا ما لا تقبله الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي .

الكثير من المحللين وضعوا ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل أزمة الاتفاق النووي الإيراني وهي إما أن تقبل إيران بتعديل الاتفاق النووي المعروف باتفاق (٥+١) بما يضمن ألا تمتلك القنبلة النووية لاحقًا، أو يكون تدخل الأطراف الدولية المؤثرة مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين مقنعًا ومؤثرًا على الإدارة الأمريكية وتستطيع هذه الدول الضغط على واشنطن، أو لا تلتزم بفرض العقوبات الأمريكية المقترحة والتي ستدخل حيز التنفيذ في نوفمبر المقبل، ومن ثم تتراجع واشنطن بعض الشيء عن شروطها التي أعلنها الرئيس ترامب تجاه أزمة الملف النووي الإيراني، والسيناريو الأخير هو نشوب حرب أمريكية ـ إيرانية، وهذا السيناريو يعد من أخطر الاحتمالات ومع ذلك لا يبدو الوقوع قريبًا ، أو على الأقل في المدى المنظور.

ويعتقد البعض أن العقوبات التي ستفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والتي سيقبلها المجتمع الدولي في نهاية الأمر سوف تطيح بالنظام الإيراني الحاكم، بل أن الهدف الرئيسي من هذه العقوبات هو تأليب الشعب الإيراني على حكومته ومن ثم التغيير من الداخل تحت ضغط الخارج، ويعتقد الكثيرون أن هذا السيناريو هو الأقرب إلى التحقيق كون النظام الإيراني الحالي استعدى شعبه وجعله مكروهًا من الدول في العالم لتبنيه سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتبديد أموال الشعب في مغامرات تمويل الميليشيات المسلحة خارج إيران كما هو الحاصل في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وغيرها وقد تحمل الشعب الإيراني كلفة هذه المغامرات والطموحات الإيرانية الفاشلة والتي يقودها نظام الملالي، إضافة إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر على الشعب الإيراني ما جعل البازار يقف يتخلى عن دعم النظام الحاكم، بل يشترك في مظاهرات ضده.

في النهاية، يظل العالم في حالة ترقب وانتظار لما ستؤول إليه الأحداث في إيران و ما يخيم على المنطقة من قلق جراء الملف النووي الإيراني ورعونة النظام الحاكم في طهران، وعجرفته وتهديده للمنطقة واستخدام ورقة إغلاق مضيق هرمز .

محاور العدد المقبل

سوف يناقش الملف الرئيسي بالعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل الرقم ١٣٣ من سلسلة أعداد المجلة قضية حيوية طرأت على الساحة الدولية مؤخرًا وهي (طريق الحرير: تأثيره وأهدافه ودوره)، حيث تلقي الصين بثقلها على إعادة إنشاء طريق الحرير والذي من المتوقع أم يكون بمثابة تحول تاريخي في طريق التجارة الدولية والتنمية العالمية ودور الصين في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وسوف يتناول هذا الملف العديد من المحاور منها ما يلي:

ـ تأثير طريق الحرير على طرق التجارة التقليدية والممرات الملاحية الحالية.
ـ مدي تأثر الدول العربية والخليجية بالإيجاب أو السلب من طريق الحرير.
ـ الطرق المثلى المتاحة أمام الدول العربية للاستفادة من طريق الحرير في التنمية.
ـ لماذا تتواجد الصين بقوة في الخليج وماذا يعكس استئجارها جزيرة فيلكا الكويتية؟
ـ مستقبل العلاقات الصينية ـ الإيرانية / الروسية وتأثيرها على منطقة الخليج.
ـ مستقبل التبادل التجاري بين الصين وأوروبا وتأثيره على الدول العربية.
ـ تأثير طريق الحرير على تجارة النفط وتداعيات ذلك على النفط الخليجي.
ـ علاقات الصين والغرب في المستقبل .. تكامل وحوار أم تنافس وصراع؟
ـ الزيادة المتوقعة في المبادلات الصينية ـ العالمية، والحجم المتوقع لهذه المبادلات.
ـ مستقبل التكتلات التجارية الإقليمية والدولية الحالية بعد طريق الحرير.
ـ استشراف الدور العالمي المستقبلي للصين وموقف الولايات المتحدة الأمريكية.
ـ هل ستتحول الصين إلى قوة اقتصادية وعسكرية عظمي وتغير موازين العالم؟

النظام الإيراني ..
فروسية كاذبة وإهدار مقدرات شعبه

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

من الثابت أن منطقة الخليج العربي لم تهدأ منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩م، وحتى الآن، فقد بدأ النظام الإيراني الذي خلف الشاه سياسة جديدة في المنطقة ولا سيما تجاه دول الجوار خاصة الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه السياسة ارتكزت إلى عدة مرتكزات بغية تحقيق مجموعة أهداف لم تكن من قبل، بل غير قابلة للتطبيق والتحقيق لأنها تسعى لتغيير أسس العلاقات الدولية المتعارف عليها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واستقرار الدولة الوطنية وتطبيق القوانين الدولية في إطار مجتمع دولي قائم على احترام سيادة الدول و استقلالها.

ونتيجة للسياسة الخارجية الإيرانية التي انتهجها نظام ما بعد الثورة الإسلامية طرأت تطورات جديدة في المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة، وكان أبرز معالمها سعي إيران للتوسع الإقليمي، أو ما يسمى بتصدير الثورة ، واعتمدت في ذلك على عدة مرتكزات أهمها:

- تصعيد الخلاف المذهبي الطائفي لكي تضمن الولاء المطلق باسم الدين لتدعيم نهج ولاية الفقيه ويكون هذا الولاء فوق الوطن من خارج إيران .
- زعزعة الاستقرار الإقليمي للنفاذ إلى داخل الدول العربية والإسلامية تحت مسميات طائفية ونصرة فرقة أو طائفة ضد دولتها ومجتمعها بغطاء مزاعم كاذبة وحجج واهية ومغلوطة.
- استخدام الأذرع المسلحة أو الميليشيات ضد دولها لتفتيت عضد الدول وتشكيل عصابات ولاؤها المطلق لإيران.
- تمويل الجماعات والميليشيات المناهضة لدولها أي الجماعات الإرهابية ما جعلها تنفق أموالاً طائلة على تمويل الجماعات المسلحة خارج حدودها.
- الدخول في حروب إقليمية وفي مقدمتها الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات، وتغذية حروب غير مباشرة في لبنان والعراق وسوريا واليمن.

ـ محاولة كسب تعاطف الشارع العربي والإسلامي بزعم أنها معادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة اللعب بورقة القضية الفلسطينية دون فعل أي شيء لهذه القضية، والإساءة إلى الشعائر الإسلامية العظيمة وهو ما فعله الحجاج الإيرانيون في مواسم الحج وفي المشاعر المقدسة.

ـ استعراض القوة العسكرية في الخليج والتدخل في حرية وسلامة الملاحة الدولية والحديث المتكرر عن إغلاق مضيق هرمز الحيوي للملاحة الدولية وتجارة النفط العالمية.

ـ التسليح المبالغ فيه , ما جر المنطقة إلى حالة من سباق التسلح غير مشهودة من قبل، وتعمدت ذلك لتحويل جهود دول منطقة الخليج من التنمية والبناء إلى مواجهة الأخطار الإيرانية المعلنة والتي تجاهر بها طهران، بل تنفذها بالتدخل السافر في شؤون العديد من الدول العربية والخليجية، ما جعلها تتدخل عسكريًا وبشكل مباشر في العراق وسوريا واليمن، أو عبر الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية ما دون الدولة والتي تعمل ضد دولها بغرض الهيمنة الإيرانية على القرار السياسي للعديد من الدول العربية.

ـ وزاد أمر التسليح خطورة عندما دخلت إيران إلى المجال النووي والحديث عن سعيها لامتلاك السلاح الذري ما يجعلها تخل بالتوازن العسكري في المنطقة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وزاد الأمر خطورة بتحديها للمجتمع الدولي والتهرب من التفتيش الأممي على مفاعلاتها النووية القريبة جدًا من الساحل الشرقي للخليج العربي في مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي.

كل ذلك وغيره من الممارسات الإيرانية غير القانونية وغير الأخلاقية والخارجة عن سياسات حُسن الجوار جعلت المجتمع الدولي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة لا تثق في سلوكيات النظام الإيراني المنفلت وغير الملتزم بأسس العلاقات الدولية المتعارف عليها، وبذلك أرست إيران مبادئ عدم الثقة مع المجتمع الدولي وجيرانها، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم أن إيران غير أمينة على إدارة مفاعلات نووية حتى وإن كانت تحت شعار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية قياسًا على تاريخ إيران وطموحاتها ونزعاتها العدوانية والطائفية وتلويحها الدائم باستخدام القوة العسكرية وتدخلها العسكري السافر والعلني في دول الجوار بشكل مباشر أو عبر وكلائها من الميليشيات المسلحة والخارجة عن طوع دولها من أجل خدمة المصالح الإيرانية.

دول مجلس التعاون الخليجي التي سبق أن رحبت بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) لا تضمر شرًا للشعب الإيراني ولا تريد له الإيذاء، بل تريد له الرخاء والسلام، كما أنها تريد إخلاء منطقة الخليج وعموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وتريد عدم جر المنطقة إلى أي مواجهة عسكرية تضر بالسلم والاستقرار الإقليميين، أو تضر بالشعب الإيراني ومكتسباته وحقه في الحياة الكريمة، لذلك تريد دول مجلس التعاون أن يتوقف النظام الإيراني عن السياسات العدائية تجاه دول المنطقة وأن يكف عن التدخل في شؤون دول الجوار والانسحاب العسكري من خارج حدود بلاده وقبول مبدأ التعايش السلمي والتعاون الإقليمي لإرساء السلام في عموم المنطقة التي عكر هذا النظام صفوها، وأن تتخلى طهران عن طموحاتها النووية العسكرية.

المطلوب من إيران في المرحلة الحالية الإنصات إلى صوت العقل والنظر إلى مصالح شعبها دون عناد أو مكابرة لتعديل الاتفاق النووي بما يجعلها تستفيد من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتخلي عن طموح امتلاك القنبلة الذرية التي لن تستخدمها تحت أي ظرف من الظروف لاعتبارات عديدة، بل ستوجد حالة من السباق النووي مجددًا في المنطقة، من أجل أن تتفادى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية التي تعطل مسيرتها التنموية وتهدر قيمة عملتها وتزيد من الضغوط على اقتصادها المتهاوي وتجنب شعبها ويلات ونتائج المواجهة مع العالم خاصة أن تلك المواجهة غير ذات عائد لإيران وشعبها سوى المزيد من الحصار الدولي وتفاقم المشكلات الداخلية التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة للنظام الحاكم نفسه، وهذه العواقب لن تحقق ما يسعى إليه النظام من أن المواجهة مع العالم تطيل بقاءه في السلطة وتجعل الشعب الإيراني يتوحد خلفه في ظل الانفتاح الإعلامي والعجز الاقتصادي وتردي الأوضاع الاجتماعية لشعب عريق وصاحب حضارة ما يجعل هذا الشعب يرفض استخدامه درعًا في حروب النظام الإيراني الفاشلة التي يتحمل تكلفتها الشعب الإيراني وشعوب المنطقة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

الرفض الفلسطيني الرسمي المُعلن مثل التهوين و لن يوقف مسار التسوية

صفقة القرن وسباق الدبلوماسية والحرب: (٩) مرتكزات خلف التسوية الأمريكية

جهود واتصالات أمريكية مكثفة علنية مع دول عربية وسرية وعبر وسطاء مع أطراف فلسطينية لاستكمال إخراج ما تسمى صفقة القرن أو صفقة العصر ، وكأن هناك سباق بين الجهود السياسية لتمرير صفقة القرن وقرع طبول الحرب من إسرائيل كجزء من سيناريو حرب قادمة تلوح في الأفق لفرض صفقة القرن .

بغض النظر عن المسمى وعما إن كانت تسوية لإنهاء الصراع أم لتجديد أدوات وشكل إدارته فإن الرئيس ترامب وفريق إدارته وظفوا متغيرات ووقائع تراكمت خلال سنين ليبنوا عليها مشروع التسوية الجديدة الذي باشرت إدارة ترامب تطبيقه حتى قبل الإعلان عنه، وذلك من خلال إجراءات وقرارات الرئيس ترامب وإسرائيل حول القدس واللاجئين وتعطيل الجهود الفلسطينية في مجلس الأمن وما يجري من اتصالات ومشاورات حول مستقبل قطاع غزة .

د. إبراهيم أبراش

المرتكزات التي يعتمد عليها مشروع التسوية الجديدة (صفقة القرن) :

١- وصول مشروع التسوية السياسية الذي عنوانه اتفاقية أوسلو لطريق مسدود وغياب أي حراك دولي جاد لتسوية بديلة.

٢- الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل بمباركة أمريكية في الضفة والقدس من استيطان وتغيير ديمغرافي، وفيما يخص قضية اللاجئين من خلال محاولة إنهاء خدمات الأونروا .

٣- فشل المراهنة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدًا لإنصاف الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة .

٤- تجاهل قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية .

٥- الانقسام الفلسطيني والإفشال المُتعمد لكل جهود المصالحة .

٦- ضعف السلطتين القائمتين في الضفة وغزة .

٧- الاشتغال الممنهج على قطاع غزة لخلق أوضاع إنسانية تهدد بالانفجار مما يتطلب حل سريعًا .

٨- فوضى الربيع العربي وانهيار معسكر الصمود والمقاومة في مقابل بوادر الاستعداد للتطبيع مع إسرائيل والالتفاف على المبادرة العربية للسلام .

٩- المعادلات والتحالفات الجديدة في المنطقة التي تغير من طبيعة الصراع في الشرق الأوسط وأطرافه .

لأنها مشروع تسوية أمر واقع فإن علاقة قوية توجد ما بين صفقة القرن والانقسام الفلسطيني والإفشال المُتعمد للمصالحة. الرفض الفلسطيني الرسمي المُعلن للصفقة مثله مثل التهوين من الصفقة والقول بأنها مجرد فزاعة أو وِلدت ميتة لن يوقف مسار مشروع التسوية إن اقتصر على مجرد الرفض أو التجاهل، الرفض دون استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة الصفقة قد يؤول إلى قبول ضمني .

قد يقول قائل إن الحديث عن (صفقة القرن) ظهر حديثًا مع ترامب منذ حوالي العام فقط بينما الانقسام وفشل المصالحة يعودا لأكثر من عقد من الزمن، وهذا كلام صحيح من حيث التسلسل الزمني والمسميات، ولكن من يرجع إلى ما تسرب عن صفقة القرن وما يتم تنفيذه منها سيجد أنها تُبنى وتؤسس على الأمر الواقع الذي نتج عن فشل تسوية أوسلو وعن الانقسام وتداعياته من حيث خروج غزة عن سيطرة السلطة وخلق أوضاع إنسانية صعبة في غزة تدفع الناس فيه لأي حل، وما تقوم به الإدارة الأمريكية هو تحويل

الإدارة الأمريكية حولت الأمر الواقع إلى صفقة بموافقة كل الأطراف أو أغلبيتها علنيًا أو ضمنيًا مع تعديلات على أطراف المعادلة وجغرافيا المنطقة

هذا الأمر الواقع إلى صفقة سياسية توافق عليها كل الأطراف أو أغلبيتها، علنيًا أو ضمنيًا، مع إدخال تعديلات على أطراف المعادلة وجغرافيا المنطقة.

هل ستكون الحرب مدخلاً لتمرير صفقة القرن ؟

صفقة القرن ليست مجرد أفكار محل تداول بل مخطط يجري تنفيذه عمليًا والمشكلة تتمحور حول كيفية تكريسها رسميًا، وفي هذا السياق يوجد سيناريوهان رئيسيان :

السيناريو الأول : تمرير الصفقة سلميًا من خلال :

١- ألا تعلن الإدارة الأمريكية عن الصفقة رسميًا فيما تستمر وإسرائيل في تنفيذ بنودها ووضع العالم أمام الأمر الواقع كما جرى بمسألة القدس ويجري بخصوص قضية اللاجئين وبفصل غزة عن الضفة .

٢- أن تعلن واشنطن عن صفقة القرن من طرف واحد وتقوم إسرائيل بما عليها من استحقاقات بمقتضاها دون موافقة أي طرف فلسطيني وهذا يعني استمرار الأمور على حالها في غزة والضفة مما سيؤدي لتآكل سلطتي الضفة وغزة .

٣- أن يوافق طرف فلسطيني على التعامل مع الصفقة .

٤- عقد مؤتمر على شاكلة مؤتمر مدريد لتمرير التطبيع مع إسرائيل والتخلي عن المبادرة العربية للسلام وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، يتبعه اتفاقية جديدة على شاكلة اتفاقية أوسلو ولكن أكثر سوءًا ليتنازل الطرف الفلسطيني من خلالها عن حق العودة والحق في القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية .

السيناريو الثاني : أن يتم تمرير الصفقة عن طريق حرب

وهذا سيناريو أكثر كارثية من الأول وهدف هذه الحرب ما يلي :

١- تدمير ما يمكن تدميره من مواقع المقاومة وقياداتها وزيادة الأوضاع الإنسانية في غزة صعوبة .

٢- افتعال حرب أهلية في قطاع غزة حول مَن يحكم قطاع غزة، وفي هذه الحالة سيتم نقل مركز ثقل السلطة من الضفة إلى غزة بحيث يتم تصفية الحالة الوطنية في الضفة الغربية إما لصالح تقاسم وظيفي مع الأردن أو ضمها لإسرائيل، وحلول السلطة الوطنية محل سلطة حركة حماس في قطاع غزة، أو استجلاب طرف ثالث ليحكم قطاع غزة .

٣- تهجير مئات آلاف الفلسطينيين إلى شمال سيناء، وفي هذا السياق نذكر بما جرى بداية الأحداث في سوريا حيث تدفق ملايين السوريين إلى دول الجوار بتواطؤ دولي وتحت مبررات الأوضاع الإنسانية .

٤- استدعاء تدخل دولي للتعامل مع الواقع الجديد وقد يتم إرسال قوات دولية للقطاع .

٥- فرض دولة غزة .

في جميع الحالات فإن هذه الصفقة لن تُنهي الصراع أو تُحقق السلام حتى وإن شاركت فيها أطراف عربية وقد يكون مصيرها مصير اتفاقات مدريد وأوسلو وتستمر لعقود مع إدارة جديدة للصراع .

حتى مع موافقة طرف فلسطيني على الصفقة، رسميًا أو ضمنيًا، فلن ينتهي الصراع لأن الطرف الفلسطيني الذي سيوافق إما أن تكون حركة حماس وهي لا تمثل الشعب الفلسطيني، أو منظمة التحرير وفي هذه الحالة ستفقد أهليتها لتمثيل الشعب الفلسطيني الأمر الذي سيدفع غالبية الفلسطينيين لتأسيس منظمة تحرير جديدة أو كيان سياسي جديد يمثل حالة الرفض لتسوية الأمر الواقع، مع عدم تجاهل إمكانية إيجاد طرف فلسطيني ثالث مستعد للتعامل مع الصفقة .

وفي الختام نتمنى أن لا تدفن القيادات الفلسطينية رأسها في الرمال مجددًا ،فبعد ربع قرن اعترفت بفشل تسوية أوسلو وعدم نزاهة الوسيط الأمريكي !!!، وبعد أحد عشر عامًا نسمع تصريحات من قيادات في منظمة التحرير والسلطة بوجود مخطط لفصل غزة عن الضفة وتتراشق حركتا فتح وحماس الاتهامات بالمسؤولية عن الانقسام !!! وما نخشاه أن نسمع من نفس القيادات بعد حين اكتشافها وجود مخطط يتم تنفيذه يسمى صفقة القرن وتتراشق الاتهامات مع بعضها البعض عن المسؤولية عن تمرير هذه الصفقة !!! .

*أكاديمي وكاتب فلسطيني

إذا انفجر صراع مسلح فإن ساحة المعارك ستكون الساحة الخليجية

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي ومجلس التعاون: التحديات والنتائج

ما اتفق عليه المشتغلون بعلم الاجتماع السياسي، أن هناك في الغالب ارتدادات تصغر أو تكبر لأي قرار كبير في الشؤون الدولية لدى طائفة من الدول، صغيرها وكبيرها، بعيدها وقريبها، وخاصة إذا كانت تلك القرارات متخذة من دولة كبرى (كما في حال الولايات المتحدة وإدارتها الحالية بقيادة الرئيس دونالد ترامب) و القضية الساخنة التي تعرف بالقضية الإيرانية وحيث أن الصدام بين القوة الكبرى (أمريكا) وبين (إيران) القوة الإقليمية، يجري قريبًا من الفضاء الجغرافي الخليجي و العربي، كما أن شكل الصدام له احتمالات متعددة، فمن الطبيعي أن تتأثر هذه المنظومة (الخليجية) و العربية تباعًا بمجريات هذا الصراع وتداعياته السياسية والاقتصادية، بل وحتى الاجتماعية وربما العسكرية. لقد نشأ من جراء الصراع مجموعة من الشروط والمطالب المسبقة بين كلا الطرفين، منها الشروط الذي طالبت بها أمريكا من أجل إعادة التفاوض، والاشتراطات الإيرانية المضادة، وكما جاءت الأولى على مرحلتين (الرآسة) ووزير الخارجية، قابلتها الاستجابة الايرانية أيضًا على مرحلتين، ومن أجل الإحاطة بالصورة نعرض هنا لشروط الطرفين لبسط النظر على (ساحة المعركة)!

د. محمد غانم الرميحي

شروط الولايات المتحدة:

لم يكن خفيًا أن السيد دونالد ترامب، كان قد أعلن أثناء الحملة الرئاسية الانتخابية عام ٢٠١٦م، أن من بين أولوياته إعادة النظر في الاتفاق النووي الذي وقع في ١٥ يوليو ٢٠١٥م، بين الدول الست (الخمسة زائد واحد و بين إيران) وأن ذلك الاتفاق معيب من وجهة نظره ، وسوف تجري مراجعته في حال فوز المرشح ترامب ! وسارت الأمور في التخمين بين المراقبين بين احتمالين ،خروج الولايات والمتحدة من الاتفاق، وبين بقائها مع تعديلات طفيفة على الاتفاق، وكانت بعض التحليلات قد ذهبت إلى عدم جدية الإدارة الأمريكية في الانسحاب من ذلك الاتفاق الدولي، خاصة مع معارضة شديدة من شركائها الاساسيون، وهم دول اوروبا الغربية (المانيا، فرنسا، بريطانيا)، وحتى بعض المحللين خارج تلك المنظومة الغربية، وجدوا أن هناك صعوبات تكتنف الانسحاب، بسبب أن الخيارات الأخرى غير واضحة، أو غير متاحة، إلا أن الأمر أخذ وجهة أخرى، في ٨ مايو ٢٠١٨م، أعلن الرئيس الأمريكي انسحاب بلاده من الاتفاق، و التشدد في إعادة المقاطعة الاقتصادية إيران خلال أشهر (تبدأ المرحلة الأولى ٦ أغسطس والمرحلة الثانية ٤ نوفمبر ٢٠١٨م)، كما شدد الإعلان على فرض عقوبات اقتصادية على أي دولة وشركة تتعامل مع إيران بعد ذلك التاريخ ، وعلى الرغم من الزيارات التي قام بها عدد من رؤساء الدول الغربية قبل الإعلان مباشرة إلى البيت الأبيض من أجل إقناع الإدارة الأمريكية باتخاذ تدابير مخففة، وزيارات سابقة لوزراء الخارجية الغربيون لإيران من أجل البحث في مخارج لإبقاء الولايات المتحدة في صلب الاتفاق مع تعديلات ترضى بها إيران، إلا أن قراءة إيران للتوجه الأمريكي لم تكن أكثر من أنها (مناورة) و راهنت طهران على التدخل من الدول الغربية لمنع الولايات المتحدة من الخروج من الاتفاق، وكانت المراهنة خاسرة! عقب الإعلان عن الخروج من الاتفاق بأيام ، أي خلال ثلاثة عشر يومًا، جاءت التفاصيل، في ٢١

مايو ظهرت شروط الإدارة الأمريكية لمعاودة التفاوض مع إيران على قاعدتها، والتي أعلنها مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي، في كلمة ألقاها في معهد "هيرتيغ" في العاصمة الأمريكية واشنطن، وهذا يعني موقف سياسي للولايات المتحدة مدروس. والشروط التي بلغت اثناعشر شرطًا هي :

– الكشف عن كل التفاصيل المرتبطة ببرنامج طهران النووي والسماح لوكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش المستمر.
– التوقف عن تخصيب اليورانيوم، وغلق المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل (أراك).
– منح الوكالة الدولية نفاذًا شاملاً لكل المحطات النووية الإيرانية.
– وضع حد لانتشار الصواريخ البالستية، والصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوسًا نووية.
– إطلاق سراح الأمريكيين، وكل المواطنين الحاملين لجنسيات من دول حليفة لواشنطن المحتجزين في إيران.
– وضع حد لدعم "المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط".
– وضع حد لدعم حركة طالبان والقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى.
– وضع حد لدعم فيلق القدس في الحرس الثوري.
– وضع حد لتصرفات طهران تجاه إسرائيل والدول الحليفة لواشنطن في الشرق الأوسط.
– نزع سلاح المليشيات الشيعية في العراق.
– وضع حد لدعم ميليشيات جماعة الحوثي في اليمن.
– الانسحاب من سوريا وسحب مليشيات الحرس الثوري الإيراني هناك.

تلك الشروط الواسعة تشير إلى كل ما تراه واشنطن من أضرار نتيجة السياسات التي تتبعها طهران منذ فترة، ولم يتعامل معها المفاوضون في (٥+١) وقد تفاعل الإعلام العالمي والعربي مع تلك الشروط، البعض من المناصرين لإيران رأى أنها (تعجيزية)، والبعض الآخر وجد أنها موضوعية وهي إن لم تستوفى في معظمها، فهي مقدمة (لتغيير النظام الإيراني) بعد تصعيد مبرمج للصراع، وفي نفس خطاب بومبيو قال إن الولايات المتحدة سوف ترسل مجموعات متخصصة لدول العالم لشرح سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران، والكشف عن الدور التخريبي الذي تقوم به إيران في المنطقة، و أردف في الخطاب (إذا لم تغير إيران مسارها فسوف تزداد العقوبات)، و الجملة الأخيرة هي صدى لما صرح به الرئيس ترمب في وقت سابق ، بما معناه أن إيران سوف تشهد حصارًا اقتصاديًا لم تعهد من قبل ! كما وضع الخطاب اللوم في تردي الأوضاع المعيشية

الحرب الساخنة المباشرة بين أمريكا وإيران مستبعدة في المدى القريب لكن الحرب الاقتصادية معلنة وخطوطها معروفة

في إيران على النظام. مباشرة بعد الإعلانين في ٨ و ٢١ مايو ، بدأت الشركات الكبرى الغربية، تحسبًا لأية مخاطر، تنسحب من السوق الإيراني، كما وجدت الدول الغربية، التي حاولت إيجاد حلول وسطى بين الموقف الأمريكي والإيراني وجدت نفسها تميل إلى الاصطفاف مع الولايات المتحدة، إما بسبب تفهمها للمخاطر التي تسببها إيران لمصالحها في المدى البعيد، أو لانها لا تستطيع أن تضحي بالمصالح الاقتصادية والسياسية التي تربطها بالولايات المتحدة، خاصة في ظروف تصاعد (الشد والجذب) في القطاع الاقتصادي الذي ينذر بـ (حرب اقتصادية دولية) وتوجه الولايات المتحدة لفرض ضرائب على الاستيراد من الغرب ! ذلك الميل يمكن قراءته في تصريح السيدة انجيلا ميركل، المستشارة الألمانية، الذي نشر على لسانها وهي في زيارة إلى الأردن حيث قالت أنها (قلقة حول سياسية الصواريخ الإيرانية البالستية، ووجود إيران في سوريا ودورها في اليمن)

شروط إيران المضادة :

في ٢٤ مايو ، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان شروط الولايات المتحدة التفصيلية ،طرح المرشد الإيراني علي خامنئي عددًا من الشروط على الدول الأوروبية لبقاء إيران ضمن الاتفاق النووي، لعل في ذلك ضغطًا على تلك الدول، وهي من جديد قراءة غير دقيقة لما يجمع الدول الأوروبية بالولايات المتحدة. وطالب علي خامنئي الدول الأوروبية بتقديم ضمانات لمواصلة الاتفاق النووي وحماية مبيعات النفط الإيرانية من الضغوطات الأمريكية، ومواصلة شراء النفط الإيراني، وأن لا تسعى للتفاوض حول برنامج إيران للصواريخ البالستية، أو نشاط إيران في منطقة الشرق الأوسط. كما طالب البنوك الأوروبية بحماية التعاملات التجارية مع إيران، مشيرًا إلى أن طهران لا تريد الدخول في نزاع مع الدول الأوروبية الثلاث، الأطراف في الاتفاق النووي، وهي بريطانيا وألمانيا وفرنسا، رغم أنها لا تثق بها! واضح من هذه الشروط أنها رد استعلائي، كما أن المرشد لم يذكر موضوع اليمن وربما جرى تجاهله عن قصد !

أما الرد الإيراني الموسع فقد جاء في مقالة مطولة للسيد جواد

ظريف وزير الخارجية الإيراني و نشرت يوم الخميس ٢١ يونيو وكانت أيضًا مزايدة على الشروط الاثناعشر ، فقد جاءت في خمسة عشر بندًا هي التالي:

١ على الحكومة الأميركية أن تحترم استقلال إيران وسيادتها الوطنية، وتعطي ضمانا بأنها ستنهي تدخلاتها في إيران بموجب ما تعهدت به عبر معاهدة الجزائر لعام ١٩٨٠م.

٢ ـ على الحكومة الأمريكية أن تتخلى رسميا عن أسلوب التهديد، واستخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وغيرها من الدول، مما يتناقض مع المبادئ الآمرة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقد ألحق خسائر جمة بشعوب العالم، وشعوب منطقتنا والشعب الأميركي.

٣ـ على الحكومة الأمريكية أن تحترم حصانة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يعتبر من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأن تلغي ما أصدرته من أحكام تعسفية غير قانونية، وتكفّ عن تطبيقها سواء داخل الولايات المتحدة أو في سائر الدول.

٤ ـ على الحكومة الأمريكية أن تعترف بالأعمال غير القانونية التي قامت بها طوال العقود المنصرمة ضد الشعب الإيراني، كما عليها أن تقوم بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بالشعب الإيراني من جراء ذلك، وتقدم ضمانًا يمكن اختبار مصداقيتها بأنها ستكف عن الاستمرار فيها والعودة إليها حول:

- دورها في الانقلاب العسكري الذي أدى في ١٩ أغسطس ١٩٥٣م، إلى إسقاط الحكومة الوطنية الشرعية في إيران، وألحقت خسائر وأضرار كبيرة بالشعب الإيراني من جراء استمرار الحكومة الانقلابية المستبدة في إيران طوال مدة ٢٥ سنة.

- قيامها بحجز ومصادرة عشرات المليارات من الدولارات من أموال وممتلكات الشعب الإيراني بلا وجه قانوني، سواء ما تم تجميده منها في أمريكا بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، أو ما تمت مصادرته خلال الأعوام الماضية تحت ذرائع واهية وعلى غير وجه قانوني.

- اعتداؤها العسكري على الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٠م، وانتهاكها الصارخ والسافر لسيادة إيران ووحدة أراضيها.

- مساعداتها العسكرية والتسليحية والاستخباراتية السخية للدكتاتور العراقي المقبور صدام حسين خلال فترة ٨ سنوات من الحرب المفروضة على الشعب الإيراني.

- دورها المباشر في معاناة جمع غفير من الإيرانيين المصابين بالأسلحة الكيمياوية العراقية التي تم تزويد صدام بأجزائها من قبل أمريكا وحلفائها الغربيين.

- إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية بواسطة فرقاطة وينسنس الأمريكية في ٣ يوليو ١٩٨٨م، مما أودى بحياة ما يزيد على ٢٩٠ مدنيًا بريئًا من الركاب والطاقم، ثم منح الوسام لقائد تلك الفرقاطة.

- قيامها بضرب المنصات النفطية الإيرانية عبر هجمات متكررة خلال ربيع عام ١٩٨٨م.

- توجيه تهم وإساءات واهية إلى الشعب الإيراني الشريف باستمرار؛ كتسميتها الشعب الإيراني بـ (الشعب المتمرد المجرم) أو (الشعب الإرهابي) أو (محور الشر).

- إدراج المسلمين بمن فيهم المواطنون الإيرانيون في قائمة الممنوعين من دخول الأراضي الأمريكية، وذلك بأسلوب غير قانوني وعنصري وغير مبرر. إن الإيرانيين في أمريكا هم من أكثر الجاليات نجاحًا وثقافة والتزامًا بالقانون، كما أنهم قدموا خدمات كبيرة لمجتمعهم. وهاهم اليوم محرومون من اللقاء بأقربائهم حتى الجدّ والجدة.

- قيامها بإيواء أشخاص من دعاة ممارسة العنف ضد إيران في أمريكا ، وحماية الجماعات الشريرة من الميليشيات والمنظمات الإرهابية التي كانت بعضها طوال سنوات ضمن قائمة الجماعات الإرهابية لدى الحكومة الأمريكية نفسها ثم تم شطبها من هذه القائمة قبل عدة سنوات بفعل محاولات لوبي مؤججي الحروب، ومن يتقاضون الرواتب من هذه المنظمات ممن أصبح بعضهم اليوم في عداد المسؤولين من الطراز الأول في الإدارة الأمريكية الحالية.

- دعمها للمنظمة الاستخباراتية التابعة للكيان الصهيوني (موساد) لغرض القيام بأعمال إرهابية أسفرت عن استشهاد علماء نوويين إيرانيين.

- قيامها بعمليات التخريب في المشروع النووي الإيراني من خلال الحروب السايبرية.

- العمل على تزوير المستندات وخداع المجتمع الدولي والترويج للأزمة المفتعلة.

٥ ـ على الحكومة الأمريكية أن تتخلى عن سياساتها العدوانية وعدوانها الاقتصادي المستمر طوال أربعة عقود ماضية ضد الشعب الإيراني، وأن تلغي العقوبات الظالمة الواسعة النطاق والمباشرة والتي تتعدى حدود أمريكا، وتوقف فورًا مئات من اللوائح والأوامر التنفيذية الصادرة بهدف عرقلة المسار الطبيعي للتنمية في إيران، مما يشكل انتهاكًا سافرًا للقانون الدولي والمعاهدات النافذة، وتم إدانته من قبل الجميع، وتقوم بالتعويض عن الخسائر الجسيمة التي لحقت بشعب إيران واقتصادها من جراء ذلك.

٦ ـ على الحكومة الأمريكية أن توقف فورًا أسلوبها في الغدر،

> **إيران لن تثير العالم بإعادة التخصيب أو التحرش بإسرائيل فالورقتان تعجلان بالصدام الساخن وسيبقى الحال في إطار المناورة**

ونقض العهد ونقضها السافر للإتفاق النووي مما ألحق بإيران خسائر مباشرة وغير مباشرة تبلغ مئات المليارات من الدولارات بسبب فرض الحظر على التجارة مع إيران والاستثمار فيها، وأن تعوّض عن الخسائر التي ألحقت بالشعب الإيراني، وتتعهد بطريقة يمكن اختبار مصداقيتها بأنها تنفذ دون قيد أو شرط كل ما تعهدت به في الإتفاق النووي، وأنها بموجب ما نص عليه الإتفاق النووي ستمتنع عن أي عمل يعرقل طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية الإيرانية.

٧. على الحكومة الأمريكية أن تبادر فورًا إلي إطلاق سراح جميع المواطنين الإيرانيين وغير الإيرانيين ممن وُجّهت إليهم تهم مفتعلة بخرق العقوبات المفروضة علي إيران فأودعوا السجون الأمريكية، أو تم اعتقالهم في سائر الدول بفعل الضغوط اللاقانونية من قبل الحكومة الأمريكية لغرض تسليمهم إلي أمريكا وهم يعانون أقسي الظروف تحت الاعتقال اللاقانوني، كما يجب أن تقوم بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بهؤلاء وذويهم، حيث يوجد بينهم نساء حوامل وشيوخ طاعنين في السن ومرضى، وقد لقي البعض منهم حتفه في السجن.

٨. على الحكومة الأمريكية أن تعترف بتداعيات غزوها العدواني التدخلي لهذه المنطقة، بما فيها العراق وأفغانستان وكذلك الخليج الفارسي، وتسحب قواتها من المنطقة وتضع نهاية لتدخلها في شؤون المنطقة.

٩ ـ على الحكومة الأمريكية أن تضع نهاية للسياسات والإجراءات التي أدت إلي إيجاد جماعة داعش الإرهابية اللاإنسانية وغيرها من الجماعات المتطرفة، وترغم حلفاءها في المنطقة علي إيقاف الدعم المالي والتسليحي والسياسي للجماعات المتطرفة في هذه المنطقة وفي العالم، وذلك بطريقة يمكن اختبار مدي مصداقيتها.

١٠ـ على الحكومة الأمريكية أن تتخلي عن توفير السلاح للطرف المعتدي في اليمن والمشاركة في الهجمات المتكررة علي الشعب اليمني المظلوم وقتل الآلاف من أبنائه وتدمير بلده، وأن ترغم حلفاءها علي إنهاء العدوان علي الشعب اليمني والتعويض عن الخسائر الناجمة عنه.

١١ ـ على الحكومة الأمريكية أن تحترم القوانين والأنظمة الدولية وتبادر إلي وقف دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني وتدين سياسة الأبارتهايد والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان من قبل هذا الكيان، وتدعم بشكل فعلي حقوق الشعب الفلسطيني وبوجه خاص حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

١٢ ـ على الحكومة الأمريكية أن تبادر إلي وقف بيع الأسلحة الفتاكة ـ وليس الجميلة بقيمة مئات المليارات من الدولارات إلي المناطق المتأزمة في العالم وبخاصة منطقة غرب آسيا. فبدلاً من أن تحول المناطق المتأزمة إلي مخزن بارود، يجب أن تدع هذه المبالغ الباهظة توظّف لتنمية الدول ومكافحة الفقر في العالم. حيث أن جزءًا من نفقات شراء الأسلحة من قبل زبائن أمريكا من شأنه أن يكون عاملاً لإزالة الجوع والفقر المدقع، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ومكافحة الأمراض و... في كل أرجاء العالم.

١٣ ـ على الحكومة الأمريكية أن تتخلي عن معارضتها لموقف المجتمع الدولي المطالب منذ خمسة عقود بإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن ترغم الكيان الصهيوني المحتل المعتدي علي نزع سلاحه النووي، وتعمل علي إزالة أكبر خطر يهدد فعلا السلام والأمن الإقليميين والعالميين أي وجود أفتك أنواع الأسلحة بيد كيان هو أكبر معتد ومؤجج للحروب علي مر التأريخ المعاصر.

١٤ ـ على الحكومة الأمريكية التخلي عن اعتمادها المتزايد علي الأسلحة النووية ومنهج التهديد باستخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية أمام الأخطار غير النووية، مما يعتبر انتهاكًا سافرًا لما تعهدت به تلك الحكومة بموجب المادة ٦ من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والقرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، والبيان الصادر عن اجتماع مراجعة وتجديد معاهدة حظر الأسلحة النووية عام ١٩٩٥م، وقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤؛ وأن تعمل بواجبها الأخلاقي والقانوني والأمني في نزع السلاح النووي بشكل كامل، الأمر الذي يشكل مطلب الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة وحتي وزراء خارجية أمريكا السابقين، كما أنه مطلب كل أبناء البشر الموجودين علي وجه الأرض بالتأكيد. فإن الحكومة الأمريكية ـ باعتبارها الدولة الوحيدة التي سجلت في التاريخ باسمها عار استخدام السلاح النووي، عليها أن تخلّص البشرية من كابوس المحرقة النووية العالمية المشؤوم والأمن الوهمي الذي أُرسي بنيانه علي أساس الزوال الحتمي للطرفين.

"العقوبات على إيران ترفع فاتورة واردات الطاقة التركية و تراجع قيمة الليرة بعد أن بلغ حجم التجارة البينية ١٤ مليار دولار"

١٥ ـ على الحكومة الأمريكية أن تتعهد لجميع الأطراف المتعاقدة معها وللمجتمع الدولي بأنها تحترم مبدأ الوفاء بالعهد الذي يعدّ أهم قاعدة في القانون الدولي ويمثل أساسًا للعلاقات الإنسانية المتحضرة، وأن تتخلي رسميًا، بل وأهم من ذلك عمليًا، عن المنهج الخطر المتمثل في استغلال القانون الدولي والمنظمات الدولية كإحدى الأدوات المتواجدة في جعبة أدوات الولايات المتحدة.

أوروبا تميل إلى الاصطفاف مع أمريكا تفهمًا لمخاطر إيران أو لأنها لا تستطيع التضحية بمصالحها مع واشنطن

إن ما سبقت الإشارة إليه من سياسات حكومة الولايات المتحدة، تعدّ نموذجًا من أسباب عدم ثقة الشعب الإيراني في حكومة الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب، وإنما هي أحد الأسباب المهمة الرئيسية لانعدام العدالة وانتشار العنف والإرهاب والحرب وانعدام الأمن في العالم وعلي وجه الخصوص في منطقة غرب آسيا. ولم تؤت هذه السياسات ثمارًا للشعب الأمريكي الشريف المتحضر سوى العبء الثقيل المالي والروحي وعزلة حقيقية لدي الرأي العام في الأغلبية الساحقة لدول العالم. فلم يجنِ ثمارها إلا عدد محدود من منتجي الأسلحة الفتاكة. وإذا امتلكت حكومة الولايات المتحدة شجاعة تمكنها من التخلي عن هذه السياسات رسميًا وفعليًا من أجل أمن ورفاهية شعبها، فإن عزلة أمريكا الدولية في هذه الحالة تنتهي وتبرز صورة جديدة عن أمريكا في إيران والعالم، وتتهيأ الظروف الملائمة لحركة مشتركة باتجاه الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة.

ويجب أن نعترف بأن التطلع إلي تغيير سلوك الولايات المتحدة، مع الأسف، لا يبدو واقعيًا على ضوء الظروف الراهنة، ولذلك بذلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية جهودها دومًا على المستوي العالمي في سبيل الترويج للشمولية والتعددية والحوار واحترام سيادة القانون ونزع السلاح النووي، وذلك من خلال تقديم مبادرات من قبيل (حوار الحضارات) و(العالم ضد العنف والتطرف) والمشاركة الفعالة في المساعي العالمية الرامية إلي تحقيق نزع سلاح نووي ونظام دولي مبني علي القانون. كما أننا قدمنا حلولاً عملية لحل الأزمة في كل من سوريا واليمن سلميًا؛ وذلك منذ أوائل أيام هاتين الأزمتين، وشاركنا بفعالية في المبادرات السياسية الجادة، إلا أنه في كل هذه الأزمات قامت الولايات المتحدة، ومع الأسف، بحماية المعتدين والإرهابيين. كما أننا على أثر انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي بذلنا جهودًا صادقة مع سائر أعضاء الإتفاقية المتبقين من أجل الحفاظ على هذا الإنجاز الدبلوماسي العالمي المهم ولا نزال نواصل هذا المسار .

تلك هي الساحة الواسعة (لمسرح العمليات) الجديد في الشرق الأوسط، والشهور القادمة سوف تبين لنا ما هي السيناريوهات التي سوف تخاض عمليات الصراع على هذا المسرح الممتد من أفغانستان شرقًا، وحتى ضفاف البحر الأبيض غربًا، على أقل تقدير. كما أن الشروط والشروط المضادة واضح أنها تحمل مساحة واسعة من المبتغيات، وعلى هذه الساحة الواسعة سوف تصدم الإرادات و الإدارات

السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن يطورها الصراع سيناريو العلاقة الأمريكية والإيرانية:

واضح من الشروط والشروط المضادة أن المسارين في تصادم، وأن الشروط الإيرانية نابعة من (فخر وطني) غير مبرر ، فهي تقدم تلك الشروط التعجيزية من أجل كسب رأي عام محلي، وإظهار القضية وكأنها ثأر تاريخي، يعود تاريخه منذ منتصف القرن الماضي (أحداث مصدق) ، كما لم يبرر الرد الإيراني وجود قوات إيرانية في كل من العراق وسوريا ودعم لقوى عميلة له في كل من لبنان و اليمن، وعبث بمقدرات بلاد أخرى في الخليج ، إلا أن حدود التصادم لازالت ترسم في الخلفية، فيبدو لأول وهلة أن (الحرب الساخنة المباشرة) مستبعدة، على الأقل في الأشهر القليلة القادمة، ولكن (نوع من الحروب محتملة) فالحرب الاقتصادية معلنة وخطوطها معروفة، وهي أولا على الصناعات النفطية و القطاع المالي، فلا بيع أو شراء من المنتج النفطي الإيراني، كما أن المنظومة المصرفية العالمية سوف تتشدد في التعامل مع إيران تدريجيًا، أي لا تحويل من وإلى العملة الإيرانية، فأول الضحايا سوف يكون الريال الإيراني، الذي سوف يشهد تراجعًا في قيمته، يسمع ذلك في التضخم وفي العوز الاقتصادي، كما سوف تستهدف القوى العسكرية الإيرانية، خاصة الحرس الثوري الإيراني بتفرعاته المختلفة، ومن المحمل شن حرب أعصاب على النظام و خلخلته من الداخل، كما حدث مؤخرًا في نشر وجود أموال ضخمة لأبناء مسؤولين في النظام الإيراني الحالي، مما أثار لغطًا واسعًا على وسائل التواصل الاجتماعي بين الفرقاء في إيران، وربما تتصاعد هذه الضغوط من خلال المعلومات السرية التي تحتفظ بها الإدارة الأمريكية حول شؤون إيران المختلفة. من جهة أخرى تتصاعد الضغوط على وجود قوات عسكرية إيرانية في سوريا، و يبدو أن هناك تفاهم إسرائيلي\ روسي\ و أمريكي، على دفع تلك القوات بعيدًا عن الحدود الإسرائيلية والأردنية.

سيناريو العلاقات الإيرانية العربية ومع الجوار:

من القضايا التي طالما (سرقت الدعاية الإيرانية) بعض العقول العربية، قضية فلسطين، وهي القضية الحساسة لدى العرب واستطاعت إيران لأسباب مختلفة (منها قصور في الوعي الجماعي العربي) أن تركب القضية من طريقين، الأول الدعاية بانها تقاوم

تقاوم إسرائيل، والثانية بعض المساعدات لبعض القوى السياسية الفلسطينية، وقد صدق كثيرون تلك الأطروحات ومن النتائج غير المباشرة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، انكشاف الموقف الإيراني تجاه (المقاومة وتحرير فلسطين) فبعد ضربات موجعة من الطيران الإسرائيلي على تجمعات إيرانية عسكرية في سوريا، ردت تلك القوات بعدد من الصواريخ لم تتجاوز هضبة الجولان، كثير منها سقط في العراء، وفي نفس الوقت لم يتحرك حزب الله في لبنان (للثأر) من إسرائيل، رغم تهديد زعمائه واضح من سير الأحداث أن إيران في سوريا لن تلجأ إلى إثارة إسرائيل، ولن تسمح لها روسيا (المهيمنة اليوم على القرار السوري) بأن تفعل ذلك، فإذا نحن أمام نهاية (ادعاءات) خدع بها كثيرون، فليس من المحتمل أن تدخل إيران في صراع مباشر مع إسرائيل، كما أن إسرائيل لا يحتمل أن تضحي باستهداف تل أبيب أو حيفا بسبب دمشق أو حماة! فهناك إذا توافق غير معلن يرعاه الروس و أمريكا ليست بعيدة عنه. ذلك يفضي في التحليل الأخير أن (الحجة الفلسطينية) فرب استخدام بطاقتها على الانتهاء ! دول الجوار أيضًا سوف يكون لها شيء من (الاشتباك) في مسرح العلميات، على سبيل المثال، فإن تركيا تربطها علاقات وثيقة اقتصادية مع إيران، كما تربطها مواثيق دولية مع الولايات المتحدة، وقد وصلت العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإيرانية، فالعقوبات على إيران سوف تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات التركية من الطاقة وتسبب في تراجع قيمة الليرة التركية في عام ٢٠١٢م، بلغ حجم التجارة البينية بين تركيا رقمًا غير مسبوق، حوالي ١٤ مليار دولار، وتراجع بعد ذلك، وبسبب العقوبات السابقة، كانت إيران تستبدل أموالها في تركيا بالذهب وتبيعه في أسواق قريبة منها لاستبداله بعملات أجنبية وقد صرح وزير الاقتصاد التركي(أن بلاده سوف تواصل التجارة مع إيران قدر الإمكان، ولن تستجيب لأي كان بهذا الخصوص) ، بجانب المصالح الاقتصادية التركية الإيرانية، هناك توافقات حول سوريا مشتركة أيضًا مع روسيا ، من الممكن أن تستجيب تركيا نسبيا مع منظومة العقوبات الأمريكية، إلا أن ذلك يعتمد بشكل كبير على الإغراءات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لتركيا

دول الخليج :

في الغالب فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تستجيب بشكل كلي للتوافق مع العقوبات الأمريكية، لسببين الأول هو العلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة ،والثاني أنها لا تقدر على خرق العقوبات تحت طائلة السياسة الأمريكية التي تفرض المقاطعة على (أي دولة أو شركة) تتعامل مع إيران بعد سريان العقوبات. من دول الخليج التي لها علاقة اقتصادية واسعة دولة الإمارات، وخاصة دبي، التي تبلغ حولي احدى عشر مليار دولار (٢٠١٧م) وهو مبلغ ضخم، يشمل إعادة التصدير وهنا تبز المعادلة بين (الشراكة الاقتصادية وبين الخصومة السياسية) التي يتوجب حلها قبل حلول مواعيد مراحل المقاطعة (اغسطس\ نوفمبر ٢٠١٨م)، من طرف آخر تنامت العلاقة التجارية بين إيران وقطر في السنة الأخيرة، خاصة في المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، استخدام قطر للمجال الجوي الإيراني في بعض رحلات شركتها الوطنية للطيران، كما أن إيران وقطر يتقاسمان أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، و الذي تشغله شركات عالمية، بقية دول الخليج التبادل التجاري متواضع نسبيًا وفي ضوء قطع العلاقات بين الرياض وطهران الذي أعلن عنه في يناير ٢٠١٦ تدنت العلاقات الاقتصادية مع السعودية و البحرين، وتراجعت مع كل من الكويت و عمان.

من هنا الى أين ؟ بعد إكمال فترة الإنذار ، أي بعد بداية نوفمبر ٢٠١٨م، سوف يتطور الصراع، وربما في البداية يأخذ شكل ضغوط أمريكية وربما غربية على الداخل الإيراني، في تصور لخلخلة النظام، كشاكلة تسريب معلومات مضرة بالنظام،خاصة من حيث فساد النخبة الإيرانية الحاكمة، وكذلك دعم أكثر لقوى المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج، وقد تتصاعد تجليات الصراع لتصل (مادون الحرب المعلنة الساخنة) كما أن إيران سوف تحاول (تحييد) أكبر عدد من الدول المهمة تجاه العقوبات، خاصة روسيا والصين، وبعض الدول الأخرى، كما سوف ترفع الشوكة من خلال التابعين لها في بعض الدول العربية، مثل حزب الله في لبنان و الحوثي في اليمن، ورفع درجة التدخل في كل من العراق وسوريا، من أجل استخدام تلك الأوراق للتفاوض، ولكن لن تذهب إلى مكان ما يثير العالم عليها، مثل إعادة التخصيب (كما هددت) أو التحرش بالحدود الإسرائيلية، فتلك الورقتان سوف تعجلان، إن تمتا ، بالصدام ربما الساخن . سيبقى الحال في إطار المناورة، و يعتمد السيناريو بكامله على قدرة الولايات المتحدة بإقناع أكبر عدد من الدول،وربما إغرائها بأحكام العقوبات المختلفة، لأن أي ثغرة أو اختراق من أية دولة أو دول ، يقلل من فعالية العقوبات عندما تبدأ، من جهة أخرى سوف تعتمد جزئيًا سير مسار الصراع على الاتفاق بين الولايات المتحدة و كوريا الشمالية، فإن نجح سوف يشكل ضغطًا على إيران وإغراءً للدول الغربية (المترددة) بالسير مع سياسة الولايات المتحدة. أما إذا انفجر صراع مسلح وما يشبهه فإن الساحة التي سوف تدور فيها المعارك هي الساحة الخليجية بحرًا و جوًا وأرضًا، و لا يستبعد أن تقوم إيران، في حال فشل الأدوات الأخرى بالتحرش بدول الخليج! تلك خيارات وجب التفكير فيها !

مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

التداعيات السلبية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني

معوقات الاقتصاد الإيراني: البطالة والتضخم ومحدودية الاستثمارات والاعتماد على النفط

تعرض الاقتصاد الإيراني منذ عقد ونيف لعقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن الدولي، وأمريكا، ودول الاتحاد الأوروبي جراء اعتراض الدول المتقدمة، وفي مُقدمتها أمريكا على الخطوات التنفيذية للبرنامج النووي.

وقد أدى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إلى تراجع حاد في أداء مختلف قطاعات الاقتصاد، وعلى رأسها الصادرات النفطية، مما أدى إلى انخفاض العائدات الماليةِ وإلحاق أضرار واسعة في بنية الاقتصاد الإيراني، وبخاصة خلال المدة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٨م، إذ شهدت إيران مُتغيرين كان لهما تأثير بالغ على اقتصادها.

د. خضير عباس النداوي

المُتغير الأول تخفيف العقوبات الاقتصادية، وله انعكاسات إيجابية تمثلت بانتعاش اقتصادي مرحلي ملموس بعد مرور سنة على الرفع الجزئي للعقوبات بعد توقيع اتفاقية فينا في يوليو ٢٠١٥ م، والتي تحققَ بموجبها رفع الحظر على الصادرات النفطية الإيرانية اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠١٦م،

المُتغير الثاني، انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي عكس تداعيات سلبية على الاقتصاد الإيراني، بعد تسلم ترامب الحكم في ٢٠ يناير ٢٠١٧ م، واعتراضه على توقيع سلفه أوباما" للاتفاق النووي مع إيران ثم إعلانه في ١٤ أكتوبر ٢٠١٧م، استراتيجية أمريكية جديدة إزاء إيران، وعدم مُصادقتهِ على التقرير الفصلي للاتفاق النووي، ثم إعلانه في ٨ مايو ٢٠١٨م، انسحاب بلاده من الاتفاق، كما وقع مرسومًا رئاسيًا للبدء بإعادة العقوبات المفروضة على إيران، وبذلك توقفت فترة الانتعاش الاقتصادي الإيراني.

وسرعان ما تحولت العقوبات الاقتصادية الأمريكية الجديدة إلى إشكالية مُستمرة ومركبة بأبعادها الداخلية والإقليمية والدولية، عانت منها إيران، وهي في ذات الوقت أحد أهم المحددات لتطور علاقات إيران الإقليمية والدولية، وبخاصة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي والدول العربية.

ولتوضيح أهمية هذه التطورات جرى تقسيم البحث إلى المقدمة وثلاثة محاور، ركزت على تطورات الاقتصاد الإيراني للسنوات (٢٠١٥ ــ٢٠١٨م)، وقد تناول المحور الأول العوامل المؤثرة في الاقتصاد الإيراني. وتطرق الثاني إلى: المؤشرات الأساسية للاقتصاد الإيراني. واستعرض المحور الثالث: تطور قطاعات الاقتصاد الإيراني، ثم الخاتمة .

العوامل المؤثرة في الاقتصاد الإيراني

تأثر الاقتصاد الإيران بعدة عوامل، داخلية وإقليمية ودولية، أثرت على تطوراته خلال السنوات السابقة خاصة خلال عامي ٢٠١٧ــ ٢٠١٨م، والتي يمكن إيجازها بالعوامل الآتية :

أولاً. العوامل الداخلية: شهدت إيران في السادس والعشرين

من فبراير٢٠١٦ م، "انتخابات مجلس الشورى العاشر، وانتخابات مجلس خبراء القيادة الخامس " وجرى الجمع بينهما في يوم واحد، وفقًا لقانون جمع الانتخابات الذي شُرع لغرض تقليص نفقات إجراءات الانتخابات. وبالنتيجة حاز التيار الأصولي غالبية المقاعد في كلا الاقتراعين.

وتتجلى خطورة فوز التيارات الإسلامية المحافظة المدعومة من قبل المُرشد الأعلى علي خامنئي خاصة إن لخامنئي موقف رافض للاتفاق النووي، وبدأ الإعلان عنه منذ مارس ٢٠١٦م، و تصاعدت حدة التعبير عن هذا الرفض بعد توقف أمريكا في رفع العقوبات البنكية، إذ أعلن أنه وافق على توقيع الاتفاق النووي من باب إقامة الحجة على الأمريكيين لكي يُثبت للجميع أن واشنطن هي العدو وأنها لن توفي بوعودها. ومن جانب أخر يرى الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الاتفاق النووي هو نجاح لإيران ودبلوماسيتها، ومن ثم تعمقت الخلافات بين الطرفين بعد المواقف المتباينة لخامنئي وروحاني حول الاتفاق النووي، وكما هو مُعتاد فإن تصريحًا لخامنئي ضد سياسة ما أو شخص ما في إيران يُعد إشارة بدء هجوم التيار المحافظ عليه داخل إيران ( ). وعزز توجه المحافظين في الساحة الإيرانية خلال عام ٢٠١٦م، الخطوات المعلنة منذ عام ٢٠١٥م لاختيار خليفة للمرشد الأعلى علي خامنئي بسبب إصابته بمرض السرطان ( ) خاصة بعد الطلب المقدم من المرشد الأعلى لمجلس خبراء القيادة في مارس ٢٠١٦ م، للتصرف بحسب ما وصفه ((بطريقة ثورية لاختيار مرشد ثوري))، بديلاً عنه( ) ليخلفه في سدة الحكم . وتنعكس خطورة هذا التوجه في تداعياته السلبية على الميدان الاقتصادي من خلال فرض واشنطن عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، مما أثر على التوجهات السياسية والاقتصادية لحكومة روحاني .

"نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفض في إيران و يتراوح بين (٤٧٢٣) دولار لعام ٢٠١٥ و(٥٠٨٦) عام ٢٠١٨

ثانيا . العوامل الإقليمية:

١. التدخل العسكري الإيراني في دول الشرق الأوسط: اتخذت الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٩م، تعبيرات مُختلفة لتطبيق جانبًا من مبادئ (نظرية ولاية الفقيه)، إلا أن إيران اتخذت بعد اندلاع ما يُسمى بأحداث الربيع العربي عام ٢٠١١م، توجهًا توسعيًا لإرساء جانبًا من أطر نظرية تصدير الثورة الإيرانية عبر تدخلات إيران الإقليمية، وعلى سبيل المثال، دعا القائد العام للحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري إلى إلغاء الحدود بين العراق وسوريا ولبنان، ووصف هذه الدول بمحور المقاومة مُؤكدًا " أن أسباب الوجود العسكري الإيراني في سوريا للحفاظ على أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ( )، وفي ١٥ يناير ٢٠١٦م، أكد محمد علي جعفري وجود (٢٠٠) ألف مقاتل مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني في خمس من دول المنطقة هي : (اليمن وسوريا والعراق وباكستان وأفغانستان) تعمل من أجل حماية ودعم " الولي الفقيه" والجمهورية الإسلامية ( )، فيما صرح المُرشد علي خامنئي لدى استقباله لأسر ضباط إيرانيين قُتلوا في سوريا : " لو لم يتم التصدي هناك لضامري السوء ومُشعلي الفتن الذين هم أداة بيد أمريكا والصهيونية لوجب علينا التصدي لهم في طهران وفارس وخراسان وأصفهان، إن هؤلاء "الشهداء سلبوا العدو القدرة على التحرك" ( ).وهو بذلك أرسى أحد أهم أسس نظرية الأمن القومي الإيراني القائمة على تنفيذ سياسة الدفاع عن إيران خارج الحدود الدولية لها. ومما لاشك فيه بان لهذه السياسة كلفة مالية كونها تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري الإيراني، مما ينعكس سلبًا على تطورات الاقتصاد الإيراني .

٢. توتر العلاقات الإيرانية السعودية: اتصفت العلاقات الإيرانية ـ السعودية، وعلى مدى أربع عقود خلت، وتحديدًا منذ عام ١٩٧٩م، بعدم الاستقرار وتصاعد الأزمات بين فترة وأخرى، والتي تزايدت حدتها لتصل لمرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وحدثت الأزمة الأولى عام ١٩٨٨م، نتيجة صدام اندلع بين الحجاج الإيرانيين مع عدد من منتسبي الأمن السعودي وتفجير الحرم المكي، لتعود العلاقات عام ١٩٩١ ( ). فيما حدثت الأزمة الثانية في بداية عام ٢٠١٦م،على خلفية مجموعة من القضايا الإقليمية الخلافية بين البلدين، وفي مُقدمتها تداعيات التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية، فضلاً عن تداعيات التدخل الإيراني في الأزمة اليمنية وموقفها من التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن. واتجهت الأزمة في هذه المرة نحو تأجيج الصراع المذهبي في المنطقة إثر اقتحام متظاهرين إيرانيين لمقري السفارة والقنصلية السعودية في كل من "طهران" و"مشهد"، يوم ٢٠١٦/١/٢ م.

٣. ثالثًا. العقوبات الاقتصادية الدولية:

تصاعد التوتر بين إيران والدول الغربية المتقدمة، منذ شروع إيران بعمليات تخصيب اليورانيوم عام ٢٠٠٥ م، بسبب الخلاف بشان أهداف وتطورات العمل في البرنامج النووي الإيراني ، وبذلك مّرت العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية والأوروبية

بلـغ عـدد العاطليـن عـن العمـل في إيـران (٢,٧) ملاييـن عاطـل عـام ٢٠١٥وتزايـد العـدد ليصـل عـام ٢٠١٨ إلى (٣,١) مليـون عاطـل

بثلاث مراحل:

١. المرحلة الأولى، اتسمت بفرض عقوبات أمريكية، وأوروبية ودولية، وخاصة العقوبات التي فرضت بموجب قرارات من مجلس الأمن الدولي، واستمرت هذه المرحلة ـ (١١) سنة ، من عام ٢٠٠٦م، وانتهت بتوقيع اتفاقية فينا في يوليو ٢٠١٥ م، وأصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار المرقم (٢٢٣١) في ٢٠ يوليو ٢٠١٥م، مؤيدًا خطة العمل ومُنهيًا كل الأحكام التي تضمنتها قراراته المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني وهي: (١٦٩٦/ ٢٠٠٦) ،(والقرار ٢٠٠٦/١٧٤٧) ،(والقرار ١٨٠٣/ ٢٠٠٨) (والقرار١٨٣٥ / ٢٠٠٨) (والقرار ١٩٢٩ / ٢٠١٠) ، (والقرار ٢٠١٥/٢٢٢٤) . وتم الاتفاق في الوقت عينه على أن تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من تنفيذ إيران للأحكام المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ( ) والتي تم بموجبها رفع الحصار عن تصدير النفط الإيراني اعتبارًا من ٢٠١٦/١/١م.

٢. المرحلة الثانية. استمرت لسنتين وخمسة أشهر وسبعة أيام من الأول من يناير ٢٠١٦ م، ولغاية ٨ يونيو ٢٠١٨م، واتسمت برفع الحظر عن تصدير النفط مع استمرار العديد من العقوبات الأخرى رهنا بتنفيذ إيران بالتزاماتها بموجب اتفاقية فينا. وكان قطاع النفط هو أبرز القطاعات المستفيدة من الاتفاق، فقد تمكنت البلاد من زيادة إنتاجها النفطي بقرابة مليون برميل يوميًا ليصل إلى(٣,٧) ملايين برميل يوميًا بنهاية عام ٢٠١٦م، مقابل (٢,٨) مليون برميل عام ٢٠١٥م. ونجحت إيران منذ رفع العقوبات في إبرام صفقات تجارية واستثمارية مع شركات غربية على درجة كبيرة من الأهمية لإيران لإعادة تأهيل قطاعها النفطي ودعم بنيتها التحتية، وتنمية قطاعاتها غير النفطي. وفي يناير ٢٠١٧م، تمكنت إيران من تسّلم أول طائرة مدنية من شركة "إيرباص" الفرنسية، والتي تأتي في إطار صفقتها مع الشركة لشراء (١١٨) طائرة بقيمة (٢٥) مليار دولار.

٣. المرحلة الثالثة، ابتدأت المقدمات لتنفيذها مع إعلان " ترامب" استراتيجية جديده إزاء إيران في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، ووصف بموجبها الاتفاق النووي مع إيران بكونه "أحد أسوأ الاتفاقات في التاريخ" .

وأعقب ذلك إعلانه انسحاب بلاده من الاتفاق النووي

وتوقيعه مرسومًا بإعادة العمل بالعقوبات الاقتصادية على إيران في الثامن من يونيو ٢٠١٨م ( ) . واستنادًا لما أعلنه مدير التخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية الأمريكية " براس هوك" في الأول من يوليو ٢٠١٨م " فإن الحملة التي تشنها بلاده ضد إيران تستهدف خفض إيراداتها من مبيعات النفط الخام إلى الصفر " ، وبخاصة عقب إعلان (٥٠) شركة عن نيتها خفض علاقاتها التجارية مع إيران، إثر انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي. وقد أثار شروع الإدارة الأمريكية بتطبيق استراتيجيتها ضد إيران حفيظة المسؤولين الإيرانيين، وسارعوا لإطلاق تهديدات ضد واشنطن، والمجتمع الدولي.

المؤشرات الأساسية للاقتصاد الإيراني

أولاً . الناتج المحلي الإجمالي:

تحتل إيران المرتبة (١٩) على المُستوى العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي ( )، وبمراجعة المعطيات الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي الإيراني للسنوات الأربع الماضية، (الجدول ــ ١)، يتضح تذبذب أرقامه في إيران من (٣٧٥,٤) مليار دولار عام ٢٠١٥ م، ليصل عام ٢٠١٦م، إلى (٤٠٤,٤) مليار دولار ، أي أنه ازداد بما قيمته (٣٩) مليار دولار خلال عام ٢٠١٦م،عقب رفع جزئي للحصار ، ثم واصل صعوده ليصل عام ٢٠١٧م، إلى (٤٢٧,٧) مليار دولار، ووفقًا لتقديرات البنك الدولي والخبراء الإيرانيين، سيتراجع الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنهاية عام ٢٠١٨ م، إلى (٣٩٨,٤) (الجدول ــ ١).

ويعكس ارتفاع أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيراني خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م، جراء استمرار رفع العقوبات الاقتصادية ، وفي ضوء نتائج هذا الاتفاق تم تخفيف العقوبات الاقتصادية مع بداية عام ٢٠١٦م، وبذلك عاودت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بالتصاعد التدريجي لتصل في نهاية عام ٢٠١٦م، إلى (٤٢٧,٧) مليار دولار، أي بزيادة قدرها (٢٣) مليار دولار عن أرقام العام السابق.

وخلال المدة (٢٠١٥ ــ٢٠١٨) تحققت أعلى نسب نمو الناتج المحلي، الحقيقي والنفطي وغير النفطي في إيران خلال عام ٢٠١٦م، والتي كانت على التوالي (١٢,٥٪و٦١,٦٪و٣,٣٪) ،وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي النفطي إيجابيًا بعد تخفيف العقوبات لتصل نسبته إلى (٦١٪)، وليمثل نقلة نوعية في أداء القطاع النفطي، ومن ثم في أداء الاقتصاد الإيراني. ومع ذلك لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا في إيران وهو يتراوح ما بين (٤٧٢٣) لعام ٢٠١٥ م، و(٥٠٨٦) لعام ٢٠١٨ م، دولارًا سنويًا. (الجدول ــ ١).

(الجدول ــ ١)

الناتج المحلي الإجمالي في إيران(GDP) للمدة (٢٠١٥ـ ٢٠١٨)

ت	مؤشرات عامة	2015	2016	2017	2018(*)
.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)(1)	375.4	404.4	427.7	398.4
.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي ٪ (2)	1.6–	12.5	3.5	3.8
.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي السنوي٪ (3)	7.2	61.6	2.5	3.9
.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي غير الحقيقي السنوي٪ (4)	3.1–	3.3	3.7	3.7
.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي (ألف دولار) (5)	4723	5027	5305	5086

(*) الأرقام لعام٢٠١٨ بحسب تقديرات البنك الدولي بالتعاون مع الخبراء الإيرانيين

ثانيًا. تزايد معدلات البطالة:

فقد تزايد عدد السكان خلال السنوات الأربع الأخيرة بمعدل مليون نسمة سنويًا ووفقًا لأحدث تقرير أعده البنك الدولي في مارس ٢٠١٨ م، (الجدول ــ٢) إذ وصل عدد سكان إيران إلى (٧٩,٥) مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٥م، ليصل عام ٢٠١٨م، إلى (٨٢,٤) مليون نسمة، في حين بلغ عدد إجمالي القوى العاملة (٢٤,٧) مليون نسمة، عام ٢٠١٥م، واستمر بالتزايد ليصل إلى (٢٦,٥) مليون نسمة عام ٢٠١٨م، فيما بلغ عدد العاملين فعليًا (٢٢) مليون نسمة عام ٢٠١٥م، وتزايد ليصل إلى (٢٣,٤) مليون نسمة عام ٢٠١٨م، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل (٢,٧) مليون عاطل عام ٢٠١٥م، وتزايد هذا العدد ليصل في العام ٢٠١٨ إلى (٣,١) مليون عاطل.

(الجدول ــ٢)
مؤشرات عن البطالة في إيران للمدة ٢٠١٥ ــ ٢٠١٨

السنة	إجمالي سكان إيران مليون نسمة	إجمالي القوى العاملة مليون نسمة	عدد العاملين مليون نسمة	أعداد العاطلين مليون نسمة
2015	79.5	24.7	22	2.7
2016	80.5	25.8	22.6	3.2
2017	81.4	26.2	23.1	3.1
2018(*)	82.4	26.5	23.4	3.1

(*) الأرقام لعام٢٠١٨ بحسب تقديرات البنك الدولي بالتعاون مع الخبراء الإيرانيين

ثالثًا. التطورات المالية:

١. الموازنة العامة:

كانت أرقام الموازنة العامة في إيران لعام ٢٠١٥م، (٢٩٤) مليار دولار وبعد تخفيف الحصار الاقتصادي بداية عام ٢٠١٦م، تزايدت أرقام الموازنة الحكومية، لتصل إلى (٣٢٩,٦٣) مليار دولار ، أي بزيادة قدرها (٣٥,٦٣) مليار دولار عن موازنة عام ٢٠١٥ م، (الجدول ــ٣) . فيما انخفضت أرقام الموازنة الإيرانية لعام ٢٠١٧بمقدار (١,٦٣) مليار دولار ، في حين تزايدت موازنة عام ٢٠١٨ م، بقيمة ملياري دولار عن أرقام موازنة عام ٢٠١٧

(الجدول ــ٣).

١. إجمالي الاحتياطيات المالية في إيران: مع استمرار الحصار الاقتصادي ، فقد حرص المسؤولون الإيرانيون على المحافظة على استقرار كميات احتياطي النقد الأجنبي، وزيادتها بشكل تدريجي. وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ــ٣)، يتضح أن الاحتياطيات المالية الإيرانية كانت بحدود (١٢٨,٤) مليار دولار في عام ٢٠١٥م، وتناقص هذا الرقم في عام ٢٠١٦ م، ليصل إلى (١٢٠,٧) مليار دولار ، ثم واصل تراجعه ليبلغ في عام ٢٠١٧م، نحو (١١١,٧) مليار دولار، ثم يعاود الارتفاع ــ بحسب تقديرات البنك الدولي ليصل إلى (١٢٤,٩) عام ٢٠١٨م.

٢. اجمالي الديون الحكومية في إيران : استطاعت الحكومة الإيرانية خلال عام ٢٠١٦م، تقليص الدين العام إلى (٩,٣) مليار دولار ، بعد أن كان عام ٢٠١٥، (١٠) مليارات دولار ، ثم واصلت تراجعه خلال عام ٢٠١٧م، ليصل إلى (٨,٧) ، ومن ثم ارتفعت ــ بحسب تقديرات البنك الدولي خلال عام ٢٠١٨ م، إلى (٩,١) مليار دولار. (الجدول ــ ٣)

٣. التضخم النقدي السنوي في إيران : في إيران تراوحت نسبة التضخم طيلة السنوات الأربع الأخيرة ما بين (١١,٩٪) في عام ٢٠١٥ م، و (١٠,١٪) خلال عام ٢٠١٨م، (الجدول ــ٣) ، سعر صرف الريال الإيراني يساوي الدولار الواحد (٤٢,٧) ألف ريال في بداية عام ٢٠١٨م، ، متأثرًا بتراكم تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية والتي فرضتها إدارة ترامب بعد عام ٢٠١٧م، فضلاً عن العقوبات السابقة المفروضة على إيران منذ عام ٢٠٠٦م. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ م، انهارت أسعار صرف العملة الإيرانية في السوق السوداء لتصل إلى (٩٠) ألف ريال مقابل الدولار، في بداية يوليو ٢٠١٨م (ولربما يواصل الريال الإيراني تراجعه في الأشهر القادمة) مما أدى إلى اندلاع مظاهرات نظمها تجار البازار في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، مما يعكس جانبًا من التداعيات السلبية لإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني .

(الجدول ــ ٣)
التطورات المالية في إيران للمدة ٢٠١٥ــ ٢٠١٨

السنة	إجمالي الموازنة السنوية (مليار دولار أمريكي)(1)	الاحتياطيات المالية الإيرانية (مليار دولار أمريكي)(3)	إجمالي الديون الحكومية (مليار دولار أمريكي)(4)	التضخم النقدي السنوي %(5)
2015	294	128.4	10	11.9
2016	329,63	120.7	9.3	9
2017	328	111.7	8.7	10.5
2018	(2)330	124.9	9.1	10.1

رابعًا. الاستثمار الأجنبي في إيران:

الاستثمار الأجنبي في إيران مقيد بموجب المادة (٨١) من الدستور الإيراني والتي تنص على: (يُمنع منعًا باتًا منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات)، لذلك يُعاني الاقتصاد الإيراني من محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والتي لم تتجاوز أرقامها لعامي (٢٠١٦ ــ٢٠١٧م) سوى (٥,٠١٩) مليار دولار فقط (الجدول ــ ٤) . و هذه الأرقام متواضعة جدًا ولا تتناسب مع ضخامة الاقتصاد الإيراني خاصة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك كنتيجة لعزوف المستثمرين الأجانب في استثمار أموالهم في الساحة الإيرانية تحسبًا من استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية ، فضلاً عن العقبات الأخرى المتمثلة بوجود توترات سياسية بين إيران والدول المجاورة أو مع الدول الكبرى.

(الجدول ــ٤)

الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران للمدة ٢٠١٤ ــ ٢٠١٧

السنة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في ايران (مليار دولار أمريكي)
2014	2.105
2015	2.060
2016	5.019
2017	5.019

تطور قطاعات الاقتصاد الإيراني

أولاً. قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي: تُعد إيران من ضمن الدول العشر الأولى في العالم من حيث الإمكانيات النفطية والغاز الطبيعي، و تحتل المرتبة الرابعة بعد فنزويلا والسعودية وكندا بالاحتياطيات النفطية العالمية، وخلال عام ٢٠١٧م، حافظت الاحتياطيات النفطية الإيرانية على أرقامها المرتفعة والتي بلغت (١٥٧) مليار برميل(الجدول ــ٥)، أي ما يعادل (١٠٪) من احتياطي النفط العالمي و(١٣٪) من احتياطي (الأوبك) ويقع (٧٠٪) من الاحتياطي النفطي الإيراني في إقليم الأحواز وعلى شواطئ الخليج العربي ( ) كما تحتل إيران المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا من حيث احتياطي الغاز ، والتي تبلغ (١١٧٣) تريليون قدم ٣ ، إي ما يعادل (١٧,٢٪) من احتياطي الغاز في العالم ( )، وتنتج ما يكفي الإنتاج المحلي وتصدر كميات محدودة للدول المجاورة .

لقد تصاعد الإنتاج النفطي في إيران من (٢,٩) مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٥م، ليصل إلى (٣,٨) مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٧ م، وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م، استنادًا لتقديرات التقرير القطري للبنك الدولي والذي أعّد في مارس ٢٠١٨م. فيما تزايدت العائدات المالية السنوية المتأتية من بيع النفط والغاز في إيران لتصل في عام ٢٠١٧م، إلى (٦٣,٧) مليار دولار بعد أن كانت في عام ٢٠١٦م، بحدود (٤٩,٨) مليار دولار ، أي تزايدت بمبلغ قدره (١٤,١) مليار دولار (الجدول ــ٥) .

(الجدول ـ ٥)

مؤشرات عن القطاع النفطي في إيران للمدة ٢٠١٥ لغاية ٢٠١٨

السنة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل) (1)	الإنتاج النفطي (مليون برميل يومياً)(2)	كميات التصدير النفطي (مليون برميل يوميا)(3)	العائدات المالية السنوية لبيع النفط الخام والغاز الطبيعي(مليار دولار أمريكي) (4)
2015	158.4	2.9	1.4	26.9
2016	157.2	3.7	2.1	49.8
2017	157	3.8	2.5	63.7
2018	157	3.8	2.7	78.3

ثانيًا . قطاع التجارة الخارجية: بمراجعة المعطيات الإحصائية بخصوص أرقام الصادرات والواردات وفائض الميزان التجاري في إيران للسنوات (٢٠١٥ــ٢٠١٨م)، يتضح مدى تأثير العقوبات الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية الإيرانية، وبخاصة لعام ٢٠١٥م، إذ انخفضت أرقام الصادرات والواردات وفائض الميزان التجاري .

ومع ذلك تصاعدت أرقام قيم الصادرات الإيرانية للمدة (٢٠١٥ ــ ٢٠١٨م). إذ كانت في عام ٢٠١٥م، نحو (٦٢,٩٩٥) مليار دولار ، ثم وصلت (٩٨,٠٦٤) مليار دولار عام ٢٠١٧م . ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي سوف يستمر التصاعد خلال عام ٢٠١٨م، ليصل إلى (١١٦,٧١٨) مليار دولار (انظر الجدول ــ٦). وبخصوص قيم الاستيرادات، تصاعدت أرقامها بشكل

مستمر منذُ عام ٢٠١٥م، إذ كانت في عام ٢٠١٥م، (٥٧,٦٤١) مليار دولار ، ثم ارتفعت بعد الرفع الجزئي للعقوبات عقب توقيع الاتفاق النووي إلى (٧٣,٤٦٦) مليار دولار عام ٢٠١٧م. وستصل في عام ٢٠١٨م، إلى (٨٢,٥٦٤) مليار دولار (الجدول ــ٦) .

فيما عكست أرقام الميزان التجاري في إيران للسنوات (٢٠١٥ ــ٢٠١٦م) مؤشرات إيجابية قوامها وجود فائض تجاري، تدرج من (٥,٣٥٤) مليار دولار عام ٢٠١٥م، لتصل أرقام الفائض التجاري لعام ٢٠١٧م، إلى (٢٤,٥٩٦) مليار دولار، ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي سيكون الفائض التجاري في إيران لعام ٢٠١٨م، (٣٣,٨٥٠) مليار دولار أمريكي (الجدول ــ ٦).

(الجدول ــ ٦)

الميزان التجاري في إيران للمدة ٢٠١٥ــ٢٠١٨ (مليار دولار أمريكي)

السنة	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري (التصدير - الاستيراد)
2015	62.995	57.641	5.354
2016	83.978	63.135	20.843
2017	98.062	73.466	24.596
2018	116.718	82.864	33.850

ثالثًا. قطاع الخدمات: يُعد قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية في إيران، وساهم بنسبة (٥٤,٣٪)، من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧م، ويعمل بهذا القطاع (٤٨,٦٪) من قوة العمل في إيران( ) والتي بلغت نهاية عام ٢٠١٧م، (٢٦,٢) مليون نسمة ( ).

رابعًا. القطاع الصناعي: احتلت إيران المرتبة (٢٤)على المستوى العالمي من حيث نسب نمو الإنتاج الصناعي في العالم لعام ٢٠١٧م .

وساهم القطاع الصناعي في إيران عام ٢٠١٧م، بنسبة (٣٥,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، فيما يعمل بالمؤسسات التابعة لهذا القطاع (٣٥,١٪) من قوة العمل ( ).

خامسًا. قطاع الزراعة: تبلغُ مساحة إيران (١,٦٤٨,١٩٥) كم٢، وتحتل المرتبة (١٩) على المستوى العالمي من حيث المساحة، وتشكل نسبة الأراضي الزراعية (٣٠,١٪). وساهم القطاع الزراعي عام ٢٠١٧م، بنسبة (٩,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، و يعمل بهذا القطاع (١٦,٣٪) من إجمالي قوة العمل الفعلية ( ).

الخاتمـــــة:

بمراجعة المؤشرات الاقتصادية للسنوات (٢٠١٥ــ ٢٠١٨م) نوضح الآتي :

أولا. عناصر القوة في الاقتصاد الإيراني: وضعت اتفاقية فينا الأساس لانطلاقة الاقتصاد الإيراني (مرحليًا) كنتيجة لتخفيف العقوبات الاقتصادية مما دفع نحو انتقال الاقتصاد الإيراني خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ م، لمرحلة جديدة، وقد ظهرت انعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد الإيراني في بعض القطاعات لعل أهمها الآتي:

١. الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإيراني (٤٠٤,٤) مليار دولار عام ٢٠١٦ م، بزيادة (٣١) مليار دولار عن العام السابق، وتزايد هذا الرقم ليصل عام ٢٠١٧م، إلى (٤٢٧,٧) مليار دولار بزيادة (٢٣,٣) مليار دولار عن العام السابق. أما نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي فقد قفزت بعد رفع الحصر النفطي عام ٢٠١٦ م، إلى (٦١٪) ومن ثم استقرت بنسبة (٢,٥٪) في العام ٢٠١٧ م، مما يعكس مؤشرًا إيجابيًا على تنامي أنشطة مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني، وبخاصة القطاع النفطي بعد تخفيف العقوبات الاقتصادية .

٢. الموازنة السنوية: تزايدت أرقام الموازنة السنوية الإيرانية لعام ٢٠١٦م، لتصل إلى (٣٢٩,٦٣) مليار دولار بزيادة (٣٥,٦٣) مليار دولار ، ثم انخفض إلى (٣٢٨) مليار دولار في عام ٢٠١٧ م .

٣. الاحتياطيات المالية: بلغت الاحتياطيات المالية الإيرانية عام ٢٠١٦م، (١٢٠,٧) مليار دولار ، بانخفاض قدره (٧,٧) مليار دولار عن العام السابق، ثم واصلت انخفاضها لتصل في نهاية عام ٢٠١٧م، إلى (١١١,٧) مليار دولار .

٤. القطاع النفطي: تزايدت العائدات المالية السنوية المتأتية من بيع النفط الخام والغاز الطبيعي لتصل عام ٢٠١٦م، إلى (٤٩,٨) مليار دولار بعد أن كانت عام ٢٠١٥ م، بحدود (٢٦,٩) مليار دولار ، أي تزايدت بمبلغ (٢٢,٩) مليار دولار ، واستمر تزايد أرقام العائدات النفطية الإيرانية لعام ٢٠١٧ (١٤,١) مليار دولار ، لتصل بنهاية عام ٢٠١٧م، إلى (٦٣,٧) مليار دولار.

٥. قطاع التجارة الخارجية: بلغ إجمالي الصادرات الإيرانية

خلال عام ٢٠١٧م، (٩٨,٠٦٤) مليار دولار، بزيادة قدرها (١٤,٠٨٤) مليار دولار عن أرقام صادرات عام ٢٠١٦م، فيما بلغ حجم الواردات الإيرانية للسنة ذاتها (٧٣,٤٦٦) مليار دولار بزيادة (١٠,٣٣١) مليار دولار عن عام ٢٠١٦م. كما سجل الميزان التجاري فائض قدره (٢٤,٥٩٦) مليار دولار ، بزيادة (٣,٧٥٣) مليار دولار عن العام الماضي.

ثانيًا. عناصر الضعف بتطورات الاقتصاد الإيراني، وتتركز بالآتي:

١. ارتفاع نسبة البطالة: ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل في إيران خلال عام ٢٠١٧م، لتصل إلى (٣,١) مليون، وشكلت هذه الظاهرة معضلة لها انعكاسات سلبية جدًا على الاقتصاد الإيراني، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية .

٢. التضخم النقدي: على الرغم من تراجع نسبة التضخم، طيلة السنوات الأربع الأخيرة وبشكل تدريجي لتستقر عام ٢٠١٧م، عند (١٠,٥٪) ، إلا إن تأثير التضخم النقدي على سعر صرف الريال لا زال مرتفعًا، حيث يساوي الدولار الواحد (٤٢,٧٠٠) ريال بالسعر الرسمي. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م، انهارت أسعار صرف العملة الإيرانية في السوق السوداء لتصل إلى (٩٠,٠٠٠) ريال مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات نظمها البازار في طهران والمدن الإيرانية ،

تراوحت نسبة التضخم طيلة السنوات الأربع الأخيرة بين (١١,٩٪) في عام ٢٠١٥ و (١٠,١٪) عام ٢٠١٨

خامنئي أرسى أسس نظرية الأمن القومي الإيراني القائمة على تنفيذ سياسة الدفاع عن إيران خارج حدودها ما سبب زيادة الإنفاق العسكري

مما يعكس جانبًا من التداعيات السلبية لإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني .

٣. محدودية الاستثمارات الخارجية: يعاني الاقتصاد الإيراني من محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي لم تتجاوز أرقامها سوى (٥,٠١٩) مليار دولار أمريكي فقط.

٤.الاعتماد على القطاع النفطي: شكلت الواردات المالية للنفط والغاز بنهاية عام ٢٠١٦م، (١٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني ((ونحو (٨٠٪) من إجمالي الصادرات لعام م٢٠١٦، مما يعني استمرار تزايد اعتماد الاقتصاد الإيراني على القطاع النفطي ،مما يكرس سمة الاقتصاد الريعي في إيران .

وبمقارنة عوامل القوة مع مكامن الضعف بتطورات الاقتصاد الإيراني، يتضح حصول تطورات إيجابية مرحلية في غالبية قطاعات الاقتصاد الإيراني خلال عام ٢٠١٧ م، كنتيجة لزيادة الموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام في الأسواق الدولية بعد تخفيف العقوبات الاقتصادية. وعلى أهمية هذه المبالغ ، إلا أنها لم تأت كنتيجة لحصول تطور نوعي في قطاعات الاقتصاد الإيراني . إلا أن تفاقم مشاكل الاقتصاد الإيراني، وبخاصة ارتفاع أعداد العاطلين، وتزايد نسب التضخم النقدي ، ومحدودية الاستثمارات الخارجية ، والاعتماد على القطاع النفطي، فضلا عن استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني، مما أدى إلى تراجع أداء كافة القطاعات الاقتصادية، وإذا ما استمرت هذه الظاهرة ، فأنها قد تودي لتدهور الأوضاع الداخلية جراء تصاعد أعداد الرافضين لهذه الظواهر السلبية من مختلف قطاعات المجتمع الإيراني .

ثالثًا . الخيارات المستقبلية :

في ضوء ما تقدم ، ومع استمرار التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية، ومع قرب تطبيق الإدارة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية في نوفمبر ٢٠١٨م ، يتضح بمحدودية الحلول المتاحة أمام صانع القرار الإيراني، ومع ذلك قد تعمل إيران على تطبيق الخيارات الآتية:

١. في الميدان الاقتصادي: تسعى إيران لمواجهة العقوبات الاقتصادية بإعادة النظر بمجمل سياساتها الاقتصادية، والتي تستهدف إما خفض الإنتاج العام، لتعويض انخفاض العائدات المالية لاحتواء العجز المالي، أو الإبقاء على الإنفاق العام عند مستوياته الحالية، وزيادة نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي على صانع القرار الإيراني أن يأخذ بنظر الاعتبار أن لكلا الخيارين تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية وباهظة التكاليف، إلا أن طبيعة إشكالية إيران الحالية تتطلب تطبيق أحد الخيارين أو كلاهما لمحاولة مواجهة التداعيات السلبية للعقوبات الاقتصادية ، وذلك من خلال العودة لفكرة الاقتصاد المقاوم، وتطبيق سياسة اقتصادية تقشفية صارمة، والتحايل على العقوبات الاقتصادية بإتباع صفقات المقايضة التجارية مع دول العالم، وبخاصة مع الصين والهند .

ولا نستبعد قيام صناع القرار في طهران بدراسة الخيارات المتاحة أمامهم ، وفي مقدمتها (المحافظة على النظام السياسي الحاكم في طهران) ، والأخذ بنظر الاعتبار تأثير الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية وقد يضطروا ، أمام إصرار الإدارة الأمريكية على مواقفها المعلنة حيال إيران ، بإتباع السلطات الإيرانية في نهاية المطاف ، مسلك ((الخيار الكوري))، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإيرانية ، سواءً آنذاك في المدى المنظور أم في الإطار الاستراتيجي .

* أكاديمي وخبير اقتصادي / العراق

مصادر البحث:

باللغة العربية

١. الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران، واشنطن ، ١٣ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠١٧ ،(ترجمة وزارة الخارجية الأميركية) والمنشورة في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية ؟ في الانترنت على الرابط : https://translations.state.gov/٢٠١٧/١٠/١٤/D٩٪٨٣٪D٩٪٨٤

٢. خامنئي.. لو لم نتصد للفتنة في سوريا لكنا نقاتلهم اليوم في طهران وفارس وخرسان واصفهان، صحيفة رأي اليوم الالكترونية ، لندن ، ٢٠١٧/١/٥ في الانترنيت وعلى الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=٥٩٦٤١٢

٣. د. خضير عباس النداوي ، الاقتصاد الإيراني في عام ٢٠١٦ ، التقرير الاقتصادي الخليجي ، مركز الخليج للدراسات، ٢٠١٦ ، الشارقة .

٤. صحيفة الحياة ايران تهدد الأوروبيين بمليون لاجئ وآلاف الأطنان من المخدرات ، لندن ، ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٨

٥. صحيفة الحياة، لندن، ١١مارس ٢٠١٦

٦. صحيفة الشرق الأوسط، لندن ، ١٥ يناير ٢٠١٦.

٧. صحيفة العرب، واشنطن تضيّق هامش المناورة على إيران لندن، ٦ تموز / يوليو ٢٠١٨

٨. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، ٢٠١٧ ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠١٨ ، ص٦٢١.

٩. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، الرياض، يوليو ٢٠١٦، في الانترنيت وعلى الرابط: https://arabiangcis.org/wp-content/uploads/٢٠١٦/١٠/D٨٪D٩٪B١٪AA٪D٨٪D٩٪B١٪D٨٪٨٢

١٠. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، أغسطس ٢٠١٦، في الانترنيت وعلى الرابط: www.arabiangcis.org

١١. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ارتدادات التوتر، هل تتراجع الشركات الغربية عن إبرام صفقات استثمارية مع إيران؟ ابوظبي ، ٧ فبراير / شباط ٢٠١٧ ، في الانترنيت وعلى الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item/٢٤٥٧/D٨٪AA٪D٨٪BA٪D٩٪٨٨

١٢. مصطفى سالم أيران "الثورية"! أسباب التصعيد غير المبرر تجاه السعودية، ابوظبي ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية ، ٢٠١٦/١/٤ في الانترنيت وعلى الرابط: http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=٧١٧

١٣.وكالة إنباء تسنيم الإيرانية في ٢٠١٨/٦/٢٦

المصادر باللغة الانجليزية

14. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

15. .IMF. Country Report, Islamic Republic Of Iran, No.1863/, P 30. It is available at http//www.imf.org.

16. BP. Statistical Review of World Energy, June 2018, P-26. It is available at: bp.com/statistical review.

17. Country Report, Islamic Republic Of Iran, February 2017No.1893/, P 37 .It is available at http//www.imf.org.

18. Eia.U.S.Energy Information Administration ,June 19 ,2015.It is available at: https://www.eia.gov/beta/international/analysis.cfm?iso=IRN

19. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

20. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

21. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

22. I, M, F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, October, 2017,p111. It is available at http//www.imf.org.

23. I, M, F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, March 2018 No.1893/, P.30 It is available at http//www.imf.org.

24. I. M. F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, October, 2017, p.104, 105

25. IMF. Country Report, Islamic Republic Of Iran, March 2018 ,No.1863/, P 38. It is available at http//www.imf.org.

26. OPEC, Annual Statistical Bulletin,2017,P26. And. U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Iran, April 2018,

27. UNCTAD, World Investment Report, 2018, P186.It is available at : http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2018__en.pdf

التغيير الموسمي في هيكل النخبة الأمريكية يعكس تصفية الحسابات

خروج أمريكا من اتفاقية البرنامج النووي الإيراني: المحاذير والتداعيات

عادةً ما تتحرى الدول الالتزام باتفاقياتها ومعاهداتها مع الأطراف الدولية الأخرى، حتى مع حدوث التغيير في رموز ومؤسسات أنظمتها السياسية. ليس ذلك من سلوك الدول الكبرى والمتقدمة ديمقراطيًا، فحسب... بل إنه ينسحب على دول العالم الثالث، الأقل نموًا واستقرارًا، حيث تتحرى هذه الدول عند حدوث تغيير عنيف في مؤسسات السلطة ورموزها، نراها تُسارع لطمأنة شركائها الدوليين الذين سبق للحكومات السابقة أن عقدت معهم اتفاقات ثنائية أو جماعية، بأن الحكومة أو النظام الجديد ملتزمان، تجاه الأطراف الدولية، بما سبق وعقدته من اتفاقات دولية الحكومات السابقة التي أُخرجت من الحكم، بطريقة عنيفة وغير دستورية. هذه قاعدة من قواعد التعامل الدولي المرعية، التي تعكس أبرز مسوغات العضوية في مؤسسات النظام الدولي، التي تتطلب إظهار الدولة قدرتها وإبداء إرادتها احترام التزاماتها الدولية والابتعاد عن أي سلوك أو توجه من شأنه أن يخل بتلك الالتزامات أو التنصل مِنْهَا.

*د. طلال صالح بنّان

"ديالكتية" نشوء وانهيار الأنظمة الدولية

هذا الاحترام المتواتر من قبل أعضاء النظام الدولي لالتزاماتهم الدولية يُعد من أبرز محددات استقرار أي نظام دولي وفاعليته، خاصةً مع عدم توفر سلطة مركزية رادعة قادرة على فرض التزام الدول بتعهداتها الدولية ما يحول دون فوضوية أي نظام دولي، لا تحكمه سلطة مركزية قاهرة، مثل ما هو حال أعضائه من الدول داخليًا، هو: هذا الإحساس السياسي الضاغط القوي، لدى الدول بالمسؤولية السياسية والأخلاقية والقانونية، تجاه التزاماتها الدولية، الذي يدفعها منطق الدولة، الالتزام بقواعد القانون الدولي.. وعدم الاستهانة والاستخفاف بقواعد التعامل المرعية في مسرح السياسة الدولية، النابع من مصلحة الدول نفسها، دون ما ينتقص ذلك – بالضرورة – من سيادتها.

هذه الخاصية المتميزة، التي تقترب من مكانة القوة الرادعة "الخفية" للنظام الدولي، هي في حقيقة الأمر التي تحافظ على استقرار النظام وتبعد عنه احتمالات الفوضى وعدم الاستقرار، التي عادةً ما ترافق أي كيان سياسي، لا تتوفر فيه سلطة مركزية رادعة تتحكم في سلوك وتوجهات أعضائه. النظام الدولي، أي نظام دولي، قد يكون عشوائيًا، وأحيانًا، غير منضبط، إلا أنه بالقطع غير فوضوي. ومتى يصل النظام الدولي إلى درجة الفوضوية، ينهار، ليفسح المجال لنظام دولي جديد، يكون أكثر انضباطًا وأدعى استقرارًا. حركة "ديالكتية" كانت وراء نشوء وانهيار الأنظمة الدولية الحديثة المتعاقبة، منذ القرن الخامس عشر.

مسؤولية الدول الكبرى تجاه التزاماتها

كما أنه، عادةً ما تكون مصلحة الدول الكبرى والقوية، احترام التزاماتها الدولية، ليس من أجل تقديم قدوة وصورة حضارية لثقافتها وتقدمها.. وإظهار مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه استقرار النظام الدولي... بل، أولاً وأخيرًا: من أجل خدمة مصالحها الوطنية وأمنها القومي. إذ عادةً ما تتمخض تلك

الاتفاقات والالتزامات عن مفاوضات شاقة.. أو شروط استسلام قاسية، خضعت لها الدول الأضعف في أي صيغة للتفاوض، ويكون في النهاية من مصلحة الدولة الأقوى التزام الدولة أو الدول الأصغر والأضعف، بتلك الاتفاقات. كما أن الدول الكبرى عندما تدخل في علاقة تعاقدية مع الدول الأصغر والأضعف، من صالحها الحرص على الحفاظ على بنود ونصوص تلك الاتفاقات والتعاقدات، من أجل الحصول على العائد من ورائها، بأقل تكلفة ممكنة، مقارنة بخيار العودة من جديد لحالة الصراع التقليدية السابقة.

حتى في حالات توقيع معاهدات السلام أو الاستسلام، عقب الحروب الطاحنة، من صالح الطرف الأقوى المنتصر، أن يراعي التزاماته في الاتفاق، أكثر من الحرص على تعجل جني ثمار انتصاره، من أجل الحيلولة دون العودة إلى حالة الصراع السابقة، التي قد تدفع الطرف الأضعف المهزوم، إلى الشعور بدافع الخروج من الاتفاق، بسبب عدم التزام الطرف الآخر بما يترتب عليه من واجبات ومسؤوليات من جراء ذلك الاتفاق، على سبيل المثال: مثل التزام الجانب المنتصر في الحرب بإعادة الإعمار ومساعدة الطرف المنتصر التخلي عن حالة الحرب أو الصراع، خاصة إذا ما تمادى الطرف المنتصر الأقوى في إذلال وإهانة والتضييق على الجانب المنهزم. ألمانيا، على سبيل المثال عقب هزيمتها في الحرب الكونية الأولى فرض عليها الحلفاء الأوربيون شروط استسلام جائرة، ما لبثت ألمانيا في عشرين سنة أن ثارت على معاهدة فرساي ومزقتها، وكان أن اندلعت الحرب الكونية الثانية. قارن هذا بما فعله الحلفاء في الحرب الكونية الثانية، عندما فرضوا الاستسلام على اليابان وألمانيا، وواكبوا ذلك بمشاريع تنموية ومساعدات سياسية، كانت كفيلة بإعادة إعمار ألمانيا واليابان وتطوير أنظمة ديمقراطية، حالت دون عودة الأنظمة الشمولية من جديد في ألمانيا واليابان وحتى إيطاليا، التي كانت تعرف بدول المحور.

إذًا: من مصلحة الطرف الأقوى، في أي اتفاق دولي، أن يكون أحرص على الالتزام بواجباته في أي اتفاق يوقعه مع الطرف الأضعف، حتى لو تغلب عليه في حرب فاصلة، ليشجع الطرف الأضعف الالتزام، بدور بالاتفاق، من أجل جني عوائد الاتفاق.. وضمان عدم عودة حالة الصراع المكلفة لسابق عهدها غير المستقر باحتمالات العنف المتجذرة فيها.

> **تبرز قوة أمريكا لإنجاح أو إفشال أي اتفاق بعيدًا عن إرادة أطرافه حتى ولو كانوا من أقرب حلفائها وخصومها الدوليين**

خصوصية الاتفاقات الجماعية

تكون مسؤولية الدولة الكبرى أعظم تجاه التزاماتها الدولية، إذا كانت تلك الاتفاقات جماعية تتضمن أطرافًا تربطها بها علاقات تحالف.. وتكون قد أُبرمت في إطار دولي جماعي، قد يشمل مؤسسات النظام الدولي القائم. هنا تكون المصلحة في الالتزام بالاتفاق الدولي جماعية.. ويصعب خرق هذا الاتفاق الدولي أو التنصل منه، لقوة خلفيته القانونية والسياسية.. وعِظَم مكانة مشروعيته الأخلاقية. في حالة الاتفاقات الجماعية، خاصة إذا كان أحد أطرافها أكثر من طرف دولي في مواجهة طرف دولي منفردًا. هنا: يظهر عدم التكافؤ منذ مرحلة التفاوض الأولى، وحتى الوصول إلى مرحلة التفاوض النهائية، بتوقيع الاتفاق بين أطرافه المتعددة من جهة وطرفه الآخر الوحيد، من جهة أخرى.

خلافًا لما يُعتقد، فإن الاتفاقات الجماعية من هذا النوع، ليست بالضرورة في غير صالح الطرف الوحيد الذي يبدو ضعيفًا. في مثل هذه الاتفاقات تكمن قوة ردع خفية، تعطي حماية غير مرئيّة لمصالح الطرف الأضعف. في مرحلة المفاوضات قد يستفيد الطرف الوحيد الذي يبدو ضعيفًا، من تضارب مصالح مجموعة الدول في الطرف الآخر. وفي مرحلة تنفيذ الاتفاق قد تشكل مجموعة الدول، مظلة غير مرئيّة لضمان الالتزام بالاتفاق، حتى في حالة خروج أحد أطراف مجموعة الدول التي تشكل أحد طرفي الاتفاق، من الاتفاق. إلا في حالة واحدة، عندما يكون هناك في المجموعة المكونة لطرفي الاتفاق، طرف بعينه يطغى وجوده ووزنه أو يتفوق على بقية أطراف مجموعة الاتفاق، ليظهر الاتفاق في حقيقة بين طرفين فردّين، لا طرفين أحدهما مكون من عدة دول والطرف الآخر مكون من طرف واحد فريد. من ثم خروج أحد أطراف مجموعة الدول في معادلة الاتفاق، يمكن أن يعصف بالاتفاق، ليعود الاتفاق إلى طبيعته الحقيقية، بين طرفين فردّين، لا كما يظهر بين طرفين أحدهما مجموعة دول والآخر طرف دولي، بعينه. وهذا ما ينطبق، إلى حدٍ كبيرٍ على اتفاقية البرنامج النووي الإيراني.

خروج الولايات المتحدة من اتفاقية لوزان

يوم الثلاثاء ٨ مايو الماضي وَقّعَ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسومًا جمهوريًا بخروج الولايات المتحدة، من جانب واحد، من الاتفاق الذي عقدته الولايات المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن وألمانيا في ما عرف بمجموعة (٥+ ١)، في ٢ أبريل

مهما حاول الأوروبيون والروس والصينيون المحافظة على الاتفاق فإن ذلك غير مجدٍ طالما أن الطرف الأقوى في المعادلة خارجه

٢٠١٥م، بمدينة لوزان السويسرية، مع إيران، لتسوية الخلاف حول برنامج طهران النووي المثير للقلق والجدل معًا، دوليًا وإقليميًا. شأن الاتفاقات الجماعية، التي تكون الولايات المتحدة طرفًا فيها، فإن خروجها منها، من الناحية العملية، يسقط تلك الاتفاقات، حتى لو حرصت بقية الأطراف على الالتزام بها.

لم تَكْتَفِ واشنطن بإعلان خروجها من الاتفاق، بل أتْبَعَت قرارها هذا بإجراءات عملية، تجعل الاتفاق خبرًا بعد عين، فأعادت فرض نظام عقوباتها على طهران، بقسوة أشد هذه المرة، لتتجاوز إيران إلى كل طرف دولي يتعامل معها، حتى ولو كان من ضمن أطراف الاتفاق الرئيسيين. ليس هذا فحسب، بل هددت واشنطن باحتمالات الحرب على إيران، إن لم تباشر في مفاوضات جديدة، تتخلص من القصور في الاتفاق السابق، من وجهة نظرها، وإلا!؟ وإلا هنا: تحمل في طياتها حلاً عنيفًا ضمنيًا للتخلص من برنامج إيران النووي، ليس فقط تدمير هذا البرنامج ومنشآته بعمل عسكري جراحي مباشر، بل أيضًا، قد يصل الأمر لدرجة التدخل العنيف لإسقاط نظام الملالي في طهران، واستبداله بنظام أقرب لمصالح الولايات المتحدة ولمتطلبات أمنها القومي، من وجهة نظر إدارة الرئيس ترامب، في أكثر مناطق العالم حساسية وحيوية، لاستقرار النظام الدولي وسلام العالم.

تبرز قوة الولايات المتحدة، في إمكاناتها الحقيقية، لإنجاح أو إفشال أي اتفاق، بعيدًا عن تعاون أو إرادة أطرافه الآخرين، حتى ولو كانوا من أقرب حلفائها وخصومها الدوليين، مثل حلفائها التقليديين في الاتحاد الأوربي.. أو خصومها الألداء، مثل روسيا والصين. قوة تدلل على مكانة الولايات المتحدة المهيمنة على النظام الدولي، تنبع أساسًا من إمكاناتها الذاتية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بصورة لا تنافسها فيها أو تضاهيها بها أي قوة دولية أخرى في النظام الدولي.

بالإضافة إلى أن إدارة الرئيس ترامب، بالرغم من مشاكلها الداخلية، إلا أنها تتصرف في ملف السياسة الخارجية، بصورة فيها تحدٍ واضح، لكل الانتقادات التي صدرت داخليًا معارضةً للخروج من الاتفاق وكذا الالتزامات الدولية التي راعتها الحكومات السابقة، وكانت تعكس نمطًا متوترًا يعكس مسؤولية واشنطن الأممية، بوصفها القوة المركزية المهيمنة على النظام الدولي.

كأن تعمل إدارة الرئيس ترامب بهذه الطريقة غير التقليدية في ملفات السياسة الخارجية المعقدة والحساسة، مثل الاتفاق النووي الإيراني.. وقضية نقل السفارة الأمريكية للقدس.. والخط المتشدد تجاه حلفاء الولايات المتحدة التقليديين وخصومها المحتملين، هو الطريق لخروج إدارة ترامب وهو شخصيًا، من أزماتهم الداخلية، متعللين بحجة وفاء الرئيس بالتزاماته تجاه ناخبيه، الذين أتوا به لسدة الحكم في البيت الأبيض.

من الناحية العملية، وكما سبق وظهر أعلاه، فإن خروج الولايات المتحدة، منفردة من الاتفاق، يعكس حالة كلاسيكية لطبيعة مثل هذه الاتفاقات التي تبدو جماعية، إلا أنها في حقيقة الأمر اتفاقات بين طرفين فردّين، لا بين طرف يتكون من مجموعة من الدول وطرف آخر فرد. مهما حاول الأوروبيون والروس والصينيون، أن يحافظوا على الاتفاق، فإن الأمر في النهاية، بين طرفي الاتفاق الرئيسيين (الولايات المتحدة وإيران). ومهما حاول الطرف الأضعف هنا (إيران)، أن يلتمس التزام الأطراف الأخرى في الاتفاق، متظاهرًا بالتزامه به، فإن ذلك لن يسعفه، طالما أن الطرف الأقوى في المعادلة بأسرها، أمسى خارج الاتفاق.

نفس الشيء حدث لاتفاقيات دولية كانت الولايات المتحدة طرفًا فيها وانهارت بمجرد انسحابها منها، مثل: اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TTP) ، التي انسحبت منها إدارة الرئيس ترامب في بداية عهدها. ثُمّ ما هو مصير مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G٧)، لو خرجت منها الولايات المتحدة، وهو ما لوحظ ضمنيًا في سلوك وتصريحات الرئيس ترامب في ختام القمة الـ ٤٤ التي عقدت في مدينة تشارليوفكس بمقاطعة كيوبك في كندا (٩ - ١٠) يونيو الشهر الماضي.

المشكلة تظهر في نهج السياسة الخارجية غير المسبوقة، ذات البعد الشعبوي، التي تتبعها إدارة الرئيس ترامب، التي لا تقتصر على خصوم أو الأطراف التي لا تعتبرها واشنطن صديقة، بل تمتد إلى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، دوليًا وإقليميًا. سياسة خارجية، أقل ما يمكن أن يُقال عنها افتقارها إلى البعد الدبلوماسي أو مراعاة قواعد التعامل المرعية في النظام الدولي، الذي تهيمن عليه وتعتبر مسؤولة عن استقراره. حتى في تجربة الديمقراطيات الليبرالية، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، تغيير

النخب الحاكمة، عادةً لا يترتب عليه تغييرات جذرية في سياستها الخارجية، تنال من التزاماتها الدولية... وإن حدث شيء من هذا القبيل، فإنه يأخذ وقتًا طويلاً، كما هو في حالة أوضاع السياسة الخارجية المتغيرة، من العزلة إلى التداخلية، على سبيل المثال، ومع ذلك تبقى تلك الدول ملتزمة بتعهداتها الدولية، السابقة لتلك التحولات.

تداعيات خروج واشنطن من اتفاقية لوزان

المشكلة هنا: لو انفرط عقد اتفاقية لوزان الخاصة ببرنامج إيران النووي، وترتب على ذلك تطور يقود إلى حالة من عدم استقرار إقليمي، يمكن أن تتسع وتشعل منطقة تقبع تحت برميل بارود يطل منه فتيلٌ منتظرًا أي شرارة، حتى لو أُشعلت بطريق الخطأ، لينفجر في وجه المنطقة، وربما العالم. إيران، بعقلية نخبها الحاكمة المتحجرة أيدلوجيًا، أغلب الظن أنها لن تتساق لجولة مفاوضات جديدة، بسهولة مهما كان ضغط الأطراف الأخرى في الاتفاقية، وسوف تحاول طهران باستماتة الإبقاء على الاتفاقية، لعلَ وعسى تحدث تطورات داخلية في أمريكا، يمكن أن تقود إلى استعادة التزام واشنطن بها.. أو على الأقل الحصول على تعاون وتعاطف الأطراف الأخرى في الاتفاقية خاصةً الأوربيين، ومحاولة تخفيف الضغط من نظام العقوبات الجديد، الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه.. أو الحصول على ضمانات بمفاوضات جديدة تقود إلى اتفاق جديد، لا ينقض الاتفاق القديم، وإن كان يقترب من مطالب إدارة الرئيس ترامب، بصورة تكون مقبولة لطهران.

إلا أن ما يُخشى منه، ويتناسب مع التزمت الأيدلوجي لنظام طهران، أن يصل الطيش بملالي طهران، إلى الإعلان عن عودة برنامج تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، من جديد. هذا يمكن أن يكون خروجًا من الاتفاق السابق من قبل طهران، ويعطي مبررًا للأوربيين – بدورهم – الخروج من الاتفاق واللحاق بالموقف الأمريكي. هذا التطور، إن حدث قد يهيئ الأمر لاحتمالات حرب في المنطقة، ليس إدارة الرئيس ترامب وحدها تتطلع إليها، بل قوىً إقليمية قد تتوق إليها. حتى لو لم يتطور الأمر لمثل هذا "السيناريو" الخطير، فإن الأطراف الأخرى في الاتفاق السابق، بقاؤهم فيه أو خروجهم منه، لا يقدم من الأمر شيئًا ولا يؤخر. ففرض عقوبات جديدة على طهران، من قبل واشنطن، من شأنه على الأقل يعيد حالة التوتر في المنطقة، إلى سابق عهدها، وربما في هذه الحالة، يدفع طهران لأن تكون أكثر تشددًا في ملفات هي مشتعلة بالفعل، بسبب تدخل طهران فيها، مثل الأوضاع في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

تلك المناطق المشتعلة، قد تدفع المقاطعة الاقتصادية الجديدة التي تفرضها واشنطن على طهران، إلى صب الملالي المزيد من الزيت فيها، مما يهدد بامتداد لهيبها إلى مناطق أخرى. ومما يدلل على قسوة نظام المقاطعة الاقتصادية الجديدة التي فرضتها واشنطن على طهران عقب انسحابها من اتفاقية لوزان، أن كثيرًا من الشركات التابعة لدول الاتفاق السابق، منها شركات عالمية كبرى مثل توتال وإير باص، خرجت من إيران، مضحيةً باستثماراتها هناك، وربما خسارة مالية ضخمة وردت في عقود تلك الشركات مع الحكومة الإيرانية في شكل غرامات جزائية إن هي لم تلتزم بنصوص العقود مع الحكومة الإيرانية. كل ذلك خوفًا من سيف العقوبات الأمريكية، التي فرضتها واشنطن على طهران، عند انسحابها من الاتفاق الأممي الجماعي الخاص ببرنامج إيران النووي. هذا بالإضافة إلى شركات أمريكية سارعت في الاستجابة لنظام المقاطعة الأمريكية الجديد لإيران مثل شركة بوينغ، مضحية باستثمارات بعشرات المليارات من الدولارات، وربما التضحية بدفع مليارات أخرى في صورة غرامات جزائية نظير لفسخها عقودًا مع الحكومة الإيرانية.

> **تبرز قوة أمريكا لإنجاح أو إفشال أي اتفاق بعيدًا عن إرادة أطرافه حتى ولو كانوا من أقرب حلفائها وخصومها الدوليين**

بعيدًا عن ما قد ينجم من تداعيات خطيرة محتملة، إقليميًا، جراء انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية لوزان الخاصة ببرنامج طهران النووي، يبقى أخطر ما في هذه التطور، ما قد يتطور عالميًا من فقدان الثقة في مصداقية الدولة الأعظم المهيمنة على النظام الدولي، تجاه أي اتفاقات يمكن أن تدخل فيها مع أطراف دولية، وتنقضها بمجرد حدوث تغيير موسمي، وإن كان ديمقراطيًا، في هيكل النخبة الحاكمة ومؤسسات الدولة في واشنطن، يعكس اختلافات أيدلوجية.. أو تصفية حسابات مريرة، أو وسيلة للخروج من أزمات سياسية داخلية.

أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

تعقيدات المنطقة تجعل الخيار النووي ليس عمل ردع بل فشل

البرنامج النووي الإيراني: إشكالية الاستمرار وجدلية الاستقرار

برز البرنامج النووي الإيراني كواحد من أعقد التحديات الأمنية والسياسية والدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين، ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم. ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج سوف يجعل الهياكل الأمنية الحالية في الشرق الأوسط في حالة تَغَيُّرٍ مستمر، مما سيتسبب في إعادة التفكير بشكل أساسي في التحالفات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، لأن التعقيد في تشكيل هذه الهياكل لا يمكن إهماله. وهذا التعقيد الماثل سيدفع إيران النووية أن تتخذ بالفعل توجهًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا جديدًا يتسق مع تنامي قوة الردع، التي تمتلكها، في منطقة ظل تاريخها غارقًا في الصراعات، وانعدام الثقة، ومجموعة من العوامل التنافسية المتكاملة الأخرى، والتي لا تسمح بأنصاف الحلول.

د. الصادق الفقيه

برز البرنامج النووي الإيراني كواحد من أعقد التحديات الأمنية والسياسية والدبلوماسية في القرن الواحد والعشرين، ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم. ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج سوف يجعل الهياكل الأمنية الحالية في الشرق الأوسط في حالة تَغَيُّرٍ مستمر، مما سيتسبب في إعادة التفكير بشكل أساسي في التحالفات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، لأن التعقيد في تشكيل هذه الهياكل لا يمكن إهماله. وهذا التعقيد الماثل سيدفع إيران النووية أن تتخذ بالفعل توجهًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا جديدًا يتسق مع تنامي قوة الردع، التي تمتلكها، في منطقة ظل تاريخها غارقًا في الصراعات، وانعدام الثقة، ومجموعة من العوامل التنافسية المتكاملة الأخرى، والتي لا تسمح بأنصاف الحلول.

لقد أحدث طموح إيران العسكري قلقًا جديًا بين الدول المجاورة لها، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وتلك القريبة منها كإسرائيل. رغم أن ردود الفعل في المنطقة حول برنامجها النووي تتباين على نطاق واسع، وتتراوح بين التعايش والتفاهم، إلى العداء والمعارضة الصريحة، بما في ذلك الجهود الرامية للحصول على رادع مضاد، يُسَرِّع الانتشار والتسابق النووي في المنطقة. ومع عدم اليقين السائدة حول ما إذا كان برنامج إيران النووي يمتلك بعدًا عسكريًا حقيقيًا أم لا، رغم تطمينات طهران المستمرة بأن هذا البرنامج مخصص لأغراض الطاقة السلمية، ولا شيء غيرها، إلا أن مجرد الاحتمال بوجود سياسة إيرانية نووية، تدعمها خبرة علمية متطورة، زادت من حدة التوترات الإقليمية. تدعمها محاولات المناوئين لوجهة النظر الإيرانية التأكيد على أن استمرار هذه السياسة النووية لها تأثير خطير على الاستقرار الإقليمي، وعلى أمن وسلامة العالم بأسره.

وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة والملتهبة للوضع الجيوسياسي والاستراتيجي في المنطقة، يجادل هؤلاء المناوئون بأنه إذا حصلت إيران على أسلحة نووية، أو تواصل مسارها في مسعاها النووي، فستكون لذلك تداعيات لا يمكن التغاضي عنها، ولا ينبغي السكوت عليها؛ لا الآن، ولا في المستقبل. ومن أجل البناء على المنطق الأكثر إقناعًا، لا بد؛ أولاً، من مناقشة مبدأ نظرية الردع؛ وثانيًا، الاستناد إلى حجية أن نظرية الردع من غير المرجح أن تعمل في المنطقة، نسبة لجملة من الأسباب المختلفة، التي سيكون أقلها تشجيع الانتشار في هذا المجال. فمن ناحية، ومن خلال تقديم إقرارات

نظرية موضوعية، يُعتقد على نطاق واسع أن الأسلحة النووية كرادع أبقت السلام والاستقرار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خلال الصراع الطويل إبان حقبة الحرب الباردة، غير أنه من ناحية أخرى، تسود القناعات أن انتشار الأسلحة النووية أمر خطير للغاية، وهو مدعاة للمزيد من عدم الاستقرار.

وهنا، يأخذ الكثير من المراقبين في الحسبان أن توازن القوى، والتسابق بين إيران وإسرائيل، من شأنه أن يخلق إشكالية وجودية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر قدراتهما النووية تهديد لاستقرارها ومصالحها الجيوسياسية والاستراتيجية طويلة الأمد. علاوة على ذلك، فإن التفكير في السماح بانتشار الأسلحة النووية في المنطقة؛ إذا حصلت إيران على هذه الأسلحة، سيرتبط بمنطق تعدد الأقطاب، الذي بطبيعته محفز للنزاعات، ويحمل في طياته احتمالية أعلى لسوء التقدير؛ منها، احتمالات وقوع ضربة إسرائيلية وقائية على إيران، التي لا يمكن استبعادها بالنظر إلى سلوك إسرائيل التاريخي وموقفها السياسي من التجارب النووية في المنطقة. وبما أن إيران ليست هي العراق، أو سوريا، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي، فهناك من يعتقد أنه هذه الضربة؛ سواء كانت ضربة تقليدية، أو نووية، فستنجم عنها عواقب وخيمة وآثار مدمرة للاستقرار في المنطقة.

في الوقت، الذي تصعب فيه قراءة ما يضمر النظام الإيراني من تصورات المواجهة المحتملة مع إسرائيل، ليس هناك من شك في أنه سيقاوم بقوة من أجل البقاء. وقد يُصبح قرار واشنطن بالتدخل إلى جانب شركائها الإقليميين أكثر سهولة إذا ما اندلعت أعمال عسكرية مباشرة بين إيران وإسرائيل. لكن إذا تجنبت طهران المواجهة المفتوحة، سيصبح مثل هذا التدخل أمرًا صعبًا. وبالمقابل، ونظرًا للتفوق العسكري الهائل، الذي تملكه الولايات المتحدة، فإن المرجح استمرار فرضية تجنب طهران للصدام المباشر مع واشنطن، إلا أنها قد لا تتوقف تمامًا عن ملاحقة شركاء أمريكا، أو مصالحها في المنطقة، كما اتضح من خلال إطلاقها عشرين صاروخًا على مواقع إسرائيلية في هضبة الجولان المحتلة، التي ردت عليها تل أبيب بقصف أهداف إيرانية في سوريا. فمن خلال مثل هذه المناورات، تحاول إيران إرسال رسالة إلى كل من تل أبيب وواشنطن مفادها أن طهران لديها خيارات متاحة يمكن أن تؤذي خصومها بشدة.

بين أوباما وترامب:

إن أبرز ما كشفه بن رودس، مساعد الرئيس باراك أوباما ونائب مستشار الأمن القومي لشؤون الاتصالات الاستراتيجية، في كتابه

"العالم كما هو"، الذي أصدرته دار النشر الأمريكية راندوم هاوس، يوم الثلاثاء الموافق ٥ يونيو ٢٠١٨م، واشتمل على ٤٨٠ صفحة، هو أن التناقضات داخل السياسة الخارجية الأمريكية، تُساهم "في الفصام الأمريكي"، وجعلت من البرنامج النووي الإيراني معضلة جديدة في نسق النظام القانوني الدولي. فقد تناول باستفاضة عملية التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وإجراء مفاوضات شاقة مع الإيرانيين، ومساومات متعددة مع الحلفاء الأوربيين، التي بلغت ذروتها بالتوقيع الفعلي على الاتفاق.

لقد كانت إدارة أوباما تتوخى تعزيز العناصر الليبرالية داخل إيران من خلال الاتفاق النووي، لكن انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق في ٨ مايو ٢٠١٨م، الذي يبدو أنه كان هدفًا أكثر عمقًا بكثير، وهو إحداث تغيير للنظام في طهران. فالمتاح الآن في حرز السياسة الخارجية لواشنطن، التي تسعى لمعالجة مشاكله العديدة مع إيران، بالعمل العقابي، الذي سيتخذ عقوبات اقتصادية أكثر تشددًا، تؤكد أن مبدأ المواجهة هو نية إدارة ترامب طوال الوقت، والحقيقة أن الولايات المتحدة قد تبنت، بشكل ضمني، أو متعمد، سياسة تغيير النظام في إيران، الأمر الذي يضعها فعليًا في مسار تصادمي مع طهران، وهذا سيعقد من المشهد أكثر.

بيد أن هذه النية قد تبدو مقامرة كبيرة، والتاريخ قد لا يكون إلى جانب ترامب. لذا، لماذا يقامر ترامب بافتراض أن الشعب الإيراني مهيأ لتغيير النظام؟ أم فقط لأن هذا ما يقوله بعض الصقور المناهضين لإيران، من مستشاريه الرئيسيين، أصحاب الالتزام الأيديولوجي؛ مثل جون بولتون في مجلس الأمن القومي بولتون، وبدرجة أقل، مايك بومبيو، وزير الخارجية. فالفكرة القائلة بأن النظام الإيراني على حافة الهاوية يروج لها ترامب بزعمه أن الغضب الشعبي على وشك دفع ميزان القوى في طهران، وهو يريد التعجيل به. لكن ترامب لم يقدم خطة بديلة لمعالجة الأنشطة النووية الإيرانية في سيناريو ما بعد الصفقة. في الواقع، إذا تركت طهران الصفقة واستأنفت التخصيب النووي على مستوى عال، فإنها يمكن أن تسرع من سلسلة زيادة الانتشار في المنطقة، ومن المحتمل أن تتسبب في رد عسكري إسرائيلي، أو أمريكي، في المستقبل.

لقد أراد الرئيس ترامب عزل إيران ووضعها تحت طائلة الاتهام بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين، من أجل حرمانها من الفوائد، التي كانت تسعى إليها من خطة العمل المشتركة الشاملة. وبينما يقول معارضوه إنه يلعب أوراقه بأسوأ طريقة ممكنة، إذ إنه بإعادة فرض العقوبات، قام بالفعل بالتخلي عن الكثير من نفوذه ضد إيران، إلا أن هذا لا يعني أن طهران ستستفيد من انهيار خطة العمل المشتركة الشاملة، وبالتأكيد ليس من إعادة فرض العقوبات. لكن ما فعله ترامب هو خلق تحديات للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، وبالتالي يمكن أن تكون ذات قيمة دبلوماسية لطهران لثلاثة أسباب: أولاً، بدلاً من استهداف إيران من خلال دورها القيادي التقليدي في الترتيبات العالمية المتعددة الأطراف، سحب الولايات المتحدة من جانب واحد من الاتفاق وتجاهل نصيحة الحلفاء الأوروبيين. لذلك، بدلاً من تحمل وطأة الضغط العالمي، سيكون على إيران مواجهة إدارة أمريكية "مارقة" وفقًا لبعض المحللين الإيرانيين، مع تعاطف العالم مع طهران. ثانيًا، وضع ترامب نفسه على الجانب الخاسر من خطة العمل الشاملة، حيث أن الولايات المتحدة هي الطرف غير المسؤول الذي يدمر الاتفاقية، وأن إيران هي الطرف الذي يفي بالتزاماته. وثالثًا، سد الفجوة بين الدعاية المعادية لأمريكا والموقف الأمريكي الرسمي للجمهور الإيراني. بالكاد يستطيع المرء سماع صوت ينتقد الحكومة الإيرانية داخل البلاد لأن اللوم يقع مباشرة على الولايات المتحدة بسبب احتمال انهيار الاتفاق.

> **ترامب لم يقدم خطة بديلة في سيناريو ما بعد الصفقة وقد تسرع طهران في زيادة النووي بالمنطقة والتسبب في رد عسكري إسرائيلي أو أمريكي**

لهذا، قد لا يكون قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من خطة العمل المشتركة، والانتهاك الصريح لأحكام الاتفاقية، بمثابة هدية لطهران، ولكنه على الأقل ضار بالولايات المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لإيران. إنه يعزل الولايات المتحدة، ويضعها كعقبة للصفقة، ويسيء إليها كشريك تفاوضي جدير بالثقة؛ على الأقل مع إيران، إن لم يكن على نطاق أوسع. إنه يفصل واشنطن من حلفائها الأوروبيين، إذ إن جميعهم يعارضون بشدة هذه الخطوة، بينما يخلق فرصة لإيران للتعاون بشكل أوثق مع أوروبا وروسيا والصين، بترتيبات تستثني الولايات المتحدة. وبالتالي، تتيح لإيران فرصة للهرب من القيود الحاسمة والتدقيق المكثف، الذي وضعته خطة العمل الشاملة المشتركة. وسيتطلب ذلك من الولايات المتحدة السعي لفرض عقوبات إضافية في بيئة لا يوجد فيها تعاطف كبير مع الموقف الأمريكي وبعض الاحترام لامتثال إيران للاتفاق.

إن الانسحاب يثير احتمال وجود عالم تكون فيه العقوبات الأمريكية غير فعالة بينما يتقدم برنامج إيران النووي بثبات. إنه يشير إلى

دول الخليج مزدهرة وتتميز بالتواصل الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي وأقل اضطرابًا من مواقع ذات أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط

العودة إلى نهج المواجهة، الذي أخفق خلال أكثر من عشر سنوات في وقف التقدم النووي الإيراني. لذا، يصف المعارضون لقرار الرئيس ترمب بالخطأ الاستراتيجي، ويتوقعون أن تكون له ثلاث عواقب رئيسية:

١) أنه يقوض المصالح القومية الأمريكية بشكل كبير من خلال تآكل مصداقيتها، من خلال تقسيم الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين والمجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى اتفاق يحجب بفاعلية التطلعات النووية الإيرانية على مستوى الأسلحة، وبإهدار مليارات الدولارات من رأس المال السياسي والمالي والبشري، استثمرتها الولايات المتحدة للوصول إلى خطة العمل المشتركة الشاملة.

٢) يؤدي إلى تآكل ركائز النظام الدولي القائم على القواعد، حيث إنه يشكك في السلطة المستقلة والمصداقية الدبلوماسية للدول الأوروبية، خاصة إذا لم تكن قادرة على حماية الاتفاق من الانتهاكات الأمريكية. وبالمثل، فإن قرار ترامب يقوض قيمة وأهمية تعددية الأطراف والمؤسسات الدولية، خاصة تلك التي تعمل من أجل النظام العالمي لعدم الانتشار النووي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣) أنه يمثل نقطة تحول في تاريخ ما بعد الثورة لإيران الحديثة كأول تجربة مريرة كبيرة لشباب البلاد مع الولايات المتحدة، وأول مفاوضات عامة مباشرة مع أمريكا – تأجيج القومية الإيرانية، مما يقوض قيمة إشراك الغرب، وتحويل الخطاب الداخلي إلى موقف متشدد.

القرار والاستقرار:

يرى العديد من المراقبين أن الاستقرار كمفهوم منظم للعلاقات الإقليمية يُجَابه بالكثير من التحديات المتنامية. ولكن غالبًا ما يتم استخدام هذا المفهوم بشكل غير مناسب عند التقييم الدقيق للسياسات، التي تقود إلى الاستقرار. وعليه، لا ينبغي أن تكون لغة الترميز المبهمة في التصريحات السياسية والبيانات الإعلامية هي المعتمدة وحدها للحفاظ على الوضع الراهن. فالاستقرار يبدو أكثر قابلية للتطبيق على نطاق واسع، أي غياب الحرب الكبرى؛ عند تجنب التركيز المفرط للقوة في أي دولة من دول المنطقة. والتمسك بالاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للجهات الفاعلة الموجودة داخل النظام السياسي لهذه الدول. إذ يفترض الاستقرار موافقة على الترتيبات والقواعد المتفق عليها داخل نظام دولي، أو نظام إقليمي متميز، الذي يفترض ضبط النفس في ممارسة القوة من الجانب الذي يملكها، والذي لا يملكها.

ومع ذلك، فإن هذه المعايير تسلط الضوء على نقطتين هامتين حول أوجه القصور في تعريفات الاستقرار في المنطقة. أولاً، نادرًا ما يكون توزيع القوة في النظام الدولي ثابتًا . ثانيًا، وغالباً ما تطرح الدول تصورات متباينة للغاية حول النظام والاستراتيجية الوطنية، حتى لو لم ينتج عن ذلك بالضرورة نزاع مسلح أو تحديات علنية للوضع الراهن. وفي الوقت نفسه، فإن لدى القوى الراسخة مصلحة متأصلة في السعي للحفاظ على ميزة القوة لديها، كلما أمكن ذلك، على الرغم من أن البعض يدركون، بشكل متزايد، ضرورة تطوير قواعد جديدة من شأنها أن تمكّن، على الأرجح، عمليات انتقال استراتيجية أقل اضطرابًا.

وبالنسبة لمنطقة الخليج، فمن الواضح أن النظام والاستقرار هما عنصران أساسيان في حسابات التفكير والسياسة في جميع الدول تقريبًا. وهكذا، يظل السعي وراء استقرار الأوضاع القائمة، والاهتمام بمقتضيات الأمن الداخلي، يمثلان قضية جوهرية في السياسة الخليجية. لكن كيف يتم تشكيل القواعد وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؟ هل يمكن للمشاركين الآخرين في الدائرة الاستراتيجية الجغرافية، إسرائيل وإيران وتركيا، أو الدول العربية، التي تسعى إلى نفوذ أكبر ضمن النظام القائم؛ مثل مصر، أو العراق وسوريا، أو حتى تلك البعيدة، كالولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، والتي عليها أن توضح مصالحها في المنطقة دون تحدي المعايير القانونية، أو اللجوء إلى الإكراه الواضح؟ إن هذه القضايا هي الآن محور الاهتمام السياسي والإستراتيجي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، لدى العديد من الدول العربية طموحات أوسع من أجل مزيد من الاستقلالية وتعزيز حرية المشاركة السياسية الإقليمية. في الوقت الحاضر، وبالنسبة للمستقبل المنظور، سيستمر تحديد ديناميكيات الأمن الإقليمي، بشكل أساسي، من قبل دول الجوار العربي. إذ تتركز معظم القدرات العسكرية الإقليمية الحقيقية عند هذه الدول؛ وهي تسعى إلى دعم وتوسيع نطاق نفوذها الاقتصادي والسياسي والأمني عبر هذه المنطقة الحيوية. ولكن هل يمكن استمرار قوة هذا النفوذ إلى أجل غير مسمى، وعلى أي أساس؟

إن طرح هذه الأسئلة سيستمر، في ظل غياب دور الدول العربية الفاعل. فهل لا يزال هناك أمل في أن تحصل هذه الدول على الاستقرار الذي تنشده؟ وهل يمكن السيطرة على قوى الاضطراب والفوضى، وهل ستتمكن الدول من العمل في تناغم للتغلب على مثل هذه التهديدات؟ أم هل تضيق الرؤى الخاصة بالمصلحة الذاتية الوطنية على حسابات الجماعية القومية؟ كيف ستنظر العواصم العربية إلى التزاماتها ومسؤولياتها من الدرجة الأولى، خاصة وأن الاتجاهات الماثلة ليست مواتية؟ وهل ستتمكن الدول العربية من التعامل مع المشكلات الجماعية للأمن والاستقرار بالأدوات التقليدية، أو لا بد من تصميم مناهج جديدة، لا سيما عندما يكون هناك خطر نووي؟

على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن القلق من عدم الاستقرار في دول الخليج خاصة، إلا أن هذه الدول، في الغالب، مزدهرة وتتميز بتزايد التواصل الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي عبر الحدود الوطنية، وتبدو أقل اضطرابًا بكثير من المواقع الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، الذي هو بعيد كل البعد عن أن يكون هادئًا. وهناك علامات متزايدة على عدم الثقة الاستراتيجية الطويلة الأجل، والمنافسة السياسية والعسكرية المتزايدة، وهناك غياب مستمر للآليات الفعالة للتصدي للمخاطر المحتملة على السلام والأمن. كما أنه من غير المؤكد أن دول الخليج تتفق جميعها على المعنى الدقيق للاستقرار الإقليمي. لهذا، هناك مثل هذا القلق على نطاق واسع حول المستقبل، حتى عندما تبدو الظروف الموضوعية مواتية للاستقرار. فهل يمكننا تحديد المخاطر الأساسية على النظام الإقليمي والعواقب المحتملة إذا أثبتت الدول عدم قدرتها على إدارة هذه المخاطر؟

"استقرار الأوضاع القائمة والاهتمام بمقتضيات الأمن الداخلي يمثلان قضية جوهرية في السياسة الخليجية

الانتشار النووي وآثاره المحتملة:

ومن هنا، فإن أمر الاهتمام بأسباب الانتشار يُصبح أكثر إلحاحًا، وفقًا لما لا يُرجح أن يعمل الردع على تحقيقه في الوقت الراهن في المنطقة، لأن الاقتراح القائل إن الأسلحة النووية تعزز السلام والاستقرار لا يُنظر إليه على الوجه الصحيح كحقيقة أصولية، بل كتفسير يستند إلى حد كبير إلى دليل حالة واحدة نتجت عنها الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وبينما جادل الكثيرون بأن الأسلحة النووية حافظت على السلام خلال الحرب الباردة، هناك مجموعة متنامية من الأدبيات، التي تظهر أن ظهور العديد من المشاكل الأمنية النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والتي كان من الممكن أن تسبب حوادث مدمرة. والسبب الإضافي هو أن العديد من الأسباب التقنية والسياسية والظرفية للردع النووي المستقر قد تكون مفقودة في الشرق الأوسط حيث يوجد احتمال كبير لاستخدام الأسلحة النووية. ويؤكد ذلك أن الرهان المتراكم والقدرة الأقل للمناورة في المناطق المعرضة للصراع، والقيادة المتقلبة، وعدم الاستقرار الإقليمي، كلها تقوض مصداقية نظرية الردع.

إن فكرة التصعيد غير المقصود، التي تقول إن ظاهرة الحرب، وسلوك المنظمات العسكرية، والمعضلة الأمنية، التي توجد حتى في حالة التكافؤ النووي، هي سبب للإحباط العميق. في المجال النووي، تبدو حالة باكستان والهند وثيقة الصلة بدعم حالة التصعيد غير المقصود، إذ خاضت باكستان حرب كارجيل مع الهند تحت مظلة الأسلحة النووية، التي كان يمكن أن تتحول؛ عن قصد، أو غير قصد، إلى حرب نووية. وبالمثل، فإن تسلح باكستان المسلحة بالأسلحة النووية، زادت من ثقتها في أنها يمكن أن ترفع درجات الصراع مع الهند. لذا، فإن مفارقة عدم الاستقرار، تؤكد أن حربًا تقليدية محدودة، يمكن أن يتحول الصراع فيها إلى نووي، أمر وارد في ظل وجود الأسلحة النووية.

من هذا المنظور، وبما أن الحالة في الشرق الأوسط ما تزال بعيدة عن الاستقرار، فيمكن لأي حروب صغيرة وصراع تقليدي بين إيران وإسرائيل أن يؤدي؛ عن قصد، أو غير قصد، إلى تصعيد نووي خطير. ومن المرجح دائمًا أن تقع الحوادث النووية، والاستخدام غير المرخص به للأسلحة النووية، في بيئة إقليمية أكثر توترًا وغير مستقرة. وبالتالي، فإن كل هذه التعقيدات في النظام الاستراتيجي لدول المنطقة تجعل احتمال وجود ردع عملي قابلاً للتساؤل بدرجة كبيرة، ويصبح الفشل أكثر احتمالاً. علاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي سعي العديد من دول المنطقة إلى التسابق في الحصول على القدرات النووية إلى مزيد من المعضلات الأمنية، لها ولغيرها، بدلاً من من الجهد الذي ينبغي أن يتجه إلى إحداث توازن حقيقي وموضوعي للقوى في المنطقة يحقق لها الاستقرار المنشود.

الانسحاب والقانون الدولي:

لقد شهد النظام الدولي ثلاث تحوّلات كبرى، على الأقل منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، دون إثارة اضطراب حاد في النظام، أو اللجوء إلى القوة: انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية المنطق العدائي العالمي للحرب الباردة؛ والتوسع في التجارة والاستثمار الدوليين، على أساس العولمة وثورة الاتصالات؛ والظهور المتزامن لاقتصادات آسيا، وعلى رأسها الصين. لذا، فإن عودة إيران كقوة رئيسية شاملة في المنطقة تشكل رابع تغيير منهجي من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال؛ لا تتماشى سياساتها مع القواعد الحالية للنظام الدولي، يمثل تهديدًا متزايدًا للاستقرار والأمن الإقليميين، ولأنظمة عدم الانتشار، التي توفر ذريعة لإيران، باعتبارها دولة ممانعة؛ أن تنشط في بناء قدراتها العسكرية، بما في ذلك تعزيز طموحاتها النووية.

> **السماح بانتشار الأسلحة النووية في المنطقة سيرتبط بتعدد الأقطاب واحتمالية سوء التقدير وضربة إسرائيلية وقائية لإيران**

والآن، بعد أن قام الرئيس ترامب بسحب التزام الولايات المتحدة من الصفقة بشكل كامل، ثارت نقاشات جدية حول جدوى الالتزامات الثنائية والجماعية في ظل قانون دولي تتهدده حالات "الفصام" الإدارات المختلفة في البلد الواحد. فبينما ساد في دول الخليج العربية ارتياح، يشوبه غير قليل من الحذر، تبخرت الآمال الدبلوماسية في أوروبا الغربية للتعاطي الإيجابي بين الخصمين اللدودين؛ واشنطن وطهران. لماذا؟ لأن قادة إيران، وغيرها من دول العالم، سيجدون، من الآن فصاعدًا، صعوبة في الثقة في قدرة واشنطن على الحفاظ على كلمتها. وقول الأوربيون، وتشاطرهم في ذلك الأمم المتحدة، إن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥م، أثبت وفاء إيران بوعدها الأساس، وفقًا لرأي معظم المراقبين الموضوعيين. إذ أوقف اندفاع طهران للحصول على سلاح نووي، لأنها لو فعلت فسيتم اكتشافها، وذلك بفضل القيود المفروضة عليها بموجب الاتفاق.

لقد أثار قرار ترامب نزاعًا دبلوماسيًا واقتصاديًا مع أوروبا، وكذلك

الأسلحة النووية كرادع أبقت السلام بين أمريكا والاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة لكن تسود القناعات أنها مدعاة للمزيد من عدم الاستقرار

مع الصين وروسيا، إذ أوضح جميع الموقعين الآخرين على الصفقة أنهم سيقفون إلى جانب الاتفاق على الرغم من الانسحاب الأمريكي. ويبقى أن نرى ما إذا كانوا سيتخذون أي إجراءات لمواجهة العقوبات الأمريكية، التي من شأنها منع شركاتهم ومصارفهم من التعامل مع إيران، وتحفيز طهران على الاستمرار في الالتزام. فـفي حين أن الانسحاب الأميركي لا يعني نهاية الاتفاق النووي في هذا الوقت، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الأحداث، التي ستؤدي في النهاية إلى تفكيك الجهود متعددة الأطراف. وستسعى حكومة روحاني في الوقت الحالي، إلى البقاء في الصفقة، والعمل مع خمسة موقّعين آخرين على الاتفاقية؛ فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، لتقليل تأثير العقوبات الأمريكية و"عزل" واشنطن دبلوماسيًا.

ربما كانت للعواصم العربية الخليجية قراءتها الخاصة، وتقديراتها المنتظرة لفوائد ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، ولكن ردود الفعل الغربية عبرت عن مواقف مغايرة زاعمة بأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الدولي النووي مع إيران ألحق ضررًا كبيرًا بالمجتمع الدولي. فقد تحدثت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعبارات واضحة، في خطاب لها أمام مؤتمر الكاثوليك، يوم الجمعة ١١ مايو ٢٠١٨م، في مدينة مونستر بشمال غرب ألمانيا، عن انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث وصفت الخطوة بأنها "تلحق ضررًا كبيرًا بالمجتمع الدولي". وقالت إن القرار يخرق الثقة بالنظام العالمي، مضيفة "لم يكن صحيحًا أن يتم إلغاء اتفاق تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الأمن الدولي". وفي ذات السياق، قالت الخارجية الروسية، يوم الثلاثاء ٨ مايو ٢٠١٨م، إن الخطوة الأمريكية "هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وتقوّض وزن الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وإن "الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران يشكّل تهديدًا للأمن الدولي."

الخاتمة:

من خلال النظر الفاحص لهذه القضية، التي أشَّرَ إليها عنوان هذا المقال، من جميع الجوانب، يتضح أن برنامج إيران النووي سيظل يُشَكِّل هاجسًا أمنيًا لدول المنطقة، ستكون له تأثيرات مزعزعة للغاية على مواضعات القانون الدولي. على الرغم من أن نظرية الردع قد تكون هي الحافز لبرنامج إيران النووي، إلا أن مبررات الانتشار، التي تفترض أن المنطقة ستصبح أكثر عرضة للنزاعات إذا حصلت إيران على أسلحة نووية، تبدو أكثر إقناعًا. إن مخاوف الجوار الإقليمي من طموحات الهيمنة الإيرانية وظهور معضلات أمنية جديدة تتمثل في سباق التسلح النووي، الذي يمكن أن يؤدي إلى سيناريو إقليمي متعدد الأقطاب، وغير مستقر إلى حد كبير.

علاوة على ذلك، فإن وجود نظام إقليمي معقد وغير مستقر، وعدم وجود بنية تحتية للاتصالات بين إيران وإسرائيل، فإن ضربة استباقية محتملة قد تجعل المعادلة أكثر تدميرًا، وربما، كما يقول بعض المحللين، قد تُشعل حربًا نووية لا تُبقي ولا تزر. رغم أن منطق التدخل المشروع يستند على الافتراض بأنه يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تعزيز قدرة البرامج والأنظمة والمؤسسات القائمة واستخدامها بشكل أكثر فعالية. وذلك بتحسين أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، بحيث يمكن للحكومات أن تتصرف بسرعة بشأن المعلومات المقدمة بطريقة تساعد على منع النزاعات أو حلها. وبهذا، سيكون لدى الحكومات الوطنية وعي وفهم أكبر للقضايا الأمنية، بحيث تكون جاهزة بشكل أفضل للتعامل مع التهديدات العابرة للحدود، وبقدرة أكثر فعالية.

إن انسحاب ترامب قد يبدو خبرًا مروعًا بالنسبة لطهران، كما هو مزعج لحلفاء واشنطن في أوربا الغربية، التي تخشى أن يُسَرِّع من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه أوجد قدرًا من الرضا السياسي في عواصم الخليج العربية، واعتبرته تل أبيب انجازًا خاصًا بها. ولكن، هل سيضمن الاستقرار في المنطقة؟ وهل يمكن للجهود الأمريكية المتجددة لمعاقبة الاقتصاد الإيراني أن تخلق غضبًا عارمًا داخل فئات الشعب الإيراني؛ لدرجة أنها ستسقط النظام من الداخل؟ إذ يبدو أن هذا هو الاحتمال، الذي تبني عليه الإدارة الأمريكية سياساتها، وكذا آمالها، لكنه يمثل مراهنة كبيرة وغير محسومة العواقب. إذ إن الاحتمال الآخر هو أن النظام في طهران سينشط أكثر في إلقاء اللوم على الولايات المتحدة على أنها سبب معاناة الشعب الإيراني، كما فعل في الماضي.

* سفير ومفكر عربي

الدولة العبرية ليست قوى عظمى وسلاحها الاغتيالات والتجسس

إسرائيل والملف النووي الإيراني: تهديد إعلامي بدون مصداقية

قال ثوماس جراهام الأستاذ بجامعة ييل الأمريكية ومدير مجموعة كيسنجر الاستشارية والمساعد الخاص للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ورئيس مكتب روسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٤-٢٠٠٧ م، في مقابلة له مع صحيفة " أزفستيا الروسية" حول احتمال الحرب بين إسرائيل وإيران بعد خروج ترامب من الصفقة التي تمت حول المفاعل النووي الإيراني " كل شيء ممكن، ولكنني لا أراها محتملة الآن، روسيا تلعب دورًا فائق الأهمية، انطلق من أن روسيا ضد اندلاع حرب في الشرق الأوسط، مؤشر كبير أن نتنياهو كان في موسكو في التاسع من مايو الماضي، فقد تواصل عن قرب مع فلاديمير بوتين، روسيا نفسها لا مصلحة لها في هيمنة إيران على الشرق الأوسط، موسكو بحاجة إلى توازن قوى في المنطقة، والولايات المتحدة أيضًا بحاجة إلى ذلك، حتى لو بدا الأمر غريبا"؟

د. أحمد سليم البرصان

مبدأ بيغن واحتكار إسرائيل القوة النووية

سعت إسرائيل منذ إنشائها للتفوق الاستراتيجي على الدول العربية بامتلاك السلاح الاستراتيجي، وبدأت في بناء المفاعل النووي منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي وتعاونت مع فرنسا في سبيل بناء المفاعل النووي الإسرائيلي، وكان شمعون بيرس المشرف على مشروع المفاعل النووي ،مما أدى إلى امتلاكها السلاح النووي منذ ستينات القرن الماضي، وتبنت إسرائيل استراتيجية منع امتلاك دول المنطقة السلاح النووي، وأن تبقى الدولة النووية الوحيدة لتضمن التفوق الاستراتيجي كقوة ردع واستعمالها في حالة تهديدها، كما عملت في حرب أكتوبر / رمضان ١٩٧٣م، عندما هُزمت .

وعملت إسرائيل على تفوقها حتى في الأسلحة التقليدية، فعندما استعانت مصر في عهد الرئيس عبد الناصر بالعلماء الألمان في تطوير أسلحة الصواريخ، جندت إسرائيل كل أجهزتها الاستخباراتية لاحباط هذا المشروع، بمحاولة اغتيال العلماء الألمان والتجسس عليهم ودفعهم للهروب لاجهاض تطوير الصواريخ المصرية، كما أنها جندت للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لفرض حظر تصدير الأسلحة المتطورة والطائرات للدول العربية، كما فعل اللوبي الصهيوني عندما اشترت المملكة العربية السعودية طائرات أواكس، كما أثارت إسرائيل ضجة إعلامية عندما اشترت السعودية الصواريخ البالستية المتوسطة IRBMs)) المدى من الصين الشعبية وأصدر الاستاذ بالجامعة العبرية إسحق شيشور دراسة بعنوان East Wind over Arabia(١٩٨٩) ، وتبنت إسرائيل مبدأ بيغن Begin Doctrine الذي يعني منع امتلاك الدول العربية وحتى الإسلامية القوة النووية، حتى أنها عرضت على الهند المشاركة في ضربة عسكرية للمفاعل النووي الباكستاني، لإجهاض امتلاك باكستان القنبلة النووية ولكن الهند رفضت العرض الإسرائيلي. وعبر رئيس الوزراء السابق أريل شارون عن استراتيجية إسرائيل في خطاب له "إن العنصر الثالث في سياستنا الدفاعية هو تصميمنا

على منع الدول المواجهة من الحصول على أسلحة نووية بالنسبة لنا ليست مسألة توازن الرعب ولكن مسألة بقاء".

وقامت إسرائيل في يونيو ١٩٨١م، بغارة عسكرية على المفاعل النووي العراقي OSIRAK ودمرته في عهد رئيس الوزراء مناحم بيغن، كما أغارت إسرائيل على منشآت لمفاعل نووي سوري في محافظة دير الزور ادعت أنها لانتاج السلاح النووي ، وتستغل إسرائيل كل محاولة عربية لتطوير الأسلحة أو شرائها لحماية أمنها بشن حملة إعلامية بأنها مهددة .

وعندما أظهرت التقارير الإعلامية والاستخبارات الأمريكية ٢٠٠٣م، بأن إيران قد أدخلت مواد نووية إلى منشآتها للتخصيب، انضمت الولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٦م،إلى روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا فيما عرف ب٥+١، أي ألمانيا مع الدول الخمس في محاولة إلى اقناع إيران بالحد من برنامجها النووي. وقد أقر مجلس الأمن الدولي في ديسمبر ٢٠٠٦م، الجولة الأولى من العقوبات ضد إيران، وتم تمديد العقوبات ضد إيران مع فرض حظر شامل على الأسلحة في يونيو ٢٠١٠م، ثم دخلت إدارة أوباما في مفاوضات سرية مع إيران بوساطة عمانية، حتى تم توقيع على اتفاق بين الدول الخمسة الدائمة و ألمانيا مع إيران في يوليو ٢٠١٥م، للحد من برنامجها النووي مقابل رفع بعض العقوبات الاقتصادية عنها. كانت الدول الخمس وألمانيا لها حساباتها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية من الاتفاق، على اعتبار أن الخيار العسكري ليس مطروحًا لخطورته لمنطقة حيوية للأمن الدولي، لما تملكه من مصادر الطاقة وخطوط الملاحة التي تهدد الاقتصاد العالمي والأمن الدولي والإقليمي في حالة أي عمل عسكري. وقد بين أوباما في خطابه المتلفز في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، مبررات الاتفاق بقوله " إن الاتفاق يقطع أي طريق أمام إيران للحصول على أسلحة نووية ...إن الاتفاق ينص على رفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي التي نصبت في إيران وخزنها تحت إشراف دولي، والتخلص من ٩٨٪ من اليورانيوم المخصب لديها، وقبول عودة العقوبات سريعًا إذا حدث أي خرق للاتفاق، وإعطاء وكالة الطاقة الذرية الدولية مدخلا بشكل دائم لتفتيش المواقع أينما وحيثما كان ذلك ضروريًا"؟

كانت إدارة أوباما تتجه لأسيا والمحيط الهندي ولا تريد التورط العسكري في الشرق الأوسط، بعد تورط إدارة بوش الابن في كل من أفغانستان والعراق وكانت حملة أوباما الانتخابية على عودة الجنود الأمريكيين للبلاد، ولكن الاتفاق أثار غضب إسرائيل واللوبي

الصهيوني في الولايات المتحدة وبعض الجمهوريين، وذهب نتنياهو إلى الولايات المتحدة وألقى خطابًا في الكونغرس مارس ٢٠١٥م، مهاجمًا الاتفاق والرئيس أوباما ولكن كانت النتيجة عكسية كما قالت عضو الكونغرس من الحزب الديمقراطي جين شكوبسكي " إن خطاب نتنياهو والخلافات التي تسبب بها وحدت الديمقرطيين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب حول الرئيس أوباما والاتفاق النووي" .

إدارة أوباما : نتنياهو دجاجة جبان

شنت إسرائيل حملة قوية ضد إيران منذ انكشاف المفاعل النووي الإيراني، وكانت حملاتها السابقة أن إيران تدعم الإرهاب وحزب الله وتهدد إسرائيل ، وكانت الحملات الإعلامية ونشاط اللوبي الصهيوني ضد إيران والتهديد بأن إسرائيل ستشن غارات جوية على المنشآت النووية الإيرانية على غرار ما فعلت في العراق ١٩٨١م، وسوريا ٢٠٠٧م، وتضغط على الإدارة الأمريكية بعمل عسكري ضد إيران، مما دفع أحد مسئولي البيت الأبيض في أكتوبر ٢٠١٤م، بوصف نتنياهو بأنه جبان وسخ دجاجةChicken shit ، واستعمل هذا التعبير عام ١٩٢٩م، للتعبير على الجبن والذم، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للاعتذار لنتنياهو عن هذا الوصف، وقد أصبحت إدارة أوباما مقتنعة على أن نتنياهو رغم تهديده لإيران باستعمال القوة العسكرية فإنه كذاب ومخادع وأنه يريد أن يجر الولايات المتحدة، لأن تتخذ موقفًا صلبًا، وأن تشن غارات عسكرية على إيران وهو ما لا تريده إدارة أوباما. ويقول جاري سيك مسؤول مكتب إيران في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر، إن أي عمل عسكري إسرائيلي ضد إيران سيكون ماسأة وغير مفيد، وأن الحملة الإعلامية الإسرائيلية على المفاعل النووي الإيراني له أهدافه السياسية، بأن إسرائيل من خلال التهديد بعمل عسكري، تجعل قضية المفاعل النووي الإيراني

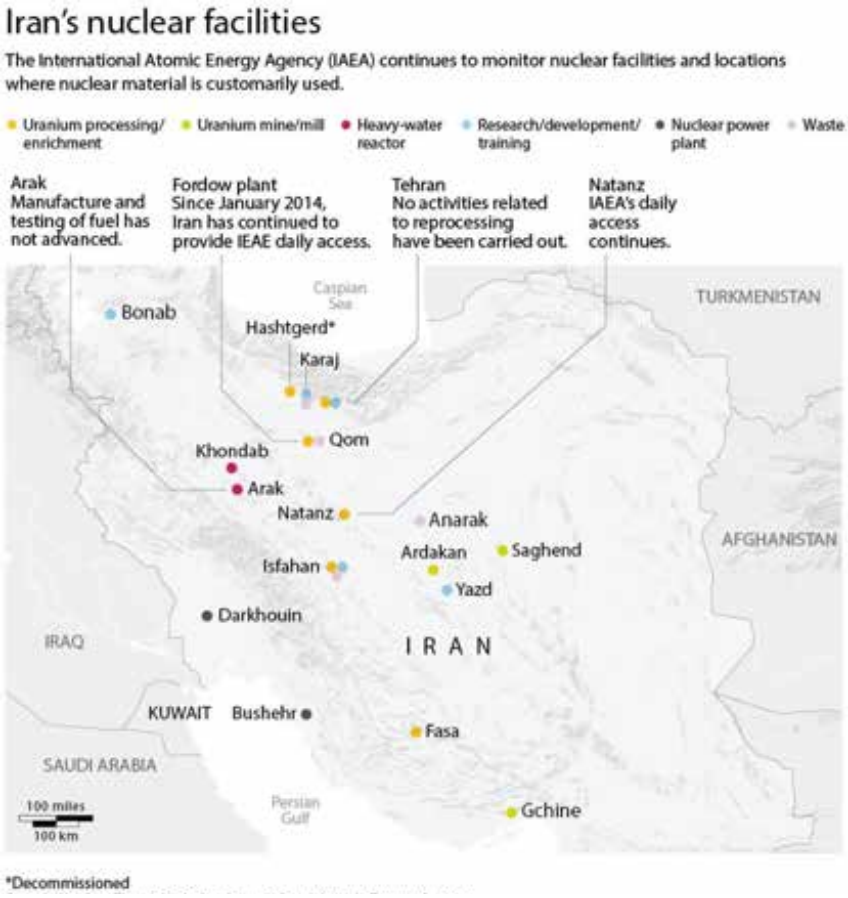

في مقدمة وسائل الإعلام العالمي وتدفع القادة السياسيون في كل مكان تقديم مساعدات لإسرائيل وعلاقات سلبية مع إيران .

إن إسرائيل لا تستطيع أن تقوم بعمل عسكري وكما يعبر عن ذلك شبتاي شافيت مدير الموساد الإسرائيلي ١٩٨٩-١٩٩٦م ، إن إيران ليست العراق أو سوريا، وإن سياسة إسرائيل الردع " ونحن نعيش في منطقة خطرة في وضع دمار، سيكون متبادل محقق"؟ وإن معظم الأجزاء من البرنامج النووي الإيراني عميقة تحت الأرض، ولا يمكن الوصول إليها بواسطة الأسلحة المتاحة لدى إسرائيل .

إسرائيل ليست دولة عظمى

إن أسطورة الجيش الذي لا يقهر أصبحت من الماضي ونقل المعركة إلى أرض العدو لم تعد مجدية وأصبح العمق الاستراتيجي مكشوفًا

" إدارة أوباما اقتنعت أن نتنياهو رغم تهديده لإيران باستعمال القوة العسكرية أنه كذاب ومخادع وأنه يريد أن يجر الولايات المتحدة

روسيا لا مصلحة لها في هيمنة إيران على الشرق الأوسط وموسكو بحاجة إلى توازن قوى في المنطقة وأمريكا أيضًا حتى لو بدا الأمر غريبًا

أمام الصواريخ البالستية، وإسرائيل قوة إقليمية، ولكن قوتها تأتي من الخلافات التي بين الدول العربية، وكما يعبر مدير الموساد السابق شافيت " إننا نحب عندما ننظر للمرآة أن نرى أننا قوة عظمى، لكن إسرائيل ليست قوى عظمى " ، ولذلك يعارض القيام فكرة القيام بضربة وقائية على المنشآت الإيراني، بل يستحيل ذلك رغم التطبيل الإعلامي الإسرائيلي. ويؤكد ذلك أيضًا اللواء احتياط عموس يادلين رئيس الاستخبارات العسكرية السابق بقوله" عندما يتحدث رؤساء الدولة عن إسرائيل كقوة عظمى، فإن هذا يذكرني أيضًا بما يقال سنة ١٩٧٣" عندما هزمت في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أمام عبور القوات المصرية خط بارليف إلى سيناء.

انتشار المنشآت النووية الإيرانية

يقول الخبير الاستراتيجي والأكاديمي الإسرائيلي أفرام كام " إن المنشآت النووية الإيرانية هي أبعد عن إسرائيل من المفاعل النووي العراقي، إلى جانب كون هذه المنشآت محصنة جيدًا والبعض منها موجود في باطن الأرض من المستحيل تدمير القدرات النووية بالكامل من خلال مهاجمة منشأة واحدة كما هو في الحالة العراقية " . إضافة إلى التوزيع الجغرافي للمنشآت النووية الإيرانية وصعوبة الحصول على معلومات استخبارية دقيقة ووجود الخبراء الروس فيها، الذي يشكل أيضًا قلقًا لروسيا ووجود القوات الأمريكية في العراق مما يصعب المهمة الإسرائيلية في ضربة استباقية ومفاجأة. كما أن الرد الإيراني يصعب تصوره مع وجود تنظيمات قريبة من إسرائيل تستعملها إيران في لحظة معينة ضد إسرائيل مثل حزب الله في الجنوب اللبناني.

ولذلك نجد أن نتنياهو يحرض الولايات المتحدة ويستغل عدم خبرة ترامب السياسية والاستراتيجية لمواجهة إيران وشجعها على الانسحاب من اتفاقية ٥+١ حول الملف النووي الإيراني .
ويذكر ناحوم برنياع بحروب إسرائيل الفاشلة، كما ورد في يديعوت أحرونوت ١١ مايو ٢٠١٨م، بتحذيره لقادة إسرائيل من تكرار محاولات تنصيب حكام دول أخرى وكتب أن " إنهيار الاتحاد السوفييتي ليس النموذج التاريخي الوحيد. لقد هُزمت مصر في حرب الأيام الستة (حزيران/يونيو ١٩٦٧)، وإسرائيل ضربتها بشدة في حرب الاستنزاف. وجاء الرد في حرب يوم الغفران (تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣)، وقد كان قاسيًا ومؤلمًا. وفي بداية الثمانينيات سيطرت إسرائيل على السياسة اللبنانية، واختارت رئيسًا (بشير جميل) وأملت اتفاق سلام. وكانت النتيجة تورط (إسرائيل) لسنوات طويلة. وفي الشرق الأوسط يدفعون ثمنًا باهظًا جراء طموح مبالغ فيه".

ويدفع نتنياهو إدارة ترامب لمواجهة إيران وإثارة الرأي العام الأوروبي، عندما أعلن في ٣٠ أبريل ٢٠١٨م، أنه يملك وثائق سرية للبرنامج النووي الإيراني، مما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصريح بأنه لا جديد في هذه الوثائق السرية عما تعرفه الوكالة. كما أن جيفري لويس الذي يعمل في مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار النووي بأنه لا جديد في وثائق نتنياهو وأنها منشورة في الوثيقة التي تحمل رقم GOV/٢٠١٥/٦٨، وإعلان نتنياهو جاء قبل إعلان ترامب الانسحاب من اتفاقية المفاعل النووي الإيراني في مايو ٢٠١٨م.

وجاء الموقف الأوروبي محبطًا لإسرائيل وحتى انسحاب إدارة ترامب من الاتفاقية لا يعني مواجهة عسكرية مع إيران، فترامب رجل صفقات تجارية، وهدد كوريا الشمالية ولكنه جلس مع الرئيس الكوري الشمالي كيم أون في يونيو الماضي على مائدة مفاوضات في سنغافورة، ولكن إسرائيل عبر تاريخها منذ إنشائها تعتمد على دولة كبرى في وجودها من بريطانيا انتقلت إلى الولايات المتحدة وتعرف أن الوضع الدولي معقد ولا تستطيع إلا إثارة الرأي العام الدولي والدول الكبرى، ولكن سياستها مكشوفة ورفضت أوروبا الخروج من الاتفاقية واختلفت مع إدارة ترامب حول إيران في قضايا التجارة الخارجية والمفاعل النووي لأن الشركات الأوروبية مستفيدة من استثماراتها في إيران ؟

خيارات إسرائيل: الاغتيالات والحرب الالكترونية

إثر صعوبة الحل العسكري لتدمير المفاعل النووي الإيراني، فقد لجأت إسرائيل لعدة وسائل منها التشجيع على العقوبات الاقتصادية وشن الحملات الدبلوماسية على مستوى الدول الكبرى، وخاصة تسخير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن الأسلوب الأخطر هو محاربة إيران وحتى الدول العربية بإغتيال العلماء : مثل علماء الذرة والمتخصصين في مجال الفضاء والفيزياء والأبحاث النووية، كما فعل الموساد في إغتيال عشرات من العلماء العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣م، وتعتمد إسرائيل سياسة الاغتيال للعقول العلمية: علي مشرفة ١٩٥٠م، وسميرة

موسي ١٩٥٢م، وسمير نجيب ١٩٦٧م ، ويحي المشد ١٩٨٠م، وهم من خيرة علماء مصر ، واغتالت مؤخرًا عالم الطاقة الفلسطيني فادي البطش بماليزيا والمهندس التونسي محمد الزواري. أما بالنسبة لإيران فركزت على إغتيال العلماء في المجالات النووية أو تجنيد بعضهم للتجسس، وهي استراتيجية خطيرة وضررها بعيد المدى لأن إعداد العلماء يستغرق سنوات طويلة، فقد اغتالت العالم اردشير حسن بوري ٢٠٠٧ م، واغتالت أربعة علماء إيرانيين خلال ٢٠١٠-٢٠١٢م، أمجد شهرياري مؤسس الجمعية النووية الإيرانية في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠م، وعالم الفيزياء النووي فريدون عباسي دواني ، واُغتيل العالم النووي مسعود علي محمدي أستاذ الفيزياء في جامعة طهران وداريوش رضائي في يوليو ٢٠١١م، ومصطفى روشن يناير ٢٠١٢م،أما بشأن التجسس فقد أعدمت الحكومة الإيرانية ديسمبر ٢٠١٧م، الباحث أحمد رضا جلالي لتقديمه معلومات عن العلماء الإيرانيين للموساد الإسرائيلي كما حُكم بالإعدام على ماجد فاشي للتجسس لصالح الموساد ، وهناك حرب استخبارات شديدة بين إيران وإسرائيل، وتسعى إسرائيل اختراق إيران وخاصة في مجال الأبحاث النووية وتدميرها من الداخل. كما أن إيران تحاول اختراق إسرائيل حيث أُعلن مؤخرًا في إسرائيل اعتقال وزير الطاقة السابق جونين سيغيف باتهامه بأن المخابرات الإيرانية جندته للعمل لصالحها عندما كان يعمل في إفريقيا.

الحرب الالكترونية

يعرف خبير أمن المعلومات ريتشارد كلارك الحرب الالكترونية بأنها " النشاطات التي تقوم الدول بها ضد أنظمة العدو وتعطيلها أو التجسس عليها. وقد أسست إسرائيل عام ٢٠٠٩م، مركز للمخابرات المعلوماتية وتشفير المعرفة MATZOV، وقد اعتمدت إسرائيل الحرب الالكترونية لمواجهة التهديد النووي الإيراني، وقام الجيش الإسرائيلي منذ يناير ٢٠١٢م، بتجميع فرق النخبة من قراصنة الكمبيوتر وعمليات الهاكرز، وتعرضت إيران لعدة هجمات

"الحملة الإعلامية الإسرائيلية على المفاعل النووي الإيراني لها أهدافها السياسية لتدفع القادة في كل مكان لدعمها بالمساعدات"

فيروسية استهدفت البنية التحتية لبرنامجها النووي. واستعملت إسرائيل دودة ستاكستت في حربها الاكترونية مما تسبب في تدمير المعدات على مدى عدة أسابيع وتعطيل ١٠٪ من القدرة الإيرانية على تخصيب اليورانيوم، وأصاب هذا الفيروس ٣٠٠ ألف جهاز كمبيوتر وعطل افتتاح مفاعل بوشهر. ويعتقد أن هذا الفيروس من صنع وحدة إسرائيلية. ودعم الرئيس الأمريكي باراك أوباما إبان رئاسته الحرب الالكترونية على المفاعل الإيراني، كما طورت إسرائيل في حربها الاكترونية مع إيران أنظمة قتالية إلكترونية تتيح لها التشويش على الأنظمة الدفاعية الإيرانية في حالة الهجوم الإسرائيلي ؟

وبالإضافة للحرب الالكترونية، تشن إسرائيل حربًا اقتصادية بالضغط على الدول المؤيدة لها، وقال شاؤول موفاز رئيس حزب كاديما ونائب رئيس الوزراء الأسبق " حان الوقت لأن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية عقوبات أشد على القطاع النفطي والمالي من أجل وقف تطوير برنامج إيران النووي" . وتستغل إسرائيل إدارة ترامب في فرض المزيد من العقوبات على إيران، رغم أن بعض الدوائر الأمريكية انتقدت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية وحتى داخل إسرائيل من يشكك في مدى فائدة الانسحاب في منع إيران من تطوير مفاعلها، في حالة انسحاب الأخيرة، رغم فرض العقوبات الأمريكية لوجود دول كبرى تجد إيران منفذًا لها: كالصين وروسيا الاتحادية والهند وبعض الدول الأوربية وغيرها من الدول خارج مظلة الضغط الأمريكي.

إسرائيل والخلافات العربية ـ الإيرانية

تستغل إسرائيل التهديد الإيراني لمنطقة الخليج العربي بتدخلها في العراق وسوريا ولبنان ودعم حركة الحوثي في اليمن، حيث تروج بأنها تواجه أيضًا التهديد الإيراني، وتحاول اللعب على الورقة الطائفية بإثارة الخلافات السنية ـ الشيعية، خاصة أنها منذ إنشائها وهي تتعاون مع الأقليات لتهديد الأمن القومي العربي، وتشن حملة إعلامية للترويج لما يسمى المحور السني، علمًا بأن إسرائيل كانت تبيع السلاح لإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، وتروج في وسائل الإعلام الغربية والدوائر السياسية الغربية بأن احتلالها لفلسطين ليس سببًا في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإنما إيران والصراعات الطائفية هي سبب عدم الاستقرار ، وتروج إسرائيل لما تسميه "الجبهة الشرقية " لابعاد الانظار عن الجبهة الغربية: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وجرائمها في غزة والضفة الغربية.

وكانت إسرائيل في عهد مؤسسها بن غوريون، قد تبنت استراتيجية الأطراف لتهديد الأمن القومي العربي من خلال علاقاتها مع إيران الشاه وتركيا وإثيوبيا، ودعمت الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي وتخترق أيضًا التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وقد أسست إسرائيل فرقة المستعربين التابعة للموساد، الذين يتقنون اللغة العربية واللهجات المحلية ودراسة تاريخ المنطقة لإختراق المجتمعات العربية لإثارة الفتن في الدول العربية والإسلامية، وكما تردد في وسائل الأعلام بأن أحد المستعربين استطاع اختراق التنظيم المتطرف (داعش) في ليبيا حتى وصل الأمر أن يشكل جماعة متطرفة ووصل لأن يكون إمامًا لأحد المساجد، وعندما ألقي القبض عليه من السلطات الليبية تبين أنه من فرقة المستعربين الإسرائيلية وأن اسمه الحقيقي بنيامين إفرايم، ولذلك تتخذ إسرائيل عدة وسائل لأن تكون القوة الإقليمية من خلال استغلال الخلافات بين الدول العربية والإسلامية .

> **إسرائيل تبنت استراتيجية الأطراف لتهديد الأمن القومي العربي بعلاقاتها مع إيران الشاه وتركيا وأثيوبيا ودعمت الأقليات وتخترق التنظيمات الإرهابية**

وستبقى إسرائيل تتبنى مبدأ بيغن لمنع أي دولة في الشرق الأوسط من امتلاك القوة النووية حتى تبقى القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط وهي تتبنى سياسة (الغموض) في امتلاك القوة النووية ويتردد أنها تملك ٢٠٠ رأس نووي ، ورفضت الانضمام لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن الاحتكار الإسرائيلي لن يستمر لأن الدول تسعى لحماية أمنها وفقا لنظرية معضلة الأمن Security Dilemma ، فإسرائيل تتحمل مسئولية سباق التسلح في مجال الأسلحة النووية لأنها هي التي بدأت في امتلاكها، ولن تستطيع الهجوم على إيران، وكما قال عالم العلاقات الدولية الراحل كينث والتز، إذا عزمت الدولة على امتلاك القوة النووية ، فقد تحصل عليها في النهاية، ولن تبقى إسرائيل محتكرة القنبلة النووية؟

أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

تدخل الناتو عسكريًا في إيران يرتبط بالقدرات والأسس ودرجة التهديد

في ظل التعقيدات وتداخل المصالح وتوازن القوى: هل يواجه "الناتو" إيران عسكريًا؟

حلف الناتو لن يقدم على مساعدة إسرائيل دفاعيًا إذا هاجمتها إيران لأن إسرائيل شريكة وليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي ومن ثم فإن الضمانة الأمنية التي يوفرها الحلف لأعضائه لا تنطبق على إسرائيل"، بتلك الكلمات التي أدلى بها الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج لمجلة "دير شبيجل" الألمانية في الثاني من يونيو٢٠١٨م ، فقد حدد وبوضوح موقف الحلف من إمكانية تطور الملف الإيراني نحو سيناريو الحرب، ومع أهمية ذلك التصريح كونه رسالة ربما ليس فقط لإسرائيل باعتبارها أحد شركاء الحلف ضمن مبادرة الحوار المتوسطي التي أطلقها عام ١٩٩٤م، بين الحلف وسبع دول شرق أوسطية هي مصر، الأردن، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، وإسرائيل وإنما ربما تكون إعادة التأكيد على الهدف الذي أنشئ من أجله الحلف وهو الدفاع عن أعضائه حال تعرض أحدهم لاعتداء وفقاً لما يحدده ميثاق الحلف بوجه عام والمادة الخامسة منه على نحو خاص، إلا أن الصورة ليست بذلك التبسيط، بمعنى آخر أن للحلف شروطاً للانخراط في الصراعات خارج أراضيه إلا أنه ربما تكون هناك أزمات تملي على الحلف أن يكون طرفًا فيها ولو بشكل غير مباشر ، ويثير ما سبق ثلاثة تساؤلات أساسية:

د. أشرف محمد كشك

الأول: ما هو منظور ودور الحلف تجاه البرامج النووية الإيرانية في ضوء قرارالرئيس الأمريكي الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران؟

والثاني: ما هو انعكاس التباين الأمريكي-الأوروبي بشأن الملف النووي الإيراني على الحلف كمنظومة أخذ ١ في الاعتبار أن معظم أعضاء الحلف هم في الوقت ذاته أعضاء في الاتحاد الأوروبي؟

والثالث: ما هي حدود التدخل العسكري لحلف الناتو في الأزمات خارج أراضيه ودلالات ذلك بالنسبة لمستقبل الملف النووي الإيراني؟

أولاً: منظور ودور حلف الناتو تجاه البرامج النووية الإيرانية على خلفية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران:

على الرغم من أن حلف الناتو كمنظمة لم يكن طرفًا مباشرًا في الاتفاق النووي إلا أن ذلك لايعني أن الحلف كان بعيدًا عن تلك القضية فخلال زيارة له لدولة الإمارات العربية المتحدة في مارس ٢٠١٦م، قال ينس ستولتنبرج الأمين العام للحلف ردًا على سؤال بشأن مستقبل التعاون بين الناتو ودول الخليج العربي في أعقاب توقيع الاتفاق النووي " إن الهدف من الاتفاق هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي" وأضاف" الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية وأوروبا تصب تركيزها على أهمية تنفيذ بنود الاتفاق وعلى أهمية احترامه" وقال "من المهم أن يكون هناك تنفيذ كامل للاتفاق النووي وأن يتم تنفيذ آليات التحقق من التزام إيران بتنفيذ بنوده كاملة لمنع الانتشار النووي عمومًا".

وما يهمنا في هذا التصريح هو منظور الحلف لمنع الانتشار النووي عمومًا والحالة الإيرانية على نحو خاص، حيث أن هناك مصالح استراتيجية للحلف تحتم على هذا التحالف العسكري منع إيران من حيازة سلاح نووي منها أن نجاح إيران في امتلاك أسلحة نووية يعني تكريس خلل توازن القوى الإقليمي ومن ثم تهديد مصالح دول الحلف في تلك المنطقة ومنها أمن الطاقة حيث

أن توقف ضخ النفط لدول الحلف سيكون عملاً عدائيًا يستوجب على الحلف التحرك عسكريًا للتصدي لهذا الأمر، فضلاً عن أن تحول إيران إلى دولة نووية يعد تهديدًا للعمق الاستراتيجي للحلف في ظل وجود إيران على نقاط تماس استراتيجي للحلف سواء في منطقة الشراكات الشرق أوسطية أو في آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما يعني الحد من نفوذ الحلف في تلك المناطق، وقد عبر عن ذلك صراحة الأمين العام للحلف في كلمته أمام مؤتمر ميونخ للأمن عام ٢٠١٦م، حيث قال " ينبغي ألا يظن أحد أن الأسلحة النووية قد تستخدم كجزء من صراع تقليدي، بل أنها سوف تغير من طبيعة أي صراع بشكل جذري"، بالإضافة إلى أن وجود دور فاعل للحلف في منع إيران من حيازة أسلحة نووية من شأنه أن يعزز الثقة مع الشركاء، ومنها مبادرة اسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها أربع من دول الخليج العربي، فبقاء الشراكات وتطورها أمرًا يظل مرتهنًا بمدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تواجه طرفيها من خلال العمل معًا، وأخيرًا أنه مما يزيد من مخاوف حلف الناتو هو تزامن سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية مع تطوير برامج صاروخية بما يعنيه ذلك من إمكانية حيازة إيران لتلك الأسلحة ووسائل إيصالها معًا، وقد عبر مسؤولو الحلف غير ذي مرة من أن نظام الدفاع الصاروخي في دول أوروبا الشرقية والتابع للحلف هو لمواجهة التهديدات التي تأتي من خارج النظام الأوروبي الأطلسي.

ويعني ما سبق أن الحلف ليس معنيًا بشكل مباشر بالمسألة النووية الإيرانية ولكن بمدى تأثير سياسات إيران وخاصة في مجال التقليدي في الوقت ذاته على مصالح أعضاء الحلف وهو ما أشارت إليه صراحة أوانا لونجيسكو المتحدثة باسم حلف الناتو تعقيبًا على قرار ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي حيث قالت" أن الحلف غير مخول بتقييم ما إذا كانت إيران تمتثل للاتفاق النووي أم لا؟" بيد أنها أضافت " أن الحلفاء داخل الناتو يشعرون بالقلق من قدرة إيران على تطوير صواريخ باليستية، وكذلك إزاء الأنشطة الإيرانية التي تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط" وأضافت" نشجع جميع الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل يمنع إيران من تطوير أسلحة نووية".

إلا أن تنفيذ تلك الاستراتيجية يظل رهنًا بمدى التوافق داخل الحلف والذي يضم ٢٩ دولة في عضويته وبه آلية للتشاور السياسي وهي المنوط بها رسم سياسات الحلف، ولا يرتبط الأمر بذلك التشاور فحسب بل في مراكز الثقل داخل الحلف فالولايات المتحدة لاتزال هي عصب حلف الناتو في ظل إسهامها بنسبة ٧٢٪من ميزانيته وهي القضية التي كانت- ولاتزال- سببًا للخلاف الأمريكي مع أعضاء الحلف، بل كانت أحد عناوين الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب حيث وصف الحلف بأنه منظمة"عفا عليها الزمن،وأنه غير قادر على مواجهة مخاطر الجماعات الإرهابية"،كما كانت تلك القضية موضوعًا رئيسيًا في قمم دول الحلف التي جمعت ترمب مع نظرائه الأعضاء في حلف الناتو وتعهد هؤلاء الأعضاء بتخصيص نسبة ٢٪ من الدخل القومي للأغراض الدفاعية إلا أنه لم تلتزم بذلك سوى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإستونيا واليونان وبولندا ورومانيا.

ثانياً: انعكاس التباين الأمريكي -الأوروبي بشأن الملف النووي الإيراني على الحلف كتحالف دفاعي:

لاشك أن استمرار التباين بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين من شأنه أن يرتب آثارًا سلبية على حلف الناتو حيث أن معظم الدول أعضاء حلف الناتو هم في الوقت ذاته أعضاء في منظومة الاتحاد الأوروبي بما يعني التداخل بين عضوية المنظمتين، صحيح أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتأسيس هوية أمنية متمايزة عن الحلف وقد ازدادت وتيرتها في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أنه في ظل استمرار ذلك التباين فإن الدول الأوروبية التي سوف تشهد مصالحها ضررًا قد تبحث عن إجراءات لمواجهة تلك الأضرار وهو ما عبر عنه رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك خلال قمة الاتحاد في صوفيا والذي "ندد بتقلب مواقف إدارة ترمب وقال أن قرارتها " خلصت أوروبا من كل أوهامها في شأن الاعتماد على الولايات المتحدة" وربما تتمثل تلك الإجراءات في المضي قدمًا في تعزيز البديل الأمني الأوروبي بعيدًا عن الناتو رغم معارضة بعض الدول الأوروبية لذلك الخيار وتفضيل مظلة الحلف، ويعزز من ذلك إعلان كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وهي الدول التي مثلت الاتحاد الأوروبي في الاتفاق النووي رفضها لقرار الرئيس ترمب، ولعل إعلان ٩ دول أوروبية وهي" فرنسا وألمانيا وبلجيكا والدنمارك وإستونيا وهولندا والبرتغال وإسبانيا"، بالإضافة إلى بريطانيا في الخامس والعشرين من يونيو ٢٠١٨م، تأسيس قوة عسكرية لمواجهة الأزمات

"نجاح إيران في امتلاك أسلحة نووية يعني تكريس خلل التوازن الإقليمي و تهديد مصالح دول الناتو ومنها الطاقة

وذلك خارج منظومة الاتحاد الأوروبي والتي أطلق عليها" مبادرة التدخل الأوروبية" يعد مؤشرًا مهمًا في هذا الاتجاه، فعلى الرغم من أن تلك المبادرة لم تصدر عن الاتحاد كمنظومة فإنها تعد تعتبر ردًا أوروبيًا عمليًا على ما تراه أوروبا من ضرورة الاضطلاع بأمنها حتى خارج منظومة الاتحاد الأوروبي ذاتها.

وربما يكون من غير الواضح مدى تأثر حلف الناتو على المدى القصير جراء ذلك التباين حيث تشير خبرة الماضي القريب أنه بالرغم من الخلاف بين الولايات المتحدة وأعضاء الحلف فإن هناك تمسك أمريكي ببقاء تلك المنظومة، يقابله حرص أطلسي مماثل إلا أنه على المدى البعيد ربما يشهد الحلف تأثرًا تأسيسًا على مؤشرات ثلاثة: أولها: ما أشارت إليه بعض المصادر من أن مشروع التخطيط العسكري لفرنسا للفترة من ٢٠١٩- ٢٠٢٥م - والذي أحيل للبرلمان لمناقشته- يتضمن اقتراحًا مفاده الدعوة لاستقلال فرنسا عن حلف شمال الأطلسي،الجدير بالذكر أن فرنسا قد أعلنت انسحابها من قيادة اللجنة العسكرية في الحلف عام ١٩٦٦م، بيد أنها عادت لتوليها مجددًا عام ٢٠٠٩م .

وثانيها: أن التباين الأمريكي-الأوروبي ربما يجعل الحلف مجرد آلية للتشاور أكثر من كونه تحالفًا دفاعيًا، وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج "الخلافات بين أعضاء الحلف حقيقية لكن الروابط صامدة" وذلك خلال مؤتمر صحفي مع رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي في لندن ٢١ يونيو٢٠١٨م، ولم تكن هي المرة الأولى التي يتحدث فيها الأمين العام للحلف عن توتر العلاقات الأمريكية-الأطلسية فخلال قمة الحلف في يوليو٢٠١٧م، قال ينس ستولتنبرج "ربما رأينا ضعف بعض العلاقات بين أمريكا الشمالية وأوروبا، لكننا نصر على إبقاء الشراكة عبر الأطلسي بما يخدم مصالحنا الاستراتيجية" ولاشك أنها تعد التصريحات الأقوى من نوعها بل ورسالة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية ،إلا أنه مما يزيد من مأزق الشركاء داخل الحلف هو تزامن ذلك الخلاف مع خلافات أخرى بين الولايات المتحدة وشركائها وهو ما عكسه اجتماع قادة مجموعة الدول الصناعية السبع يومي ٨ و٩يونيو ٢٠١٨م، والتي عقدت في مقاطعة كيبيك بكندا والتي شهدت مؤشرات على انهيار التحالف الأمريكي سواء مع أوروبا أو أمريكا الشمالية من خلال السياسات الحمائية التجارية التي أعلنها ترمب ضد هؤلاء الشركاء.

وثالثها: أنه في الوقت الذي يشهد فيه حلف الناتو خلافًا بين أعضائه نجد سعي التجمعات المناوئة للسياسات الغربية عمومًا لتعزيز دورها ومنها منظمة شنغهاي التي عقدت اجتماعها السنوي في يونيو٢٠١٨م، و تضم تلك المنظمة العديد من الدول الآسيوية ومنها روسيا ،فضلاً عن حصول كل من الهند والصين على العضوية الكاملة في تلك المنظمة، وسعي إيران لنيل تلك العضوية إذ لاتزال بصفة مراقب، تلك المنظمة التي يطلق عليها" حلف الناتو الآسيوي" حيث تضم دولاً بالإضافة إلى أنها تجمعها مصالح مشتركة عديدة إلا أن الإطار العام الذي يعزز من أهميتها كونها تضم دولاً تناوئ سياسات الولايات المتحدة وحلف الناتو،ولعل إعلان ألكسندر جروشكو نائب وزير الخارجية الروسي عن استعداد روسيا للانضمام إلى حزمة تدابير الحماية الأوروبية للاتفاق النووي والتي تتضمن ضمان عدم توقف صادرات النفط الإيرانية ودعم إيران للوصول إلى نظام الرسائل المصرفية الدولية، فضلاً عن تأكيده بأن" توسع حلف الناتو لن يحل أياً من المشاكل الأمنية الحقيقية في المنطقة وإنما يخلق خطًا فاصلاً جديدًا" يعد مؤشرًا على تأسيس جبهات مضادة إضافية للسياسات الأمريكية الجديدة،الجدير بالذكر أن وزير الدفاع الروسي سبرجي شويجو أعلن في ٢٠ يونيو٢٠١٨م، أن حلف الناتو أجرى ١٣ مناورة عسكرية ضخمة قرب الحدود الروسية،مشيرًا إلى أن عدد قوات الناتو التي شاركت في المناورات الحربية تراوح بين ٤٠ إلى ٦٠ ألف جندي وهو الأمر الذي يدعو روسيا لتطوير قواتها المسلحة، فضلاً عن إجراء مناورات مماثلة.

ثالثاً: حدود التدخل العسكري لحلف الناتو في الأزمات خارج أراضيه ودلالات ذلك بالنسبة لمستقبل الملف النووي الإيراني:

على الرغم من أن تدخل حلف الناتو عسكريًا خارج أراضيه يظل محكومًا بالميثاق المنشئ للحلف عمومًا الذي يحدد هوية الحلف بوضوح فهو تحالف عسكري للدفاع عن دوله الأعضاء حال تعرض إحداها للاعتداء وهو ما تشير إليه المادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف بوضوح من أن أي هجوم مسلح على دولة أو أكثر من دول الحلف يعتبر هجومًا على الدول الأعضاء كافة، إلا أن ما سبق لايعني أن الحلف ظل مرتبطًا بالنطاق الجغرافي لدوله بل أنه مع انتهاء الحرب الباردة وظهور تحديات أمنية جديدة خارج أراضي دوله الأعضاء بدأ الحلف انتهاج سياسات استباقية ضمن مراحل التحول التي شهدتها استراتيجيات الحلف من" الردع" إلى "الدفاع الجماعي" بل أن هناك أزمات رأى الحلف ضرورة التدخل العسكري المباشر فيها ومنها الأزمة الليبية عام

"تأسيس قوة مواجهة الأزمات خارج الاتحاد الأوروبي" مبادرة التدخل الأوروبية" مؤشر على اضطلاع أوروبا بأمنها

٢٠١١م، حيث كان التدخل الأطلسي فيها بناءً على قرارات أمنية وأخرى إقليمية رأى أنها تمثل إحدى ركائز ذلك التدخل.

ومن ثم فإن التساؤل الرئيس الذي يثار الآن هو هل يمكن أن يتدخل حلف الناتو عسكريًا لحسم الملف النووي الإيراني حال ما كان الخيار العسكري مطروحًا من جانب المجتمع الدولي؟

واقع الأمر أن الإجابة ليست من السهولة بمكان ولكنها ترتبط بثلاث مسائل أساسية الأولى: القدرات، والثانية: أسس ذلك التدخل، والثالثة: درجة التهديد.

فعلى صعيد القدرات العسكرية للحلف فلا مجال للمقارنة بين تلك القدرات والقدرات العسكرية الإيرانية، فقد بلغ الإنفاق العسكري لدول حلف الناتو مجتمعة ٩٢١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦م، وتسهم الولايات المتحدة بما قيمته ٧٢٪ من تلك الميزانية حيث بلغ النفقات العسكرية الأمريكية في الحلف حوالي ٦٦٤ مليار دولار، كما بلغت النفقات العسكرية للاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦م، حوالي ٢٠٦,١ مليار يورو في مقابل ١٩٩ مليار يورو في عام ٢٠١٢م، وذلك وفقًا لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، أما إيران فقد أعلنت زيادة ميزانيتها العسكرية ١,٣ مليار دولار، خلال العام ٢٠١٧م، لتصل إلى حوالي ١١,٦ مليار دولار، ولاشك أن مؤشر الإنفاق العسكري ينعكس بالطبع على واقع القدرات العسكرية التي تعكس فجوة هائلة بين حلف الناتو وإيران، إلا أنه من التبسيط الشديد اختزال سيناريو المواجهة العسكرية في القدرات العسكرية للجانبين فحسب بل أن هناك متغيرات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار منها واقع البيئتين الإقليمية والدولية، في ظل تطور العلاقات الروسية- الإيرانية على النحو الذي آلت إليه منذ التدخل الروسي في الأزمة الروسية عام ٢٠١٤م، وحتى الآن يعني أنه يجب وضع الدور الروسي في الحسبان وخاصة أن للحلف جبهة أخرى للصراع مع روسيا وهي الجبهة الشرقية "أوكرانيا" والتي تشهد تعزيزات عسكرية ومناورات متبادلة بين الحلف وروسيا، وفي ظل الأهمية الاستراتيجية التي توليها روسيا للمسألة السورية والتي أسفرت عن إعادة التواجد الروسي ضمن معادلة الشرق الأوسط مجددًا فإن فكرة تدخل الحلف عسكريًا بشكل أو بآخر في منطقة تماس شديد مع روسيا ستظل مرتهنة بحسابات دقيقة للغاية من جانب الحلف، ولعل الأزمة السورية قد عكست طبيعة العلاقات الروسية- الأطلسية سواء من خلال إسقاط تركيا" أحد أعضاء الحلف"، طائرة حربية روسية من طراز سوخوي ٢٤ في نوفمبر عام ٢٠١٥م، قيل أنها انتهكت المجال الجوي التركي، أو قيام كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتوجيه ضربة عسكرية ثلاثية ضد مواقع قيل أنها مرتبطة بأسلحة كيماوية للنظام السوري وذلك في إبريل ٢٠١٨م، وقد تردد أنه تم إبلاغ الجانب الروسي مسبقاً بتلك الضربات بما يعنيه ذلك من رغبة الدول الكبرى الأعضاء في الحلف تجنب الصدام مع روسيا، بل أن حلف الناتو ذاته كمنظمة حريص على عدم الصدام مع روسيا وهو ما أكده الأمين العام للحلف غير ذي مرة ،فخلال زيارته لبريطانيا في ٢١ يونيو٢٠١٨م، قال ينس ستولتنبرج" لا نريد حربًا باردة جديدة مع روسيا، لا نريد سباقاً إلى التسلح" وأضاف" سنبذل أقصى الجهود من أجل علاقة أفضل مع روسيا"، الجدير بالذكر أنه تم تأسيس ما يعرف بـ " مجلس "روسيا - الناتو" عام ٢٠٠٢م، والذي يعد الآلية الرئيسية للتنسيق والتشاور بين حلف الناتو وروسيا ويعقد اجتماعاته بشكل منتظم.

> **إيران النووية تهدد العمق الاستراتيجي للناتو لموقعها على نقاط تماس الحلف في منطقة الشراكات وآسيا الوسطى والقوقاز**

أما بشأن أسس التدخل، فقد حدد الحلف شروطاً ثلاثة للتدخل في الأزمات خارج أراضيه وهي حدوث إجماع بين دوله على أن تلك الأزمة تمثل خطرًا مباشرًا يهدد أعضاء الحلف، وصدور قرار أممي يكون بمثابة مظلة قانونية للتدخل وذلك تجنبًا لظهور فجوة بين "الشرعية" والمشروعية" وهي التي كانت أحد المعضلات التي واجهت عمل الحلف خلال أزمات سابقة، حيث أثيرت تلك القضية خلال تدخل حلف الناتو في كوسوفو عام ١٩٩٩م، إذ وصفت عمليات الناتو بأنها "غير قانونية "ولكنها "مشروعة"، أما الشرط الثالث فهو طلب الأطراف المعنية بالصراع بشكل مباشر أو غير مباشر تدخل الحلف، فعلى سبيل المثال فقد اعتبر حلف الناتو أن قرار جامعة الدول العربية رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١م، بشأن" الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف" هو دعم إقليمي مؤسسي لعمليات الحلف في ليبيا آنذاك، وبالتالي ومع وضوح أسس التدخل العسكري من جانب الحلف في الأزمات التي تقع خارج أراضيه فإنه ربما يكون لكل حالة خصوصيتها وبيئتها الإقليمية والدولية التي أملت على الحلف تفضيل هذا الخيار أو ذاك.

وبشأن تقييم درجة التهديد، فإنه يجب التأكيد في هذا الشأن على أن الحلف -برغم قدراته العسكرية الهائلة-فهو ليس آلة عسكرية جاهزة للانطلاق حتى في ظل وجود قرار أممي بل

أن هناك آليات تشاورية داخل الحلف ومنها اللجنة السياسية، فضلاً عن آلية إدارة الأزمات ومن ثم فإن هاتين الآليتين تعملان من أجل تحقيق الإجماع قبيل تدخل الحلف في أزمة ما وهي مسألة ليس من السهولة بمكان، حيث أن اعتراض دولة واحدة فقط على تدخل الحلف يعني إحجام الحلف عن التدخل، وفي الوقت ذاته فإن موافقة الدول الأعضاء على التدخل يعني وجود التزامات محددة تقع على عاتق كل دولة ضمن الإطار الجماعي للحلف.

ولايعني ما سبق أن عدم الإجماع داخل الحلف كان معوقاً لتحرك دول الحلف الكبرى بشكل فردي للدفاع عن مصالحها حال تعرضها لتهديد كبير، وهناك سابقتان في هذا الشأن: الأولي خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) حيث شارك بعض أعضاء الحلف الرئيسيين في تأمين إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج العربي وذلك كمثال على"ائتلاف من الدول الراغبة" لتأمين مصالح جوهرية رأت تلك الدول أنها تواجه تهديدًا بالغًا، أما الثانية: فهي حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ضمن تحالف دولي ضم ٣٤ دولة وذلك لضمان عدم سيطرة العراق علي نفط دولة الكويت أو تهديد الإمدادات النفطية من المملكة العربية السعودية، الأمر الذي كان يعني مشهدًا إقليميًا بالغ التعقيد.

وبتطبيق تلك المعايير على المسألة النووية الإيرانية الراهنة يمكن القول أن وجود فجوة في القدرات العسكرية تجعل من كافة الأطراف تجنب "حافة الهاوية" للتعامل مع أزمات من هذا النوع بل أن مزيجًا من الحلول الضاغطة والتوفيقية ربما يكون خيار حلف الناتو للتعامل مع تطورات الملف النووي الإيراني مستقبلاً، من ناحية أخرى ربما لايكون الأمر مرتبطاً بحلف الناتو فحسب بل بالاتحاد الأوروبي الذي ما زال يسعى لتطوير هوية أمنية لن تصطدم بالضرورة مع حلف الناتو بل إن ذلك أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار من حيث التأثير على بناء اجماع دولي سواء داخل منظمة الأمم المتحدة أو على أرض الواقع، من ناحية ثالثة فإن الحلف الذي يوجد على خط التماس المباشر مع إيران ربما يرى أن الاستراتيجية الأفضل لمواجهة التهديدات الإيرانية والتي لا تختزل في البرامج النووية بل في السياسات الإقليمية لإيران هو ممارسة المزيد من الردع وتعزيز القدرات العسكرية للشركاء بما يحقق الحد من النفوذ الإيراني وفي الوقت ذاته تحقيق توازن القوى الإقليمي.

ومع أهمية ما سبق فإن ثمة ملاحظات ثلاثة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم سياسات حلف الناتو تجاه تطورات الملف النووي الإيراني مستقبلاً:

الأولى: أن القمة القادمة للحلف والتي سوف تعقد خلال الفترة من ١١-١٢ يوليو٢٠١٨م -والتي سوف تتزامن مع نشر هذه الورقة -لا تزال هي الإطار الحاسم للقضايا الخلافية بين أعضاء الحلف بعيدًا عن التصريحات العديدة التي تثار من آن لآخر، وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف" خلال تلك القمة المرتقبة سنذهب إلى أبعد من ذلك، مع المزيد من المال والمساهمات في عمليات حلف الأطلسي".

> **كافة الخيارات قائمة بحسب تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني ويرتبط ذلك بتكلفة وعائد أي من تلك الخيارات**

والثانية: معضلة الدول الأوروبية في التوفيق بين التزاماتها الأمنية ضمن منظمة حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في ظل مؤشرات التباين الأمريكي -الأوروبي حول العديد من القضايا ليس أقلها الحرب التجارية المحتملة وتداعياتها على شركاء الأمس وهو الأمر الذي سوف ينعكس بلاشك على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن أي خيار مطروح.

والثالثة: تشير خبرة الماضي القريب إلى أن الدول الكبرى بغض النظر عن عضويتها سواء في حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي لن تسمح بامتلاك طرف إقليمي في منطقة الشرق الأوسط سلاحًا نوويًا بما يتعارض وموازين القوى الراهنة وبالتالي تبقى كافة الخيارات قائمة بحسب تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني ويرتبط ذلك بشكل أساسي بتكلفة وعائد أي من تلك الخيارات.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

واشنطن تضغط على إيران لتطويع موقفها وتعديل الاتفاق النووي

التوازن العسكري في الخليج ضد إيران واستبعاد أي مغامرة عسكرية

أعلن الرئيس الأمريكي في ٨ مايو ٢٠١٨م، انسحاب بلاده من الاتفاق الذي وقعته ٦ دول كبرى مع إيران، والذي يقضي في جوهره بتأخير برنامج طهران النووي خمسة عشر عاماً، مقابل إنهاء تدريجي للعقوبات المفروضة عليها، وأعلنت الولايات المتحدة عن استراتيجية جديدة تجاه إيران أهم ما ورد فيها التزام واشنطن بحرمان النظام الإيراني من جميع المسارات التي تؤدي لامتلاكه سلاحاً نووي -بعد إنتهاء خطة العمل الشاملة المشتركة التي كفلها الاتفاق النووي- ورفض ما تضمنه الاتفاق باسقاط القيود التقنية المفروضة على الأنشطة النووية بعد عشر سنوات، أي رفض ما أستهدفه الاتفاق من تأجيل امتلاك إيران للسلاح النووي، والإنتقال إلي اتخاذ كافة الوسائل والضغوط للحيلولة دون امتلاك إيران للسلاح النووي بصورة نهائية، وهو ما يختلف تماماً مع استراتيجية الإدارة الأمريكية السابقة، ومعها الموقف الأوروبي، لتنتقل المواجهة إلي مستوى اخر قاعدته الأساسية منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومحاصرة برنامجها النووي وقدراتها النووية بصورة شاملة،

د. محمد مجاهد الزيات

وتفرعت الاستراتيجية لتتناول ليس فقط الممارسات الإيرانية مع الاقليم وضرورة قطع أذرعها في العديد من دول المنطقة إلي الحديث عن ضرورة محاصرة نفوذ الحرس الثوري الإيراني داخلياً، ووقف برامجها لتطوير المنظومات الصاروخية الباليستية.

المواجهة الأمريكية الايرانية إذن أصبحت مواجهة شاملة تستهدف خنق الاقتصاد الايراني من خلال برنامج عقوبات شاملة ومحاولة التزام دول العالم بالتوافق معها لإرغام إيران على المطالب الأمريكية والتهديد بتوجيه ضربات عسكرية إذا لم تلتزم إيران بالشروط الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج النووي والبرنامج الصاروخي والتدخلات في دول المنطقة.

انتقلت المنطقة، خاصة منطقة الخليج العربي، إلي مستوى من التوتر غير مسبوق، أيدت خلالها معظم دول المنطقة الاستراتيجية الأمريكية خاصة وقف التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية لبعض دولها، -عبر تبني الأنشطة الهدامة للميليشيات المرتبطة بها، في كل من اليمن وسوريا ولبنان والعراق والبحرين - الأمر الذي يثير عدداً من الأسئلة التي سوف نسعى للاجابة عليها، والتي من بينها إلي أي مدى يمكن أن يذهب الموقف الأمريكي تجاه إيران؟ وهل يمكن أن تحدث مواجهة عسكرية بين الطرفين؟ وما تأثير مجمل الاستراتيجية والتحركات الأمريكية على الأمن والاستقرار في الخليج العربي؟ وما هي تداعيات ذلك كله على الأوضاع في العراق واليمن وسوريا؟

الثابت أن إدارة الرئيس ترامب مقتنعة تماماً بضرورة تحجيم القدرات الإيرانية النووية والعسكرية وأن ذلك هدف استراتيجي لها، وأن لديها الاستعداد للذهاب إلي أخر المدى لتحقيق ذلك، وإذا

كان من الواضح التأثير الإسرائيلي -نسبياً- على الموقف الأمريكي بهذا الخصوص، إلا أن هذا التوجه الأمريكي يحقق الكثير من جوانبه مصالح أمريكية مباشرة وغير مباشرة تتعلق بالتجاوب مع مخاوف دول المنطقة من الممارسات الإيرانية ومحاولتها تقويض الأمن في دول الجوار، وهو ما ينعكس إيجابياً على العلاقات الاقتصادية الاستثمارية والتجارية الثنائية، ويفتح الباب لتعاون عسكري أوسع له انعكاساته الإيجابية على الطرفين، كما أن محاصرة القدرات الإيرانية العسكرية والاقتصادية سوف تؤدي إلي تحجيم الدور الإيراني ليس فقط في الخليج والمشرق العربي ولكن كذلك في دوائر ترى واشنطن أنها تمس مصالحها بصورة كبيرة خاصة أفغانستان والممرات الملاحية الاستراتيجية في الدوائر المحيطة بالمنطقة، فضلاً عن مسعى طهران لنسج تحالفات مع كل من روسيا والصين لا تتفق مع المصالح الأمريكية والإستراتيجية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الحالية في صراعها مع الدولتين.

الموقف الأمريكي على هذا النحو يتجه إلى ممارسة أكبر قدر من الضغوط على إيران لإرغامها على قبول الاستراتيجية الخاصة ببرنامجها النووي والصاروخي بالدرجة الأولى، والمراهنة على أن تؤدي الصعوبات المتوقعة للعقوبات الاقتصادية إلي دعم قطاعات شعبية تطالب بالتغيير داخل إيران، ولكن هل يمكن أن تؤدي هذه المواجهات إلى عمليات عسكرية مباشرة؟ إن مراجعة المواقف الإيرانية على مدى السنوات الماضية تشير إلي أن النظام الإيراني لا يسعى إلي هذه المواجهة التي لا تهدد القدرات النووية والعسكرية ولكنها تهدد النظام السياسي الحالي ذاته، وأنه مع دخول العقوبات الاقتصادية مرحلة التنفيذ واعلان شركات دولية متعددة إيقاف برامجها الاستثمارية في إيران.

فـي التقديرأن النظام الإيراني سوف يسعى إلي تهدئة المواجهة، وتقديم تنازلات تبقى على البرنامج النووي كما ورد في الاتفاق السابق ولكن دون سقف زمني، يتحرر بعده من الضغوط والشروط على أمل أن يمكن تطويره مستقبلاً بدلاً من أن يخسره كاملاً، ولا شك أن ما أعلنه أحد كبار القادة في الحرس الثوري الإيراني بأن إيران ترى أن برنامجها للصواريخ الباليستية لا يحتاج -حالياً- لمزيد من التطوير يعتبر تنازلاً كبيراً على هذا المستوى، ومحاولة لتخفيف الضغوط خاصة وأن هناك قرارين لمجلس الأمن يحظر تطوير هذا البرنامج، كما ان الموقف الأمريكي والأوروبي يلتقيان بخصوصه.

الخيار العسكري في تقديري مستبعد في المرحلة الحالية رغم الضغوط الإسرائيلية، ولا أعتقد أن إيران يمكن أن تغامر بممارسات يمكن أن ترجح في تنفيذ هذا الخيار، وسوف تبقى تهديداتها باغلاق مضيق هرمز جوفاء، ولن تقوم بأي إجراء بهذا الخصوص، ومن ناحية أخرى فإنه بمقياس القوة الشاملة مع التركيز على القدرات العسكرية فإن التوازن العسكري بين إيران ودول الخليج العربية ليس في صالح إيران رغم ما يُثار حول قدراتها الصاروخية، كما أن الحضور العسكري الأمريكي والغربي داخل الخليج وفي الدوائر القريبة منه يُرجح استبعاد أي مغامرة عسكرية بين الطرفين، وأن سياسة الردع العسكري الأمريكي سوف تحافظ على تحقيق ذلك بصورة كبيرة.

وهكذا، نرى أننا حالياً في مرحلة معينة يمكن تسميتها بمرحلة إحراق أوراق الضغط وتأثير من كل طرف لدى الطرف الآخر ومحاولة إرغام واشنطن لطهران للتجاوب مع مطالبها، وإن كان من الضروري لفهم ذلك الإشارة للاعتبارات التالية:

- إذا لم يكن من المرجح أن تحدث مواجهة عسكرية شاملة بين الولايات المتحدة وإيران حالياً إلا أن ذلك لا يمنع من احتمال توجيه ضربات لأهداف منتقاة عسكرية ونووية يمكن أن تشارك فيها إسرائيل إذا زاد التعنت الإيراني واستأنفت طهران برنامجها النووي وتجاوز سقف التخصيب اقتراباً من السلاح النووي، وهو احتمال ضعيف ولا يتصور أن تذهب إليه إيران.

- أن ميادين النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة العراق وسوريا واليمن ولبنان سوف تكون مجالاً للتأثر والتأثير فيما يتعلق بتطور المواجهة الإيرانية الأمريكية، وإن اختلفت طبيعة القتال كل ميدان منها عن الآخر فيما يتعلق بالحصار والمقاطعة الاقتصادية الأمريكية لإيران والتي تستهدف تجفيف الإيرادات والموارد الإيرانية لزيادة انهيار العملة وشل قدرة النظام في توفير الاحتياجات الإساسية للمواطنين الإيرانيين، فإن أهم تداعيات ذلك سوف تكون خفض المساعدات المالية والعسكرية للميليشيات المرتبطة بإيران في تلك الدول دون التخلي عنها أو دفعها للاستسلام، فهي بمثابة أوراق ضغط يمكن أن تستثمر كعناصر مساومة في اطار المواجهة

"المواجهة الأمريكية الإيرانية تستهدف خنق الاقتصاد الإيراني وإلزام دول العالم بالتوافق

الشاملة بين إيران وأمريكا، وقد يكون دفعها للتجاوب مع بعض الصيغ الخاصة بحلول سياسية خياراً مقبولاً مرحلياً للمحافظة عليها وتثبيت النفوذ الإيراني.

– ليس من المتوقع أن تشارك العراق في عمليات المقاطعة والحصار الاقتصادي لإيران، خاصة بالنظر للتركيبة السياسية والمذهبية للقوى السياسية المؤثرة في العراق وكذلك بالنظر لمعادلات وتوازنات القوى فيما بينها، بل إن العراق يمكن أن تكون أحد نوافذ إيرن لكسر المقاطعة والعقوبات الاقتصادية أو التهرب منها، ويؤكد ذلك أن البيانات والمؤشرات الدالة على حجم الوجود الاقتصادي الإيراني في العراق وحجم وطبيعة التبادل تكشف عن حجم الاعتماد التجاري بينهما، وميل الميزان التجاري لصالح إيران بصورة كبيرة، فضلاً عن امتلاك الشركات والبنوك الإيرانية فروعاً ضخمة لها في العراق سواء في المحافظات الوسطى أو الجنوبية أو منطقة كردستان، وهناك تعاون عراقي إيراني في مجال استخراج النفط وتبادل المشتقات النفطية العراقية مقابل نفط خام إيراني، وإن كان هذا التعاون الثنائي بين البلدين لن يرتب اختراقاً كبيراً لمنظومة العقوبات وذلك قياساً بما يجري في فترة العقوبات التي سبقت توقيع الاتفاق النووي.

وفيما يتعلق بالوجود الإيراني في سوريا، فإنه من المتوقع أن يؤدي تجدد المقاطعة الأمريكية لإيران إلي تقليص المساعدات الاقتصادية الايرانية المباشرة للحكومة السورية، وسوف يحد هذا الأمر من قدرة إيران على المشاركة في الجهود المستقبلية لإعادة إعمار سوريا، خاصة في المناطق التي تتمتع فيها طهران بنفوذ على الأرض والمناطق التي قررت الدول الكبرى ألا يتم بها عمليات إعمار نظراً للحضور الإيراني بها وهو ما سوف يترك تداعيات سلبية على الحضور الإيراني بصفة عامة في سوريا.

ويُشار في هذا السياق إلى أن طهران تُعد الداعم الأول للنظام في الجانب الاقتصادي، ويقوم النظام بتوجيه هذا الدعم بشكل أساسي لخدمة اقتصاد الحرب، كما يُشار إلي اهمية سوريا الاقتصادية لإيران، حيث أن إيران تقدم دعم للنظام وتأخذ ضمانات سيادية مقابل هذا الدعم بهدف السيطرة على بعض مفاصل الاقتصاد السوري، ويأتي ذلك في ضوء رغبتها في فتح خيارات سياسية للمستقبل والاستفادة من تجربة الثمانينات عندما قدمت نفطاً إلي الحكومة السورية، وبقيت أزمة الديون عالقة إلي نهاية التسعينات واستخدمتها ايران كورقة تفاوضية خلال عقد التسعينات عندما تحسنت العلاقة بين دمشق وكل من دول الخليج والغرب.

وعلى المستوى العسكري، من المرجح أن تكون سوريا الميدان المباشر

للمواجهات الإسرائيلية الإيرانية خلال الفترة المقبلة، وهو ما يحدث بصورة جزئية حالياً من المتوقع أن الموقف الأمريكي في مجمله سوف يوفر غطاء لأية مغامرات عسكرية إسرائيلية مقبلة ضد إيران أو حلفائها على الساحة السورية، وسيتصاعد التصعيد الإسرائيلي ضد الأهداف الإيرانية في سوريا خلال الفترة القادمة، كما أنه من المرجح ألا تحدث مواجهات عسكرية مفتوحة بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي، وفي التقدير أن تقتصر على ضربات جوية لمواقع إيرانية على إمتداد سوريا، خاصة في المنطقة التي تمتد بين العاصمة دمشق وحدود الجولان المحتل، حيث تعتبر إسرائيل تلك المنطقة يجب ان تكون منطقة عازلة لا تتواجد فيها قوات إيرانية أو حلفائها.

وفيما يتعلق باليمن، فمن المتوقع أن تحافظ إيران على دعمها للحوثيين في المرحلة الأولى كورقة ضغط لتستمر في الحوار مع دول المنطقة وبما يدفع ذلك الحوثيين إلى التشدد ورفض التجاوب مع جهود الحل السياسي، إلا أن مواصلة إطلاق الصواريخ الباليستية يمكن أن يدفع واشنطن إلى اعتبار ذلك تهديداً مباشراً للإستقرار والمصالح الأمريكية ومبرراً لإجراءات حادة مع إيران، الأمر الذي يحسم وجهة نظر بعض المصادر الغربية والأمريكية ترجيح أن توازن إيران بين مواصلة موقفها على هذا النحو أو توفير مبررات إضافية لمزيد من العداء غير المحسوب مع أمريكا وبالتالي يدفع ذلك إلى أن تكون اليمن مجالاً لإثبات حسن سلوك النظام الإيراني والتجاوب مع جهود الوساطة المبذولة حالياً إذا أدركت إيران مخاطر دورها على هذا المستوى وإن كانت المعطيات الحالية لاتزال تشير إلى عكس ذلك، حيث لاتزال إيران تقدم دعمها للميليشيات الحوثية لمساعدتها على الصمود أمام عملية تحرير الحديدة فقد أكدت مصادر يمنية ضلوع إيران في تدريب ٥٠٠ حوثي بالتنسيق مع قوات الحشد الشعبي في بغداد خلال الستة أشهر الماضية بعد أن يتم تهريبهم عبر سوريا أو لبنان وصولاً إلى العراق ضمن استراتيجية إيرانية تربط بين الميليشيات التابعة لها في كل الدول العربية، وبالتالي فإن التطورات في اليمن سوف تبقى مجال الاختبار الرئيسي لطبيعة التوجهات الإيرانية ومدى ما تشهده سياساتها من تشدد أو مرونة.

وفيما يتعلق بلبنان، فمن الواضح حرص كافة الأطراف على عدم تأثر الأوضاع هناك بهذه التداعيات واستيعاب التوترات المرتبطة بها وعدم الدخول في مواجهات عسكرية على الأراضي اللبنانية والمحافظة على معادلة التوازن التي تحكم العملية السياسية حالياً والتي تحافظ على حجم الاستقرار الحالي، وتحصين لبنان بقدر الإمكان من التداعيات السلبية لهذه التطورات.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الاستراتيجية الأمريكية المرتكزة على العقوبات الاقتصادية، ومحاصرة البرنامج النووي الإيراني والحيلولة دون امتلاك طهران للسلاح النووي ووقف التدخلات الإيرانية في دول المنطقة لتحجيم الدور والنفوذ الإيراني في المنطقة تحمل في طياتها الكثير من عناصر التوتر وتهديد الاستقرار في المنطقة إذا تصاعدت المواجهة، والأرجح أن الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية على مستوياتها المختلفة لن تتحقق بصورة كاملة خاصة عملية تصغير الصادرات البترولية أو التخلص من البرنامج النووي الإيراني ووقف التدخلات الإيرانية والنفوذ الإيراني في دول المنطقة، صحيح أن كل ذلك سوف يشهد تغييراً كبيراً وتراجعات إيرانية لكن على الجانب الآخر فمن المتوقع أن تكون هذه الإستراتيجية تتبنى سقفاً أعلى لكنه يكون قابلاً للتفاوض والتجاوب نسبياً إذا ما قدمت طهران تنازلات بخصوصها، خاصة إلغاء السقف الزمني للتخصيب ووقف تطوير برامج الصواريخ الباليستية ومراجعة تدخلاتها في بعض دول المنطقة.

> **"النظام الإيراني لا يسعى للمواجهة العسكرية التي لا تهدد قدراته النووية فقط بل وجوده"**

الخلاصة، أن مجمل هذه التطورات بما تحمله من تداعيات عسكرية واقتصادية وسياسية ستزيد من مظاهر التوتر في المنطقة ولكنها لن تهدد الاستقرار والأمن فيها بصورة كبيرة بالنظر إلى معطيات الواقع الحالي، وفي ظل تماسك الموقف الخليجي وحجم المساندة الدولية للموقف الأمريكي لقبول نوع من المرونة يسمح بتطويع الموقف الإيراني، وكما قال الرئيس الأمريكي مؤخراً، أنه بعد إعلان الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة فإن رسائل إيران أصبحت أكثر تأدباً وأن ينتظر تجاوباً إيرانياً، فإن ذلك يشير إلى أن الإدارة الأمريكية ستواصل الضغط على إيران على أمل تطويع موقفها وإيجاد صيغة جديدة لاتفاق نووي وسياسي يستوعب المطالب الأمريكية.

*مفكر سياسي مصري

ملامح الاستراتيجية الأمريكية بعد الانسحاب من الاتفاق النووي

استراتيجية ترامب تركز على احتواء أذرع إيران الإرهابية ودعم المعارضة

يأتي الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران والتي تقوم على ممارسة أقصى الضغوط على النظام الإيراني لاحتواء الخطر الذي يمثله سواء في الملف النووي أو الصواريخ الباليستية أو دعم الإرهاب أو انتهاكات حقوق الإنسان. وهذه الاستراتيجية تمثل تحولاً جذريًا عن استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران, فقد اعتبرت إدارة ترامب أن سياسة الجزرة التي انتهجتها إدارة أوباما, أي الحوار والمفاوضات مع إيران وإبرام الاتفاق النووي معها قد أثبتت فشلها وأتت بنتائج عكسية, , فعلى خلاف ما كانت تعتقد إدارة أوباما أن هذه السياسة ستجعل إيران دولة رشيدة وتندمج في المنظومة الدولية وتتوقف عن تخصيب اليورانيوم,

د. أحمد سيد أحمد

, إلا أن إيران قامت بتوظيف الاتفاق النووي المعيب لتعظيم دورها في المنطقة عبر دعم الإرهاب وأذرعها الإرهابية مثل مليشيا حزب الله في لبنان ومليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن والجماعات الشيعية في العراق وسوريا مثل عصائب أهل الحق، وحركة النجباء، والزينبيون، والفاطميون، ولواء أبو العباس وغيرها من عشرات المليشيات التي أشرف عليها فيلق القدس بقيادة قاسم سليماني, الذراع العسكري للحرس الثوري الإيراني. من ناحية أخرى بدلاً من أن يقوم النظام الإيراني بتوظيف عشرات المليارات التي نجمت عن رفع العقوبات الدولية والإفراج عن الأرصدة المجمدة في الخارج في دعم التنمية وتحسين مستوى معيشة الشعب الإيراني الذى يئن تحت الفقر وتصاعد معدلات البطالة والتي تصل إلى ٥٠٪ في بعض المحافظات وارتفاع نسب الشعب الإيراني الذي يقع تحت خط الفقر, وهو ما عكسته الانتفاضات الشعبية المتكررة ضد النظام الإيراني, وأبرزها الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في نهاية ديسمبر ٢٠١٧م، في مختلف المدن الإيرانية وعلى رأسها معقل الحوزات الدينية في قم ومشهد ، ورفع المحتجون شعارات تندد بمرشد الثورة الإيرانية على خامنئي مثل "لا غزة ولبنان فداكي يا إيران", و"يسقط حكم المرشد", بدلاً من ذلك قام النظام الإيراني بتوظيف هذه الأموال في الإنفاق على وكلائه وأذرعه الخارجية حيث زاد النظام الإيراني من حصة تمويله لحزب الله من ٢٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧م, كما قام النظام بتوجيه الجزء الأكبر من موارده في تطوير برنامجه الصاروخي الباليستي, وتزويده لمليشيا الحوثي الانقلابية بهذه الصواريخ والتي استخدمتها في تهديد أمن المملكة العربية السعودية, حيث أطلق الحوثيون أكثر من ١٦٠ صاروخًا باليستيا على المملكة مستهدفًا المدن السعودية ووصل الأمر إلى حد استهداف الأماكن المقدسة في مكة المكرمة.

وكان قد سعى أوباما لتحقيق إنجازًا في السياسة الخارجية عبر التوصل إلى اتفاق هش مع إيران حول برنامجها النووي وتغاضى عن الاعتبارات الأخرى مثل دعمها للإرهاب وأذرعها الإرهابية في المنطقة وتغاضى عن برنامجها الصاروخي الباليستي, كما تغاضى أيضًا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها النظام ضد الشعب الإيراني. لذلك اعتبر إدارة ترامب

تعتمد رؤية ترامب لاحتواء الخطر الإيراني على العصا وممارسة العقوبات والضغوط والتخلي عن جزرة أوباما

أنه لابد من تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران لاحتواء ومواجهة الخطر الإيراني المتصاعد.

استراتيجية متكاملة:

ترتكز استراتيجية إدارة ترامب تجاه إيران على عدة محاور متكاملة وشاملة لمواجهة الخطر الإيراني وتتمثل في:

أولا: الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني باعتباره اتفاق معيب وبه ثغرات خطيرة وأبرزها ما يعرف ببند الغروب, أي أن الاتفاق مؤقت ومدته عشر سنوات تنتهي في عام ٢٠٢٥م, ويمكن لإيران بعدها استئناف عملية التخصيب بمعدلات عالية وزيادة أجهزة الطرد المركزي ومن ثم إمكانية امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي, خاصة أن الاتفاق لم يقم بنزع شامل للبرنامج النووي وإنما اقتصر فقط على تخفيض عمليات التخصيب وتقليل عدد أجهزة الطرد المركزي, وبالتالي حافظ على بنية البرنامج النووي الإيراني, وهو ما ظهر جليًا في تصريحات المسئولون الإيرانيين بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بالتهديد باستئناف التخصيب مرة أخرى, كما أن الاتفاق لم يشمل المواقع العسكرية الإيرانية التي تحت الأرض وبها مواقع نووية, حيث ترفض إيران فتح تلك المواقع لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية, وبالتالي تستهدف إدارة ترامب التوصل إلى اتفاق جديد وشامل يقضي على هذه الثغرات ويضع قيود واضحة على إمكانية امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي.

ثانيا: ربط الملف النووي الإيراني بالملفات الأخرى خاصة البرنامج الباليستي التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ودعم إيران للإرهاب ولأذرعها العسكرية والتي أدت لتقويض الاستقرار في الدول العربية وتعقيد التوصل إلى حل سياسي فيها مثلما هو الحال في اليمن حيث أدى الدعم الإيراني لميليشيا الحوثي إلى تحديها للمجتمع الدولي ورفض الحلول السياسية, إضافة إلى ملف انتهاكات حقوق الإنسان في إيران, ولذلك ترتكز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على التعامل مع تلك الملفات عبر حزمة واحد دون الفصل بينها, على خلاف الوضع في الوقف الأوروبي الذي يريد الفصل بين المسارات ويركز فقط على الملف النووي والحفاظ على الاتفاق لاعتبارات اقتصادية بحتة, حيث استفادت الشركات الأوروبية من الاتفاق النووي عبر الاستثمار في إيران, وبالتالي ترى إدارة ترامب أن احتواء الخطر الإيراني يكون عبر التعامل باستراتيجية متكاملة ترتكز على منع إيران من امتلاك السلاح النووي ووقف برامجها الصاروخية والباليستية ووقف دعمها للإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

ثالثا: حشد الدعم الدولي تجاه إيران وزيادة عزلتها الدولية عبر ممارسة الضغوط على الدول التي تتعامل مع إيران عبر سياسة العقوبات, وكشف الممارسات الإيرانية في مجال الصواريخ الباليستية ودعم الإرهاب أمام المجتمع الدولي وفى مجلس الأمن الدولي كما فعلت نيكي هيلي مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بعرض نماذج الصواريخ التي أطلقتها مليشيا الحوثي تجاه المملكة والمصنوعة في إيران.

سياسة أقصى الضغوط على إيران:

ترتكز استراتيجية إدارة ترامب لاحتواء الخطر الإيراني بعد الانسحاب من الاتفاق النووي بشكل أساسي على انتهاج سياسة العصا وممارسة أقصى العقوبات والضغوط على إيران, والتخلي عن سياسة الجزرة التي انتهجتها إدارة أوباما, عبر عدة أمور:

أولها: العقوبات المشددة:

فرغم استمرار الاتفاق من الناحية النظرية نظرًا لاستمرار الأطراف الأخرى فيه, روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا إضافة لإيران, إلا أنه من الناحية العملية فإن الاتفاق قد تم تفريغه من مضمونه وأصبح اتفاقًا هشًا نظرًا لأن الطرف الأساسي وهو الجانب الأمريكي انسحب منه, حيث أن الدول الأخرى كانت بمثابة ضامن للاتفاق كما أن إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران وفرض عقوبات على الشركات والدول التي تستثمر في إيران ومطالبتها بالانسحاب من السوق الإيراني, أدى لتداعيات كبيرة على الاقتصاد الإيراني وأوجد حالة من عدم اليقين حول الاستثمار في إيران, حيث من الصعب على الشركات الأوروبية أن تستمر في السوق الإيرانية نظرًا للعقوبات الأمريكية التي تطال هذه الشركات, وهو ما انعكس في نزوح كبير للشركات الأوروبية خارج السوق الإيرانية, حيث انسحبت شركة توتال من عقدها للاستثمار في قطاع النفط والغاز في إيران بقيمة ثلاثة مليارات يورو, بعد أن فشلت في الحصول على إعفاء من العقوبات الأمريكية. كما أوقفت شركة إيرباص عقدها مع إيران والذى يقضي بتزويدها مائة طائرة مدنية مقابل عشرين مليار يورو إضافة إلى العديد من الشركات

الأخرى مثل مجموعة بيجو ستروين المنتجة لسيارات بيجو، التي أعلنت أنها بدأت تعليق أنشطة مشروعها المشترك في إيران، لتجنب العقوبات الأمريكية بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. كما ألغت كل من شركتي السيارات مازدا اليابانية، وهيونداي الكورية الجنوبية صفقات لهما مع شركات سيارات محلية في إيران, وأعلن بنك التجارة والاستثمار السويسري في مايو الماضي أنه علق جميع التعاملات الجديدة مع إيران وأنه سينهي أنشطته مع هذا البلد تدريجيًا, كما أن مصارف أوروبية عدة أعلنت استعدادها لوقف مشترياتها من النفط الإيراني بمجرد سريان العقوبات. إضافة إلى أن بعض الشركات الأمريكية مثل بوينج وجنرال إلكتريك لتصنيع الطائرات قد أعلنتا إيقاف استثماراتهما في إيران، الأمر الذى سيؤدي إلى إلغاء عقود توريد المعدات المتفق عليها مع إيران. كذلك أعلنت شركة البترول البريطانية بتروليوم إنهاء شراكتها الاستثمارية مع شركة النفط الإيرانية والتي من المفترض أن تبدأ أعمال التنقيب في أعماق البحار قبالة الساحل الاسكتلندي.

وقد اعترف المسؤولون الإيرانيون مثل محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني. وعباس عراقجي وكيل وزارة الخارجية الإيرانية, وعلاء الدين بروجردي، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، بالتأثير الكبير للانسحاب الأمريكي من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات.

ورغم إعلان الجانب الأوروبي الاستمرار في الاتفاق وانتقاده الانسحاب الأمريكي, إلا أنه غير قادر على حماية الشركات الأوروبية الموجود في السوق الإيرانية أو دفع تعويضات لها نتيجة للعقوبات الأمريكية, كما أنه غير قادر على تقديم الضمانات التي طالبتها إيران للاستمرار في الاتفاق والمتعلقة بحماية الشركات الأوروبية وعدم خروجها من إيران, ورغم إقرار المفوضية الأوروبية في ٦ يونيو ٢٠١٨م، تشريعًا يتيح التصدي للتأثيرات الخارجية للعقوبات الأميركية على الشركات الأوروبية الراغبة بالاستثمار والعمل في إيران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي إلا أنه من الصعب تفعيل هذا التشريع على أرض الواقع, وهو ما دفع النظام الإيراني إلى التشكيك في جدوى الموقف الأوروبي وإمكانية صموده أمام الضغوط والعقوبات الأمريكية. ويسعى النظام الإيراني للمراهنة على روسيا والصين لتعويض خروج الاستثمارات الأوروبية, لكن هذا التعويض لن يحقق الهدف الإيراني في ظل العقوبات الأمريكية الصارمة ضد الشركات التي تستثمر في إيران, حيث ألمحت الولايات المتحدة الأمريكية بأن العقوبات قد تشمل كل من الهند والصين، حال لم تنسحب من السوق الإيرانية مثلما فعلت عدد من الشركات الأوروبية.

وقد شكلت العقوبات الأمريكية الجديدة ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد الإيراني خاصة أنها تطال عصب الاقتصاد الإيراني مثل قطاع الطاقة من النفط والغاز والمصرف المركز الإيراني, حيث قامت وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على قطاع النفط في إيران وحظرت على الدول الأخرى استيراد النفط الإيراني, وقامت بممارسة الضغوط على الدول التي تستورد النفط من إيران مثل اليابان والهند والصين, ورغم تأثر تلك الدول من وقف استيرادها للنفط الإيراني إلا أنها في نهاية المطاف رضخت للضغوط الأمريكية, كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في ١٠ مايو ٢٠١٨م، عقوبات جديدة على ستة أشخاص وثلاثة كيانات إيرانية، لديهم ارتباطات مع الحرس الثوري الإيراني والتعامل مع كيانات في الإمارات للحصول على أموال بالدولار الأمريكي لتمويل الأنشطة الخبيثة لفيلق القدس، بما فيها تمويل وتسليح وكلاء له في المنطقة.

كذلك فرضت الولايات المتحدة عقوبات مشددة على إيران تتعلق ببرنامجه الصاروخي الباليستي, حيث صوت مجلس النواب الأمريكي في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ م، بالإجماع تقريبًا، على فرض عقوبات جديدة على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية في إطار جهود لتضييق الخناق على إيران, والذي عرف بـ "قانون الصواريخ الباليستية الإيرانية وإنفاذ العقوبات الدولية". وطالب القانون الرئيس الأمريكي بإبلاغ الكونجرس في شأن سلسلة الإمداد الإيرانية والدولية لبرنامج الصواريخ الإيراني وفرض عقوبات على الحكومة الإيرانية أو الكيانات الأجنبية التي تدعمها.

ثانيها: احتواء أذرع إيران:

ترتكز استراتيجية إدارة ترامب بالتزامن مع ممارسة أقصى الضغوط على النظام الإيراني, عبر العقوبات, على احتواء أذرع إيران الإرهابية مثل حزب الله ومليشيا الحوثي الانقلابية والمليشيات الإيرانية في سوريا والعراق: العقوبات الأمريكية

"الاتفاق لم يشمل المواقع العسكرية النووية الإيرانية تحت الأرض وترفض طهران فتحها لمفتشي الوكالة الدولية

على حزب الله: شكل حزب الله اللبناني أحد الأذرع العسكرية الرئيسية لإيران في زعزعة الاستقرار بالمنطقة, حيث وظفه النظام الإيراني في تنفيذ أجندته عبر تدخله في سوريا للقتال إلى جانب قوات النظام السوري ضد المعارضة, كما تدخل حزب الله لمساعدة الحوثيين في اليمن, وترتكز الاستراتيجية الأمريكية على مواجهة واحتواء حزب الله عبر سياسة العصا وفرض العقوبات عليه, ففي ١١ أكتوبر ٢٠١٧م، أعلنت الخارجية الأمريكية عن مكافأة مالية تصل إلى ١٢ ملايين دولار للحصول على معلومات تؤدى لتحديد أو اعتقال أو إدانة اثنين من كبار قادة حزب الله, وهما طلال حمية وفؤاد شكر, واتهمتما بأنهما شاركا في هجمات إرهابية ضد أمريكيين، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية التي استهدفت السفارة الأمريكية في بيروت في أبريل ١٩٨٣م، وثكنات البحرية الأمريكية في بيروت في أكتوبر ١٩٨٣م، وملحق السفارة الأمريكية في بيروت في سبتمبر ١٩٨٤م، واختطاف طائرة تي دبليو آي في عام ١٩٨٥م.

وقد أقرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧م، مسودة قانون تسمح بتشديد العقوبات على حزب الله، عبر تضمينه إجراءات إضافية للحد من مصادر تمويله. وتضمن مشروع القانون والمعروف باسم "قانون منع التمويل الدولي لحزب الله" إلزام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على الحزب تطال كل شخص يدعم أو يرعى أن يقدم تمويلاً مهمًا أو موادًا أو دعمًا تقنيًا لعدد من الكيانات، ومن بينها بيت المال وجهاد البناء وهيئة دعم المقاومة الإسلامية، وقسم العلاقات الخارجية، والمنظمة الأمنية التابعة لحزب الله في الخارج، بالإضافة إلى قناة المنار وإذاعة النور والمجموعة اللبنانية للإعلام. كما شملت العقوبات تجميد الأصول وحجب التعاملات المالية ومنع إصدار تأشيرات السفر إلى الولايات المتحدة. وتضمن القانون أيضًا إمكانية فرض عقوبات على دول أجنبية في حال قامت بتقديم دعم عسكري أو مالي لحزب الله أو أحد الكيانات المرتبطة به. وفرض مجلس النواب الأمريكي في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ م، عقوبات جديدة على حزب الله حيث تم إقرار ثلاثة قوانين, يتضمن القانون الأول عقوبات جديدة على أي كيانات يثبت دعمها للجماعة من خلال إمدادها بالأسلحة. ويفرض القانون الثاني عقوبات على إيران وحزب الله لاستخدامهما المدنيين كدروع بشرية. ويطالب القانون الثالث الاتحاد الأوروبي بتصنيف حزب الله تنظيمًا إرهابيًا. وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية في ٢ فبراير ٢٠١٨ م، عقوبات جديدة على حزب الله حيث أضافت عددًا

من الشخصيات والكيانات التابعة للحزب بقائمة العقوبات التي تستهدف النشاطات التجارية للحزب. وقد ضمت القائمة أسماء أربع أشخاص مقيمين في لبنان، هم كل من جهاد محمد قانصو وعلي محمد قانصو وعصام أحمد سعد ونبيل محمود عساف، وكلاً من عبد اللطيف سعد ومحمد بدر الدين وكلاهما مقيم في العراق, وأدرجت الخزانة الأمريكية أسماء سبعة كيانات متمثلة بكل من شركة الإنماء للهندسة والمقاولات ومجموعة بلو لاجوون في سيراليون وشركة قانصو للصيد المحدودة وشركة ستار ترايد في غانا وشركة دولفين التجارية في ليبيريا وشركة سكاي التجارية وغولدن فيش في كل من ليبيريا ولبنان. وبموجب هذه العقوبات المفروضة فإن أصول هؤلاء الشخصيات والكيانات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع للتجميد، كما ويُحظر على الأمريكيين التعامل معهم.

كما تضمنت الخطة الأمريكية الجديدة، تجفيف منابع تمويل حزب الله في أمريكا اللاتينية، وضرب مصالح الحزب ومراكز نشاطه فيها وتحييد الشخصيات النافذة في هذه الدول التي شكلت غطاءً داعمًا ومسانداً سياسيًا ولوجستيًا للحزب، عبر مختلف الدول مثل المكسيك، وفنزويلا، وكولومبيا، والبرازيل، وجزر العذراء البريطانية. وحسب تقرير سري للأجهزة الأمريكية، نجح حزب الله بفضل شبكة علاقاته في أمريكا اللاتينية، في تبييض ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار، بين ٢٠١٤ و٢٠١٦م. ونشرت وزارة الخزانة الأمريكية في ١٦ فبراير ٢٠١٧م، قائمة بأملاك نائب الرئيس الفنزويلي طارق العصيمى الذي تتهمه واشنطن بدعم وتمويل حزب الله اللبناني تحديدًا. كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين في ٥ فبراير ٢٠١٨م، أنهما ستعملان معا بشكل وثيق لوقف شبكات تمويل حزب الله اللبناني في أمريكا اللاتينية، وعدم السماح للجماعات الخارجية بتعريضها للخطر. واتهمت الولايات المتحدة حزب الله بالإتجار بالمخدرات والبشر والتهريب وغسل الأموال في أمريكا اللاتينية.

وبالتزامن أيضًا ترتكز الاستراتيجية الأمريكية على مواجهة مليشيا الحوث الانقلابية في اليمن وإنهاء الانقلاب الذي قامت به في عام ٢٠١٥م، عبر تشديد الحصار على السواحل اليمنية ومنع إيران من تهريب الأسلحة إليها, وكان من أبرز نتائج ذلك الهزائم الكبيرة التي تعرض لها الحوثيين في اليمن وأخرها معركة الحديدة.

ثالثها: دعم قوى التغيير في إيران:

يمثل دعم المعارضة الإيرانية أحد أدوات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران فيما بعد الانسحاب من الاتفاق النووي, من خلال الضغط على النظام الإيراني من الداخل, حيث دعمت الإدارة الأمريكية مؤتمرات المعارضة الإيرانية في الخارج والتي تطالب بتغيير النظام الإيراني الذي يمارس أقصى الانتهاكات ضد الشعب الإيراني. وشارك أعضاء من الكونجرس الأمريكي ومستشار الرئيس للأمن القومي جون بولتون في مؤتمر المعارضة الإيرانية بباريس تحت عنوان "إيران: آفاق التغيير في عام ٢٠١٨.. سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إيران"، حيث طالب المشاركون الدول الغربية بالوقوف إلى جانب الشعب الإيراني ورغبته في إقامة الديمقراطية

> **دعم المعارضة الإيرانية أحد أدوات الاستراتيجية الأمريكية ما بعد الانسحاب من الاتفاق النووي للضغط على النظام من الداخل**

وقد تجسدت التحركات الإيرانية الداخلية ضد النظام في احتجاجات ديسمبر ٢٠١٧م، والذي سعى لسحقها حيث قام الحرس الثوري وقوات الباسيج بسحل المحتجين في شوارع المدن الإيرانية وعمل على شيطنة تلك الاحتجاجات ووصفها بأنها مؤامرة خارجية, بينما هي انعكاس للديكتاتورية الدينية والعسكرية للنظام الإيراني. وقد استهرت المظاهرات في إيران خاصة في إقليم الأحواز العربي وقام النظام بسحقها, ثم اندلعت احتجاجات تجار البازار في طهران في نهاية يونيو الماضي ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة الإيرانية, الريال حيث هوت أمام الدولار الأمريكي إلى مستويات تاريخية لم يصلها من قبل، إذ بلغت قيمة الدولار الواحد نحو ٩٠ ألف ريال إيراني. وتمثل احتجاجات البازار مؤشرًا مهما على زيادة الضغوط على النظام الإيراني لأن تجار البازار هم من الطبقة الوسطى التي كانت متحالفة مع النظام الإيراني لعقود طويلة.

رابعها: كوريا الشمالية نموذجا للتعامل مع إيران:

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران على الربط بين ملفها النووي والملف النووي لكوريا الشمالية, حيث انتهجت إدارة ترامب استراتيجية سياسة العصا وممارسة أقصى الضغوط على نظام كوريا الشمالية بقيادة الرئيس كيم جونج أون عبر العقوبات الدولية من مجلس الأمن على خلفية إجرائها التجارب النووية وإطلاق الصواريخ الباليستية, كذلك العقوبات الأمريكية الانفرادية المشددة تجاه كوريا الشمالية, وهو ما ساهم في دفع النظام الكوري الشمالي إلى القبول بالمفاوضات والدخول في حوار مع الولايات المتحدة لنزع أسلحته النووية

بشكل شامل, وهو ما جسدته قمة ترامب وكيم في الثاني عشر من يونيو الماضي بسنغافورة, حيث اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة الجزرة مع كوريا الشمالية من خلال الحوار والتفاوض وتطبيع العلاقات ورفع العقوبات عبر اتفاق شامل يقضي بنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية مقابل رفع العقوبات. وبالتالي تريد الإدارة الأمريكية تقديم نموذج كوريا الشمالية على نجاح سياسة العصا أولاً ثم الجزرة ثانيًا مع كوريا الشمالية وتطبيقه مع إيران, حيث أن الاتفاق مع كوريا الشمالية يقضي بنزع وتفكيك برنامجها النووي بشكل شامل ولا رجعة فيه, بينما نجد أن الاتفاق النووي الذي وقعه أوباما مع إيران ومعه الدول الكبرى في مجلس الأمن إضافة لألمانيا لم يتضمن نزع وتفكيك البرنامج النووي لإيران وإنما تعليقه لفترة مؤقتة, ومن ثم رأت إدارة ترامب أن ذلك كان بمثابة ترحيل للمشكلة لما بعد عام ٢٠٢٥م، وليس حلها من جذورها وهو ما دفعها إلى تغيير استراتيجيتها وتبني سياسة العصا الغليظة مرة أخرى وممارسة أقصى الضغوط تجاه إيران لكى تقوم بإبرام اتفاق جديد يقضي بنزع وتفكيك برنامجها النووي ومنع امتلاكها للسلاح النووي على غرار كوريا الشمالية, كما استهدفت أيضًا تفكيك العلاقات السرية بين كوريا الشمالية وإيران خاصة في مجال الصواريخ الباليستية.

الخيارات الإيرانية المحدودة تجاه الاستراتيجية الأمريكية:

تبدو الخيارات الإيرانية تجاه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي, محدودة ومكلفة جدًا, وتتمثل الخيارات الإيرانية في:

-خيار الانسحاب الإيراني من الاتفاق النووي, فإيران دخلت الاتفاق لاعتبارات اقتصادية تستهدف رفع العقوبات الدولية عليها, وبعد الانسحاب الأمريكي وإعادة فرض العقوبات الأمريكية عليها مرة أخرى وفرض عقوبات جديدة مشددة من الصعب أن تستفيد إيران من مزايا الاتفاق الاقتصادية في ظل صعوبة تعويض الأطراف الأخرى, خاصة أوروبا وروسيا والصين, للعقوبات الأمريكية وفشل أوروبا في تقديم ضمانات حقيقية لإيران بشأن استثماراتها فيها, ومن ثم قد تلجأ إيران إلى الانسحاب وإعادة التخصيب بمعدلات أعلى, كما هدد المرشد الأعلى على خامنئي, لكن هذا الخيار سيكون مكلفًا جدًا لإيران, فمن ناحية فإن انسحابها يعنى انهيار الاتفاق تمامًا ويفقدها تعاطف الأطراف الأخرى التي ستتجه صوب الموقف الأمريكي, كما أن استئناف التخصيب بمعدلات أعلى وزيادة أجهزة الطرد المركز سيعيد العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن مرة أخرى, وسيدفع باتجاه فرض عقوبات جديدة وهو أمر لا يتحمله الاقتصاد الإيراني الذي يعانى من تدهور كبير قد يهدد بسقوط النظام الإيراني ذاته.

-خيار الاستمرار في الاتفاق النووي مع الأطراف الأوروبية وروسيا والصين دون الطرف الأمريكي وهو خيار يواجه بصعوبات أيضًا في ظل تأثير العقوبات الأمريكية على الشركات الأوروبية ومطالبة الولايات المتحدة الدول الأخرى بوقف استيراد النفط الإيراني, وهو ما يدفع بانهيار الاتفاق في نهاية المطاف.

- استمرار الضغوط والعقوبات الأمريكية وتداعياتها السلبية على إيران قد تدفعها للقبول بمقترح فرنسا بالتوصل إلى ملحق مكمل للاتفاق الأصلي يقضى بإطالة أمد الاتفاق وفتح مواقع التفتيش الإيرانية العسكرية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضع قيود على برنامج إيراني الصاروخي الباليستي, ووقف دورها في دعم الإرهاب في المنطقة, لكن هذا السيناريو يواجه بتحديات أبرزها رفض النظام الإيراني تعديل الاتفاق الأصلي ورفض ربط برنامجها النووي بالبرنامج الصاروخي ورفض تقليص نفوذها ودورها في المنطقة بعد أن أنفقت عليه عشرات المليارات وكانت تنتظر جني ثمار تدخلها في سوريا والعراق واليمن, كما أن الإدارة الأمريكية لن تقبل بحلول أوسط أو اتفاق تكميلي وإنما اتفاق جديد وشامل يتناول كل الملفات الإيرانية, وهذا ما سترفضه إيران, وهذا بدوره يدفع في اتجاه استمرار الاستراتيجية الأمريكية لتشديد الضغوط على إيران وفرض أقصى العقوبات عليها. كما أن استمرار النظام لسياسة التحدي ودعم الإرهاب وأذرعه الإرهابية سيزيد من الضغوط عليه في ظل المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها.

وفي ظل الضغوط الداخلية المتصاعدة واستمرار الضغوط الخارجية, أصبح النظام الإيراني في مأزق كبير فهو بين مطرقة الداخل وسندان الخارج وهو ما يدفعه في نهاية المطاف إلى القبول بالمطالب الأمريكية والمتمثلة في إبرام اتفاق نووي جديد يعالج ثغرات الاتفاق السابق ويضع قيودًا صارمة على برنامجه الصاروخي ودوره في دعم الإرهاب لأن الخيار البديل سيكون سقوط النظام ذاته. وفي كل الأحوال فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران والقائمة على ممارسة أقصى الضغوط والعقوبات ستساهم في احتواء الخطر الإيراني سواء في المجال النووي أو الصواريخ الباليستية أو دورها في دعم الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط حتى وإن استغرقت بعض الوقت.

***خبير العلاقات الدولية والمتخصص في الشؤون الأمريكية بالأهرام**

المواجهة العسكرية بين أمريكا وإيران مستبعدة والمنطقة مهددة

التـوازن العسـكري في منطقـة الخليـج ومخاطر نشـوب حرب بين أمريـكا وإيران

كان لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني والذي عرف بـ (٥+١) صدى كبير وإن لم يكن مفاجئ طبقًا لتوجهات الرئيس الأمريكي ترامب رغم ما سوف يتبع ذلك من تصدع هذا الاتفاق إن لم يكن انهياره و تداعيات ذلك على أطراف الاتفاق وأيضاً على الموقف الخليجي بشكل خاص والشرق الأوسطي بشكل عام ... وهل يستمر الاتفاق بصيغة جديدة ولتكن (٤+١) مثلاً؟ وهل ستقبل إيران استمرار إيقاف برنامجها النووي، رغم ما ستواجه من عقوبات اقتصادية أمريكية مؤثرة في ذات الوقت ؟ أم ستقبله ظاهرياً وتحاول الالتفاف عليه بالعودة إلى البرنامج النووي العسكري - كما فعلت كوريا الشمالية سابقاً - أم ينزلق الموقف إلى حرب في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران طبقاً لسيناريوهات متعددة ؟وموقف القوى المحلية والإقليمية والدولية من ذلك ... وهذا هو ما سوف نجيب عليه ونعرض له طبقاً لرؤيتنا ...

لواء أ.ح / محمد عبدالخالق قشقوش

أولاً :- الخلفية التاريخية:

كانت الثورة الإيرانية عام (١٩٧٩م) بمثابة نقطة فارقة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث تحول حليف الأمس وشرطي الخليج (إيران) إلى عدو استراتيجي ليس ضد الولايات المتحدة فقط, بل وحلفائها الخليجيين أيضاً, حيث اعتبر أن التوجه الإيراني الجديد، يهدد مصادر الطاقة الاستراتيجية، كما يهدد أمن الشرق الأوسط بشكل عام وأمن إسرائيل بشكل خاص ..

عاونت الدول الخليجية - راضية أو مضطرة - العراق في حربه ضد إيران لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨م) والتي انتهت دون غالب أو مغلوب، لكن الدول الخليجية تفاجأت بغزو العراق للكويت !!!! والذي تم تحريره لاحقًا بواسطة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لتواجه .الدول الخليجية تهديدًا مزدوجًا من كل من العراق وإيران، استتبعه تواجد أمريكي عسكري في منطقة الخليج في شكل تعاون استراتيجي وتعاون مع بعض الدول الغربية الحليفة (بريطانيا وفرنسا) ثم حلف الأطلنطي(NATO) لاحقاً بعد زوال حلف وارسو ...

كان احتلال الولايات المتحدة للعراق في (٢٠٠٣م) وحل الجيش والقوى الأمنية العراقية بمثابة خروج العراق من معادلة القوة في المنطقة الخليجية، ليبقى التهديد الإيراني المتنامي عسكريًا ومذهبيًا مع احتلال جزر إماراتية .. ثم زاد التهديد الإيراني بتنامي امتلاك القدرات الصاروخية متدرجة المدى, والعمل سرًا على امتلاك القدرات النووية، التي ظاهرها سلميًا وحقيقتها عسكريًا، مع ادعاء أن ذلك يخلق توازنًا نوويًا في الشرق الأوسط مع إسرائيل، على غرار ما تم في شبه القارة الهندية بين كل من الهند وباكستان ..

قادت الولايات المتحدة توجهًا دوليًا لفرض عقوبات اقتصادية على إيران (sanctions) لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، والذي أسفر في النهاية عن اتفاق (٥+١) وجوهرة إيقاف البرنامج النووي الإيراني مقابل إيقاف العقوبات الاقتصادية والتي سمحت لإيران بحرية الاستيراد والتصدير وخاصة في مجالات تصدير البترول واستيراد الأسلحة، ونتج عن ذلك الاتفاق ضيق خليجي وإسرائيلي ومصري، باعتبار أن ذلك الاتفاق يقرب الولايات المتحدة من إيران على حساب حلفائها في المنطقة، رغم نفى الولايات المتحدة لذلك ...

تفوق سعودي كبير في كافة معدات التسليح الميداني مقابل زيادة في عدد الصواريخ الباليستية الإيرانية

نفذ الرئيس الأمريكي ترامب ، ما وعد به خلال حملته الانتخابية بالانسحاب من الاتفاق ، كما انسحب من اتفاقيات دولية أخرى وقعها سابقه الرئيس أوباما - مما أوجد تداعيات، على باقي الأطراف الموقعة، وخاصة حلفاء الولايات المتحدة الغربيون، وكذلك الهيأة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ، كما أنه يمكن أن يعطي مجالاً أكبر للتقارب الروسي الإيراني، عودة العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران لن تكون بذات التأثير السابق، حيث ستفتقر إلى الغطاء الدولي إذا ما استمرت إيران في احترام الاتفاق, كما أن إيران ستستمر في صادراتها البترولية - عدا إلى الولايات المتحدة - التي لن تهددها بأرصدتها في البنوك الأمريكية، حيث تم سحب معظمها عند التوقيع على الاتفاق.

بالإضافة إلى استمرار إيران في تطوير برنامجها الصاروخي، واستمرار استيراد نظم تسليح متطورة سواء من روسيا أو الصين، وحتى بعض الدول الغربية مثل فرنسا مما يؤثر في معادلة القوة الإيرانية ـ الخليجية.

ثانيًا : احتمالية نشوب حرب بين أمريكا وإيران وموقف القوى المحلية والإقليمية والدولية :

رغم ضعف فرصة نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران ،إلا أن الأطراف المعنية يجب أن تخطط لمجابهة ذلك، وتضع السيناريوهات المختلفة والمتحملة، وما لكل منها من مميزات وعيوب، حيث قد تكون المميزات لدى طرف ما، هي العيوب لدى الطرف الأخر ، والعكس صحيح ، وأن ضعف فرصة نشوب تلك الحرب من وجهة نظرنا يرجع إلى الآتي:

١-الولايات المتحدة :

توجهت مؤخرًا , لتخفيف تواجدها العسكري، لتقليل الأعباء المادية وتجنب الخسائر في الأرواح، حيث الرأي العام الأمريكي الضاغط ، طالما أن ذلك لا يمس أمن الولايات المتحدة القومي بشكل مباشر، ولا أمن إسرائيل أيضًا.. وهو ما أدى إلى الانسحاب الأمريكي تباعًا من أفغانستان (٢٠١١م) ومن العراق (٢٠١٤م) كما أن الرئيس الأمريكي ترامب اختار التعامل بالحوار مع كوريا الشمالية، الأكثر عداءً و تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة من إيران،

وأن القيادة الكورية الشمالية، أكثر تطرفًا ورعونة، مع امتلاك فعلي للأسلحة النووية!!!

وأيضاً لا تملك الولايات المتحدة من يحارب نيابة عنها (Proxy war) بل هي التي ستقوم بذلك بنفسها، ودفاعًا عن حلفائها في مجلس التعاون الخليجي، طبقًا للاتفاق الاستراتيجي بينهما، بالإضافة إلى بعض حلفائها كبريطانيا و فرنسا و حلف الأطلنطي (NATO)..

إن استمرار إيران في الالتزام بالاتفاق، حتى لو تحول إلى صيغة (٤+١) بانسحاب الولايات المتحدة، لن يعطي مبرر للأخيرة بشن الحرب ضد إيران، خاصة أن هذا الالتزام يصب في صالح دول مجلس التعاون، وإسرائيل أيضًا..

٢-إيران:

لا ينتظر أن تسعى إلي إشعال حرب أو مواجهة مع الولايات المتحدة، وينتظر ألا يتعدى تلك المواجهات، بعض المناوشات البحرية في الخليج العربي والتهديد بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، مع استمرار الاحتلال للجزر الإمارتية الثلاثة، واستمرار مطالبتها المستفزة بأحقيتها في مملكة البحرين، و استمرار تدخلها العسكري في كل من العراق وسوريا واليمن، مما يعطي قواتها المسلحة خبرة قتال وتعاون مع حلفائها، وخاصة في سوريا .

٣-دول مجلس التعاون الخليجي :

رغما تلك الحرب بين كل من الولايات المتحدة وإيران إلا أنها يجب أن تعد العدة لمجابهة ذلك، حيث ستشكل مجموعة دول المجلس، الجزء الأكبر من مسرح الحرب في حالة حدوثها، حيث ستكون كل دولها والجزء الشرقي لكل من السعودية وسلطنة عمان - رغم حيادها - هي الأهداف الرئيسية في مرمى الصواريخ الإيرانية الكثيفة .....

٤-إسرائيل :

ستكون على أهبة الاستعداد للتدخل الجوي ضد الأهداف النووية الإيرانية، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة ، في حالة بدء الأخيرة للحرب، أو بالتنسيق أو بدونه في حالة بدء إيران الحرب ...

٥-تركيا :

لا ينتظر تدخلها لدعم أي طرف ضد الأخر ، لاعتبارات مصالح اقتصادية وبترولية مع إيران، واعتبارات مذهبية مع دول الخليج، كما أنها ذات الوقت إحدى حلفاء الولايات المتحدة وأيضًا إحدى دول حلف الأطلنطي (NATO)....

٦-مصر :

ستراقب عن كثب الموقف مع الاستعداد للدعم الخليجي جوًا وبحرًا ، كاحتياطي استراتيجي عربي تحت مظلة الجامعة العربية ..

٧-روسيا الاتحادية :

ستحاول التدخل لإيقاف الحرب حالة نشوبها، والسعي لدى مجلس الأمن لذلك ،ولكنها ستكون مستعدة لتقديم الدعم العسكري الخفي لإيران ،مع استكمال توريد صفقات السلاح المتقدمة إليها طبقًا لما تم إبرامه سابقًا، وخاصة في مجالات القوات الجوية والدفاع الجوي والبحري ...

ثالثًا : عوامل الردع والتوازن الاستراتيجي الخليجي – الإيراني والقوى الإقليمية والدولية المتداخلة :

وسوف تشمل أولاً، الميزان العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها كما يوضحها ملحق (أ) أما ملحق (ب) فسيقارن بين دول المجلس مجتمعة في مواجهة إيران، وأيضًا سيلقي الضوء على القوى الإقليمية المتداخلة بشكل عام (مصر - إسرائيل) والقوى الدولية الكبرى المؤثرة (الولايات المتحدة - روسيا) ... وقد تم استبعاد كل من العراق من القوى الخليجية حاليًا نظرًا لظروف العراق التي لا تمكنه من دعم طرف تجاه الآخر .. وكذلك تم استبعاد تركيا ، كما تم توضيحه سابقًا ...

كما تم تناول القوى الكبرى بشكل عام، وفقط لإعطاء مؤشرات على قوة إمكانيات التدخل والدعم أو المواجهة العسكرية بشكل مباشر وخاصة الولايات المتحدة....

الميزان العسكري داخل مجلس التعاون الخليجي (ملحق أ) المرفق :

أ-الترتيب الدولي (١٣٦) دولة، والشرق الأوسط (١٥) دولة:

كانت الأولوية للسعودية (٥/٢٦) ثم الإمارات (٨/٦٥) ثم سلطنة

ملحق (أ)

الميزان العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي (المصدر - G.F.P - 2018)

الدولة	الترتيب الدولي(136)	القوات العسكرية		القوات البرية		صواريخ مدان	القوات الجوية			القوات البحرية			ميزانية سنوية مليار دولار	ملاحظات
	ش أ (15)	عاملة	إحتياط	دبابات	مركبات قتال		مقاتلات	هل إجمالي	هل مسلح	حاملات هـ	غواصات	فرقاطات +مدمرات		
السعودية	26/5	231000	25000	1142	5472	322	487	254	22	—	—	7	56725	
الامارات	65/8	64000	—	464	2204	54	200	206	30	—	—	٢	14375	
الكويت	88/12	15500	31000	368	861	27	54	41	16	—	—	—	5.200	
سلطنة عمان	79/11	57300	4500	117	950	12	50	46	—	—	—	—	6715	
البحرين	97/13	11600	35805	180	277	9	34	63	22	—	—	1	0.730	
قطر	100/14	12000	—	92	464	21	24	43	—	—	—	—	1930	
إجمالي	—	391400	96305	2363	10228	445	849	653	90	—	—	8	85675	

عمان (١١/٧٩) فالكويت(١٢/٨٨)والبحرين (١٣/٩٧) وأخيرًا قطر (١٤/١٠٠)

ب-القوات العاملة و الاحتياطية:

القوات العاملة : جاء الترتيب مشابه للترتيب الدولي والشرق أوسطي ،مع قوة عسكرية محدودة لكل من البحرين وقطر ارتباطًا بعدد السكان...

القوات الاحتياطية: جاءت البحرين متقدمة على كل من الكويت ثم السعودية ثم سلطنة عمان، مع عدم وجود قوات احتياطية لكل من الإمارات وقطر رغم مشروع الأخيرة في بناء ذلك....

ج- الدبابات ومركبات القتال :

(١) دبابات القتال الرئيسية (MBT): تفوق سعودي كبير (١١٤٢) دبابة، تم تنازلياً لكل من الإمارات (٤٦٤) دبابة ، فالكويت، فسلطنة عمان، وما يكافئ عدد (٢) لواء مدرع للبحرين ، وواحد لواء مدرع لقطر....

(٢) مركبات القتال المدرعة (:(A F V أيضًا تفوق سعودي كبير (٥٤٧٢) تم تسلسل تنازلي كالدبابات تقريبًا لكل من الإمارات (٢٢٠٤) ، فسلطنة عمان ، فالكويت، وأخيرًا كل من قطر والبحرين ...

د-صواريخ الميدان (الراجمات) :

تفوق سعودي (٣٢٢) ثم الإمارات (٥٤) فالكويت (٢٧) ثم تنازليًا بقوات محدودة لكل من قطر، فعمان، وأخيرًا البحرين على الترتيب ,,,,

هـ-القوات الجوية:

تتميز بالحداثة لكل دول المجلس ومعظمها من الجيل الرابع وطائرات قتال متعددة المهام ، وتأتي السعودية في المقدمة (٤٨٧) ثم الإمارات (٢٠٠) فالكويت (٥٤) فعمان (٥٠)، وأخيرًا كل من البحرين (٣٤) وقطر (٢٤) .

المروحيات، الإجمالية، والمسلحة الهجومية :

الإجمالي : السعودية في المقدمة (٢٥٤) فالإمارات (٢٠٦) فالبحرين (٦٣) وعمان ثم قطر وأخيرًا الكويت ....

الهجومية : تفوق إماراتي (٣٠) وتساوي سعودي وبحريني (٢٢) ثم كويتي، ولا تمتلك كل من عمان وقطر هذا العنصر المقاتل .

و-القوات البحرية :

قوات بحرية محدودة ولا توجد قطع بحرية رئيسية مثل حاملات الطائرات أو الغواصات، ولكن عدد محدود من الفرقاطات والمدمرات، السعودية (٧) والبحرين (١) وغير مؤكد ما تملكه الإمارات ، ولكن الجميع يملك قوارب المرور السريعة، أو الصواريخ الخفيفة للبعض وهنا يظهر مدي الحاجة للدعم البحري سواء من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر....

ز- الميزانيات العسكرية السنوية (مليار دولار) :

تعتبر الميزانيات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الميزانيات العالمية، رغم أنها قد لا تشكل نسبة مئوية كبيرة مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي ((GDPنظرًا لغنى دول المنطقة كدول منتجة ومصدره للبترول والغاز، وتتفوق ميزانية السعودية البالغة (٥٦,٧٢٥) مليار دولار ، وتأتي في المرتبة الثالثة عالميًا بعد كل من الولايات المتحدة والصين فقط ، كما أنها تسبق روسيا ذات الـ (٤٧) مليار دولار !!

رغم ضعف فرصة نشوب حرب بين أمريكا وإيـران إلا أن دول الخليج يجب أن تخطط لمجابهة السيناريوهات المختلفـة والمتحملـة

ويترجم ذلك مدى الحاجه إلى امتلاك أسلحه متطورة وذات تكنولوجيا متقدمة وخاصه من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وخاصة في مجالات القوات الجوية التي تشكل قوه الردع الرئيسية في مواجهه إيران ،وأيضًا مضادات الصواريخ في مواجة الترسانة الإيرانية الكثيفة، ولتعويض المحدودية البشرية العسكرية المرتبطة بالطاقة السكانية المحدودة لمعظم دول الاتحاد ،مع استهداف بناء (جيش ذكي) فعال مؤثر لا يعتمد على الكم قدر اعتماده على الكيف .

ملحق (ب)

الميزان العسكري الخليجي - الأوروبي و القوى الإقليمية والدولية المتداخلة (المصدر - G.F.P.- 2018)

الدولة	المقارنة	الترتيب الدولي(136)	القوات العسكرية		القوات برية		صواريخ ميدان	القوات الجوية			القوات البحرية			ميزانية سنوية مقدار دولار	ملاحظات
		ش أ (15)	عاملة	إحتياط	دبابات	مركبات قتال		مقاتلات	هل إجمالي	هل مسلح	حاملات ط	غواصات	فرقاطات + مدمرات		
إجمالي مجلس التعاون	—	—	391400	96305	2363	10228	445	849	653	90	—	—	8	85675	تفوق على إيران عدا :- ـ القوة البشرية العسكرية ـ القوة الصاروخية ـ قوة الغواصات
إيران	13 / 3		534000	400000	1650	2215	1533	308	145	12	1	33	5	6.3	ـ ضعف جوي ـ قوة صاروخية ـ قوة غواصات
الولايات المتحدة	1		1.281.900	25000	5884	38822	1197	4792	5758	973	20	66	75	647	تفوق شامل
روسيا	2		1.013.628	2.572.500	20300	27400	3816	2234	1451	511	1 / 2 مروحيات	62	22	47	ـ حاملات محدودة ـ تفوق صاروخي ودبابات
مصر	12 / 2		454000	875000	4946	15695	1216	718	269	46	2 مروحيات	6	9	4.4	ـ تفوق إقليمي ـ 2 حاملة مروحيات
اسرائيل	16 / 4		130000	445000	2760	10575	148	504	147	48	—	6	—	20	لا تعتمد على القطع البحرية الكبيرة

تم إستبعاد العراق من القوى الخليجية (47) وتركيا من القوى الإقليمية (9) (دولي)

٢ـ الميزان العسكري الخليجي ـ الإيراني والقوى الإقليمية والدولية المتداخلة: ملحق (ب)

وهنا نؤكد على مقارنة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة في مواجهة إيران ،مع إشارة لاحقة إلى القوى الإقليمية (مصر- إسرائيل) والكبرى (الولايات المتحدة روسيا)

الترتيب الدولي (١٣٦)والشرق أوسطي (١٥) :

لا يوجد ترتيب مجمع لدول المجلس، ولكن إيران قفزت إلى المركز(٣/١٣) متخطية كل دول الإقليم عدا تركيا (١/١٠) ، ومصر (٢/١٢) وبما في ذلك إسرائيل (٤/١٦)...وقد تحققت تلك الطفرة المقلقة للإقليم ،خلال العامين الماضيين، مع اتفاق (٥+١)ورفع العقوبات الاقتصاديه عنها واستيراد العديد من الأسلحة المتطور من روسيا وبعض الدول الغربية (فرنسا) حيث كان ترتيبها السابق (٤/٢٤) ثم (٤/٢١) !!!!

ج- دبابات القتال الرئيسية (MBT) ومركبات القتال المدرعة (AFV)

تفوق خليجي عددي ونوعي في الدبابات (٢٣٦٣) مقابل (١٦٥٠) لإيران ،وتفوق كاسح في مركبات القتال المدرعة (١٠,٢٨٨)مقابل (٢٢١٥) فقط لإيران...

د- صواريخ الميدان التقليدية والبالستية:

تفوق إيراني كبير (١٥٣٣)مقابل (٤٤٥) لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ،معظمها تملكه السعودية ..

القوات العسكرية العاملة والاحتياطية :

في القوى العاملة تفوق إيران (٥٣٤,٠٠٠)مقابل (٣٩١,٤٠٠) لدول الخليج مجتمعة مع تفوق كبير في القوى الاحتياطية، توفرها القوة السكانية الإيرانية حيث تبلغ أربعة أضعاف (٤٠٠,٠٠٠) إلى(٩٦,٣٠٥) على الترتيب ...

هـ - القوات الجوية:

تشكل قوة الردع الخليجية الرئيسية في مواجهة إيران، ففي طائرة القتال المتنوعة ،تتفوق دول المجلس تفوقًا كبيرًا كمًا ونوعًا حيث تبلغ قرابة ثلاثة أضعاف ،(٨٤٩) إلى (٣٠٨)على الترتيب وأيضًا في إجمالي المروحيات، حيث تبلغ قرابة أربعة أضعاف (٦٥٣) إلى (١٤٥) على الترتيب .. وفي مجال المروحيات المسلحة الهجومية ،هناك تفوق خليجي كاسح يبلغ ثماني أضعاف (٩٠) إلى (١٢) على الترتيب ...

و- القوات البحرية:

على عكس القوات الجوية حيث التفوق البحري الإيراني الكاسح في مجال الغواصات (٣٣) إلى (صفر) حيث تعتبر القوه رقم (٥)عالميًا بعد كل من كوريا الشمالية (١) ثم الولايات المتحدة (٢) ثم الصين (٣) ثم روسيا (٤) !!!

مع تقارب في عدد السفن الرئيسية من الفرقاطات والمدمرات وتفوق خليجي في زوارق المرور المسلحة ، ويرجع التفوق في مجال الغواصات الإيراني لأطلالها على سواحل طويلة ومياه عميقة في

المحيط الهندي ،عكس الدول الخليجية ذات الاطلالات المحدودة على الخليج العربي، عدا السعودية وسلطنة عمان حيث تطلان على البحر الأحمر وبحر العرب على الترتيب ،بالإضافة إلى الاعتماد على القوى البحرية الاستراتيجية الأمريكية والبريطانية في المنطقة وقيادة الأسطول الخامس في البحرين ...

هذا وقد تم تداول معلومات غير مؤكدة مؤخرًا، عن إعادة تأهيل حاملة المروحيات الإيرانية (؟)وإعادة إدخالها إلى الخدمة ؟؟

ز- الميزانيات العسكرية السنوية (مليار دولار):

تفوق خليجي كبير بالمقارنة بإيران حيث تبلغ (٥٨,٦٧٥) إلى (٦,٣) على الترتيب وتأتى الميزانية الخليجية في المرتبة الثالثة عالميًا بعد كل من الولايات المتحدة والصين وقبل روسيا ، في القيمة وفي الأسباب ،كما أسلفنا ..

٣- موجز عن الميزان العسكري لبعض دول الإقليم المتداخلة

(مصر – إسرائيل)

مصر :

توضع في الاعتبار ، بصفتها الاحتياطي الاستراتيجي العربي المركزي، وكنسق ثاني لدول مجلس التعاون، في حالة تهديدها بواسطة إيران ، وفى إطار معاهده الدفاع العربي المشترك لجامعة الدول العربية كما حدث إبان الغزو العراقي للكويت وخاصة في حالة تكوين قوة عربية مشتركة.

تحتل مصر مكانة متقدمة عالميًا وشرق أوسطيًا بترتيب (٢/١٢) ولا يسبقها إقليميًا سوى تركيا عضو حلف الأطلنطي(١/١٠)... وتمتلك قوى عسكرية بشرية كبيرة ، وقوه بحرية متفوقة، حيث تحتل صدارة الإقليم في الدبابات ومركبات القتال (٤٩٤٦) و(١٥,٦٩٥) على الترتيب .. وقوة جوية وخاصة في مجال طائرات القتال المتطورة ومتنوعة المصادر الغربية والشرقية ..... وتحتل القوات البحرية المركز (٦) عالميًا، حيث تمتلك (٢) حاملة مروحيات متساوية مع روسيا، ولا يسبقها سوى الولايات المتحدة.... ولكنها

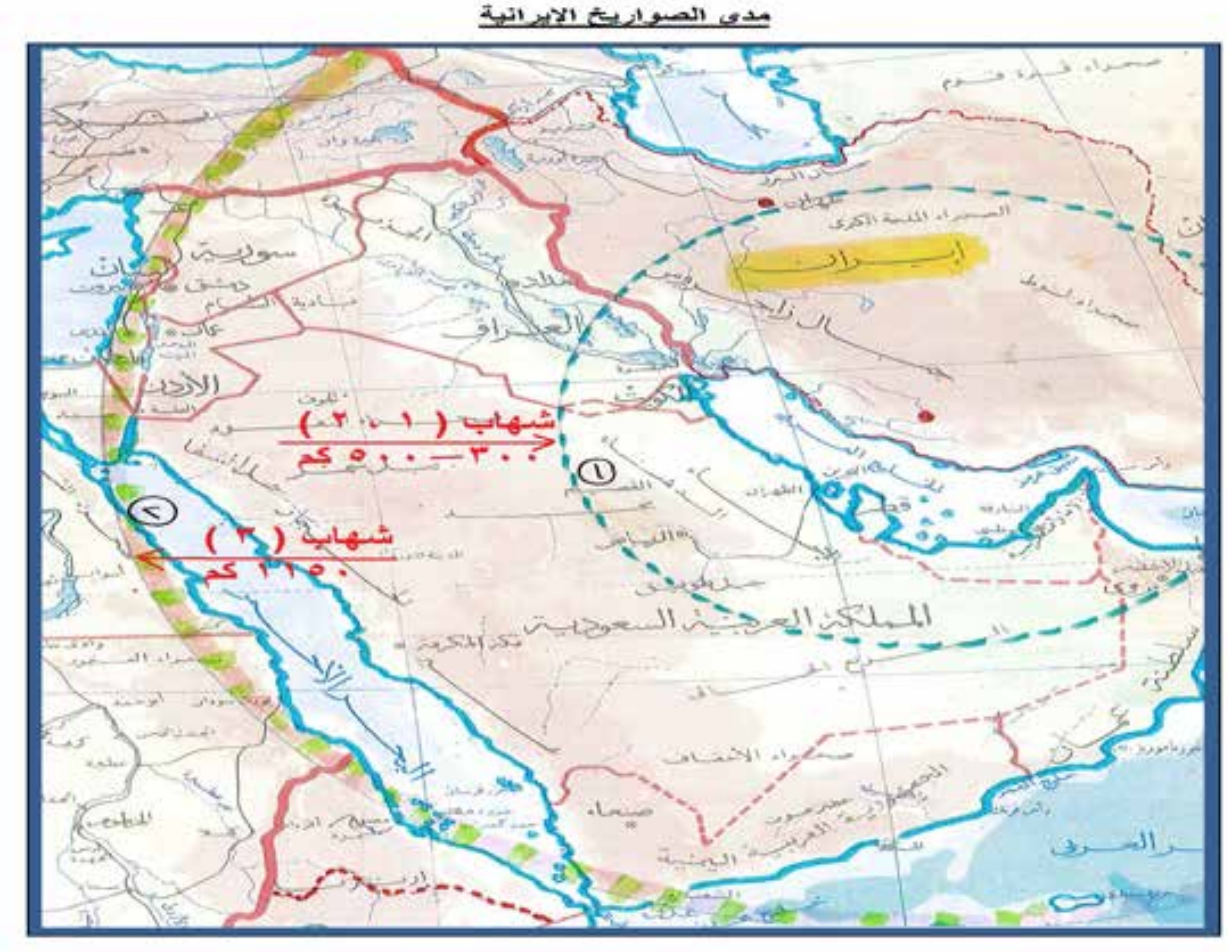

توفر ميزانية عسكرية محدودة (٤,٤) مليار دولار، نظرًا لظروفها الاقتصادية ومحاربة الإرهاب، ولكنها تعتمد جزئيًا علي المعونة العسكرية الأمريكية، ودعم بعض الدول الخليجية الشقيقة وخاصة السعودية والإمارات والكويت والبحرين .....

ويمكنها وقت الضرورة، الفتح الاستراتيجي الجوي، من خلال القواعد الخليجية وحاملات المروحيات (مسترال) وكذلك الفتح البحري بواسطة تلك الحاملات، مع امتلاك قوة غواصات (٦) ألمانية عالية التقنية، للعمل خلال البحر الأحمر ، وبحر العرب ....

إسرائيل :

تتناول إسرائيل فقط من منظور عدائها المعلن ضد إيران، وتخوفها من المشروع النووي الإيراني، ووقوعها في مدى الصواريخ الإيرانية وخاصة (شهاب - ٣) وتتحين الفرصة لتدمير ذلك المشروع ، أسوة بما تم ضد المفاعل العراقي عام (١٩٨١م) سواء منفردة (كأسبقية ثانية) أو في حالة نشوب حرب تكون طرفها إيران (كأسبقية أولى) ... وتمتلك إسرائيل قوة جوية متطورة (ف ٣٥) استخدمتها ضد أهداف إيرانية في سوريا، بما يمكن أن نعتبره نوع من تطعيم القتال ....

كما تمتلك إسرائيل منظومة متكاملة للاعتراض الصاروخي المتدرج من نظم (باتريوت - وثاد - وارو) وتدخل تحت القبة الصاروخية الأمريكية ...

٤-موجز عن الميزان العسكري للدول الكبرى المتداخلة (الولايات المتحدة – روسيا)

الولايات المتحدة :

هي الطرف الرئيسي العسكري في مواجهة إيران، سواء كان ذلك بشكل مباشر ، أو شكل دعم لحلفائها الخليجيين في حالة تعرضهم لعمل عسكري إيراني - وطبقًا للتحالف الاستراتيجي بين الطرفين :

وتحتل الولايات المتحدة، المرتبة الأولى عسكريًا دوليًا، بينما يتراوح المركز الثاني بين كل من روسيا والصين .. وتتفوق الولايات المتحدة تفوقًا كبير في المجال الجوي والبحري ومجال الأسلحة والصواريخ الذكية، كما أنها تمتلك قواعد عسكرية كبيرة حول العالم ... وأساطيل بحرية قوية، مما يمكنها من الفتح الاستراتيجي لأي مسرح عمليات حول العالم ... حيث تمتلك (٢٠) حاملة طائرات استراتيجية، و(٦٦) غواصة نووية، و(٧٥) فرقاطة ومدمرة، بالمقارنة بما تمتلكه روسيا (١) حاملة (٦٢) غواصة معظمها متقادم، (٢٢) فرقاطة ومدمرة ، كما تمتلك الولايات المتحدة أكبر ميزانية عسكرية عالميًا تبلغ (٦٤٧) مليار دولار بالمقارنة بروسيا (٤٧) مليار دولار فقط...

روسيا الاتحادية :

هي القوى الكبرى التالية للولايات المتحدة، وتتمتع بقوى عسكرية بشرية كبيرة، وأيضًا قوى برية في مجال الدبابات حيث تحتل الصدارة عالميًا(٢٠٣٠٠) دبابة، وأيضًا القوة صاروخية (٣٨١٦)، والقوة التالية الولايات المتحدة في مجال القوات الجوية، ولكنها قوة متوسطة في المجال البحري، حيث تمتلك فقط حاملة طائرات واحدة وعدد (٢) حاملات مروحيات، وتعوض ذلك بامتلاك (٦٢) غواصة معظمها نووي، مع ميزانية عسكرية محدودة (٤٧) مليار دولار ، حيث تسبقها السعودية (٥٦,٧) مليار دولار، وجارية في تحديث أسطولها البحري المتقادم طبقًا لخطة الرئيس بوتين حتى (٢٠٢٢).

ينتظر أن تزيد من مبيعاتها العسكرية إلي إيران وخاصة في المجال الجوي والدفاع الجوي ... وفي حالة التوتر يمكنها امتداد إيران من خلال بحر قزوين وموانيه الروسية والإيرانية لاختصار المسافة ..

٤-القوة الصاروخية الإيرانية والاعتراضية الخليجية : (راجع الخريطة)

تمتلك إيران ترسانة صاروخية بالستية متدرجة المدي من (٢٠٠-٣٠٠) كم لصواريخ شهاب (١) و(٢) التي تغطي عمق الشاطئ الغربي للخليج العربي، بما فيه من ثروة نفطية ومدن رئيسية ... كما تغطي صواريخ شهاب (٣) حتي مسافة (١١٥٠) كم تشمل كل الجزيرة العربية وإسرائيل وأجزاء من سيناء، وكل العراق والأردن ومعظم سوريا واليمن .... وهي جارية في تطوير نظم شهاب (٤) و(٥) و(٦) طويلة المدي وحتي العابرة للقارات ... وأيضًا تطوير صاروخ بدر (١١٠) ليصل إلى (٣٠٠٠) كم كصاروخ فضائي، بالإضافة إلى تزاوج استخدام الطائرات بدون طيار من إنتاجها طرازات (فطرس - شاهين) ...

تفتقر إيران إلى مضادات الصواريخ الحديثة، وخاصة في حالة الإطلاق الكثيف من قبل دول الخليج - أو الولايات المتحدة - بعكس دول الخليج التي تتمتع بنظام مضاد للصواريخ (باتريوت - ثاد) ويمكنها الدخول تحت القبة الصاروخية الأمريكية الخليجية حالة استكمالها .

رابعاً: سيناريوهات الحرب المحتملة وأطرافها حالة نشوبها:

رغم استبعاد وقوع حرب وشيكة ،إلا أننا سنفترض سيناريوهين ارتباطا بمن يبدأ الحرب سواء إيران من جهة، أو الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين،سوف يكون لدول إقليمية دورًا ارتباط بمصالحها

إسرائيل على أهبة الاستعداد للتدخل الجوي ضد الأهداف الإيرانية بالتنسيق مع أمريكا أو بدونه في حالة بدء إيران الحرب

وبالموقف العام، الاستراتيجي حينئذ..

١ - السيناريو الأول: أن تبدأ إيران الحرب:

وهو الأكثر احتمالاً بهدف التخلص من الضغوط الأمريكية والخليجية بشن حرب ضد الأهداف الأمريكية العسكرية والخليجية العسكرية والاقتصادية وخاصة الثروة البترولية.

أ - الجانب الإيراني:

سيخطط لتحقيق المفاجأة الاستراتيجية، وتوجيه ضربات صاروخية وجوية كثيفة لينفذ بعضها من المضادات الخليجية الجوية والصاروخية إلى الأهداف الأمريكية العسكرية والخليجية العسكرية والاقتصادية والسكانية مع تأمين المنشآت النووية بواسطة وحدات ((s-٢٠٠) أو((s-٣٠٠) حالة الحصول عليها، مع محاولة احتلال مملكة البحرين...

ب - الجانب الخليجي

وسيخطط لاستيعاب الضربة الإيرانية باعتراض معظم صواريخها، مع الاستعداد لتوجيه ضربة مضادة قوية يستخدم فيها القوة الجوية الخليجية وأيضًا القوة الجوية الصاروخية الذكية الأمريكية، وسوف تستهدف الضربات مرابض الصواريخ والأهداف الإيرانية النووية كأسبقية أولاً ثم مخازن الأسلحة والصواريخ كأسبقية ثانية ،ثم مواقع التصنيع العسكري وباقي الأهداف العسكرية وخاصة البحرية كأسبقية ثالثة.

٢- السيناريو الثاني: أن تبدأ الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الحرب:

وهو الاحتمال التالي بهدف توجيه ضربة عنيفة وشاملة ضد كل الأهداف الإيرانية وفي وقت واحد تقريبًا مع الاستعداد لتكرار الضربات لتحقيق أكبر نتائج تدميرية وخاصة ضد القدرات النووية والترسانة الصاروخية.

ب - الجانب الإيراني :

سيحاول الرد بما تبقى لديه من قدرات صاروخية ضد الأهداف الخليجية والأمريكية من جهة، ولكنه ينتظر أن يوجه ضربات إلى إسرائيل من جهة أخرى، بما لديه من قدرات شهاب ٣ و ٤ ،وبشكل استباقي إن لم تكن إسرائيل قد تدخلت بالفعل..

٣- الموقف الإسرائيلي المنتظر :

في جميع السيناريوهات سوف تتدخل إسرائيل بضربات جوية مكثفة ضد القدرات النووية الإيرانية سواء بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بشكل منفرد على غرار ما تم ضد العراق عام (١٩٨١م)، خاصة بعد امتلاكها للطائرات (F - ٣٥) المتطورة..

٤ - مصر:

ينتظر أن تُشكل عمق استراتيجي خليجي بالدعم الجوي والبحري في إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدولة العربية، والتي يمكن أن تستوعب دول عربية داعمة أخرى طبقًا للموقف حينئذ..

خاتمة:

إن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق (٥+١) سيؤدي إلى تصدعه وربما إلى انهياره أو قد ينزلق الموقف إلى حرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة المتحالفة مع دول مجلس التعاون من جهة أخرى، وطبقًا للسيناريوهات السابقة من سيبدأ بالحرب بين الجانبين ورغم تحليلنا أن فرصة نشوب تلك الحرب هي فرصة محدودة ، ولكن يجب وضعها في الاعتبار .. وأن تلك الحرب سوف تنتهي بقرار من مجلس الأمن يعيد ترتيب الأوضاع في الإقليم وينتظر ألا تكون في صالح إيران.. وسوف تستخدم ترسانة الردع الاستراتيجي كما أسلفنا تفصيلاً ،حيث أوضحت تفوق إيراني صاروخي وبحري ،مع ضعف جوي وضعف المضادات الصاروخية مقابل قوة جوية خليجية ومضادات صاروخية متنوعة تدعمها القبة الصاروخية الأمريكية الخليجية حالة استكمالها، وأن الدور الروسي لدعم إيران سيكون قبل الحرب من خلال صفقات السلاح ولكن لا ينتظر دعم عسكري خلالها.. ستتحين إسرائيل الفرصة لتوجيه ضربة جوية قوية ضد المنشآت الإيرانية النووية بصرف النظر عن من سيبدأ الحرب، سواء بالتنسيق مع الولايات المتحدة أو بدونه، على غرار ما تم ضد العراق عام (١٩٨١م) .. أما مصر فستكون مستعدة لتشكيل عمق استراتيجي خليجي مع دعم جوي وبحري، في إطار ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك..

*أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

تأثير الحصار الاقتصادي ضد إيران على أسعار النفط العالمية

السعودية قادرة على تعويض الإمدادات ودورها القيادي سيظل محوريًا مع شركاء "أوبك" وخارجها

تلعب العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول لأسباب مختلفة دورًا حاسمًا في التأثير في البيئة الاقتصادية العالمية بصفة عامة وعلى الدول المشمولة بهذه العقوبات على وجه الخصوص، ومنذ تغيير النظام السياسي في إيران عام ١٩٧٩م، الذي أطاح بنظام الشاه ذو التوجه الليبرالي، واستبداله بنظام ثيوقراطي يرتكز على ما يسمى بولاية الفقيه، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بسبب سياستها التوسعية التي ترتكز على زعزعة الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط .

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وما من شك كان لهذه العقوبات الاقتصادية تأثيرات على أسواق النفط العالمية باعتبار أن إيران هي من الدول المنتجة الرئيسة المصدرة للنفط والغاز، علاوة على تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني، لكن الملفت للنظر في العقوبات التي أطلقت في مايو ٢٠١٨م، أنها غير مسبوقة في التاريخ على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكية بومبيو، وتستهدف تجفيف منابع الصادرات الإيرانية النفطية ومن ثم قطع مصادر التمويل التي تستخدمها، لتمويل الميليشيات المنفلتة في اليمن والعراق ولبنان وسوريا. وسوف نتناول في هذا المقال الأهمية النسبية لإيران في سوق النفط العالمية، وتأثير الحصار الاقتصادي على إيران على أسعار النفط العالمية" وتداعياته على النمو الاقتصادي والأوضاع الداخلية في إيران.

أولاً- موقع إيران في سوق النفط والغاز

تنتج إيران من النفط الخام في الوقت الحالي (٤,٩) مليون برميل يوميًا تشكل (٥,٤٪) من إجمالي الإنتاج العالمي، تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم بعد الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية، كما تحتل إيران المرتبة الرابعة في احتياطي النفط الخام عالميًا بنسبة (٩,٣٪)، حيث تأتي بعد فنزويلا والسعودية وكندا.

جدول (١) الدول العشر الأكثر إنتاجًا للنفط الخام في العالم لعام ٢٠١٧ " ألف برميل يوميًا"

م	الدولة	الإنتاج	النسبة من الإنتاج العالمي *
١	الولايات المتحدة	١٣٠٥٧	١٤,١٪
٢	المملكة العربية السعودية	١١٩٥١	١٢,٩٪
٣	روسيا الاتحادية	١١٢٥٧	١٢,١٪
٤	إيران	٤٩٨٢	٥,٤٪
٥	كندا	٤٨٣١	٥,٢٪
٦	العراق	٤٥٢٠	٤,٩٪
٧	الإمارات	٣٩٣٥	٤,٢٪
٨	الصين	٣٨٤٦	٤,١٪
٩	الكويت	٣٠٢٥	٣,٣٪
١٠	البرازيل	٢٧٣٤	٢,٩٪

Source: British petroleum,BP Statistical Review of World Eneragy ,June,٦٧th,٢٠١٨,P.١٤

*تم احتساب النسبة من الباحث

وجدير بالذكر أن معدل صادرات النفط الإيراني من هذا الإنتاج يبلغ نحو (٢,٥) برميل يوميًا تشكل حوالي نحو ٨٪ من الصادرات النفطية العالمية، وتشير خارطة صادرات إيران من النفط والسوائل للعام ٢٠١٧م، إلى أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات تذهب إلى دول آسيا بواقع (٢٤ ٪) للصين و(١٨٪) للهند و (١٤٪) لكوريا الجنوبية، كما يذهب نحو (٣٥٪) نحو أوروبا والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (١) الدول الأكثر استيرادًا للنفط الخام والسوائل من إيران للعام ٢٠١٧ ٪

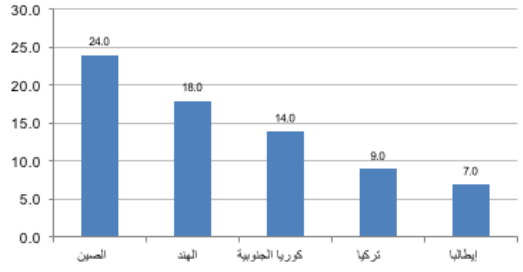

Source: Interntional Energy Agency(IEA) ,Focus ٢٠١٨,Economic Consensus Forecat–March

ويمكن الاستغناء عن حصة إيران من صادرات النفط إذا ما قرر مستوردو النفط منها وذلك لوجود طاقات إنتاجية لدى دول أوبك وخارجها تستطيع أن تعوض عن الإنتاج الإيراني، وهذا يعني هامشية الدور الإيراني في السوق العالمية للنفط، فإيران لا تصنف ضمن اللاعبين الكبار كروسيا والسعودية والولايات المتحدة في ضبط إيقاع أسعار النفط العالمية، فالدول الثلاثة تستطيع ضخ نحو (١١) مليون برميل يوميًا بما يلبي ثلث الطلب العالمي على النفط وبالتالي سيسهم التفاهم الروسي السعودي من ناحية والأمريكي الروسي من ناحية أخرى في بقاء أسعار النفط عند مستويات معتدلة مرضية للمنتجين والمستهلكين وسوف يساعد في التغلب على النقص الذي سينشأ بسبب المقاطعة للنفط الإيراني.

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، فتأتي إيران بالمرتبة الثالثة على الصعيد العالمي بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حيث بلغ إنتاج إيران من الغاز الطبيعي (٢٢٣,٩) مليار متر مكعب سنويًا، يمثل (٦,١٪) من الإنتاج العالمي البالغ (٣٦٨٠,٤) مليار متر مكعب، والجدول التالي يبين لك.

جدول (٢) الدول العشر الأكثر إنتاجًا للغاز الطبيعي في العالم لعام ٢٠١٧ " مليار متر مكعب"

م	الدولة	الإنتاج	النسبة من الإنتاج العالمي
١	الولايات المتحدة	٧٣٤,٥	٢٠,٠٪
٢	روسيا	٦٣٥,٦	١٧,٣٪
٣	إيران	٢٢٣,٩	٦,١٪
٤	كندا	١٧٦,٣	٤,٨٪
٥	قطر	١٧٥,٧	٤,٨٪
٦	الصين	١٤٩,٢	٤,١٪
٧	النرويج	١٢٣,٢	٣,٣٪
٨	أستراليا	١١٣,٥	٣,١٪
٩	السعودية	١١١,٤	٣,٠٪
١٠	الجزائر	٩١,٢	٢,٥٪

Source: British petroleum,BP Statistical Review of ٢٨.P,٢٠١٨,٦٧th,June,World Energy

وتأتي إيران في المرتبة السادسة عالميًا في تصدير الغاز الطبيعي، حيث تصدر حوالي (٨٠) مليار متر مكعب منه سنويً بما يوازي نحو ٣٪ من الصادرات العالمية، حيث أن الجزء الأكبر من إنتاج إيران من الغاز الطبيعي يذهب لسد احتياجات الطلب المحلي.

ثانيًا- تأثيرات الحصار الاقتصادي على السوق العالمية للنفط:

تخطط الولايات المتحدة لحرمان إيران من تصدير النفط الخام من خلال الضغط على الدول المستوردة له، وكذلك خفض أسعار النفط لعدم إحداث ضغط على أسواقها المحلية، خصوصًا أن مخاوف اختفاء النفط الإيراني دفعت أسعار النفط الخام الأمريكي لأعلى مستوى في ثلاثة سنوات ونصف السنة خلال تعاملات نهاية شهر يونيو ٢٠١٨م، مقتربة من حوالي (٧٤) دولار للبرميل.

إن إعادة التوازن إلى السوق النفطية العالمية يمكن أن تواجه

الجزء الأكبر من صادرات النفط الإيرانية تذهب إلى آسيا: (٢٤ ٪) للصين و(١٨٪) للهند و(١٤٪) لكوريا الجنوبية ويذهب (٣٥٪) لأوروبا

يمكن الاستغناء عن صادرات إيران النفطية لوجود طاقات إنتاجية لدى أوبك وخارجها تستطيع تعويض الإنتاج الإيراني ما يعني هامشية دور إيران

مخاطر جيوسياسية في الأشهر القادمة، وأن تقلبات أسعار النفط ستستمر في التزايد. مالم تتعاون الدول التي تستورد النفط الإيراني لاسيما الصين والهند وكوريا في تبني بدائل عنه والذي سيكون متاح مع الطلب الأمريكي مؤخرًا من المملكة العربية السعودية لرفع إنتاجها بنحو مليوني برميل يوميًا.

ويرى مصرف «سيتي غروب» الأمريكي، أن التوتر بشأن الحظر على النفط الإيراني ساهم في رفع أسعار النفط بنحو ٥ دولارات مؤخرًا، ولكن ما إن يتم اتخاذ قرار بالحظر فإن العلاوة السعرية سوف تزيد على هذا. وتوقع بعض المحللين أن الرئيس ترمب سوف يخرج بصورة قوية؛ ليس لفرض حظر على النفط الإيراني، بل لإعطاء قادة أوروبا المزيد من الوقت من أجل مراجعة أنفسهم والانضمام إلى الحظر على نفط إيران.

وتشهد أسواق النفط العالمية اليوم حالة من الترقب وعدم اليقين، حيث بدأت بعض المصافي في آسيا البحث عن بدائل للنفط الإيراني، عقب الإعلان عن أن الولايات المتحدة ستضغط على حلفائها لوقف كامل مشترياتهم من نفط إيران قبل نهاية العام الجاري. وفي الوقت الذي تسعى فيه شركات التكرير في تايوان واليابان وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة لتخفيض وارداتها بشكل كبير، حيث أصبحت مسألة الحظر على النفط الإيراني وشيكة وسط تشدد أمريكي بعدم إعطاء أي إعفاءات لأي دولة لاستيراد أي شحنات نفط إيرانية، لا تزال الشركات في الهند تنتظر قرار الحكومة بوقف استيراد النفط الإيراني من عدمه.

إن الولايات المتحدة طلبت من جميع الدول وقف واردات النفط الإيراني اعتبارًا من الرابع من نوفمبر المقبل .ونقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر في شركة «فيوجي» اليابانية و«فرموزا» للبتروكيماويات في تايوان أنهما تفكران حاليًا في إيقاف كامل استيرادهما من النفط الإيراني؛ إلا أنهما لم تتخذا أي قرار نهائي حول الموضوع. وفي دبي تبحث شركة «اينوك» عن بدائل حاليًا للنفط الإيراني، فيما أوقفت بعض المصافي الكورية وارداتها من نفط إيران .ومن المتوقع أن تنخفض واردات كوريا الجنوبية من النفط الإيراني لأدنى مستوياتها في ثلاث سنوات في سبتمبر المقبل مع إحجام مشترين عن حجز شحنات من هذا النفط.

وأشار متحدث رسمي لشركة « GXTG»، وهي التي تُعد من أكبر شركات التكرير اليابانية أن الشركة سوف تلتزم بأي قرار يصدر من الحكومة اليابانية بشأن تعليق الواردات، وأنها سوف تبحث حينها عن الاستيراد من جهات أخرى من الشرق الأوسط والولايات المتحدة وغرب إفريقيا.

وأعلنت في كوريا الجنوبية، كل من شركات «إس كيه» و«هانهوا» و«هيونداي أويل بانك» أنهم سيتوقفون عن استيراد المكثفات من إيران كلقيم في معامل البتروكيماويات، وسيبحثون عن منتجات أخرى مثل النافثا لتحل محلها .ولا يبدو واضحًا الكمية التي تخسرها إيران من جراء الحظر على نفطها، غير أن مراقبو السوق يتوقعون أن ينخفض إنتاج النفط الإيراني بمقدار الثلث بنهاية ٢٠١٨م، ويعني ذلك أن إيران لن تحقق مكسبًا يذكر من اتفاق زيادة إنتاج أوبك الأخير في ٢٣ يونيو ٢٠١٨م، بنحو (٨٠٠) ألف برميل على عكس منافسيها.

أما بالنسبة لروسيا، فسيكون تأثير ارتفاع أسعار النفط إيجابيًا في المقام الأول على إيرادات الموازنة. وإذا بقيت أسعار النفط مرتفعة، فينبغي توقع زيادة الإنفاق. لكن من ناحية أخرى، فإن القرار الأمريكي بشأن إيران يهدد مصالح روسيا. فأولاً، العقوبات الاقتصادية ضد إيران ستضع حدًا لعدد من المبادرات الاقتصادية الروسية-الإيرانية، التي تخطط غاز بروم للمشاركة فيها؛ وثانيًا، سيكون فرض حظر على شراء النفط الإيراني بمثابة تذكير المستثمرين بأن الولايات المتحدة قادرة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ضد روسيا أيضًا.

وتواجه إيران تهديدات تراجع صادراتها النفطية بشكل حاد في ظل إعلان العديد من الدول والشركات الأوروبية والآسيوية وقف أو تقليص مشترياتها النفطية من طهران بسبب العقوبات الأمريكية المرتقبة عليها، حيث أن عددًا من الدول الكبرى المستوردة للنفط بدأت تبحث وقف استيراد النفط من إيران امتثالاً لضغوط الإدارة الأمريكية.

وعلقت كوريا الجنوبية بالفعل بعض وارداتها النفطية من إيران، في الوقت الذي تبحث فيه شركة بترول الإمارات الوطنية "اينوك" عن بدائل للشحنات الإيرانية والأوروبية، توقعت مصادر توقف الشركات الأوروبية كلّيًا عن استيراد النفط الإيراني، لكنها لم تحدد وقتًا لتنفيذ قرارها، كما أن وزارة النفط الهندية عقدت مطلع يوليو ٢٠١٨م، اجتماعًا مع المصافي وحثتها على إيجاد بدائل للنفط الإيراني، وذلك لحماية انكشاف الاقتصاد الهندي على النظام المالي الأمريكي. كما قررت ريلاينس أند ستريز المشغلة لأكبر مجمع تكرير في العالم وقف الواردات من إيران.

وغني عن البيان، فقد أثار قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وعودة العقوبات الاقتصادية المشددة على طهران حالة من الترقب والقلق في سوق النفط الخام وسط توقعات واسعة بنمو الأسعار بسبب تقلص الصادرات الإيرانية على نحو حاد قدره البعض بأكثر من مليون برميل يوميًا

وتتجه الأنظار في السوق إلى كبار المنتجين في العالم وعلى رأسهم السعودية وروسيا في كيفية التعاطي مع القرار الجديد واستيعاب تأثيراته وتخفيف آثاره السلبية في سوق النفط الخام.

> **عقوبات مايو ٢٠١٨ غير مسبوقة في التاريخ وتستهدف تجفيف منابع الصادرات النفطية الإيرانية وقطع مصادر تمويل المليشيات المنفلتة**

وتوقع محللون أن تعمل السعودية مع روسيا على ضمان استقرار وتوازن السوق وتعويض كافة التوقفات والتراجعات الطارئة في إمدادات النفط الخام بما يضمن الحفاظ على توازن العرض والطلب في الأسواق وبما يؤمن الإمدادات على المدى الطويل.

ومن نافلة القول، فإن السعودية بقدراتها الإنتاجية الواسعة قادرة على التعامل مع الوضع الجديد في السوق وتعويض الإمدادات الناقصة والحفاظ على شراكة قوية بين المنتجين بما يبني على النجاحات السابقة ويعزز استقرار سوق النفط، وخير مصداق على ذلك عندما قامت بالتعويض عن النفط الإيراني بعد العقوبات التي فرضت على إيران عام ٢٠١٢م، أن الدور السعودي القيادي في السوق سيظل محوريًا بالتعاون مع بقية الشركاء سواء في "أوبك" أو خارجها.

وغني عن البيان، فإن المنتجين من أوبك وخارجها كانوا قد بدؤوا في خفض إنتاج النفط العام الماضي بمقدار (١,٨) مليون برميل يوميًا بقصد تخليص السوق من وفرة المعروض العالمية. وساهم هذا التخفيض في القضاء على فائض مخزونات النفط الخام العالمية وهو ما جعل السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، تحث الأعضاء الآخرين على مواصلة خفض الإنتاج، لكم المشهد اليوم قد تغير تمامًا، حيث أن التخفيضات الإنتاجية جاوزت حاليًا المستهدف لا سيما بعد قرار عودة العقوبات على إيران وهو ما دعا أعضاء أوبك والدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج في اجتماعهم في ٢٣ يونيو ٢٠١٨م، إلى الاتفاق على زيادة الإنتاج بمقدار

(٨٠٠) ألف برميل يوميًا ابتداءً من مطلع يوليو الحالي للحفاظ على توازن السوق ولمنع حدوث انخفاض في المعروض النفطي، كما يتوقع أن ينتهي العمل باتفاق خفض الإنتاج مع نهاية العام الحالي مما سيوفر الفرصة لسوق النفط من استعادة توازنه والتخفيف من الضغوط على أسعار النفط الخام نتيجة العقوبات على قطاع النفط الإيراني.

ثالثاً- تداعيات الحظر الاقتصادي على النمو والأوضاع الداخلية في إيران:

يمكن القول بأن القرار الأخير بعودة العقوبات الاقتصادية الأمريكية واستكمالها بالتضييق على واردات إيران النفطية سيكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الإيراني بدأت تجلياتها خلال الشهر المنصرم وسوف تتصاعد هذه العقوبات مع انتهاء المهلة الأمريكية للدول والشركات التي تتعامل مع إيران في الرابع من نوفمبر القادم. وفيما يلي شرحًا لأثار هذه العقوبات المتوقعة على الاقتصاد الإيراني:

١) التأثير على اسعار صرف العملة:

علاوة على التأثيرات المتوقعة على قطاع النفط والغاز، فإن للعقوبات الاقتصادية تأثير كبير على أسعار صرف العملة الإيرانية، فقد هبط سعر صرف الريال الإيراني أمام الدولار الأمريكي إلى مستويات فلكية لم يصلها من قبل، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد نحو (٩٠) ألف ريال إيراني. فقد انخفض سعر صرف الريال الإيراني ١٢٧٧ ضعفًا، أي بنسبة ١٢٧٥٧٤٪ وذلك منذ عام ١٩٧٩م، إذ كانت تبلغ قيمة الدولار الواحد (٧٠،٥) ريال إيراني في عام ١٩٧٩م، وبنهاية شهر يونيو ٢٠١٨م، أصبح الدولار الواحد يساوي (٩٠) ألف ريال إيراني. وتتراجع العملة الإيرانية منذ شهور، بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف، والصعوبات المالية في المصارف المحلية، والطلب الكثيف على الدولار بين الإيرانيين القلقين من انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وساهم انخفاض سعر صرف الريال الإيراني والقيود التي وضعها البنك المركزي الإيراني على بيع الدولار للمواطنين بالسعر الرسمي لأغراض السفر للخارج في موجة من الاحتجاجات الشعبية، كما يؤثر انهيار العملة في أي دولة على الحياة اليومية بشكل مباشر، حيث يرتفع التضخم بسبب ارتفاع أسعار

تشهد أسواق النفط العالمية حالة من الترقب وعدم اليقين وبدأت بعض المصافي في آسيا البحث عن بدائل للنفط الإيراني

إعادة فرض العقوبات الأمريكية الصارمة على إيران يؤدي إلى فقدان طهران (٢٠٠) مليار دولار قيمة صفقات الطاقة في الأمد القريب

المواد الغذائية وغيرها من متطلبات المعيشة اليومية، ومن المتوقع أن يتخطى معدل التضخم في إيران خلال العام الحالي (١٢٪).

٢) التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

تجدد العقوبات الأمريكية على طهران ,وفرض سياسة تجفيف منابع صادرات إيران من النفط الخام سوف يسهم في تقليص عوائد إيران من النفط والغاز، ومن ثم خفض مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتوقع أن يحقق نموًا بنحو ٤٪ عام ٢٠١٨م، مقارنة بمعدل النمو لعامي ٢٠١٦م، والمقدر بنحو (١٢,٥٪) . وتوقع بنك "باركليز" الدولي أن يؤدي استئناف العقوبات الأمريكية إلى إضعاف قدرة إيران على جذب الاستثمارات الأجنبية ما يبقي إنتاج البلاد مستقرًا أو أقل حتى عام ٢٠٢٥م، ويلقي بظلال سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي .

٣) التأثير على القطاع الصناعي:

شهدت صناعة البتروكيماويات التي كانت تكافح من أجل التعافي منذ تخفيف القيود المفروضة على العقوبات منذ أكثر من عامين نموًا متصاعدًا، حيث تضاعف شحنات البتروكيماويات الإيرانية – بما في ذلك الإيثلين والميثانول والأسمدة – منذ عام ٢٠١٣م، حيث بلغ إجمالي الإنتاج نحو ٥٣,٦ مليون طن في الأشهر الـ ١٢ المنتهية في ٢١ مارس ٢٠١٨م ، لكن هذا النمو سرعان ما سيواجه تحديات مع إحجام الكثير من الدول من شراء منتجات هذه الصناعة.

٤) الآثار على قطاع الطاقة:

من المتوقع أن تعرقل العقوبات الاقتصادية التي سنها الرئيس الأمريكي ترامب تقدم قطاع الطاقة الإيراني، وأشار تقرير World Oil بأن إعلان ترامب بإعادة فرض العقوبات الأمريكية الصارمة على إيران سيؤدي إلى فقدان طهران (٢٠٠) مليار دولار هي قيمة صفقات الطاقة التي كانت متوقعة في الأمد القريب، حيث أن هذه العقوبات سوف تؤثر على الاستثمار في كل من مشاريع النفط والغاز الطبيعي لا سيما مع انسحاب الشركات النفطية من إيران في مقدمتها شركة توتال الفرنسية التي تستثمر في إيران وفازت بعقد قيمته (٥) مليار دولار لتطوير حقل غاز جنوب فارس العملاق. ومن المتوقع أن تسبب العقوبات الاقتصادية بإلغاء عدد من مشاريع استخراج النفط وإلى انخفاض طاقة إنتاج النفط، نتيجة انسحاب الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز، كما ستعيق العقوبات أيضًا استيراد المنتجات المكررة، حيث تعتمد إيران بنحو (١٦٪) على الخارج في سد الطلب المحلي على الوقود والمشتقات النفطية.

وعلاوة على الآثار الاقتصادية للحصار المتوقع استمراره لحين رضوخ إيران للمطالب الأمريكية الاثني عشر، ستكون هناك تداعيات على الأوضاع الداخلية في إيران التي تشهد اليوم احتجاجات شعبية بسبب انقطاع المياه وملوحتها في جنوب غرب البلاد وندرة المياه في مدينة خرمشهر، وكذلك التدهور الاقتصادي، الذي فاقم من معدلات البطالة، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل نحو (٧,٥) مليون شخص، ويعيش (٢٥٪) من سكان إيران في المساكن العشوائية بضواحي المدن الإيرانية، وهناك أكثر من (١٢) مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر علاوة على انتشار تعاطي المخدرات بشكل كبير في الفئة العمرية (١٥-٦٤) سن، حيث وصل عدد متعاطي المخدرات نحو (٤) ملايين شخص.

وفي الختام نقول بأن غياب الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية نتيجة العقوبات الاقتصادية سوف لن يؤثر كثيرًا على أسعار النفط العالمية، حيث أن الدول المستوردة وفي مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والهند يمكنها أن تستخدم مخزوناتها التجارية والاستراتيجية من النفط لتعويض غياب النفط الإيراني ولتهدئة الأسعار، علاوة على دور الضابط الأكبر لإيقاع أسعار النفط العالمية هي المملكة العربية السعودية، التي استطاعت أن تضمن أمن امدادات الطاقة في فترات الحصار الاقتصادي على كل من إيران والعراق، علاوة على الإنهاء المتوقع لاتفاق خفض الإنتاج في ديسمبر القادم، فضلاً عن التنسيق الأمريكي السعودي والتنسيق الروسي السعودي بشأن ضمان امدادات أمن الطاقة من خلال زيادة إنتاج النفط الخام.

*أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: حسابات آسيوية متباينة

المصالح الصينية والهندية أوراق إيرانية مهمة في إدارة أزمة الانسحاب الأمريكي

تمثل الدائرة الآسيوية مجالاً مهمًا للتحركات الإيرانية المتوقعة خلال المرحلة المقبلة، في إطار إدارتها لمرحلة من بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. وترجع أهمية الدائرة الآسيوية في هذا المجال إلى عدد من المعطيات المهمة. الأول، يتعلق بوجود إحدى الدول الآسيوية المهمة ضمن الأطراف الدولية الخمس الموقعة على الاتفاق النووي، وهي الصين. المعطى الثاني، يتعلق بأهمية إيران كمصدر مهم للواردات الآسيوية من النفط. وقد تلى توقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو ٢٠١٥م، تنامي المراهنات الآسيوية على سوق النفط الإيرانية، في اتجاهين أساسيين. الأول، هو تنامي فرص النفاذ إلى هذه السوق كمصدر مهم لواردات النفط والغاز، ومن ثم تنويع مصادر هذه الواردات وتخفيض حجم التبعية أو الاعتمادية على سوق واحدة. الاتجاه الثاني هو ما تضمنته مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق ورفع العقوبات من فرص مهمة لنفاذ الاستثمارات والشركات الآسيوية إلى سوق الطاقة الإيرانية، بجانب قطاعات أخرى مثل قطاع البنية الأساسية.

د. محمد فايز فرحات

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السوق الآسيوية تمثل المصدر الرئيس للصادرات النفطية الإيرانية، حوالي ١.٥ مليون برميل يوميًا، تستحوذ الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية على النسبة الأكبر منها. ومن ثم، فإن نجاح سياسة العقوبات الأمريكية على إيران، خاصة في مجال الطاقة، سيعتمد إلى حد كبير على مدى التزام القوى الآسيوية بهذه العقوبات.

المعطى الثالث، يتعلق بوجود مشروع آخر لبناء برنامج نووي (عسكري) داخل إحدى الدول الآسيوية الصغيرة، وهي كوريا الشمالية، يمر بمرحلة انتقال مهمة. وسيكون للمآل الأخير لهذا المشروع تأثيره المهم على مستقبل الاتفاق النووي الإيراني وطريقة إدارته. الهدف الإيراني هنا هو المراهنة على فشل العملية الجارية لإنجاز تسوية تاريخية لهذه الحالة. كان ذلك واضحًا في التحذيرات الإيرانية المتتالية لصانع القرار الكوري الشمالي بعدم الوثوق بأية تعهدات أمريكية.

لكن مع أهمية المعطيات الثلاث السابقة، والأهمية الإيرانية بالنسبة للقوى الآسيوية، ليس من المتوقع أن تسلك هذه القوى سياسات واحدة بشأن مسألة العقوبات ومرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، لأسباب تتعلق بتباين الحسابات الحاكمة لكل منها. ويهدف هذا المقال إلى فهم هذه الحسابات.

من ناحية، من المتوقع حدوث تماهي كبير بين كل من اليابان وكوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة، سواء لجهة طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الثلاث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو لجهة طبيعة اللحظة الراهنة والتي قد تضطر اليابان وكوريا الجنوبية الالتزام بدرجة كبيرة من التنسيق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف/التهديد الكوري الشمالي الذي يمر بمرحلة شديدة الحساسية والغموض. وبعيدًا عن التفاصيل المعقدة، فإن ما يمكن التأكيد عليه هنا أن حالة الغموض التي تكتنف مستقبل هذا الملف رغم التحولات الإيجابية المتسارعة التي يشهدها منذ يناير ٢٠١٨م، تعمق القلق

لن تتناقض طوكيو و سيول مع أمريكا في أزمة الاتفاق النووي الإيراني ومن المتوقع التزامهما بالعقوبات

لدى اليابان وكوريا الجنوبية حول إمكانية إقدام إدارة ترامب على إجراء تسوية لأزمة البرنامج النووي الكوري على حساب مصالح كل منهما. على سبيل المثال، كأن يتم تسوية البرنامج النووي دون تسوية مشكلة القدرات الصاروخية الكورية، أو على الأقل إنهاء القدرات الصاروخية طويلة المدي- الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة- وتجاهل القدرات الصاروخية قصيرة ومتوسطة المدى، والتي تهم كوريا الجنوبية واليابان. وتتعمق هذه الشكوك لدى الدولتين على خلفية صدور بيان قمة ترامب- كيم بسنغافورة في ١٢ يونيو الماضي دون أي إشارة لمسألة القدرات الصاروخية الكورية. من ذلك أيضًا أن يتم تسوية أزمة البرنامج النووي الكوري دون تسوية لأزمة المخطوفين اليابانيين لدى بيونج يانج، وهي مسألة تحظى باهتمام كبير من جانب الحكومة اليابانية والرأي العام الياباني. ولعل ما يعمق هذا التخوف لدى طوكيو أيضًا ما أشار إليه بيان سنغافورة من تعاون واشنطن وبيونج يانج في التعرف على رفات الجنود الأمريكيين المفقودين خلال الحرب الكورية- الكورية، وتسليمهم إلى الولايات المتحدة.

في ظل هذه الحسابات، ليس من المتوقع أن تأخذ أي من طوكيو أو سيول مواقف تتناقض مع الموقف الأمريكي من أزمة الاتفاق النووي الإيراني. ومن ثم، من المتوقع أيضًا أن يكون هناك التزام كبير من جانبهما بسياسة العقوبات ضد إيران. ولعل ما يؤكد هذا التحليل التراجع في متوسط الواردات النفطية الكورية من إيران خلال عام ٢٠١٨م، وقبل الانسحاب الرسمي الأمريكي من الاتفاق النووي، إلى حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميًا بالمقارنة بمتوسط ٣٦٠ ألف برميل خلال العام ٢٠١٧م.

أما في حالة الصين والهند، وهما المستوردان الأكبر للنفط الإيراني، فإن الأمر يخضع لحسابات مختلفة. ففي حالة الصين، هناك عدد من المعطيات المهمة، أولها حجم الطلب الصيني الضخم على النفط، والحاجة إلى تأمين هذا الطلب لضمان استمرار معدل النمو الاقتصادي (تمثل الصين المستورد الأول للنفط الإيراني بمتوسط

يزيد عن ٦٠٠ ألف برميل يوميًا خلال عامي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م). المعطى الثاني، يتعلق بالسياق العام الجاري للعلاقات التجارية الصينية- الأمريكية، والذي يتسم بدرجة كبيرة من التوتر بسبب الرسوم الأمريكية على العديد من الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكية. في هذا السياق "الصراعي" ليس من المتوقع أن تقدم الصين على الانصياع للقرارات الأمريكية بشأن إيران. أضف إلى ذلك، التمايز الكبير بين الملفين الكوري الشمالي والإيراني بالنسبة للصين، فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الملف بالنسبة للصين، فإن الأخيرة لازالت تمتلك العديد من الأوراق المهمة، ولازالت الولايات المتحدة في حاجة للصين لضمان الوصول إلى تسوية تاريخية ونهائية لهذا الملف. ورغم التوتر النسبي الذي شهدته علاقات بكين- بيونج يانج، خاصة خلال العام ٢٠١٧م، إلا أن المؤشرات تشير إلى عودة هذه العلاقات إلى طبيعتها، ووجود درجة كبيرة من التنسيق بين الجانبين (أبرز هذه المؤشرات قيام الزعيم الكوري كيم جونج أون بزيارة بكين ثلاث مرات خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٨م). المعطى الثالث، يتعلق بإمكانية اتجاه الصين إلى توظيف اختلافها مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاق لتوصيل رسالة داخل المجتمع الدولي بوجود تباينات بين الرؤيتين الأمريكية والصينية في التعامل مع قضايا الأمن العالمي والأزمات الإقليمية.

ربما يظل فقط المتغير المهم في الحالة الصينية الذي يعمل في الاتجاه المعاكس، هو العلاقات الصينية المهمة مع دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. لكن لا توجد حتى الآن مؤشرات كافية للقول بإمكانية تغليب بكين لحساباتها ومصالحها مع دول الخليج العربي، خاصة في ظل عدم وجود تكلفة محددة على هذا المستوى، مقابل المكاسب الاقتصادية الصينية المتوقعة في حالة الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني، مثل إمكانية حصول بكين على النفط الإيراني بتكلفة أقل نتيجة العقوبات، فضلاً عن صعوبة اتخاذ دول الخليج العربي قرارًا سلبيًا تجاه بكين في هذا المجال خوفًا من التأثير على السوق الصينية كوجهة أساسية للصادرات النفطية الخليجية.

وفي حالة الهند، ورغم العلاقات الاستراتيجية المهمة التي تربطها مع الولايات المتحدة، لكن يصعب القول أيضًا بحدوث تحول جوهري متوقع على المدى القريب في سياساتها تجاه إيران عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وبدء حزمة جديدة من العقوبات الأمريكية. يستند هذا الافتراض إلى عدد من العوامل. يتعلق أولها بالاعتماد الهندي على إيران كمصدر للواردات النفطية، حيث تعد الهند ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني بعد الصين (كما تعد إيران ثالث أكبر مصدر للواردات النفطية الهندية بعد العراق والمملكة العربية السعودية). العامل الثاني يتعلق بقدرة صانع القرار الهندي خلال العقود السابقة على خلق مساحة كبيرة من التمايز عن "الشريك" الأمريكي في عدد من ملفات السياسة الخارجية، وعلى رأسها الملف الإيراني ذاته. فقد استطاعت الهند تطوير علاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية مع إيران منذ بداية عقد تسعينيات القرن الماضي، وذلك رغم تأزم العلاقات الأمريكية- الإيرانية على خلفية ملفات عديدة، منها البرنامج النووي الإيراني. هناك عوامل عديدة تفسر هذا النجاح الهندي -ليست موضوع هذا المقال- لكن ما يمكن التأكيد عليه هنا أن هذه الخبرة الهندية قابلة للتكرار وإعادة الإنتاج مرة أخرى مع بدء فصل جديد من الأزمة الأمريكية- الإيرانية.

> **"المرونة الأمريكية المتوقعة في تطبيق العقوبات على حالة الحلفاء ومنهم الهند ربما تنسحب إلى حالتي كوريا الجنوبية واليابان**

يتعلق العامل الثاني بوجود مصالح استراتيجية قوية لدى الهند مع إيران قد تحول دون قبول الأخيرة حدوث انتكاسة في حجم التقدم الذي شهدته العلاقات بين البلدين. وتستند هذه المصالح على مشروعات استراتيجية ضخمة، ترتبط في معظمها بالتوازنات والمنافسات الكبرى في آسيا، وعلى رأسها التنافس الهندي- الصيني الذي أخذ أبعادًا مهمة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلى سبيل المثال، فقد تبع طرح الصين، خلال العام ٢٠١٣م، لمشروعها الضخم "مبادرة الحزام والطريق"، بشقيه البري (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) والبحري (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، وما يتضمنه من تعميق حالة التكامل والربط الاقتصادي بين الصين وأكثر من ٦٤ دولة تتوزع على أقاليم شرق، وجنوب، وجنوب شرق، وشمال، ووسط آسيا، والشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، وأوروبا، من خلال بناء عدد من الممرات الاقتصادية وشبكات الطرق الدولية (البرية والبحرية) والسكك الحديدية، تبع ذلك تصاعد قلق كبير لدى الهند بشأن التداعيات الاستراتيجية للمبادرة بشكل عام، وبعض مكوناتها بشكل خاص. ومن أهم ما يثير القلق الهندي في هذا الإطار "الممر الاقتصادي الصين- باكستان"، والذي تضمن قيام الصين بتحديث ميناء جوادار الباكستاني (جنوب غرب)، وبناء شبكة من السكك الحديدية داخل باكستان بهدف ربط ميناء جوادار بميناء قاشجار البري (بإقليم شينجيانج الصيني)، بما يتضمنه ذلك من إمكانية تجنب مرور التجارة الصينية مع عدد من الأقاليم (خاصة منطقة الخليج العربي، وشرق إفريقيا) عبر المضايق والممرات التقليدية (خاصة مضيقا ملقا وتايوان، بالإضافة إلى

منطقة بحر الصين الجنوبي)، بجانب الوفورات المتوقعة في تكاليف ومدد الشحن. كما يتضمن الممر أيضًا إنشاء مجموعة من المناطق الاقتصادية والصناعية، وبعض المشروعات المهمة الأخرى في مجالات الطاقة، والتنمية الزراعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء المطارات.

ويتوزع القلق الهندي من مكونات هذا الممر بين المكاسب الاقتصادية المتوقعة لاقتصاد باكستان -العدو التقليدي والتاريخي للهند- خاصة فرص تطوير البنية الأساسية ومعالجة أزمة الطاقة، والتداعيات الاستراتيجية المتمثلة في تعميق الروابط الاستراتيجية بين الصين وباكستان، وانتقالها إلى مستويات نوعية، وتحول باكستان إلى نقطة ارتكاز أساسية للاستراتيجية الصينية في إقليم جنوب آسيا، فضلاً عن التأثير المتوقع للممر على مستقبل إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، وذلك على خلفية تضمين الممر بعض أجزاء الإقليم الواقعة تحت السيطرة الباكستانية (منطقة جلجيت- بلتستان). ذلك أن تعميق ربط الإقليم بالاقتصاد الباكستاني وباقي الأقاليم الباكستانية عبر شبكة السكك الحديدية المخططة، من شأنه خلق واقع جيو- اقتصادي جديد بالإقليم يعزز الموقف الباكستاني في هذا النزاع، وخلق مصلحة لدى سكان الإقليم في الارتباط بالدولة الباكستانية.

> **"في السياق الصراعي على المصالح ليس من المتوقع أن تقدم الصين على الانصياع للقرارات الأمريكية بشأن إيران"**

وبشكل عام، فإن مبادرة "الحزام والطريق" بمكوناتها المختلفة، باتت تثير قلقًا هنديًا واسعًا حول تنامي حجم النفوذ الصيني في الأقاليم الآسيوية التي شهدت تناميًا للنفوذ والحضور الهندي، خاصة في جنوبي آسيا الذي يمثل جزءًا من المجال الحيوي للهند، ومنطقة المحيط الهندي (على خلفية عمليات التحديث التي تشهدها القدرات البحرية الهندية، والدور المهم للهند داخل تجمع دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي IOR-ARC)، وما سيستتبعه ذلك من تغيير متوقع في التوازنات الإقليمية وتدشين ما يطرحه البعض احتمالات تطور "المباراة الكبرى الثانية" The New Great Game بين الصين والهند (تمييزًا لها عن التنافس البريطاني- الروسي على الهيمنة على أفغانستان والأقاليم المجاورة في وسط وجنوب آسيا، والتي امتدت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، والتي عرفت آنذاك بالمباراة الكبرى).

في هذا الإطار، جاء الدور الهندي النشط خلال السنوات الأخيرة -بالتعاون مع إيران وروسيا- لإحياء وتسريع مشروع "ممر الشمال الجنوب" International North- South Transport Corridor (INSTC)، الذي يقوم على ربط الهند بأقاليم غرب آسيا وشمال وغرب أوروبا وآسيا الوسطى عبر إيران وبحر قزوين، أو إيران والبحر الأسود، استنادًا إلى عدد من الدراسات التي تؤكد على الوفورات المادية والزمنية التي يوفرها هذا الممر بالمقارنة بطرق التجارة التقليدية. ويتضمن المشروع ثلاثة بدائل أو مسارات فرعية. الأول، ويعرف بالمسار الغربي، حيث يبدأ من ميناء مومباي الهندي وصولاً إلى ميناء بندر عباس على مضيق هرمز، ثم المسار البري داخل إيران (طرق برية وسكك حديدية) وصولاً إلى معبر استارا الإيراني، ليبدأ بعدها مسارًا بريا بمحاذاة غرب بحر قزوين وصولا إلى استراخان Astrakhan (الروسية) ثم موسكو ثم شمال أوروبا، أو من معبر أستارا إلى أذربيجان والبحر الأسود وجورجيا إلى غرب أوروبا. المسار الثاني، يبدأ من ميناء مومباي الهندي، ثم إلى ميناء بندر عباس الإيراني على مضيق هرمز، ليبدأ بعد ذلك المكون البري داخل إيران وصولاً إلى ميناء أمير آباد على بحر قزوين، ليبدأ بعد ذلك مكون بحري داخل بحر قزوين، وصولاً إلى استراخان الروسية، ثم إلى موسكو ثم إلى شمال أوروبا. المسار الثالث، ويعرف بالمسار الشرقي، ويبدأ من مومباي إلى ميناء بندر عباس، ثم المكون البري داخل إيران وصولاً إلى ميناء أمير آباد، مرورًا بشرق بحر قزوين، وتركمنستان، وصولاً إلى روسيا، ثم شمال أوروبا.

ورغم أن فكرة المشروع تعود إلى اتفاق موقع في سبتمبر ٢٠٠٠م، بين روسيا وإيران والهند، انضم إليه لاحقًا عدد من دول آسيا الوسطى والقوقاز والخليج العربي والشرق الأوسط، إلا أن طرح مبادرة الحزام والطريق -بجانب عوامل أخرى تخص إيران ودول آسيا الوسطى- لعب دورًا رئيسًا في سعي الهند إلى تسريع تنفيذ هذا المشروع. وبالإضافة إلى هذا الاتفاق والذي يمثل الإطار القانوني المباشر المنظم لإنشاء هذا "الممر"، هناك اتفاق آخر يعمل بشكل مكمل يتمثل في "معاهدة عشق آباد"، وهي معاهدة تهدف إلى إنشاء شبكة من الطرق عابرة الحدود، بهدف تسهيل التجارة بين إقليمي آسيا الوسطى والخليج العربي اعتمادًا على الموانئ الإيرانية والعمانية، تم توقيعها في أبريل سنة ٢٠١١م، بين كل من أوزبكستان، وتركمنستان، وإيران، وعمان، وقطر (انسحبت من المعاهدة سنة ٢٠١٣م). وأصبحت المعاهدة نافذة في أبريل ٢٠١٦م، وانضمت إليها لاحقًا كل من كازخستان وباكستان في سنة ٢٠١٦م، ثم الهند في فبراير ٢٠١٨م.

وفي محاولة لموازنة مشروع الصين للنفاذ إلى ميناء جوادار

مصالح استراتيجية للهند مع إيران تحول دون حدوث انتكاسة في العلاقات لاستنادها على مشروعات مرتبطة بالتوازنات في آسيا

الباكستاني، قام رئيس الوزراء الهندي أثناء زيارته لإيران في مايو ٢٠١٦م، بتوقيع اتفاق مع إيران يتضمن التزام الهند باستثمار ٥٠٠ مليون دولار لتطوير ميناء تشابهار الإيراني. أكثر من ذلك، وفي إطار محاكاة السياسة الصينية في هذا المجال، وكما قامت باكستان في نوفمبر ٢٠١٥م، بنقل إدارة ميناء جوادار إلى "الشركة الصينية القابضة المحدودة لموانئ عبر البحار"، حصلت الهند هي الأخرى بموجب اتفاق تم توقيعه مع إيران في فبراير ٢٠١٨م، على نقل إدارة المرحلة الأولى من ميناء تشابهار إلى الجانب الهندي.

وهكذا، وفي ضوء التحليل السابق لكل من "الحزام والطريق"، و"ممر الشمال- الجنوب"، يمكن القول إن إيران بالنسبة للهند لم تعد مجرد مصدر تقليدي للواردات النفطية، بقدر ما أصبحت ركيزة أساسية في استراتيجية هندية متعددة الأبعاد، تهدف في أحد أبعادها إلى موازنة النفوذ الصيني المتنامي في الأقاليم الآسيوية الرئيسية (خاصة في جنوبي آسيا، والمحيط الهندي، وآسيا الوسطى، وغربي آسيا). وتهدف في بعد ثاني إلى موازنة المبادرات الصينية الضخمة عابرة الحدود والأقاليم. وتهدف، في بعد ثالث، إلى تأمين النفاذ الاقتصادي والتجاري الهندي إلى الأقاليم الأساسية المرتبطة بالممر المقترح. كما تهدف، في بعد رابع، إلى موازنة النفاذ الصيني المتنامي إلى الموانئ البحرية. بمعنى آخر، فكما باتت باكستان تمثل إحدى نقاط الارتكاز الأساسية في الاستراتيجية الصينية للنفاذ الاقتصادي والنفوذ الاستراتيجي، فإن إيران تلعب الدور ذاته تقريبًا بالنسبة للهند.

هذه العوامل والحسابات الاستراتيجية، الصينية والهندية، السابق تناولها، تجعل التغير في مواقف هاتين القوتين الآسيويتين المهمتين بشأن الموقف من إيران، خاصة العقوبات الاقتصادية والمالية، أقل مرونة وأقل حساسية واستجابة للسياسة الأمريكية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى هذه الحسابات والمصالح، هناك عامل آخر مهم سيساهم بشكل كبير في استقرار الموقفين الصيني والهندي، يتمثل في الموقف الأوروبي المتمسك بالاتفاق النووي مع إيران. أهمية الموقف الأوروبي هنا أنه يوفر "غطاءً" دوليًا للمواقف الدولية المشابهة، ما يضمن عدم انكشاف الموقفين الصيني والهندي. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى وجود مصلحة هندية- أمريكية مشتركة في احتواء النفوذ الصيني، بما في ذلك النفوذ المتنامي على أرضية مبادرة الحزام والطريق، التي لازالت واشنطن تتمسك برفضها لتداعياتها الإقليمية والدولية المحتملة، الأمر الذي قد يضطر الولايات إلى غض الطرف عن مجالات التعاون الهندي- الإيراني، كجزء من عمليات تقوية اقتصاد الهند وتوسيع نفوذها، وهو أحد العوامل التي يمكن أن تفسر لنا غض الولايات المتحدة الطرف عن سياسة الانفتاح الهندي على إيران خلال مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق النووي. وهناك مؤشرات مهمة على هذا التوجه الأمريكي المحتمل، أبرزها إشارة وزير الدفاع الأمريكي، جيمس متيس، في إحدى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ إلى ضرورة إيجاد آلية خاصة للتعامل مع الحلفاء فيما يتعلق بمسألة العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، وكان صريحًا في الإشارة إلى حالة الهند. وقد تبنى عدد من أعضاء الكونجرس موقف ماتيس.

هذه الحسابات والمصالح الصينية والهندية تمثل أوراق إيرانية مهمة في إدارة أزمة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق. وقد قرأ صانع القرار الإيراني -على ما يبدو- هذه المصالح بدقة. وجاءت الجهود الإيرانية بنتائج إيجابية في هذا الإطار، كان أبرزها تصريحات وزير الخارجية الصيني في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الإيراني أثناء زيارة الأخير لبكين خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠١٨م، في إطار جولة شملت روسيا والصين وعدد من الدول الأوروبية للترويج للتمسك بالاتفاق. إذ ذهب وزير الخارجية الصيني، وانج يي، إلى أن "الاتفاق جاء نتيجة عمل شاق، وأن الصين ستتبنى موقفًا موضوعيًا وعادلاً ومسئولاً، وستحافظ على تواصلها وتعاونها مع جميع الدول والأطراف المعنية، من أجل الحفاظ على الاتفاق".

في هذا الإطار، وبالإضافة إلى الدفاع السياسي المتوقع عن الاتفاق النووي الإيراني، من المتوقع أن تلجأ هذه الدول إلى بعض الآليات لتجاوز موجة العقوبات الجديدة، مثل الدفع باليورو، بدلاً من الدولار، عن طريق بعض البنوك الأوروبية داخل الدول المتمسكة بالاتفاق، أو استخدام العملات المحلية في تسوية المعاملات الاقتصادية الثنائية، والتأمين المباشر على شحنات النفط المتجهة من إيران إلى هذه الدول من خلال الحكومتين الصينية والهندية، وهي إجراءات تم استخدامها إبان الموجة السابقة من العقوبات. أضف إلى ذلك المرونة الأمريكية المتوقعة في تطبيق العقوبات على حالة الحلفاء، ويصدق ذلك على الهند، وربما ينسحب أيضًا إلى حالتي كوريا الجنوبية واليابان.

*خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متخصص في الشؤون الآسيوية

سبعة احتمالات معظمها مفزع لأمن واستقرار المنطقة

انسحاب أمريكا من الاتفاق: التداعيات على دول الخليج

يرفض كل محبي السلام الصادقين في العالم، انتشار الأسلحة النووية، أفقيًا ورأسيًا. ويصبح هذا الرفض والقلق مضاعفًا عندما تكون الدولة المصرة على امتلاك هذا السلاح الفتاك لها سياسات توسعية عدوانية، ضد جيرانها، كحال إيران، وأيضًا إسرائيل. ويثير انسحاب أمريكا ترمب من الاتفاق النووي مع إيران (اتفاق ٥+١ لعام ٢٠١٥م) قلقًا هائلاً من تبعات ونتائج هذا الانسحاب، ولعل أسوأ ما يتوقعه البعض هو: هجوم أمريكا وإسرائيل على إيران ونشوب حرب إقليمية، قد تمتد لتصبح حربًا عالمية نووية، إن تدخلت روسيا، هذا الاحتمال الصارخ يبدو مستبعدًا ولكن، يظل احتمال قيام حرب إقليمية كارثية أكثر ورودًا، خاصة في ظل وجود قيادات متشددة (ومندفعة) في كل من إسرائيل وإيران وأمريكا .

د . صدقه يحيى فاضل

وعندما نأخذ كامل السياق الذى تلعب فيه هذه الأطراف الثلاثة وغيرها، نجد أن هذه المنطقة العربية ما تزال على صفيح ساخن، مع امتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا ضاربًا، تعربد بامتلاكه في المنطقة عدوانًا وإرهابًا، وتبتز به الأمة على مدار الساعة، وما زالت الصراعات والحروب الطائفية والمذهبية فيها على أشدها. هل هدف الانسحاب والعقوبات الأمريكية أن لا يزيد طين المنطقة بلة ؟! حقًا، لا يوجد عاقل يصدق أن هذا الانسحاب لمصلحة العدل والسلام، أو حبًا في أمن واستقرار المنطقة، أو حرصًا على السلام العالمي. لهذا الانسحاب مآرب واضحة لجميع المراقبين، منها الرغبة الجامحة في ترجيح كفة إسرائيل. فمن الحقائق المؤسفة - بالنسبة للعرب ولمحبي السلام في العالم - كون إسرائيل تمتلك حوالى ٢٨٠ رأسًا نوويًا، وكون إيران تمتلك المعرفة والتقنية والمنشآت النووية التي ستمكنها، عاجلاً أو آجلاً، من حيازة قنابل نووية . هذا إن لم تكن إيران تمتلك " القنبلة في القبو" .... من هنا تأتى الخشية من اندلاع حرب نووية إقليمية مدمرة، قد لا تبقي ولا تذر.

ونرى أن هناك، عقب انسحاب أمريكا من هذا الاتفاق النووي، عدة احتمالات (سيناريوهات) يمكن اختصار أهمها فيما يلي:

(١) - بقاء الدول الخمس الأخرى في الاتفاق، والتزام إيران ببنوده، وتعايش إيران - في المدى الطويل - مع العقوبات، واكتفاء أمريكا بالعقوبات الاقتصادية، وهنا نتوقع تأجيلاً في امتلاك إيران للقنبلة.

(٢) - بقاء الدول الخمس الأخرى، واستمرار التزام إيران بهذا الاتفاق ، وانهيار نظام الملالي - في المدين المتوسط أو الطويل - بسبب العقوبات والضغوطات الأمريكية، ولو حصل هذا، وقام نظام سياسي جديد في إيران ، فإن هذا النظام غالبًا ما لن يتخلى - طوعًا - عن الخيار النووي الذى أمسى هاجسًا وحلمًا إيرانيًا، منذ عهد الشاه.

(٣) انسحاب بعض أو كل الدول الخمس الأخرى، وانهيار

احتمال قيام حرب إقليمية كارثية أكثر ورودًا في وجود قيادات متشددة ومندفعة في إسرائيل وإيران وأمريكا

الاتفاق تمامًا، ونجاح إيران في محاولاتها التعايش مع العقوبات الأمريكية والدولية ، والمسارعة بامتلاك القنبلة ... لتفاوض المجتمع الدولي بعد ذلك من موقف أقوى. وهنا، يتوقع حصول إيران على القنبلة في أقرب فرصة ممكنة .

(٤) انهيار الاتفاق بانسحاب بعض أو كل أعضائه، ومسارعة إيران بامتلاك القنبلة، عبر تكثيف تخصيبها لليورانيوم ... ولكن قيام أمريكا وحلفائها بمهاجمة إيران ومنشآتها النووية قد يؤدى إلى انهيار نظام إيران السياسي الحالي، ودخولها في فوضى مدمرة. وفى ظل هذا السيناريو غالبًا ما ستشارك إسرائيل في ضرب إيران، وسترد إيران على أمريكا وإسرائيل بضربات غير تقليدية.

(٥) قبول إيران بإعادة التفاوض بشأن برنامجيها النووي والصاروخي فقط، وموافقة أمريكا واكتفائها بذلك، والرفع التدريجي للعقوبات الأمريكية والدولية، والوصول إلى اتفاق جديد، أكثر صرامة وأمانًا.(وليته يتوج باتفاقية دولية شاملة لنزع السلاح النووي من كامل المنطقة، لتصبح خالية من الأسلحة النووية).

(٦) قبول إيران بشروط ترامب الجديدة (الـ ١٢ شرطًا التي أعلنها بومبيو وزير الخارجية الأمريكي) وصياغة اتفاق جديد.

ولكن إيران رفضت بشدة كل هذا، ومع ذلك، يعتبر البعض هذا احتمالا واردًا، أن تصاعدت العقوبات، ولكنه أقل الاحتمالات ورودًا.

(٧) انهيار الاتفاق، ومسارعة إيران بامتلاك القنبلة ... وهجوم أمريكا وإسرائيل على إيران ومنشآتها النووية. وبقاء النظام الإيراني، ورده بضربات غير تقليدية على مهاجميه.

تلك هي أهم سبعة احتمالات، ومضمون معظمها مفزع ، بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة. وكما هو واضح، فإن السيناريو رقم ٥ هو " الأفضل " لكل الأطراف المعنية - إن قبلته إيران. ولكن الواقع الفعلي لسياسات القوى المؤثرة (خاصة أمريكا وإسرائيل) يرجح حصول الاحتمال الرابع. وهذا، إن حصل بالفعل، يعني إن هذه المنطقة ستشهد كارثة جديدة، وقد يكون صيفها القادم هو الأسخن، منذ عاصفة الصحراء.

والواقع، أن ما قد يتمناه العالم شيء، وما سيحصل شيء آخر والأمر، بعد مشيئة الله، في يد قادة الدول الثلاث المعنية. وهؤلاء يتصفون بالتشدد والاندفاع، كما أشرنا، قادة إيران الحاليين ليس لديهم مانع في تدمير بلاد من أجل نشر معتقداتهم ونفوذهم. وزعيم

إسرائيل الإرهابي الكذوب لا يتردد في ضرب فتى يرمي بالحجارة بقنبلة من طائرة ف - ١٦. أما دونالد ترامب، وهو أقوى قادة العالم وأكثرهم نفوذًا، وبيده معظم أوراق هذه اللعبة، وأغلب الألعاب التي تجري بالمنطقة، فإن تحليل شخصيته، يجعل توقع الكارثة الإقليمية أقرب للحصول. ولعل التذكير ببعض أهم ميوله وأفكاره يؤكد احتمال حصول السيناريو الرابع، وكونه، حتى تاريخه، الأكثر ورودًا.

يعرف عن هذا الرجل العديد من الصفات السلبية، منها الانتهازية واستخدام المتناقضات لخدمة نفسه أولا، وتوطيد أقدامه في الرئاسة الأمريكية، قيل عنه في ندوة نظمتها صحيفة " واشنطن بوست " مؤخرًا أنه عنصري، يكره كل من يختلف عنه ومعه، بما في ذلك اليهود، وهو الرئيس الأكثر تشددًا ضد الأمريكيين من غير الـ " واسب ".

ولكنه يتظاهر بمحبة المساواة. كما أن رغبته في استمالة الصهاينة إلى جانبه جعلته أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييدًا ودعمًا للكيان الصهيوني بفلسطين. أنظروا ما فعل لإسرائيل خلال سنة رئاسته الأولى فقط . وقيل في هذه الندوة وندوات مشابهة أخرى، أنه يكره الإسلام والمسلمين، ويحرص على أن لا تقوم لأغلبهم قائمة، ولا يعني تشدده مع إيران حبه للعرب. وتلك صفات تجعل توقيعه لإشعال الحرب مسألة وقت، خاصة إذا كانت تشن من أجل عيون الصهاينة.

قال " توماس كانتيريمان "، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الأمن الدولي والحد من التسلح، والذى شغل منصبه هذا في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧م، وكان أحد المشاركين في مفاوضات الاتفاق النووي ، عندما سؤل عن عيوب الاتفاق، قال: " ليس به أي عيب، سوى ميلاده في كنف إدارة أوباما ، ليترعرع في عهد رئيس مغرم بإلغاء أي إنجاز حققه سلفه ". ذلك

أحد أسباب فساد الاتفاق، من وجهة نظر الرئيس ترامب. إضافة لأسبابه الأخرى.

أبرز التداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي:

كل دول مجلس التعاون الخليجي الست أيدت، في البدء، إبرام الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية الكبرى الخمس، شريطة أن " يضمن عدم امتلاك إيران للسلاح النووي "، كما جاء في أغلب بيانات هذه الدول حول الاتفاق المذكور ، التي صدرت فور التوصل إليه. ومعروف، أن هذه الدول هي من أكثر دول العالم معارضة لإيران نووية، خاصة بعد ما عانته من سياسات إيران التوسعية العدوانية بالمنطقة. تلك السياسات التي أخذت إيران تتبعها في المنطقة منذ ثلاثة عقود، والتي أهم وسائلها: التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار العربية، ودعم بعض الأقليات في هذه الدول، لتمكينها من السيطرة على غالبية شعوب البلاد المعنية، والعمل لحساب إيران.

فلخشية هذه الدول وحذرها ما يبرره. وبعد مجيء إدارة أمريكية جديدة ، برئاسة دونالد ترامب، بدأ هذا الرئيس يشكك في جدوى إبرام هذا الاتفاق ، كما أبرم بالفعل من قبل إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، مطالبًا بتشديد الرقابة الدولية على إيران، حتى لا تستغل أي ثغرة لامتلاك السلاح النووي. وتمخض عن هذا التشكيك انسحاب أمريكا مؤخرًا من الاتفاق، وبقائه بصيغة (١ + ٤) حتى إشعار آخر.

ونظرًا لتزايد شكوك أغلب هذه الدول حول نوايا إيران السياسية والعسكرية، أعربت هذه الدول عن تأييدها لخطوة الرئيس ترامب، وأعلنت دعمها لتشدده في هذه القضية، مطالبة بإبرام اتفاق أكثر صرامة وإحكامًا، ويشمل وقف تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية، وضرورة قبول إيران بالمطالب الاثني عشرة التي تطالب أمريكا إيران بالالتزام بها، ومنها وقف التدخلات الإيرانية في دول الجوار الإيراني، والانسحاب من سوريا . وهذا التشدد الأمريكي أعطى هذه الدول شيئًا من الاطمئنان الأمني، لذلك باركته ودعمته.

> **" ترامب يكره الإسلام والمسلمين وتشدده مع إيران لا يعني حبه للعرب وتوقيعه لإشعال الحرب مسألة وقت**

ولكن، ما زالت إيران ترفض المطالب الأمريكية. فشرعت أمريكا بإعادة المقاطعة الاقتصادية ضد إيران وتشديدها. الأمر الذى قد يقود إلى اشتعال حرب ضروس بالمنطقة، ويجعل الاحتمال الرابع واقعًا بالمنطقة. المقاطعة الاقتصادية تضر بانسياب التجارة الإقليمية في منطقة الخليج انسيابًا طبيعيًا سلسًا. ولكن الأدهى أن الحرب إذا اشتعلت - لا قدر الله - قد تكون كارثية على هذه الدول، وقد تنزل بهم، أو ببعضهم، أضرارًا فادحة، خاصة في البنى التحتية والمنشآت البترولية، لأن بلادهم، ببساطة، هي جزء - يصعب أن يتجزأ - من ساحة هذه الحرب الشرسة المتوقعة . من هنا تأتى أهمية، وضرورة، تفعيل الحل السياسي، ما أمكن.

*عضو مجلس الشورى السعودي سابقا ـ أستاذ العلوم السياسية

تنامي العلاقات القطرية ـ الإيرانية يطرح تساؤلات حول الشكوك والنوايا

سيناريوهات العلاقة بين قطر وإيران في ظل أزمة "النووي"

على الرغم من جهود البلدين لإبعاد علاقاتهما عن التوترات الإقليمية، لن تكون العلاقات بين قطر وإيران بمأمن من نتائج الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مستقبلاً. وإذا كان البلدان قد تمكنا حتى الآن من تجنب تلك التبعات واستمرت علاقاتهما في تطور دون تحمل أية خسائر أو أعباء من جراء الحصار الأمريكي على إيران والمقاطعة الرباعية على قطر، فهناك محطات فاصلة مقبلة فيما يتعلق بأزمة النووي، سوف تجعل علاقات الدولتين على المحك، خصوصًا لو استمرت أزمة الاتفاق النووي وشهدت خطوات تصعيدية، وهو الاحتمال الوارد، طالما بقي الرئيس دونالد ترامب على رأس السلطة في الولايات المتحدة.

د. معتز سلامة

أولاً: قطر وإيران.. المسكوت عنه في العلاقة:

تعتبر العلاقات القطرية الإيرانية أكثر العلاقات إثارة للجدل والنقاش؛ وينسحب عليها تمامًا ما ينسحب على العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية، بل إن الأولى تطرح تساؤلات وشكوكًا أكثر؛ فلقد تنامت علاقات البلدين على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، وبلغ التعاون بينهما حد العمل المشترك في ساحات إقليمية ولخدمة أطراف محددة في الصراعات، وبدت قطر في السنوات الأخيرة كدولة سنية في قلب المحور الإيراني الشيعي، وذلك في ظل أقصى فترات التمدد الإيراني وتمددات الميليشيات التابعة للجمهورية الإيرانية في الساحات العربية، وفي ظل فترات تنامي الشكوك تجاه إيران خليجيًا مع استمرار تحركاتها في الفناء الخلفي لعدد من الدول العربية من خلال خلايا التجسس وأعمال العنف والتحريض الطائفي، كما تنامت العلاقات القطرية مع إيران في ظل تنامي العلاقات قطر مع إسرائيل واستمرار الخلاف الأمريكي الإيراني، وبدا التعاون القطري الإيراني على ساحات اليمن والعراق ولبنان وفلسطين وثيقًا. وكان لافتًا أن يحافظ البلدان على علاقاتهما الخاصة على الرغم من اختلافهما الأيديولوجي والسياسي والعسكري، وهو ما طرح تساؤلات كثيرة حول الشكوك والنوايا والأهداف.

لقد أدت أزمة الرباعي العربي مع قطر إلى تكثيف وتيرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين البلدين، وهو ما انعكس سواء على حركة الخطوط الجوية لانتقال البشر والتجارة، منذ الأيام الأولى للأزمة في إبريل ٢٠١٧م، وحتى الآن، أو في حجم الزيارات المتبادلة بين المسؤولين والاتفاقيات ومذكرات التعاون، أو التصريحات السياسية التي برزت أكثر ودية وعلى أعلى مستوى، والتي عبرت عن تكاتف وتساند البلدين في الأزمة بين كل منهما والطرف الخصم، سواء الرباعي العربي على جانب قطر أو الموقف الدولي على جانب إيران. ويطرح استمرار العلاقات بين البلدين على امتداد فترة زمنية طويلة –على الرغم من اختلاف الظرف السياسي– التساؤل حول: أي مصالح يجنيها كل بلد من الآخر؟ وكيف حافظا على علاقتهما على الرغم من التناقض الأيديولوجي

الأزمة الراهنة ستضع حدًا لتطور علاقات قطر بإيران و تفرض على الدوحة عاجلاً أو آجلاً إعادة حساباتها بخصوص الخلاف مع الرباعي العربي

والإطار السياسي والوضع الجيوبوليتيكي في ظل تبيان التحالفات الدولية لكل منهما؟ وفي ظل علاقات كل منهما المتباينة مع دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة؟

ثانيًا: قطر بين لحظة الاختيار وهدف الحفاظ على البقاء:

كان أهم ملمح حافظت عليه الدبلوماسية القطرية حتى الثورات العربية هو قدرتها على اللعب على حبال مشدودة والجمع بين التناقضات (أيديولوجيات وسياسات وأطراف)، ولقد أثارت قدرة الدبلوماسية القطرية على جمع أطراف الصراعات المختلفين ونجاحها في التوصل إلى حلول سلمية لعديد من الأزمات قبل ٢٠١١ ، قدرًا من الإعجاب، بشأن تلك المرونة السياسية العالية المصحوبة بالتساؤل والشكوك، لكن فقدان قطر تلك المرونة في السنوات الأخيرة شل قدرتها على الحركة، وأوقعها في مطبات العلاقات الإقليمية، وانتهى الأمر إلى صدمة شديدة تسببت في خسارة الدبلوماسية القطرية أغلب ما اكتسبته على مدى العقود. لقد بدت الدبلوماسية والإعلام القطري جامدًا في التعامل مع الأزمة مع الرباعي العربي، وبينما تمكنت الدوحة على مدى سنوات من مساعدة أطراف الصراعات على حل صراعاتهم، فقد فشلت في مساعدة نفسها على تجاوز أهم أزمة كان بالإمكان إنهائها منذ البداية بتحركات مباشرة وسريعة، لكنها وقفت جامدة عند موقفها الأولي دون تغيير، على نحو شكك في قدراتها السياسية، وكشف عن أن قدرات قطر في فض الصراعات لم تكن تتجاوز قدراتها المالية، وهو أكبر انتقاد جرى توجيهه إلى دبلوماسية قطر على مدى السنين.

ويهدد الوضع الراهن -مع تصاعد حدة الأزمة مع إيران- والاصطفاف القطري مع نظام الجمهورية الإيرانية، وفي ظل استمرار حالة الجمود القطري بأحد أمرين، إما بكسر الدبلوماسية القطرية وتخندقها كليًا حول هدف الحفاظ على البقاء مهما تطلب من تنازلات، أو بتلونها وتراجعها السريع والدراماتيكي طلبًا لاستمرار البقاء المادي، دون ضرورة البقاء المعنوي. فبعض العقوبات التي تفرضها واشنطن ضد إيران توجه ضربة لعلاقة قطر الخاصة مع الجمهورية الإسلامية، كما أنه خلال أشهر محدودة سوف تكون إدارة ترامب إزاء قرارات مفصلية جديدة إزاء إيران، وهو ما قد يدفع الجمهورية الإيرانية إلى قرارات عدائية في قلب الخليج، وهنا سوف يكون على الدوحة تبني مواقف واضحة وصريحة من النظام الإيراني، ولن تستطيع الاستمرار على خطها الراهن في الحفاظ على مستويات من العلاقة بعيدًا عن أن يطالها الضرر. وإذا كان يتعين على قطر تبني مواقف من إيران فسيكون عليها أيضًا تبني مواقف من أنصار إيران في الإقليم ومن جماعات وميليشيات وأطراف منغمسة في الصراعات، وكل ذلك من شأنه أن يفرض ضغوطًا على الواقع السياسي داخل قطر في ظل هيمنة أنصار الإسلام السياسي على مفاصل الدولة، وهيمنة الأيديولوجيا الخاصة بهم على النظام القطري.

> **"أي نظام علماني في إيران لن يحتفظ بعلاقات ودية مع قطر ويشكل ضربة للأيديولوجيات الإسلامية الشيعية والسنية معًا ولتوجهات النظام القطري**

ويشير كل ذلك إلا أنه في المرحلة المقبلة ولأسباب عملية وسياسية مختلفة، قد لا تتمكن قطر من الاستمرار في سياسة الجمع بين التناقضات، حتى ولو فعلت ذلك بهدف الحفاظ على البقاء، وليس للعب دور إقليمي من طبيعة خاصة؛ ليس فقط لأن الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران تتجه إلى مراحل مفصلية، بل لأن الواقع الإيراني الداخلي هو نفسه يبدو مقبلاً على مرحلة تغيير كبرى وتقلبات مستمرة، من دون أي تدخل خارجي، وهو ما لن يمكن نظام الثورة من الاستمرار على نفس نهجه وقدراته في الإشكال الإقليمي، ومن ثم يبدو الرهان القطري هو على جواد خاسر. وفي مجال المفاضلة -لو كان ذلك متاحًا لقطر فعليًا- بين إيران والولايات المتحدة، فإن الخيار القطري سيكون واضحًا تمامًا، وعلى الأرجح أن المرحلة المقبلة، تحمل إمكانيات إحداث هذه النقلة في السياسة القطرية بالترافق مع تغيير داخلي في بيت الحكم، كأنسب بديل عقلاني ممكن وقائم لبقاء النظام داخل أسرة آل ثاني.

يؤيد ذلك أن مركز السياسة القطرية الآن يتمحور حول هدف "الحفاظ على البقاء" وليس لعب دور إقليمي؛ حيث انحسرت دبلوماسية قطر وتكورت على نفسها تمامًا، وهي تدير معركتها مع الرباعي برغم الصخب والضجيج، بالشكل الذي يحقق هذا الهدف، وقد يبدو استمرارها في المناكفات مع السعودية والإمارات تحديدًا، لكن جميع توجهاتها في ذلك إنما تستهدف الحفاظ على البقاء والدفاع عن الذات ضد إمكانات التغيير السلمي في السياسات والتوجهات الذي قد يؤدي إلى إراقة ماء الوجه، أو التغيير القسري الذي قد ينتهي بفقدان الحكم. ويعني ذلك أنه بالإمكان في لحظة محددة توقع تنازل قطري في ظل مصفوفة من التحولات والضمانات.

ثالثًا: سيناريوهات علاقة البلدين في ظل أزمة الاتفاق النووي:

ينطوي الوضع الراهن على مؤشرات أزمة كامنة في العلاقات القطرية الإيرانية سوف تتطور تدريجيًا إذا تطورت الأزمة بين إيران والولايات المتحدة إلى مستوى من الاضطراب والتهديد بالحرب. فحتى الآن مكّن المستوى الأدنى من الأزمة من تجنبت قطر إظهار موقف مختلف من إيران في أزمتها الراهنة، واكتفت قطر بمواقف أقرب إلى المجاملة منها إلى تبني إجراءات ومواقف رسمية وعملية. وحتى الآن تمكّن الإدارة الأمريكية للأزمة بالمستوى المنخفض قطر من إدارة علاقاتها مع إيران عند مستوى وسطي، يسعى إلى الحفاظ على ما هو قائم، لكن عند مستوى معين سيكون على قطر تبني مواقف محددة، قد يترتب عليها خسائر وأضرار كثيرة بالموقف القطري.

لقد برز مسعى قطر إلى الجمع والتوفيق المتعنت بين المصالح والتوجهات، في موقفها من القرار المغربي بقطع العلاقات مع إيران؛ فحين أعلنت المغرب قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإيرانية في مايو ٢٠١٨م، أعلنت قطر عن تأييدها للمغرب، وأكد البيان القطري تضامن قطر العميق والكامل مع المملكة المغربية في المحافظة على سلامة ووحدة أراضيها في وجه أية محاولات تستهدف تقويض هذه الوحدة أو تستهدف أمن المملكة المغربية الشقيقة وسلامة مواطنيها. لكن البيان تجنب مجرد ذكر إيران أو الإشارة إليها، بل سعى إلى توظيف الأزمة لمصلحة الموقف القطري

قطر تدير أزمتها الراهنة انطلاقًا من هدف واحد وهو الحفاظ على البقاء لنظام الحكم وهو الهدف الذي يحدد بوصلة تحالفات وسياسات الدوحة

إزاء الرباعي، فأكد أنه: "تشدد دولة قطر على أهمية احترام المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وفى مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل الخلافات بالحوار ومن خلال الوسائل والطرق السلمية المتعارف عليها دولياً."

هذا الموقف القطري الذي يسعى إلى ضبط إيقاعاته بين أطراف الصراع، وإبداء التعاطف مع المغرب في صيانة نفسها دون إبداء العداء لإيران سوف يصعب على الدوحة تبنيه إذا اتجهت أزمة إيران مع الولايات المتحدة إلى التصعيد؛ حيث سيكون عليها تبني مواقف محددة إزاء الأزمة، في مستوياتها التصعيدية المحتملة، حيث سيكون على السياسة القطرية عمل ترجيحات وحسابات معقدة، سيتعين عليها القيام بها في ظل كل سيناريو محتمل لتطورات الأزمة الإيرانية الأمريكية، وهو ما يمكن تصوره على النحو التالي:

أولاً: استمرار التوتر منخفض الحدة لأزمة النووي: ويعني ذلك

بقاء الأزمة بين إيران والولايات المتحدة عند مستوياتها الراهنة، وعدم إقدام النظام الإيراني أو إدارة ترامب على خطوات تصعيدية، وألا تتطور الأزمة في الأشهر المقبلة إلى توسيع شبكة العقوبات الاقتصادية على إيران وفرض حصار نفطي عليها على نحو ما أعلنت إدارة ترامب. ويعني هذا السيناريو إفساح المجال للنظام الإيراني لمواجهة مستقبله على نحو تدريجي، في ظل تقدير أمريكي بأن ضغوط الواقع الداخلي ستنتهي إلى إسقاط النظام على المدى البعيد. وفي الحقيقة، فإن هذا السيناريو سيزداد الاقتناع به كلما تطورت الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية في إيران، والتي ستقنع إدارة ترامب بأن التغيير قادم وأن المواجهة مع النظام قد ترفع من سقف التطرف الداخلي الوطني، وستضرب القوى العلمانية لمصلحة استمرار النظام الديني، الذي سيزداد اصطفاف الجماهير حوله في ظل أي خطوات عدائية من جانب الولايات المتحدة.

هذا السيناريو هو الأفضل لقطر، إذا استمرت على مواقفها وحساباتها الراهنة بشأن الأزمة مع الرباعي العربي، وعلى توجهاتها الإقليمية في ظل هدف الحفاظ على البقاء، وهو لا يدفع قطر إلى تغيير أي من سياساتها، في الوقت الذي يمكن كلا البلدين (قطر وإيران) من الاستمرار في نفس مستوى علاقاتهما وارتباطاتهما وخطابهما السياسي، وتكتيل قوى الإسلام السياسي السني والشيعي خلف كل منهما، كما يمكن كلا البلدين من الاستمرار في تبادل الخدمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم هو أقل السيناريوهات تكلفة على السياسة الخارجية القطرية الراهنة.

ثانيًا: التصعيد الاقتصادي والسياسي المخطط والهادف:

وهذا السيناريو يتحقق في حال استمرار الإدارة الأمريكية والرئيس ترامب على موقفه من فرض العقوبات على إيران واستمراره على خطته الساعية إلى دفع إيران لقبول تعديل الاتفاق أو تصعيد المواجهة السياسية والاقتصادية؛ حيث من المقرر أن تعيد الولايات المتحدة بحلول ٦ أغسطس ٢٠١٨م، فرض العقوبات على المعاملات الدولارية للحكومة الإيرانية، وعلى تجارة إيران في الذهب والمعادن النفيسة والتجارة في المعادن الخام أو شبه المصنعة والفحم وبرامج الكمبيوتر المرتبطة بالصناعات، وعقوبات على واردات السجاد والمواد الغذائية المصنعة في إيران للولايات المتحدة.

وفي ٤ نوفمبر سيعاد فرض العقوبات على قطاع الطاقة وخدمات التأمين، وعلى المعاملات المرتبطة بالنفط وعلى قطاعات الشحن وبناء السفن الإيراني، وستواجه المؤسسات المالية الأجنبية عقوبات على أي معاملات لها مع البنك المركزي الإيراني ومؤسسات مالية أخرى، كما ستعيد الولايات المتحدة فرض العقوبات على أفراد كانوا مدرجين على القائمة السوداء الأمريكية.

في ظل هذا السيناريو، وإذا جرى تطبيقه حرفيًا، فسوف يعني الاتجاه إلى مسار المواجهة تدريجيا، حيث أنه سيضيف مقادير من الاضطراب والقلق على أجواء الأزمة، وهو ما يعني إمكان إقدام إيران على سلوكيات انفعالية في ظل أجواء التوتر، كتنفيذ بعض تهديداتها ضد الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، أو تصعيد عملياتها في بعض دول الجوار. وفي ظل هذا السيناريو سوف يتعين على قطر الالتزام بالموقف المطروح إزاء إيران، وهو ما يعني تقليص علاقتها بالنظام الإيراني، وتقليص تعاملاتها الاقتصادية والمالية مع الجمهورية الإسلامية. وبشكل عام، فإن المسألة سوف

تتوقف على قدرات قطر ومهاراتها في الاستمرار في لعبة الحبل المشدود، حيث قد تقنع الدوحة إدارة ترامب بأن علاقاتها الحالية مع إيران هي في مصلحة أي عمل أو مشروع مواجهة مستقبلي ضد الجمهورية الإيرانية، وأن قناتها الخاصة مع النظام الإيراني ضرورية، بحيث تقنع قطر الإدارة بأن منافعها للولايات المتحدة في ظل موقفها الراهن مع إيران أكبر من منافعها لو قطعت علاقاتها مع النظام، وهو أمر طالما نجحت فيه قطر. لكن في كل الأحوال، سوف تظل الآلة الإعلامية القطرية نافذة إعلامية لنظام الجمهورية وداعميها، ومن ثم سترفع الضغوط على دول الخليج.

ثالثًا: تطورات دراماتيكية إيرانية داخلية أو مواجهة عسكرية:

يعتبر السيناريو الثالث لتطور العلاقات القطرية - الإيرانية هو الأكثر دراماتيكية بالنسبة لقطر، والذي يهدد استمرار نهجها وخطها الراهن، وعلى الأرجح أن هذا السيناريو يحمل تهديدًا بالتغيير الكلي للنهج السياسي القطري الذي استمر لعشرين عامًا، وليس فقط لنهج قطر فيما يتعلق بالأزمة الأمريكية مع إيران. وفي ظل هذا السيناريو يتوقع أن تؤدي الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة على إيران إلى زيادة تفجير الوضع الداخلي على نحو قد ينتهي بثورة تطيح بنظام الجمهورية الإسلامية. وهذا السيناريو -لو افترضنا استقرارًا سريعًا للأوضاع في إيران عقب التغيير- سيضر قطر كثيرًا، ليس فقط لفقدانها حليفًا إقليميًا مثّل لها بديلاً وملاذًا في لحظات حرجة، بل عولت عليه خلال أزمتها في فرض توازن جديد في الخليج، وإنما في أن أي تغيير داخلي في إيران سوف يستتبعه تغيير في التوجهات والسياسات؛ فأي نظام علماني جديد في إيران لن يحتفظ بعلاقات ودية مع قطر التي سعت إلى إطالة أمد النظام الإسلامي واحتفظت بعلاقات متينة معه، علاوة على ذلك فإنه سيشكل ضربة قوية للأيديولوجيات الإسلامية الشيعية والسنية على حد سواء، وهو ما يعني ضربة جديدة لتوجهات نظام الحكم في قطر.

أما الاحتمال الآخر داخل هذا السيناريو، فإنه سيضع قطر في مأزق فعلي؛ وهو الاحتمال الذي يتوقع حدوثه في حال انزلقت الأزمة بين إيران والولايات المتحدة إلى مربع المواجهات العسكرية؛ حيث يتوقع أن يقع صانع القرار القطري في حالة انضغاط شديدة؛ فسيكون عليه الإقدام على سلسلة حسابات وقرارات حاسمة، تتعلق بوجوده وتحالفاته الأبدية والاستراتيجية، فعلى فرض انزلاق الأوضاع إلى مواجهة عسكرية فإن قاعدتي العديد والسيلية ستقومان بدور كبير في تلك المواجهات، وسواء أقدمت إيران على العمل على تنفيذ تهديدها بغلق مضيق هرمز أولا، أو شنت ضربة إسرائيلية أو أمريكية استباقية ضد إيران، فإن هاتين القاعدتين ستكونان عتبات أمامية في المواجهات العسكرية، فإذا بدأت الولايات المتحدة بالهجوم أو بدأت إيران بتحرشات عسكرية، فإن القاعدتين ستكونان موظفتين في العمل أو هدفًا للمواجهة. أما إذا فكرت قطر في الممانعة أو الاعتراض على الاستخدام الأمريكي للقاعدتين أو دعت إلى تحييدهما أو تفكيكهما -إن كان لها القول في ذلك فعليًا بمقتضى اتفاقيات إنشائهما- فإنها ستكون قد حسمت خيارها على نحو غير محسوب في علاقتها مع الولايات المتحدة، وهو أمر لا يمكن تصوره مطلقًا.

> **لن تستطيع قطر الحفاظ على العلاقة مع طهران بعد فرض العقوبات دون أن يطالها الضرر ويتعين على الدوحة تبني مواقف ميليشيات طهران**

وباختصار فإن الأزمة الراهنة ستضع حدًا لتطور علاقات قطر بإيران، وسوف تفرض على قطر عاجلاً أو آجلاً إعادة حساباتها بخصوص الخلاف مع الرباعي العربي، والمؤكد أن قطر تدير أزمتها الراهنة انطلاقًا من هدف واحد ووحيد؛ وهو الحفاظ على البقاء لنظام الحكم، وهو الهدف الذي يحدد بوصلة التحالفات والسياسات الراهنة للسياسة القطرية، وجزء من الحفاظ على البقاء يتعلق بحفظ ماء وجه النظام داخل قطر وفي الواقع الخليجي، ولن يرمي النظام بهدف حفظ ماء الوجه إلا إذا تعرض لضغوط شديدة في بقائه المادي، في هذه الحالة سوف يتراجع سريعًا لأجل هدف الحفاظ على البقاء المادي، حتى لو ضحى ببقائه المعنوي.

***مدير برنامج الخليج العربي ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية - مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام**

الانسحاب من الاتفاق لا يمثل نهاية طريق للسياسة الأمريكية وإنما للسياسة الإيرانية

المحددات الحاكمة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران

ثمة مجموعة من الأسباب دفعت إدارة ترامب إلى الانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي مع إيران (المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة)، في ٨ مايو ٢٠١٨م، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على طهران، والتي تتمثل في تنفيذ الوعود الانتخابية أمام الرأي العام الداخلي والدولي، وامتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية، وافتقار الاتفاق إلى آليات تفتيش صارمة لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية، وتعزيز الرغبة لدى القوى الإقليمية في امتلاك الأسلحة النووية، وتوظيف الأموال المجمدة بعد رفع العقوبات في دعم السياسات الإيرانية التدخلية وخاصة في بؤر الصراعات المسلحة العربية، والضغوط الإسرائيلية المتواصلة على الإدارة الأمريكية لحصار إيران وتقليص نفوذها، وإرضاء الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة وخاصة دول الخليج.

بوجه عام، تشير العديد من التصريحات الرسمية الصادرة عن الرئيس الأمريكي والبيت الأبيض، فضلاً عن الأدبيات الصادرة عن مراكز البحث والتفكير والتحليلات الواردة في وسائل الإعلام، خاصة الأمريكية، إلى أن هناك مجموعة من المحددات الحاكمة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، على النحو التالي:

د. محمد عز العرب

- تنفيذ الوعود الانتخابية، التي كان قطعها الرئيس ترامب على نفسه منذ أن كان مرشحا لرئاسة الولايات المتحدة في أحاديثه لوسائل الإعلام خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م، بضرورة إلغاء الاتفاق النووي الذي وقعته إدارة أوباما مع الدول الأوروبية وإيران فيما عرف باتفاق "٥+١" في يوليو ٢٠١٥م، لأنه يعتبره "اتفاق كارثي"، لم يحافظ على أمن الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى محاولته الانتقاص من شرعية الرئيس السابق أوباما، فالاتفاق النووي مع إيران يعد أحد المكاسب التي حققها أوباما خلال ولايته الثانية، وفقًا لاتجاه سائد في الكتابات الأمريكية.

وتعد رؤية ترامب وأنصاره ومستشاريه، أو ما يطلق عليهم "حراس البوابة الأمريكية"، للاتفاق باعتباره "الصفقة السيئة" للولايات المتحدة، والاقتناع بأن المفاوضين الأمريكيين لم يكونوا على مستوى المسؤولية الوطنية في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة. في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، أثناء خطابه عن استراتيجيته تجاه إيران، قال ترامب "إن العقلية التي كانت وراء هذا الاتفاق هي نفس العقلية المسؤولة عن توقيع الكثير من الاتفاقيات التجارية في الأعوام الماضية التي ضحت بمصالح الولايات المتحدة التجارية وغلبت مصالح دول أخرى، وأضاعت ملايين فرص العمل على أبناء وطننا. "وأضاف نحن بحاجة لمفاوضين يدافعون بقوة عن مصالح الولايات المتحدة".

ومن ثم، كان هناك اتجاه عام لدى إدارة ترامب للتخلص من هذا الاتفاق بأي شكل، فيما يطلق عليه "عقدة أوباما"، ولم يعد الحديث عن اتفاق تكميلي، وإنما إعادة التفاوض على اتفاق جديد حيث قال ترامب خلال كلمته التي تفسر الانسحاب "بخروجنا من الاتفاق سنبحث مع حلفائنا عن حل مستدام وشامل، اتفاق تستفيد منه إيران والشعب الإيراني، وعندما يكونون مستعدين، فأنا جاهز، ومستعد، وقادر". فهذا القرار يتسق مع الخط السياسي الرافض للاتفاق الذي يتبناه ترامب من الأساس.

ولعل ما ساعد على اتخاذ ترامب هذا القرار خروج اثنين من الداعمين للحفاظ على الاتفاق، مع تعديله وتقويته، من إدارته، هما وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي السابق، إتش أر ماكماستر، بل حل محلهما مايك بومبيو وجون بولتون، وكلاهما معارض الاتفاق ومؤيد الانسحاب منه. فالمسألة تعلقت بتوقيت القرار وليس مبدأ اتخاذه، لاسيما بعد فشل جهود الوسطاء الأوروبيين - بسبب تعنت الموقف الإيراني- في التوصل إلى صيغة

تفاهم ترضي الطرفين الأمريكي والإيراني، وأدى هذا الفشل إلى إعلان الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

وفي هذا السياق، تبرز بعض التحليلات التي ترى أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي يهدف إلى إسقاط النظام الإيراني، عبر مراحل متدرجة تبدأ بزيادة الضغوط الاقتصادية وتنتهي بالحرب المباشرة، على نحو ما حدث مع عراق صدام حسين. وتبعًا لوجهة النظر هذه، يتجاوز الهدف الأهم من وجهة نظر واشنطن الاتفاق النووي الإيراني أو السياسات التدخلية الإيرانية في الشؤون الإقليمية إلى هدف أوسع وهو إسقاط النظام. ولعل ما يؤكد صحة هذا التحليل مخاطبة وزير الخارجية بومبيو الشعب الإيراني بأن "عليه أن يغير قادته"، متسائلاً "ماذا استفاد الإيرانيون من ثورتهم بعد ٤٠ عامًا ؟".

٢- امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية، إذ يعتبر ترامب أن هذا الاتفاق "معيب" وأن الاتفاق الذي وقعته إدارة أوباما لم يجهض طموحات طهران الرامية إلى امتلاك السلاح النووي، بل سمح لها بتطوير قاعدة صناعية نووية كبيرة دون فرض قيود على أعداد أجهزة الطرد المركزي ونوعيتها المسموح بها ومواصلة تخصيب اليورانيوم، على نحو يقودها بمرور الوقت إلى "حافة الاختراق النووي" أو "العتبة النووية" خلال فترة زمنية قصيرة. بعبارة أخرى، إن بنود "الغروب في الصفقة" أو المدة الزمنية المحددة في الاتفاق على تخصيب اليورانيوم غير مقبولة على الإطلاق.

ومن ثم، فإن رؤية إدارة ترامب مفادها أن النظام الإيراني لا تنحصر رغبته في مجرد امتلاك البرنامج السلمي للطاقة النووية، بل أن ثمة وثائق استخباراتية تكشف تاريخ النظام الإيراني في السعي للحصول على أسلحة نووية. وقد تحدث الرئيس ترامب في خطابه الذي أعلن فيه الانسحاب من الاتفاق بصيغة الفعل المضارع عن سعي إيران المستمر لبناء قنبلة نووية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٨م، قال ترامب "في غضون سبعة أعوام سيصل الاتفاق لنهايته وستتحرر منه إيران ويكون بمقدورها إنتاج أسلحة نووية"، وهو أمر لا يمكن قبوله من وجهة نظره.

وقد أثار جهاز الاستخبارات الإسرائيلي مفاجأة في ٣٠ إبريل ٢٠١٨م، عندما أكد (استنادًا لوثائق من ٥٥ ألف صفحة، و٥٥ ألف ملف أخر على ١٩٣ قرصًا مدمجًا) أن العاملين في البرنامج النووي الإيراني سبق وعملوا على أجهزة متفجرة نووية، وحافظوا سرًا على أعمالهم المتعلقة بصنع القنابل، والذي يشمل الرسومات وبناء الطراز بالحاسوب، واختبار محفزات النيوترون. وقد قاموا بذلك على الرغم من أن الاتفاق النووي يلزمهم بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي أو حيازته أو تطويره، أو المشاركة في أي عمل من أعمال التصميم هذه.

وقد دعا ذلك الخبير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى دينيس روس (الذي سبق أن خدم في الولاية الأولى لإدارة أوباما) إلى التساؤل في مقال له بدورية فورين أفيرز في ١١ مايو ٢٠١٨ م، "لو تخلى الإيرانيون حقًا عن نواياهم في حيازة أسلحة نووية يومًا ما، فلماذا احتفظوا بجميع هذه الوثائق؟". باختصار، لقد ارجأت إيران خيار امتلاك الأسلحة النووية ولم تتخلى عنها، على نحو يشير إلى أن انتقادات ترامب للاتفاق النووي صحيحة. فإيران كانت أقرب تطوير سلاح نووي قابل للاستخدام أكثر مما تصوره العديد من الخبراء حتى أولئك الذين شككوا سابقا في إنكار هذا الواقع.

٣- افتقار الاتفاق إلى آليات تفتيش صارمة لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية، على نحو يقلص فرص كشفها ومعاقبتها على أية محاولات للخداع الاستراتيجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو للأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى. فالمفتشون لا يملكون حق التفتيش غير المشروط للعديد من المواقع بما فيها العسكرية، وفقًا لرؤية إدارة ترامب، على الرغم من قيام مسؤولي الوكالة بالعديد من الزيارات لمواقع هذا البرنامج، للتحقق من التزام إيران بتطبيق الاتفاق، وأقرت الوكالة بهذا الالتزام.

لذا، ظهرت بعض التحليلات لدى عدد من مراكز الدراسات الأمريكية والأوروبية التي تشير إلى أنه في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، فقد تلجأ إيران لزيادة تخصيب اليورانيوم، وإذا تبنت إيران هذا، فإن الهدف الرئيسي للاتفاق والمتعلق بتحجيم قدرة إيران في الحصول على أسلحة نووية لن يكون متاحًا بعد الأن.

٤- تعزيز الرغبة لدى القوى الإقليمية في امتلاك الأسلحة النووية، إذ أن بقاء الصفقة على صيغتها الحالية يعني - وفقا لرؤية إدارة ترامب- أن منطقة الشرق الأوسط سوف تشهد خلال المرحلة المقبلة سباق تسلح نووي، إذا ما تمكنت إيران من امتلاك هذا السلاح، لاسيما أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، وترفض التوقيع على اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية على نحو يشير إلى اختلال موازين القوى بين الدول العربية والدول غير العربية في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، حذر سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من أن بلاده ستطور وتمتلك سلاحًا نوويًا إذا امتلكت منافستها الإقليمية إيران قنبلة نووية، حيث صرح في حوار مع برنامج ٦٠ دقيقة على شبكة سي بي إس الأمريكية، إن السعودية "لا تريد الحصول على الأسلحة النووية"، لكنه استطرد موضحًا "

لكن دون شك إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسوف نتبعها في أسرع وقت ممكن". كما سبق في عام ٢٠١١م، عندما حذر الأمير تركي الفيصل – سفير السعودية السابق لدى الولايات المتحدة- من أن التهديدات النووية من إسرائيل وإيران قد تجبر السعودية على أن تحذو حذوها.

فقد أوضح الرئيس دونالد ترامب، في كلمته من البيت الأبيض لشرح أسباب الخروج "إذا سمحنا لهذا الاتفاق بالمواصلة فسيكون هناك قريبًا سلاح نووي في الشرق الأوسط". في حين أن ثمة مخاوف أوروبية مقابلة مفادها أن انهيار الاتفاق النووي سيؤدي إلى سباق تسلح في منقطة الشرق الأوسط، وصراع بين إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى تصعيد الحروب بالوكالة في المنطقة بين طهران والرياض، وهو الأمر الذي يحمل تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الأوروبي وعلى مصالح القوى الأوروبية بالمنطقة.

٥- توظيف الأموال المجمدة بعد رفع العقوبات في دعم السياسات الإيرانية التدخلية وخاصة في بؤر الصراعات المسلحة العربية في سوريا والعراق واليمن ولبنان، فضلاً عن مناطق أخرى من العالم، لاسيما بعد مضاعفة الميزانية الخاصة للشؤون العسكرية والتسليحية بنسبة ٤٠ ٪، وتوظيف الأموال في بناء الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، في الوقت الذي استهرت الأوضاع الاقتصادية تسوء، سواء من حيث ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التضخم، وتراجع قيمة الريال الإيراني، على نحو ما يفسر استهرار اندلاع الاحتجاجات في الداخل ثلاث مرات خلال نصف عام.

وقد أدى ذلك إلى فقدان الولايات المتحدة أحد أوراق الضغط الكبرى على إيران، بل حصل النظام الإيراني على مليارات الدولارات لتعزيز ما يطلق عليه في الأدبيات "إيران التهدد"، وإحداث الفوضى في جميع أنحاء الشرق الأوسط بشكل خاص. في حين أن الاتفاق النووي يفتقر القدرة على تقييد أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار الإقليمي، بما فيها دعم الميلشيات المسلحة والجيوش الموازية مثل حزب الله في لبنان والمجموعات الشيعية التي تقاتل مع النظام السوري والجماعات المسلحة في العراق وميلشيا الحوثيين في اليمن.

وفي هذا السياق، برزت أدلة محددة على خرق إيران روح الاتفاق ومنها تقارير الأمم المتحدة حول تزويد طهران الحوثيين بالصواريخ الباليستية خرقًا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦. وتبعًا لرؤية ترامب، فإن تراجع القدرات المالية لإيران بسبب إعادة فرض عقوبات اقتصادية أمريكية عليها، سيحد من تمويلها الجماعات الموالية لها، على نحو يحد بالتالي من النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

فرؤية إدارة ترامب تختلف عن رؤية إدارة أوباما التي كانت تطمح في الوصول إلى تفاهمات مع إيران وإشراكها في الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات للأزمات الإقليمية المختلفة، بعد سيادة اعتقاد لدى عناصرها أو أركانها مفاده أن النجاح في التوصل إلى اتفاق نووي معها سوف يدفعها إلى إجراء تغيير في سياستها باتجاه إضفاء طابع أكثر اعتدالاً عليها، بل دعوتها إلى إجراء حوارات مع القوى الإقليمية المتنافسة، وعدم الدخول في مواجهات معها.

وفي هذا السياق، تعرضت العلاقات الأمريكية الإيرانية لهزة عنيفة مع وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، والذي يتبنى نهجًا مختلفًا وفقًا لنسقه العقيدي عن النهج الذي اتبعه الرئيس السابق أوباما، بل يعتبر ترامب الاتفاق النووي "أسوأ صفقة في التاريخ" وسعيه المستمر لعرقلة حصول طهران على عوائد اقتصادية منه. بل حرص ترامب على توسيع نطاق الخلافات مع إيران واعتبارها جزء من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءًا من الحل، بحيث لم يعد الاتفاق النووي فقط محور الخلاف الوحيد بين واشنطن وطهران إذ ركزت إدارة ترامب على قضايا تدخلات إيران الإقليمية ودعمها للإرهاب وتطويرها برنامج الصواريخ الباليستية.

وقال ترامب في تصريحات تبرر خروجه من هذا الاتفاق "كان يفترض أن يكون هذا الاتفاق بناءً، لكن هذا لم يحدث، مضيفًا " اليوم لدينا أدلة دامغة تؤكد أن وعود إيران كانت أكذوبة. هذا يدل على أن الاتفاق كان مريعًا. لم يجلب السلام والهدوء". وتبعا لذلك، تمثل التحدي للسياسة الأمريكية في السنوات الماضية في موازنة إحجامها عن زيادة تدخلها في الشرق الأوسط والرغبة في مواجهة إيران التي تزداد في ممارسة "السياسات الشيطانية"، والتي لا تهدد استقرار المنطقة فحسب، بل حرية التجارة والملاحة في الممرات المائية في المنطقة وأمن حلفاء الولايات المتحدة.

٦- الضغوط الإسرائيلية المتواصلة على الإدارة الأمريكية، وتقديم أدلة على عدم حسن النوايا الإيرانية بخصوص البرنامج النووي، لاسيما في ظل تصريحات متبادلة واحتكاكات ميدانية بين إيران وإسرائيل على الساحة السورية، وتهديد إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية، في حال إقدام طهران على ضرب تل أبيب. لذا، رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بقرار ترامب، وأكد تأييد بلاده الكامل لهذه الخطوة، ووصف القرار بأنه "جريئ".

ووفقًا لتصريحات صادرة عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، فإن نيتانياهو أبلغ الرئيس الأمريكي ترامب في ٥ مارس ٢٠١٨م، بالأدلة المزعومة. وفي ذات اليوم، أعلن ترامب أن عرض نيتانياهو أثبت أن موقفه من الاتفاق الإيراني "صحيح مائة في المائة". كما أصدر البيت الأبيض بيانًا حينذاك جاء فيه أن المعلومات التي أعلنتها إسرائيل بشأن البرنامج النووي الإيراني توفر تفاصيل جديدة ومقنعة بشأن جهود إيران لصنع أسلحة نووية يمكن إطلاقها عن طريق صواريخ.

٧- إرضاء الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا ثلاث دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) والتي تضررت من سياسات التمدد الإيراني في الإقليم، إذ سوف تتجه الإدارة الأمريكية فيما يبدو لزيادة ضغوطها على النظام الإيراني، خلال المرحلة المقبلة، إذ ترى إدارة ترامب أنه من الضروري تقييد الاقتصاد الإيراني لتحجيم تهديداتها داخل الشرق الأوسط وذلك من خلال حزمة واسعة من العقوبات الاقتصادية ستفرضها وزارة الخزانة الأمريكية.

وسوف تطال هذه المرة كافة الأنشطة الاقتصادية في إيران، بما سيؤدي على الأرجح لشلل اقتصادي واسع بالبلاد خلال الفترة المقبلة، ومن شأن العقوبات الأمريكية أن تضعف الثقة الدولية بالاقتصاد الإيراني وتعمل على إضعافه بخلاف تقويض الطموح الإيراني بدعم مكانة قطاع النفط والغاز الطبيعي دوليًا وهو ما يرضي الدول التي ترى أن الصمت الأمريكي خلال إدارة أوباما هو الذي سمح لطهران بتغلغل نفوذها في شؤون دول المنطقة.

فقد أصدرت ثلاث دول خليجية فور إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٨ مايو ٢٠١٨م، بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، بيانات ترحيب لما تضمنه الإعلان الأمريكي من إعادة فرض للعقوبات الاقتصادية على إيران والتي سبق وأن تم تعليقها بموجب الاتفاق النووي الموقع في يوليو ٢٠١٥م، خلال إدارة أوباما، وهو ما يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل تتمثل في استخدام لطهران للأموال المجمدة في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، وإضعاف النظام الإيراني بتوقيع عقوبات اقتصادية عليه والقوى الداعمة له، وتوجيه رسائل رادعة لحليف إيران في الإقليم (قطر) فضلاً عن وكلاءها في بؤر الصراعات مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، والاتساق مع السياسات التي تتبعها عدد من دول الخليج لإخلاء الإقليم من خطر الأسلحة النووية.

"ترامب يعتقد أن النظام الإيراني لا تنحصر رغبته في امتلاك برنامج سلمي للطاقة النووية والوثائق تكشف سعي طهران للحصول على أسلحة نووية"

إذ عبرت السعودية عن تأييدها القرار الأمريكي الرامي إلى الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي مع إيران حيث جاء في البيان "أن السعودية تؤيد ما تضمنه الإعلان الأمريكي من إعادة فرض للعقوبات الاقتصادية على إيران والتي سبق وأن تم تعليقها بموجب الاتفاق النووي". كما أيدت الإمارات قرار ترامب، على نحو ما عكسته تغريدة نشرتها وكالة الأنباء الإماراتية "الإمارات تدعو المجتمع الدولي والدول المشاركة في الاتفاق النووي إلى الاستجابة لموقف الرئيس ترامب لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي".

وقالت مملكة البحرين في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية إنها "تدعم بشكل كامل قرار الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للسياسات الإيرانية ومحاولاتها المستمرة لتصدير الإرهاب في المنطقة دون أدنى التزام بالقوانين والأعراف الدولية". وشددت على وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الهادفة للقضاء على الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. ودعت المنامة بقية أطراف الاتفاق النووي إلى الانسحاب منه مثل ترامب، وأكدت على "موقفها الداعم لجميع المساعي التي تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، ومكافحة تمويل وإسناد إيران للميليشيات المتطرفة في المنطقة".

خلاصة القول يستند قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران إلى حسابات محددة تتعلق بالداخل الأمريكي الذي خاطبه بتعظيم المخاوف من طهران، وهو ما انعكس أيضًا في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتهدئة دول الخليج المتضررة من سياسات إيران وإعلاء نفوذها في بؤر الصراعات، وترجمة التوافق مع اليمين الحاكم في إسرائيل إزاء الخطر الإيراني، بما يصب في تحقيق هدف رئيسي وهو سياسات ردع إيران.

فانسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، يعني متغيرًا محددًا وهو أنه أزال نهج عهد أوباما تجاه إيران، وإذا تمكنت الأخيرة من تهديد الاستقرار الإقليمي من خلال توسيع تدخلاتها في بؤر الصراعات أو استئناف برنامجها النووي، فسيعود الأمر إلى إدارة ترامب لكي تثبت لشركاؤها في الإقليم وأوروبا أن لديها سياسة لإضعاف الاحتمالين، وأن الانسحاب من الاتفاق النووي يمثل نهاية طريق ليس للسياسة الأمريكية وإنما للسياسة الإيرانية، إذ لا يوفر الانسحاب وحده دليلاً على الأهداف العامة للإدارة الأمريكية تجاه إيران والسياسات اللازمة لتحقيقها.

* خبير الشؤون الإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مدير تحرير التقرير الاستراتيجي العربي

أربعة محددات تستند إليها إسرائيل في التعامل مع الملف الإيراني

المواجهة العسكرية الإسرائيلية ـ الإيرانية مؤجلة ونزع فتيلها بالانسحاب من سوريا

لا شك أن القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن من مايو الماضي بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران سوف يطرح العديد من التأثيرات شديدة الأهمية على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى دول الخليج بصفة خاصة ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الأمريكية/ الإيرانية, والعلاقات الأمريكية/ الأوروبية, والعلاقات الإيرانية / الخليجية, والعلاقات الإيرانية / الأوروبية, كما أن هذا القرار الأمريكي سوف يكشف لنا بوضوح كيف ستتحرك إيران في المرحلة القادمة للحد من مخاطر وسلبيات هذا القرار على وضعيتها وعلى استراتيجيتها النووية والعسكرية .

لواء . محمد إبراهيم

وفي الوقت نفسه لا يمكن لنا أن نغفل أو نتجاهل أو نقفز على موقف أحد الأطراف الرئيسية في هذا الموضوع والذي يمكن توصيفه بأنه الطرف الحاضر الغائب وأعني بذلك موقف الجانب الإسرائيلي الذي تحرك ولا يزال يتحرك بشكل مكثف وتأتي بعض هذه التحركات بشكل علني ويأتي بعضها الآخر بشكل سري وكلها تركز صوب الأنشطة النووية الإيرانية حيث ترى إسرائيل أن هذه الأنشطة تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والأمن القومي الإسرائيلي بصفة خاصة ومن ثم فإنها تتعامل معها بصورة جدية وتضع جميع السيناريوهات الممكنة لمواجهتها .

ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذا المقال الرد على الأسئلة الثلاثة الرئيسية التالية :

السؤال الأول ويتعلق بماهية الموقف الإسرائيلي وطبيعة الاستراتيجية النووية الإسرائيلية .

السؤال الثاني يرتبط بموقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني والتسليح النووي في المنطقة .

السؤال الثالث ويتعلق بمدى إمكانية أن تقوم إسرائيل بعمل ما ضد إيران في المستقبل .

بداية من الضروري أن نوضح المحددات التي تستند إليها إسرائيل وهي تتعامل بشكل عام مع الملف النووي في المنطقة بما في ذلك بالطبع الملف النووي الإيراني وهو ما يمكن إيضاحه في المحددات الأربعة التالية :

المحدد الأول ويتمثل في الحرص على أن تمتلك إسرائيل السلاح النووي الذي يوفر لها سواء عنصر الردع أو مواجهة أية أخطار ترى أنها قد تهدد وجودها وبقائها وهو ما وضح من خلال تحركها وسعيها الدؤوب منذ عام ١٩٥٨م، لامتلاك السلاح النووي وهو ما قد تحقق لها بالفعل منذ عام ١٩٦٣م، واستمرت في تطوير قدراتها النووية منذ ذلك الحين حتى أصبحت إحدى الدول النووية في العالم .

المحدد الثاني ويتعلق بالسعي الحثيث نحو الحيلولة دون امتلاك أي من دول المنطقة ولاسيما الدول العربية سلاحًا نوويًا يهدد الأمن القومي الإسرائيلي دون الممانعة في اقتصار استفادة أية دولة من المجال النووي للأغراض السلمية فقط, مع التحرك لتحقيق هذا

ستة عوامل تمنع إسرائيل من القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية وتجعله غير مطروح حاليًا

الهدف بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة, وقد حاولت إسرائيل توسيع المدى الجغرافي لهذا المهدد ليصل إلى محاولة منع بعض الدول الإسلامية الآسيوية من امتلاك السلاح النووي مثل باكستان ولكنها اصطدمت بموازين القوى الدولية في منطقة شبه الجزيرة الهندية .

المحدد الثالث وهو الابقاء على مسألة امتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا من عدمه كأحد الأمور الغامضة التي لا يمكن حسمها بصورة قاطعة فهي لم تعلن بصفة رسمية حتى الآن امتلاكها هذا السلاح ولكن كافة المعلومات المتوافرة تؤكد أن إسرائيل تمتلك سلاحًا نوويًا منذ عقود طويلة, ومن المفيد هنا أن نشير إلى تصريحات الرئيس الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريس عندما أشار إلى أن إسرائيل لن تكون هي الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي للمنطقة ولكنها لن تكون الأخيرة .

المحدد الرابع وهو رفض التوقيع على أية اتفاقيات تتعلق بموضوع القيود المفروضة على امتلاك السلاح النووي ومن أهمها عدم التوقيع على اتفاقية حظر الانتشار النووي المعروفة باسم معاهدة NPT .

وفي هذا المجال ترى إسرائيل أن إيران بسياساتها واستراتيجياتها وخاصة في المجال النووي تعتبر أحد أهم مهددات الأمن القومي الإسرائيلي فالتهديد الإيراني بالنسبة لها يعد تهديدًا وجوديًا, ومن المهم أن أشير في هذا الشأن إلى أن كافة المؤتمرات الاستراتيجية الهامة التي تعقد في إسرائيل وخاصة ما يعرف بمؤتمر (هيرتزيليا) الذي يعقد سنويًا ويعتبره الخبراء الدوليون أنه بمثابة عقل إسرائيل الاستراتيجي أكد أكثر من مرة بإجماع خبرائه على أن الخطر الوحيد الذي بات يهدد إسرائيل تهديدًا حقيقيًا في منطقة الشرق الأوسط هو البرنامج النووي الإيراني وليست أية تهديدات أخرى سواء كانت عربية أو غيرها .

وارتباطًا بالاتفاق النووي الذي وقعته إيران في الرابع عشر من يوليو عام ٢٠١٥م، والذي يعرف باتفاق (٥ + ١) من المفيد أن نشير هنا إلى أن إسرائيل تعرضت إلى العديد من القيود المفروضة عليها وهي تتعامل مع هذا الاتفاق كان أهمها ليس فقط موقف الإدارة الأمريكية آنذاك (إدارة أوباما) التي سعت للتوقيع على الاتفاق رغم الضغوط الإسرائيلية ولكن أيضًا الموقف الإيجابي المؤيد للاتفاق من قبل الجانبين الأوروبي والروسي والصيني أيضًا وهي الأطراف المشاركة في هذا الاتفاق وبالتالي فقد واجهت إسرائيل في هذه الحالة

نوعًا فريدًا من التحالف الدولي المؤيد والمتبني للاتفاق مع إيران مما أفقد إسرائيل أهم عناصر القوة الخارجية التي كانت تساندها بشكل دائم .

كما أنه من المفيد أن نوضح أيضًا كيف تحركت إسرائيل بشكل مكثف ومنظم قبل توقيع هذا الاتفاق من أجل منع التوصل إليه, والأمر الغريب الذي نلاحظه هنا أن هذا التحرك الإسرائيلي كان له الأثر الأكبر في القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق بعد تولى إدارة الرئيس ترامب السلطة والذي أعلن مرارًا أن هذا هو أسوأ اتفاق في تاريخ الولايات المتحدة, ويمكن توضيح شكل ومضمون هذا التحرك الإسرائيلي من خلال ثلاثة محاور رئيسية نوجزها فيما يلي :

المحور الأول وهو التحرك على المستوى الداخلي حيث حرصت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو على تثبيت الموقف الرافض للاتفاق ونتائجه مهما كانت واعتبار أن السعي لإسقاطه أو إفشاله هدفًا استراتيجيًا لا يمكن لها التخلي عنه, بالإضافة إلى التلويح بالخيار العسكري ضد إيران باعتباره الوسيلة الوحيدة الناجحة إذا ما فشلت الجهود السياسية والاقتصادية التي يستخدمها المجتمع الدولي ضد إيران .

المحور الثاني وهو نقل المعركة إلى داخل الكونجرس الأمريكي حيث سعى نتانياهو إلى تخطي كافة الحواجز والقيود البروتوكولية والدبلوماسية وقام بالتوجه لمخاطبة الكونجرس مباشرة وخاصة الأعضاء الجمهوريين من أجل توضيح مخاطر هذا الاتفاق مما أدى إلى تدهور العلاقة بين نتانياهو والرئيس السابق أوباما بصورة غير مسبوقة .

المحور الثالث ويتعلق باستخدام إسرائيل للعمل الاستخباراتي للتأثير على البرنامج النووي الإيراني ونشير في هذا المجال إلى ما أثير حول اغتيال إسرائيل ثلاثة من كبار العلماء الإيرانيين المرموقين في المجال النووي دون إعلان إسرائيل بالطبع أية مسؤولية من جانبها عن عمليات الاغتيال .

ومن الملاحظ أن طبيعة التحرك الإسرائيلي لم تختلف كثيرًا في أعقاب تولي الإدارة الجمهورية الأمريكية الحالية السلطة بل كان الأمر أكثر مرونة وسهولة فالتحرك الإسرائيلي في الحقبة الجديدة أصبح أكثر فعالية وإيجابية وتأثيرًا نظرًا لمعارضة الرئيس ترامب قبيل توليه السلطة لهذا الاتفاق والتأكيد على أنه سوف يسعى إلى الانسحاب منه عندما يصل إلى السلطة وهو ما تحقق بالفعل, وبالتالي نجحت إسرائيل في استثمار الموقف الأمريكي الجديد لصالحها كمقدمة لمزيد من ممارسة الضغوط الأكثر تأثيرًا على إيران خاصة في مجال إعادة فرض العقوبات عليها لدفعها لتعديل الاتفاق .

وفي الوقت نفسه حرصت إسرائيل على أن تدعم موقف جبهة الأطراف الإقليمية والدولية الرافضة والمعارضة للأنشطة النووية الإيرانية وذلك من خلال ما يلي :

بث القناعة لدى المجتمع الدولي كله بأن تقنين أية وضعية مميزة لإيران في المجال النووي سوف يهدد الأمن القومي في المنطقة بل في العالم كله مع التأكيد على أن أية سياسات أو إجراءات مرنة أو تنازلات تقدم لإيران ستقابلها الأخيرة بمزيد من التشدد والشيطنة .

عدم الاكتفاء بالتحرك الرافض لامتلاك إيران سلاح نووي بل الانتقال من هذا المستوى من التعامل إلى مستوى أخر يشغل المجتمع الدولي حاليًا وأعني به قضية الإرهاب , حيث حذرت إسرائيل من أن رفع العقوبات عن إيران سوف يؤدي إلى مزيد من دعم دورها في تأجيج الإرهاب الدولي ودعم الجماعات الموالية لها في المنطقة ولاسيما في سوريا والعراق واليمن ولبنان مما سيؤدي بالتالي إلى مزيد من تعقيد الصراعات المثارة في المنطقة .

سعي إسرائيل إلى أن تصنف نفسها ولو حتى من الناحية النظرية كأحد المحاور المنضمة لجبهة الرفض العربية السنية المعارضة ليس فقط للاتفاق النووي ولكن لكافة الأنشطة الإيرانية في المجالين النووي والعسكري بالإضافة إلى المجال السياسي .

ولاشك أن قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق وما أثاره من بعض التحفظات الروسية والأوروبية والصينية الرافضة لفكرة الانسحاب نظرًا لأن مصالحها الاقتصادية مع إيران سوف تتأثر سلبًا وخاصة ألمانيا وفرنسا يصب بصورة واضحة في صالح الموقف الإسرائيلي الذي سيكثف من عملية الاقتراب من الموقف الأمريكي أملاً في أن تمارس واشنطن كافة ضغوطها على إيران وباقي الدول الأطراف في الاتفاق من أجل إما أن تنسحب هذه الدول منه مثلما فعلت واشنطن أو على الأقل تضغط على النظام الإيراني وتدفعه لإعادة النظر في الاتفاق من أجل تعديله في مفاوضات جديدة بما

"التحرك الإسرائيلي له الأثر الأكبر في القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق بعد تولي ترامب السلطة

يتمشى مع المطالب الأمريكية وبالتالي مع الرؤية الإسرائيلية والتي تتلخص في ضرورة تحجيم البرنامج الصاروخي الباليستي وعدم السماح لإيران بأية أنشطة نووية بعد عام ٢٠٢٥م، وكذالك ضرورة وقف دعمها للجماعات الإرهابية في المنطقة.

ونأتي إلى أهم نقطة تتعلق بالمستقبل وهي هل يمكن لإسرائيل أن تتعامل مع الأنشطة النووية الإيرانية بطريقة مغايرة للمسار السياسي والاقتصادي الحالي الذي لازال المجتمع الدولي والقوى الدولية الرئيسية تتبناه, وبعبارة أخرى وبلغة أكثر دقة ووضوحًا هل يمكن أن تقوم إسرائيل بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, وفي رأيي أن هذا الأمر غير مطروح حاليًا في ضوء العوامل الستة التالية :

العامل الأول أن الولايات المتحدة لم تتخذ حتى الآن أية قرارات بالمواجهة العسكرية مع إيران وبالتالي لن تسمح لأية دولة أخرى ولاسيما إسرائيل بالقيام بهذا العمل خاصة وأننا نعرف مدى عمق التنسيق والتعاون الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن بما يحول دون أن تقدم إسرائيل على أي عمل منفرد ضد إيران دون تشاور وموافقة واضحة مسبقة من جانب واشنطن .

العامل الثاني أن قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لم يؤت ثماره المرجوة بصورة كاملة حتى الآن بمعنى أن على إسرائيل والقوى الأخرى الانتظار حتى تتضح نتائج هذا القرار ومدى تأثيره على الموقف الإيراني وهل يمكن أن ترضخ إيران في النهاية وتوافق على تعديل الاتفاق من عدمه, إضافة إلى أن مستقبل العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية في أعقاب قرار ترامب يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تظهر مدى انعكاسات التطورات الأخيرة فعليًا على الأرض .

العامل الثالث أن أي عمل عسكري محتمل ضد إيران سوف تكون له تداعيات سلبية على الوضع في منطقة الشرق الأوسط كلها وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة.

العامل الرابع هناك قناعة لدى إيران باستبعاد أي عمل عسكري ضدها رغم ما تلوح به من احتمالات قيام بعض الأطراف مثل الولايات المتحدة وإسرائيل بهذا العمل وقدرتها على التصدي له ثم الرد العنيف في أعقابه, إضافة إلى أن إيران تحاول من فترة لأخرى التهديد بمواصلة برنامجها الصاروخي وإعادة تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع إذا استهدفت المواقف الأمريكية ضدها .

العامل الخامس أن الدلائل والمعطيات تشير إلى أن كل من روسيا والصين والدول الأوروبية تعارض تمامًا أي عمل عسكري ضد إيران باعتباره عنصر تفجير لأمن واستقرار المنطقة كلها ولمصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي تأخذه الإدارة الأمريكية في حسبانها خاصة وأن التعامل في قضايا مثل سوريا وليبيا واليمن وحتى مسألة فرض العقوبات الاقتصادية يعد أمرًا مختلفًا بصورة مطلقة عن مسألة تنفيذ عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية .

العامل السادس هناك شبه قناعة إسرائيلية بأن القدرات الإيرانية لم تصل حتى الآن إلى مرحلة امتلاك السلاح النووي المهدد للأمن القومي الإسرائيلي وأن الضغوط التي تمارس على إيران قد تنجح في تحجيم الطموحات الإيرانية في هذا الشأن .

وفي كل الأحوال علينا أن نعترف بوضوح ودون أي لبس بأن الأنشطة والسياسات الإيرانية تشكل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة ولاشك أن الموقف في سوريا واليمن والعراق يعد دليلاً قاطعًا على خطورة هذه المواقف الإيرانية, وبالتالي فمن الضروري استمرار الضغوط الإقليمية والدولية على إيران حتى تعدل من هذه السياسات المتطرفة التي تتبناها والتي تهدد كل دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي التي عليها مواصلة التوحد وزيادة قدراتها المختلفة في مواجهة هذا الموقف الإيراني كما أنه أصبح من المطلوب ألا يشكل الاتفاق النووي أي تهديد للمنطقة ومن ثم فإن المطالبة بتعديله أضحت مسألة ضرورية .

"ضرورة استمرار الضغوط الإقليمية والدولية على إيران لتعديل سياساتها المتطرفة في المنطقة"

أما فيما يتعلق بإسرائيل وتحركاتها القادمة فإنها سوف تتابع عن كثب كافة الأنشطة الإيرانية ولاسيما في المجالين النووي والصاروخي وكذا دعم الجماعات الإرهابية والتمركز في سوريا, وفى رأيي أنها لن تقدم على أي عمل إلا في إطار التنسيق المتكامل مع الولايات المتحدة والتي في رأيي لا تميل إلى انتهاج العمل العسكري ضد المنشآت الإيرانية على الأقل في المرحلة الحالية بل وفى المدى المنظور أيضاً دون أن نغفل بعض المواجهات الإسرائيلية / الإيرانية التي تتم بين الحين والآخر على الأراضي السورية والتي في رأيي سوف تستمر ولكن دون أن تتطور لأبعد من ذلك خاصة إذا ما تم التوصل لاتفاق لإنهاء الوجود الإيراني العسكري على الأراضي السورية وهو ما سوف يتضح خلال فترة قريبة قادمة.

*عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

المسارات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي

إيران مقبلة على استحقاقات تحدد مسارات التوازنات في الداخل واتجاهات تفاعلاتها مع الخارج

دخلت أزمة البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مع القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ٩ مايو ٢٠١٨م، بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران.

فرغم أن إيران والقوى الدولية المعنية بالاتفاق (فرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا) حرصت على إبداء دعمها لمواصلة العمل بالاتفاق، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة تحديات عديدة تواجه ذلك، في ظل الثقل الكبير الذي تحظى به الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية والذي فرض تأثيرات قوية لقرارها بالانسحاب من الاتفاق، فضلاً عن الضغوط القوية التي تتعرض لها حكومة الرئيس حسن روحاني على الساحة الداخلية من جانب تيار المحافظين الأصوليين الذي حاول استغلال الفرصة من أجل انتزاع زمام المبادرة من تيار المعتدلين وتقليص قاعدته الشعبية المؤيدة له تمهيدًا لإقصائه من جديد من السلطة في الاستحقاقات السياسية القادمة، على غرار الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تجرى في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م.

د. محمد عباس ناجي

هذه المتغيرات في مجملها تطرح مسارات ثلاثة رئيسية قد يتجه الاتفاق النووي إلى أحدها خلال المرحلة القادمة وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

المسار الأول، استمرار العمل بالاتفاق:

وذلك وفقًا للصيغة الدولية الجديدة "٤+١" أي الدول الأربعة دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا) إلى جانب ألمانيا، وهى الدول التي حاولت من البداية إقناع الإدارة الأمريكية بعدم الانسحاب من الاتفاق وسعت إلى فرض ضغوط على إيران من أجل التعاطي بإيجابية مع بعض التحفظات الأمريكية، على غرار التوقف عن تطوير برنامج الصواريخ الباليستية ودعم بعض التنظيمات الإرهابية، لكنها لم تستطع دفع الطرفين إلى تغيير موقفهما، فاتجهت إلى محاولة اتخاذ خطوات تعزز من خلالها احتمالات مواصلة تطبيق الاتفاق حتى بعد الانسحاب الأمريكي منه.

وفي رؤية تلك الدول، فإن مواصلة تطبيق الاتفاق يفرض تداعيات إيجابية عديدة، يتمثل أبرزها في تقليص احتمالات نشوب حرب جديدة في المنطقة، باعتبار أن انهيار الاتفاق يمكن أن يدفع إيران إلى العودة من جديدة لتنشيط برنامجها النووي مرة أخرى، على صعيد تطوير أجهزة الطرد المركزي وإعادة استخدام الأكثر تطورًا منه، مع رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ٢٠٪ على نحو يقربها مرة أخرى من مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية.

ومن دون الشك، فإن ذلك يمثل "خطًا أحمر" لا تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفها إسرائيل، بما يعني أنهما سوف تعملان على عرقلة الجهود التي يمكن أن تبذلها إيران في هذا الصدد، حتى لو

أدى ذلك إلى استخدام الخيار العسكري.

وتبدو الدول الأوروبية أكثر القوى الدولية اهتمامًا بتجنب نشوب حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط، في ظل الارتدادات القوية التي تفرضها الأزمات الإقليمية في المنطقة على مصالحها المباشرة وأمنها القومي، على نحو بدا جليًا في استمرار موجات اللاجئين والمهاجرين من المنطقة بعد تفاقم الصراعات الداخلية المسلحة في دول الأزمات، ونجاح التنظيمات الإرهابية في نقل عملياتها إلى داخل عواصمها ومدنها الرئيسية ردًا على العمليات العسكرية والضربات القوية التي تتعرض لها في مناطق نفوذها بالمنطقة.

ومن هنا، بدأت هذه الدول في إجراء محادثات جديدة مع إيران من أجل مناقشة آليات مواصلة العمل بالاتفاق بعد الانسحاب الأمريكي منه، بل إنها سعت في الوقت نفسه إلى توسيع نطاق المباحثات ليشمل الملفات الأخرى غير النووية، على غرار الملفين اليمني والسوري، في ظل الدور الذي تقوم به إيران في الأزمتين، إلى جانب ملف الصواريخ الباليستية.

لكن هذا السيناريو يواجه عقبات عديدة. إذ لم تتمكن الدول الأوروبية من دفع الشركات الأوروبية التي تستثمر في إيران إلى الاستمرار في تعاملاتها الاقتصادية مع الأخيرة، بعد التهديدات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الشركات بفرض عقوبات عليها في حالة استمرارها في الصفقات التي عقدتها مع جهات داخل إيران.

وقد حاولت الدول الأوروبية إقناع الإدارة الأمريكية بمنح إعفاءات لتلك الشركات، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، في ظل إصرار الإدارة الأمريكية على فرض أعلى مستوى من العقوبات على إيران بهدف دفعها لإجراء مفاوضات جديدة من أجل الوصول إلى اتفاق نووي جديد يستوعب التحفظات التي تبديها على الاتفاق الحالي.

وقد أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حواره مع شبكة "فوكس نيوز" في أول يوليو ٢٠١٨م، على أن الشركات الأوروبية التي سوف تواصل التعامل مع إيران سوف تتعرض لعقوبات، وهو ما دفع بعض أبرز تلك الشركات بالفعل إلى المسارعة للتوقف عن تنفيذ الصفقات التي أبرمتها مع إيران، تجنبًا للتعرض لتلك العقوبات الأمريكية، على غرار "توتال" و"ميرسك" و"جنرال الكتريك" و"بيجو" وغيرها.

وتوازى ذلك مع تأكيد براين هوك مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، في ٣ يوليو ٢٠١٨م، على أن حملة الضغط التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تخفيض صادرات النفط الإيرانية إلى صفر، بشكل سيوجه ضربة قوية للجهود التي تبذلها حكومة الرئيس روحاني من أجل التعامل مع المشكلات الاقتصادية التي تواجهها في الداخل.

ومن دون شك، فإن حرص الإدارة الأمريكية على عدم استبعاد خيار تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية من شأنه تصعيد حدة الضغوط المفروضة على إيران، باعتبار أن ذلك سيضيف دوافع جديدة للشركات الأجنبية، والأوروبية تحديدًا، من أجل العزوف عن الاستثمار في إيران أو الانسحاب من السوق الإيرانية في حالة ما إذ توصلت بالفعل إلى اتفاقات مع جهات داخل إيران في مرحلة ما بعد الوصول للاتفاق النووي، خاصة أن بعض تلك الجهات قد تكون تابعة للحرس الثوري، على غرار المجموعات الاقتصادية التابعة لشركة "خاتم الأنبياء".

وهنا، فإن التعاون مع تلك الجهات قد يعرض الشركات الأجنبية إلى عقوبات أمريكية، على غرار العقوبات التي فرضت على بنك "بي إن بي باريبا" الفرنسي، في يونيو ٢٠١٤م، بتهمة انتهاك العقوبات المفروضة على إيران وكوبا والسودان، بشكل اضطر معه البنك إلى دفع غرامة تصل إلى ٨,٩ مليار دولار.

وقد بدأت شركات أجنبية عديدة في الاستناد إلى تلك الإجراءات لتبرير إقدامها على عدم استكمال الصفقات التي عقدتها مع إيران، حيث اعتبرت أن مصالحها الكبيرة في السوق الأمريكية والدولية تقتضي منها تبني سياسة أكثر حذرًا وعدم المغامرة بالدخول في تعاملات "غير شفافة" مع جهات داخل إيران.

المسار الثاني: انسحاب إيران من الاتفاق:

قد ترى إيران أن استمرار العمل بالاتفاق في ظل هذه الظروف لن يحقق مصالحها، خاصة أن الدول الأوروبية لم تستطع، حتى الآن، الاستجابة للشروط التي حددتها، والتي تتمثل في استمرار استيراد النفط، وتجنيب الشركات التي تستثمر داخلها العقوبات المفروضة عليها، ومواصلة التعاملات المالية والمصرفية.

وقد بدأت إيران بالفعل في توجيه رسائل عديدة بأنها قد لا تستطيع الاستمرار في العمل بالاتفاق، طالما أنها لن تتمكن من ضمان الحصول على مثل تلك العوائد الاقتصادية، حيث قال مساعد وزير الخارجية الإيراني والعضو البارز في وفد التفاوض النووي عباس عراقجي، في ٢٢ يونيو ٢٠١٨م، أن "إيران قد تنسحب من خطة العمل المشتركة في غضون أسابيع في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الأوروبية"، معتبرًا أن "الاتفاق النووي بات في غرفة الإنعاش"، في إشارة إلى التحديات العديدة التي تواجهه في الوقت الحالي وتهدد استمرار تنفيذه.

ورغم أن حكومة الرئيس حسن روحاني ما زالت تعول على إمكانية الوصول إلى توافقات مع الدول الأوروبية، بشكل قد يعزز من فرص مواصلة العمل بالاتفاق النووي، وهو ما بدا جليًا في الزيارتين اللتين قام بهما روحاني إلى كل من سويسرا والنمسا، في الفترة من ٣ وحتى ٥ يوليو ٢٠١٨م، حيث وقع بعض اتفاقات التعاون مع الدولتين، إلا أن ذلك لا يقلص من احتمالات إقدام إيران على تلك الخطوة.

وربما تدفع المؤسسات النافذة في النظام، على غرار الحرس الثوري، إلى جانب تيار المحافظين الأصوليين في هذا الاتجاه، باعتبار أن الاتفاق النووي لم يدعم مصالح إيران، بل أدى إلى إهدار "وقت ثمين" كان من الممكن، في رؤية هذه الأطراف، أن يتم استثماره في تحقيق

رغم تهديدات إيران باستهداف المصالح الأمريكية إلا أنها تتجنب المواجهة العسكرية لخلل توازن القوى

أكبر قدر من التقدم في البرنامج النووي، على غرار ما حدث في الفترة التي سبقت الوصول إلى الاتفاق النووي، عندما تمكنت إيران، في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، من زيادة أجهزة الطرد المركزي من بضعة مئات إلى نحو ٢٠ ألف جهاز من طرازات مختلفة، ورفع مستوى عمليات تخصيب اليورانيوم من ٣,٥٪ إلى ٢٠٪.

ومن هنا بدأت إيران في التلويح بقدرتها على إعادة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ خلال المرحلة القادمة، في حالة ما إذا لم يكن استمرار العمل بالاتفاق النووي مجديًا بالنسبة لها، حيث قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، في ٢٧ مايو ٢٠١٨م، أن "إيران تستطيع تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ خلال يومين أو ثلاثة أيام"، مشيرًا إلى أن منشأة فوردو، التي قامت إيران ببنائها في منطقة محصنة تحت الأرض لتفادي التعرض لهجوم عسكري، جاهزة للتحرك في هذا الصدد.

ومع ذلك، يواجه هذا المسار تحديات عديدة لا تبدو هينة. إذ تبدو إيران مدركة لأن عودتها إلى رفع مستوى عمليات التخصيب واستخدام أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورًا سوف تصعد حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، اللتين سوف تعتبران ذلك محاولة من جانبها للوصول إلى مرحلة امتلاك القدرات اللازمة لإنتاج القنبلة النووية أو بمعنى أدق تبني نموذج كوريا الشمالية التي عزز امتلاكها القنبلة النووية من موقعها التفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الحالية، بعد أن بدأت الدولتان في إجراء مباحثات للوصول إلى تسوية للملفات الخلافية العالقة بينهما عقب اللقاء الذي جمع بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون في سنغافورة في ١٢ يونيو ٢٠١٨م.

ومن دون شك، فإن ذلك معناه تعرض إيران لمزيد من العقوبات الأمريكية، والدولية أيضًا، والتي ستصل لمستوى غير مسبوق قد لا يستطيع اقتصادها، الذي يعاني من مشكلات عديدة، تحمله على غرار ما حدث في المرحلة السابقة على الوصول للاتفاق النووي.

فضلا عن أن إعادة تنشيط البرنامج النووي يمكن أن يدعم من فرص تعرض إيران لعمل عسكري، تبدو في أمس الحاجة إلى تجنبه، في ظل العواقب الوخيمة التي يمكن أن يفرضها على مصالحها وأمنها.

وتكمن المفارقة في أنه رغم التهديدات المتكررة التي توجهها إيران باستهداف المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أن ذلك لا ينفي أنها حريصة على تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الخلل الكبير في توازن القوى بين الطرفين، والذي سيدفع إيران إلى العمل على تقليص فرص الاستناد إلى هذا الخيار مهما كانت التداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك.

إلى جانب أن تصعيد حدة الضغوط والعقوبات المفروضة عليها قد يؤدي إلى تفاقم أزمتها الداخلية، ويساهم في وصول الاحتجاجات الداخلية المستمرة إلى مرحلة غير مسبوقة ربما لا يستطيع النظام التعامل معها بالآليات نفسها التي تبناها في احتواء الاحتجاجات السابقة، والتي كان آخرها الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٧م، وبدأت في مدينة مشهد ثم انتقلت تدريجيًا إلى المحافظات الأخرى حتى وصلت إلى العاصمة طهران.

وقد اتسمت الاحتجاجات الأخيرة التي بدأت في ٢٥ يونيو ٢٠١٨م، بخصائص جديدة تثير قلقًا خاصًا من جانب النظام. إذ أنها شهدت للمرة الأولى مشاركة نخبة التجار (البازار) التي تحظى بثقل سياسي واجتماعي بارز إلى جانب نفوذها الاقتصادي، وكانت حليفًا رئيسيًا لطبقة رجال الدين على مدى العقود الماضية، بل إن هذا التحالف مثل دومًا متغيرًا أساسيًا في التحولات السياسية التي شهدتها إيران على مدار تاريخها الحديث، على غرار ما حدث في ثورة عام ١٩٠٦م.

وقد وجهت مشاركة البازار في الاحتجاجات الأخيرة التي انطلقت اعتراضًا على انهيار سعر العملة الوطنية بعد أن وصل الدولار إلى ٩٠٠٠ تومان، بما يساوي أكثر من ضعف السعر الرسمي الذي حددته الحكومة ويبلغ ٤٢٠٠ تومان، إلى جانب ارتفاع أسعار الذهب، رسالة قوية للنظام بأن إمعانه في تبني الإجراءات الأمنية القمعية تجاه المحتجين، فضلاً عن عدم استجابته لمطالبهم، خاصة ما يتعلق بتقليص، إن لم يكن إنهاء الدعم الخارجي للتنظيمات الإرهابية والمسلحة الموجودة في دول الأزمات لصالح الاهتمام بالتعامل مع الأزمات المعيشية التي يواجهها الإيرانيون، من شأنها تعزيز احتمالات اندلاع ثورة قد تطيح به في النهاية.

المسار الثالث: توقف العمل بالاتفاق دون تنشيط البرنامج النووي

وهو مسار قد تتبناه إيران، على الأقل في المدى القريب، من أجل تجنب تصعيد حدة التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ووصولها إلى مرحلة حرجة قد تدعم من احتمالات إقدام واشنطن على التلويح باستخدام الخيار العسكري في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني.

وهنا، فإن إيران قد ترى أن الاتفاق النووي لم يخل من مكاسب عديدة حتى بعد انهياره، يتمثل أهمها في أنه فتح الباب أمام تحسين العلاقات بين إيران والدول الأوروبية، التي كان التوتر هو سمتها الغالبة في مرحلة ما قبل الوصول للاتفاق النووي. وربما تسعى إيران، وفقًا

لذلك، إلى محاولة تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن انهيار الاتفاق في توسيع نطاق توافقاتها السياسية مع الدول الأوروبية وربما الوصول إلى آليات قد تساعد في رفع مستوى التعاون الاقتصادي من دون المغامرة بالتعرض لعقوبات أمريكية.

وقد بدأت حكومة الرئيس روحاني في الإشارة إلى إمكانية التطرق إلى بدائل للتعامل مع الضغوط والعقوبات الأمريكية، على غرار تبني آلية المقايضة، التي أشار إليها النائب الأول للرئيس اسحق جهانجيري، في ٢ يوليو ٢٠١٨م، والتي تقوم على مبادلة الصادرات النفطية الإيرانية بسلع من الدول المستوردة.

كما أن إيران تعول على علاقاتها القوية مع كل من الصين وروسيا، وقد أشار بعض مسؤوليها إلى إمكانية إجراء التعاملات المالية مع الدول المستوردة للنفط بعملاتها الوطنية تجنبًا للتعامل بالدولار.

وربما تحاول إيران أيضًا إقناع بعض شركات الدولتين بملء الفراغ الناتج عن انسحاب الشركات الأوروبية من السوق الإيرانية تجنبًا للتعرض للعقوبات الأمريكية، وهو ما بدا جليًا في الجهود التي بذلتها الحكومة لدفع شركة "سي إن بي سي" الصينية للاستحواذ على حصة شركة "توتال" الفرنسية في مشروع تطوير المرحلة الحادية عشرة من حقل بارس الجنوبي والتي تبلغ ٥٠٪.

لكن هذا المسار بدوره يواجه إشكاليات مختلفة. إذ أن آلية المقايضة قد لا تحقق أهدافها بشكل كامل، وربما لا تمثل خيارًا بديلاً للعوائد الاقتصادية التي كانت ستحصل عليها إيران في حالة ما إذا استمر العمل بالاتفاق النووي. كما أنه لا يمكن ضمان أن توافق كل الدول المستوردة للنفط الإيراني على إجراء تعاملاتها المالية مع إيران بعملتها الوطنية، أو إقناع شركاتها بالحلول محل الشركات الأوروبية المنسحبة، خاصة أن ذلك سوف يتسبب في توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فضلاً عن ذلك، فإن حكومة روحاني قد تواجه في سبيل محاولة تمرير هذا الخيار حملة انتقادات قوية من جانب تيار المحافظين الأصوليين، الذي سيعتبر ذلك فشلاً ذريعًا للحكومة التي أخفقت، في رؤيته، في الحفاظ على الحقوق النووية الإيرانية، ولم تنجح في الحصول على عوائد اقتصادية متميزة من الاتفاق النووي مقابل التنازلات التي قدمتها وتسببت في تأخير تقدم البرنامج النووي الإيرانية إلى حد كبير.

وربما يؤدي ذلك إلى تعرض روحاني لضغوط أكبر من جانب خصومه السياسيين، الذي بدؤوا في استغلال التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصعيد الدعوة لتغيير الفريق الاقتصادي في الحكومة وتحميله المسئولية الكاملة عن أزمة انهيار سعر العملة الوطنية وارتفاع أسعار الذهب، التي دفعت البازار إلى إغلاق أبوابه احتجاجًا على تدهور الأوضاع الاقتصادية ووصولها إلى مرحلة غير مسبوقة.

وقد يكون ذلك خطوة تمهيدية للمطالبة بالإطاحة بروحاني نفسه، باعتبار أن رهانه على الاتفاق النووي هو الذي أدى إلى تعرض إيران لكل هذه الضغوط الخارجية، التي فرضت ارتدادات قوية على الساحة الداخلية سوف تتفاقم بشكل أكبر مع بدء تفعيل العقوبات في شهري أغسطس ونوفمبر القادمين.

خاتمة:

ربما يمكن القول في النهاية أن إيران تواجه اختبارًا صعبًا في المرحلة الحالية سوف تكون له انعكاسات على أكثر من صعيد. إذ أن الضغوط الخارجية وتزايد احتمالات تصعيد حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى توسيع نطاق الخلافات السياسية الداخلية وتأجيج الصراعات داخل السلطة بين تياري المعتدلين والمحافظين الأصوليين.

> **"العقوبات تفاقم أزمات إيران وقد تصل الاحتجاجات لمرحلة لا يستطيع النظام مواجهتها بالآليات السابقة"**

كما أن إصرار إيران على مواصلة سياستها الخارجية القائمة على الإمعان في التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودعم التنظيمات الإرهابية والمسلحة الموجودة في دول الأزمات، بشكل أدى إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار وعرقلة الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تسويات سياسية للأزمات الإقليمية المختلفة، سوف يُعرِّضها أيضًا لعزلة إقليمية، بعد أن وصل استياء كثير من دول المنطقة، لاسيما الدول الداعمة للاستقرار والداعية لمكافحة الإرهاب، إلى مرحلة غير مسبوقة، انعكست في الإجراءات التي بدأت في اتخاذها من أجل كبح الأدوار التدخلية التي تقوم بها إيران والميليشيات الموالية لها على غرار حزب الله والتنظيمات الطائفية في سوريا والعراق ولبنان وغيرها.

ومن دون شك، فإن هذه المتغيرات أيضًا سوف يكون لها دور في ضبط اتجاهات العلاقات مع القوى الدولية الأخرى، التي بدأت في إدراك أن المشكلات العالقة مع إيران لا تنحصر في البرنامج النووي، رغم أهميته، وإنما تمتد أيضًا إلى الملفات الإقليمية الأخرى التي تتدخل فيها إيران، إلى جانب برنامجها للصواريخ الباليستية التي بدأت في تهريبها لبعض الميليشيات الإرهابية في المنطقة.

هذه المؤشرات في مجملها توحي بأن إيران تبدو مقبلة على استحقاقات استراتيجية هامة سوف تحدد، بدرجة كبيرة، مسارات توازنات القوى السياسية في الداخل، واتجاهات تفاعلاتها مع الخارج.

* رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مستقبل إيران .. بين رفع العقوبات الدولية وعودة الحظر الأمريكي

٣سيناريوهات تنتظر الاقتصاد الإيراني .. وموقف الأطراف الدولية على المحك

في ظل عدم اللجوء إلى الحلول العسكرية للنزاعات الدولية، تصبح الحرب الاقتصادية وخاصة سلاح العقوبات الاقتصادية أحد أهم العقوبات الدولية التي يتيحها القانون الدولي، وتلجأ لها الأمم المتحدة في حالات كثيرة، وقد كان هذا حال النزاع الدولي حول برنامج إيران النووي.

تم فرض الحظر التجاري الأمريكي على إيران في نهاية التسعينات من القرن العشرين، بعد خلافات سياسية، تلاها فرض عقوبات دولية وغربية منذ عام ٢٠٠٦م، والتي جرى تشديدها على خلفية تطوير إيران لبرنامجها النووي عام ٢٠١٢م.

د. محمد البنا

ومنذ تسعينات القرن العشرين والسنوات التي انقضت من الألفية الثالثة، نفذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة جميع العقوبات (بدرجات متفاوتة) وتسببت في خسائر اقتصادية خطيرة على الاقتصاد الإيراني، فما بين مارس ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٤م، انكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٩٪، مع تراجع صادرات النفط الخام بنسبة أكثر من النصف بين عام ٢٠١١م، ومنتصف ٢٠١٣م، وبحلول عام ٢٠١٤م، ارتفع معدل البطالة إلى حوالي ٢٠ ٪، وكما تشير بعض التقديرات فإن الاقتصاد الإيراني خسر ما بين ١٥ -٢٠٪ من حجمه في ظل العقوبات الاقتصادية الدولية.

The Economics of the nuclear Deal. April 12,2018. AJC ((Berlin Ramer Institute

وأدت العقوبات الاقتصادية الدولية إلى إنهاك الاقتصاد الإيراني، وقطعت مصدرًا أساسيًا من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، والمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، بحظر تصدير النفط والغاز للخارج، كما تم منع الشركات العالمية من العمل والاستثمار في إيران، الأمر الذي حرم طهران من تطوير التقنيات أو الحصول على تقنيات حديثة، وتراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل معدل النمو الاقتصادي، وعجز الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

رفع العقوبات الاقتصادية

بدأت عملية رفع العقوبات تدريجيًا ضد إيران بالتدريج منذ يناير ٢٠١٤م، كجزء من الاتفاق المؤقت الذي تم تنفيذه في ١٦ يناير ٢٠١٦م،عندما تم رفع معظم العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد كان لذلك أثر واضح على الاقتصاد الإيراني وحقق معدلات نمو اقتصادي إيجابية، مع ارتفاع صادرات النفط إلى مستوى ما قبل العقوبات.

وقد بعث توقيع خطة العمل Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، P٥+١ في إطار البرنامج النووي الإيراني، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٦ يناير ، ٢٠١٦م، دب الأمل في نفوس الإيرانيين، وتوقع المسؤولون الإيرانيون أن تجلب الخطة ١٠ مليارات دولار سنويًا في قطاع النفط والغاز والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولكن البلاد لم تحصل إلا على ١,٣ مليار دولار على مدى عامين.

تتضمن عملية رفع العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني، رفع الحظر عن القطاعات الاقتصادية الحيوية، من بينها الجهاز المصرفي والقطاعات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، وقطاع النفط والغاز والبتروكيميائيات، والنقل البحري والموانئ، وتجارة المعادن

بين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ انكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٩٪ وفي عام ٢٠١٤ بلغت البطالة ٢٠ ٪ و خسر الاقتصاد ٢٠٪ من حجمه

النفيسة والسيارات، إضافة إلى تمكين البلاد من تحديث أساطيل الطيران المدني، وبيع الطائرات التجارية، وقطع الغيار للأسطول الإيراني المتقادم منذ سنوات، وفتح المجال أمام الشركات العالمية الرائدة في هذه الصناعات لعقد صفقات تجارية مع إيران، وكذلك إلغاء حظر تعامل الأجانب من التعامل مع الإيرانيين.

مكاسب مؤقتة لرفع العقوبات

تتمثل أهم مكاسب الاقتصاد الإيراني من رفع الحظر الاقتصادي في زيادة الإنتاج ومن ثم الصادرات من النفط والغاز والمنتجات غير النفطية، وتخفيض تكلفة التجارة والمعاملات المالية الدولية، بعد عودة العمل بنظام التحويلات المالية الدولية (سويفت)، وإدماج النظام المصرفي الإيراني مع المصرفية العالمية، وكذلك تشجيع الشركات الدولية على الاستثمار في إيران، وعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحديث التقنيات المتقادمة.

كما ترتب على ذلك ارتفاع حجم التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣٦٪، حيث تم عقد العديد من الصفقات التجارية بقيمة مليارات اليورو شملت إيرباص، كما عقدت شركة طيران الولايات المتحدة بوينج صفقة مماثلة، وتبعها فولكس واجن ، مان ، لينده ، وأودي ، ودايملر بنز ، وميونيخ ري وكاترين .

وتحتل ألمانيا مركز الصدارة بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث التعاملات التجارية مع إيران وتمثل ٢٧٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران ولديها فائض تجاري كبير مع إيران حيث تصدر إليها الآلات الصناعية والسلع الاستهلاكية النهائية، في حين تستورد منها سلعًا أقل تكلفة مثل الفواكه، والسجاد، وغيرها من السلع. ، وقد زادت الصادرات الألمانية إلى إيران بنسبة ٦١٪ خلال الفترة من عام ٢٠١٣م، إلى عام ٢٠١٧م، في حين تحتل إيطاليا مركز الصدارة كأكبر مستورد للسلع الإيرانية (بنسبة ٣٣ ٪ من جميع واردات الاتحاد الأوروبي)، بما لدى شركاتها من قدرة على تنقية النفط الخام الإيراني الغني بالكبريت، أما اليونان فلديها نفس القدرات وتستحوذ على ١٢ ٪ من حجم الواردات الأوربية من إيران.

ويفسر ذلك جزئيًا تمسك الدول الأوروبية بالاتفاق النووي مع إيران، إلا أنه رغم هذا فقد كان لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وبدء عودة الحظر الاقتصادي من جانب واحد آثار أولية على عدم استقرار الانتعاش الاقتصادي وبدء تراجع معدل النمو الاقتصادي، وتراجعت الصادرات الإيرانية .

وتوضح النظرة السريعة لمعدل النمو الاقتصادي الوضع الاقتصادي لإيران قبل رفع الحظر والعقوبات، وبعد توقيع الاتفاق النووي، ثم عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وتداعياته.

معدل النمو السنوي ٪

بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	4,6	-1,3	13,4	3,5	4,0	4,3
رأس المال الثابت	7,8	-12	-3,7	1,7	8,4	9.2
معدل التضخم	15.6	11,9	9	11,5	10.9	10.6
عجز الميزان الجاري٪ GDP	3,1	2,3	3,9	4,1	4	3,8
عجز الموازنة ٪ GDP	1,1	1,7	2,2	2,2	2,3	3,1

World Bank, Macroeconomics and Fiscal Management Global Practice, and Poverty Global Practice.

فما أن ظهرت بوادر الانفراج في الأزمة والتوصل إلى اتفاق بشأنها حتى استعاد الاقتصاد الإيراني عافيته عام ٢٠١٦م، وذلك على خلفية زيادة إنتاج إيران من النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية، والتي أعقبت رفع العقوبات المفروضة على إيران والتوصل إلى الاتفاق النووي، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي إلى معدلات غير مسبوقة بمعدل ١٣,٤٪ عام ٢٠١٦م.

ومع ذلك ظلت معدلات البطالة مرتفعة، حيث تتعدى ١٠٪ من قوة العمل، ولم تحقق قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية تحسنًا يذكر، بل ولم تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمعدلات المأمولة، في ظل غياب التكامل التام بين القطاع المصرفي مع النظام المصرفي العالمي، واستمرار حالة عدم اليقين، ومن ثم ظل معدل النمو الاقتصادي متواضعًا، كما كان عليه الحال قبل رفع الحظر.

انفراد الولايات المتحدة بقرار الانسحاب

تحظر العقوبات جميع المعاملات النقدية مع إيران مما يعقد الأمور أكثر حيث يتم إجراء تجارة النفط بالدولار، الأمر الذي سيحد من قدرة البنوك الدولية في تقديم التمويل للصفقات التجارية مع إيران.

انفردت الولايات المتحدة بقرار الانسحاب مخالفة شركائها الرئيسيين، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، التي بقيت ملتزمة بتنفيذ الاتفاق وبذلت جهودًا كبيرة من أجل إقناع ترامب بعدم الانسحاب من الاتفاق، وإدخال تعديلات على الاتفاق أو التوقيع على ملحق يتضمن تسوية لقضايا الخلاف الرئيسية، على أساس أن الاتفاق النووي مع إيران هو أفضل سبيل لمنعها من امتلاك سلاح نووي، خاصة وأن موقف الدول الثلاث جاء منسجمًا مع الموقف الأوروبي الأوسع في الاتحاد الأوروبي.

جاء إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني متعدد

الأطراف في ٨ مايو ٢٠١٨م، مصحوبًا بإعادة العقوبات الاقتصادية التي كانت قد أوقفتها التزامًا بالاتفاق، فضلاً عن ممارستها لضغوط على الدول التي ستتعامل مع إيران، وفي حال نجاحها سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل، والتي لا تدعم شرعية النظام وتثير الاضطرابات.

سوف يلغي تصريح بيع طائرات بوينغ وإيرباص إلى إيران، وسيكون لدى هذه الشركات فرصة لعدة أشهر فقط لإنهاء تعاونها مع إيران، وهو الأمر الذي يؤكد الضرر الاقتصادي والسياسي الذي سيلحق بالنظام الإيراني من جراء هذا القرار بالانسحاب من الاتفاق، ولا شك أن قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي ووضعها تحت طائلة العقوبات الأمريكية سيؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الدور الإقليمي لإيران، وقد ينتهي الأمر إلى عزلها، كما ستتحرر الولايات المتحدة من الالتزامات التي فرضها الاتفاق النووي، وهذا سيكون له مردوده على الاقتصاد الإيراني بصورة رئيسية ومِن ثم حرمان إيران من بعض الموارد التي كانت توظفها لخدمة مشروعها التوسعي ووجودها في بعض مناطق الصراع.

تداعيات الانسحاب على الاقتصاد الإيراني

يتوقف مدى تأثر الاقتصاد الإيراني بقرارات الحظر والعقوبات الاقتصادية الدولية، على طبيعة وهيكل الاقتصاد الإيراني، الذي يعتبر الأكثر تنوعًا بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وهذا، لا ينفي حقيقة أن قطاع النفط والغاز، مازال يشكل القطاع الرئيس في الهيكل الاقتصادي، ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويشكل الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد، ولكن دون شك، تتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البتروكيماويات والصلب والغزل والنسيج، وصناعة السيارات، هذا بجانب قطاع الخدمات، فيما تشكل الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة أيضًا، ومصدر رئيسي بعد النفط للتصدير.

وتظهر بيانات البنك المركزي الإيراني أن القطاع غير النفطي (بما فيه الزراعة والصناعة والخدمات) يشكل حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي للبلاد خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكس تنوعًا أكبر في مصادر الدخل والأنشطة الاقتصادية، بينما يستحوذ النفط على قرابة ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

ما من شك في أن تداعيات انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الإيراني، من خلال علاقاته بالعالم الخارجي، من خلال الصادرات والواردات السلعية والخدمية وتدفقات التقنية ورؤوس الأموال، وتأثير ذلك على برامج العدالة الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا لم يستمر الموقف الأوروبي الداعم لإيران طويلا.

وفيما يتعلق بالنفط فمن المتوقع أن تلجأ حكومة طهران إلى بيع النفط في السوق السوداء بعد استئناف العقوبات الأمريكية مع بعض الدول مثل الهند والصين، رغم أن قرار العقوبات سيتضمن كل الدول التي تتعاون مع إيران. ولعل من أهم التداعيات المتوقعة تراجع إنتاج إيران من النفط، خاصة، حيث تشير بعض التوقعات إلى أن إنتاج إيران من النفط يمكن أن ينخفض من ٣,٩١ مليون برميل يوميًا حاليًا إلى ٣,٧٤ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٩م، فضلا عما هو متوقع من وجود مصاعب في تسويق النفط الإيراني مع بدء تنفيذ العقوبات خلال العام الحالي.

> **ترتب على رفع الحظر ارتفاع حجم التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣٦٪ وعقد صفقات بمليارات اليورو**

من ناحية أخرى تشير التقارير إلى أن بعض الشركات العالمية قد بدأت تخطط للانسحاب من العمل في الاقتصاد الإيراني، منها مجموعة إنجي الفرنسية للطاقة التي قد تنهي عقودها في نوفمبر، وكذلك شركة تورم الدنماركية العاملة في تشغيل ناقلات النفط وبدأت تفكر في وقف تعاملاتها، أما شركة ميرسيك تانكرز الدنماركية، فسوف توقف نشاطها في نوفمبر المقبل، ويوقف بنك دي زد الألماني تعاملاته المالية في يوليو.

كما بدأ قرار حظر التعامل بالدولار في إيران يؤتي أثاره السلبية، حيث تفاقمت أزمة نقص الدولار إضافة إلى تدهور قيمة الريال الإيراني إلى أدنى مستوياته التاريخية، مما أدى إلى إعلان طهران التوقف عن استيراد آلاف البضائع والسلع أبرزها السيارات، بعد أن وصل سعر صرف الدولار إلى مستويات غير مسبوقة.

وتشير التقارير الأخيرة إلى أن أسعار العملات الأجنبية بالسوق الحرة في إيران آخذة في الارتفاع بشكل غير مسبوق، حيث صعد سعر صرف الدولار في غضون أسبوع واحد من ٧٢٠٠ إلى ٨٠٠٠ تومان (التومان يساوي ١٠ ريالات إيرانية وهي العملة الرسمية)، في الوقت الذي فشلت محاولات السلطات الإيرانية في الحد من قوة السوق غير الرسمية، بعد أن فرضت سيطرتها على المتعاملين، المضطرين للبيع والشراء منها في ظل تحجيم وإغلاق الصرافات بشكل رسمي.

وفي السياق ذاته، حظرت وزارة الصناعة والتجارة الإيرانية استيراد أكثر من ١٤٠٠ سلعة أبرزها السيارات، التي يعتبرها النظام الإيراني ترفيهية، وسلعا ضرورية مثل زيوت الطعام، والمنظفات، تحت إشراف ما يعرف بالاقتصاد المقاوم في إيران، والتي تخضع لسيطرة المرشد الإيراني علي خامنئي، الذي سبق أن دعا مؤخرًا لدعم البضائع المحلية،

على إثر ارتفاع وتيرة الاحتجاجات لأسباب اقتصادية، بهدف البحث عن بدائل أمام العقوبات الدولية المفروضة على طهران، وهو الأمر الذي أثبت فشله في ظل تدهور معدلات التنمية، وارتفاع نسب التضخم والفقر إلى حد غير مسبوق.

احتمالات المستقبل والوضع الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن روسيا والصين، ومعهم الدول الأوروبية لا تزال تدافع عن مصالحها، مستندة إلى أن الاتفاق تم التصديق عليه من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم اعترضت على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وعلى عودة العقوبات، وبالتالي فإنه بدون دعم دولي، قد يكون للأثر الاقتصادي المباشر لانسحاب الولايات المتحدة على الاقتصاد الإيراني محدودًا، إلا أنه يبقى الخطر الأكبر الناجم عن فرض عقوبات ثانوية ضد الشركات الأوروبية التي لا تزال تعمل مع إيران.

وفيما يتعلق بخيارات المستقبل والوضع الاقتصادي الإيراني، فإن عدم اليقين في المناخ الدولي، وتباين المصالح الدولية بين أوروبا والصين وروسيا من ناحية، والولايات المتحدة من الناحية الأخرى، يفتح الباب أمام عدة سيناريوهات محتملة.

١- انهيار الاتفاق

يستند هذا الاحتمال على أساس ما تملكه الولايات المتحدة من سبل للضغط على بقية الحلفاء في الاتحاد الأوروبي، وإمكانية نجاحها في دفعهم للانسحاب من الاتفاق، فضلا عن التهديد بفرض عقوبات على الأطراف التي تقوم بشراكة مع الجانب الإيراني، بالإضافة إلى إمكانية تصعيب إجراء الاتفاقات التجارية مع الجانب الإيراني، وتنفيذ الصفقات، في ظل وقف استخدام الدولار في المعاملات التي يجريها الجانب الإيراني مع الأطراف الدولية الأخرى.

ومما يضعف من إمكان تحقق هذا الاحتمال أن إيران قد عمدت إلى توثيق تعاونها وعلاقاتها مع الدول الأوروبية ومع روسيا والصين، كبدائل عن الولايات المتحدة، فضلاً عن إقامة خطوط تعاون قد تحتاج إلى وقت طويل من أجل ملاحقتها والسيطرة عليها.

٢- بقاء الاتفاق دون الولايات المتحدة

يعد أحد أفضل الخيارات المطروحة أمام الجانب الإيراني، من أجل الحفاظ على مكتسبات الاتفاق النووي، ومواجهة احتمال العودة إلى مربع العقوبات والعزلة الدولية، وربما خسارة نفوذها الإقليمي، ويرتكز هذا الاحتمال على مواقف باقي أطراف الاتفاق الذين لا يحبذون النكوص عنه، وضرورة السعي لاستكمال أوجه الخلل. ومن وجهة النظر الإيرانية يبقى هذا الاحتمال الأفضل، كحل ثان، بعد انسحاب الولايات المتحدة، مستندة إلى الخلافات الكبيرة بين الموقف الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق وبين الأطراف الأوروبية وروسيا

والصين، الذين يدعمون بقاء الاتفاق، وإقرار المنظمة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية بالتزام إيران ببنود الاتفاق، وشرعية القرار الدولي ٢٢٣١ الذي أقر خطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة ٥+١، فضلا عن الإغراءات الاقتصادية التي قد تمنحها لشركاء الاتفاق النووي، في مجال الطاقة والنفط.

ومن أهم التحديات التي تعرقل هذا الاحتمال، وجود شكوك أوروبية حقيقية تجاه سلوك إيران، خاصة ما يتضح لها من السلوك الإقليمي، والذي قد يتسبب في أزمة إقليمية وصراع قد يؤثر على الاستقرار الذي قد تطال تداعياته أوروبا، كما أن إيران تصر على تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، وتثير مخاوف جيرانها، ومواقفها المتعنتة تجاه تسوية تلك الملفات، ومن ثم قد تكون هي السبب ذاته الذي يدفع الأوروبيين للخروج من الاتفاق.

٣- التوصل إلى اتفاق جديد

ويستند هذا الاحتمال على رغبة كل من إيران والدول الأوروبية، وروسيا والصين في الإبقاء على الاتفاق النووي، ولا يذهبون إلى المدى الذي ذهب إليه الطرف الأمريكي، مستندين إلى ما سببه الانسحاب الأمريكي من ضغوط على الجانب الإيراني بالعودة إلى طاولة المفاوضات، تجنبًا لعودة العقوبات الاقتصادية، ووقف الصادرات النفطية، وبالتالي التأثير على الأوضاع المعيشية، ويثير الغضب الداخلي، لذا يضغطون باتجاه التفاوض حول ملحق يتضمن معالجة للقضايا التي تثير مخاوف الولايات المتحدة، خشية الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

وقد يكون هذا السيناريو هو محور الاتصالات القادمة بين كل الأطراف المعنية بالأزمة، إذ سيسعى الأوروبيون إلى تهدئة الولايات المتحدة، وممارسة ضغوط على إيران من أجل الوصول إلى تفاهمات، تحول دون عودة الأزمة إلى المربع الأول.

مستقبل الاقتصاد الإيراني

مثل غيرها من النظم الأيدولوجية، يضع النظام الإيراني مصلحته في المقدمة على مصلحة الاقتصاد الوطني ومستوى التنمية والرخاء لشعوبها، ورغم استناد الموقف الإيراني إلى أن الاتفاق اكتسب شرعية دولية باعتباره اتفاقًا متعدد الأطراف، تم إقراره من قبل المنظمة الدولية، وبالتالي فإن انسحاب الولايات المتحدة خروج على الشرعية الدولية، لكنها لم تكتف بذلك بل تحاول التلويح للأطراف المؤيدة لاستمرار الاتفاق بالمصالح الاقتصادية، سواء من خلال التبادل التجاري أو من خلال الاستثمارات الأوروبية التي بدأت تتدفق بمجرد إعلان الاتفاق، فضلاً عن المصالح الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين.

من ناحية أخرى فإن معظم الإيرانيين لم يشعروا بفوائد تخفيف العقوبات، حيث تولي الحكومة اعتبارات الأمن وبسط النفوذ، أولوية على الأوضاع المعيشية للسكان، وتشير بعض التقارير أن معظم أموال الولايات المتحدة المجمدة البالغة ١,٧ مليار دولار ذهبت إلى زيادة ميزانية الدفاع، بما في ذلك دعمها للإرهاب وأنشطته في سوريا واليمن ودول أخرى في المنطقة.

مما لا شك فيه أن عودة العقوبات الاقتصادية سوف تثخن جراح الاقتصاد الإيراني، وتثقل كاهل المواطنين، وتزيد من أعداد الفقراء مع تزايد معدلات البطالة، خاصة في ظل ما يعاني منه الاقتصاد الإيراني من اختلالات هيكلية مزمنة، تؤثر على معدلات نموه وتطوره في المستقبل، وعلى رأسها الاعتماد المتزايد على قطاعي النفط والغاز، وسوء مناخ الأعمال والاستثمار، وتحتل إيران المرتبة رقم ١٢٤وفق تقرير أداء الأعمال من بين ١٩٠دولة شملهم التقرير Doing Business ٢٠١٨. ، فضلاً عن سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية، مما أضعف قطاع الأعمال الخاص، ويؤثر سلبًا على درجة الشفافية ويزيد من معدلات الفساد.

فضلا عن الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات الداخلية مثل تخفيف القيود على الأعمال، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، والتوسع في خلق فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ووفقًا لبعض التقديرات ،تسيطر مجموعات المصالح على ما يصل إلى ٦٠٪ من جميع الأصول الإنتاجية في إيران ولا تدفع أي ضرائب تذكر، فضلاً عن انتشار الفساد، وتحتل إيران المرتبة رقم ١٣٠وفق تقرير الشفافية من بين ١٨٠دولة شملهم التقرير Corruption Perception Index ٢٠١٧.

وتتوقف آفاق نمو الاقتصاد الإيراني على إمكانية إعادة اندماج إيران في الاقتصاد العالمي، خاصة في الأنشطة المصرفية والتجارة والاستثمار، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية، وأن يحافظ على نمو متزايد في القطاعات غير النفطية، و في ظل الوضع الراهن فمن المرجح أن تتزايد الضغوط التضخمية بسبب اتساع العجز في الموازنة العامة وتواصل الانخفاض في قيمة الريال الإيراني.

***أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنوفية ـ المستشار الاقتصادي بجامعة الملك عبد العزيز سابقًا**

عدم استقرار إيران والهجوم على المفاعلات النووية أخطر ما يواجه المنطقة

التداعيات العسكرية لانهيار اتفاق الملف النووي: السيناريوهات والبدائل

ليس هناك نظام في العالم على ألفة بمصطلحات الحصار والمقاطعة الاقتصادية، والعزلة الدبلوماسية، والهجوم العسكري مثل نظام طهران؛ وربما يعود ذلك إلى صورة النظام التي شكلتها أهدافه العدوانية الموضوعة منذ ١٩٧٩م، في أربع مراحل «إعلان الثورة»، و«تثبيت الثورة»، و«تصدير الثورة»، ثم المرحلة الرابعة وهي «إعلان الدولة الإسلامية» التي ستكون طهران محورها. وعليه فإن الإجراءات الأمريكية الجديدة كما تعتقد طهران ستكون مصدر إزعاج فحسب وقد تعطل جزء من مرحلة من مراحل الثورة الأربع لكن ليس المشروع الثوري كله، حيث يعتقد الإيرانيون بتمتعهم بخبرة كبيرة في التعامل مع العقوبات، وأصبحوا ماهرين في إيجاد حلولٍ جديدة للخروج من العزلة الدبلوماسية والاقتصادية، والتكيف مع التهديد بالحرب. لكن ما هي تداعيات انهيار اتفاق الملف النووي عليهم، واحتمالات التصعيد ،والسيناريو المتوقع وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي؟

د. ظافر محمد العجمي

أشكال الصراع المتوقع

في تقديرنا إن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق قد يعجل بمواجهة بين طهران وواشنطن مباشرة وغير مباشرة، عبر استهداف الحرس الثوري ككيان عسكري واقتصادي وسياسي وعبر الساحات التي يمتد فيها خصوصًا في الجبهة السورية، حيث تأتي سوريا في صدارة الدول المرشحة لأن تشهد تداعيات قرار الانسحاب وتحولها لجبهة صدام غير مباشرة مع الأمريكان لكن بين إسرائيل وإيران.

١- الحرس الثوري و خليط غير ناضج من التصاريح

فجأة بدأت الحرب الكلامية وكأنها الحدود القصوى للتحرك خارج دائرة العقوبات الاقتصادية الأمريكية، فقد صرحت واشنطن أنها لا تستبعد استخدام القوة ضد إيران، وقد جاء هذا بعد أن مهدت طهران لذلك بانهمار جلاميد لغوية للصدام حين قالت عن نيتها إنشاء المزيد من أجهزة الطرد المركزي، مما يعني في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية وعند أهل البيت الأبيض الانتقال إلى برنامج أسلحة نووية. اللافت للنظر هو التهديد بضرب إيران بطريقة مربكة. فقد قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إن حاولت طهران حيازة أسلحة نووية ستواجه "حنق العالم كله". فما درجة الحنق! و ما شكله! وهل هناك تنسيق دولي! أو على الأقل غربي بين أمريكا وأوروبا! أم أنه تنسيق بين واشنطن ودول الخليج بحكم أنها المتضرر الأول من الطموح النووي الإيراني! أم سيرافقها كلب حراسة الشرق الأوسط القابع في تل أبيب في رحلة القنص هذه! .هذا التهديد زاد حجم الإرباك فيه حينما أكمل الدبلوماسي الأمريكي الأول قائلا "عندما أقول الحنق فلا تخلط ذلك بالعمل العسكري. عندما أقول الحنق فأنا أقصد العار الأدبي والقوة الاقتصادية التي تسقط عليهم، هذا ما أتحدث عنه، لا أتحدث عن العمل العسكري هنا." فأربك بومبيو أصدقاء أمريكا أكثر من طهران.

وفي تقديرنا إن ما رُشح حتى الآن مما سيجري تجاه إيران

الانسحاب الأمريكي يعجل بمواجهة بين طهران وواشنطن لاستهداف الحرس الثوري وساحات تواجده في سوريا

هو خليط غير ناضج من عناصر حرب إعلامية تمهيدية متباعدة، وكما هو معروف لا يصنع الأعلام سياسات الدول ؛وإن كان يمهد لها، بل تصنعه مصالح الدول بالدرجة الأولى إذا كانت بيد رجال دولة محنكين. ولعل مجرى التصعيد سيصب كما يبدو في شرايين الحرس الثوري الإيراني أو الأطراف الإيرانية في سوريا ولبنان. ويقوي هذا الاعتقاد الهلع الذي رافق تحركات قادته مؤخرًا. وفيما يتعلق بإيران كان ترامب مقاوماً في شكل غير عادي أمام السذاجة والتفاؤل الخاطئ الذي كان ميزة العديد من قرارات سلفه أوباما، ،حيث سبق أن وصف الرئيس دونالد ترامب، الحرس الثوري بأنه "ميليشيا وقوة إرهابية فاسدة"، ثم فرض عليه عقوبات اقتصادية. لأنه كما قال "جيش عدائي يسرق الشعب الإيراني لتمويل الإرهاب في الخارج ". وهو بحق يسرق قوت الشعب منذ أن تأسس عام١٩٧٩م، للدفاع عن النظام الإسلامي في إيران، كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة في البلاد. حيث ستستهدف العقوبات بشكل خاص ذراع عملياتها في الخارج "فيلق القدس". كما أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية خمس شخصيات إيرانية على قائمة العقوبات الخاصة بها، على علاقة بالحرس الثوري الإيراني، وهم: مهدي أذربيشه، محمد جعفري، محمود كاظم أباد، جاويد شير أمين، سيد محمد طهراني، وجميعهم يعملون في "الحرس الثوري" الإيراني، ومتورطين في "تطوير القوة الصاروخية لإيران" .كما أن هذا الهلع جعل الميجر جنرال محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري الإيراني يصرح إن إيران لا تعتزم في الوقت الراهن زيادة مدى صواريخها، مشيراً إلى أن المدى الحالي وهو ٢٠٠٠ كيلومتر كاف لحماية الجمهورية الإسلامية، مضيفًا أن معظم أهداف الأعداء الاستراتيجية تقع بالفعل ضمن مدى ٢٠٠٠ كيلومتر. هذا المدى كاف لحماية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفي ما سبق رسائل لتحقيق أهداف عدة أهمها:

-تهيئة الشعب الإيراني والقوى المرتبطة بالحرس الثوري في

التصعيد الأمريكي يتجاوز مطالب الاتفاق النووي والقدرة الصاروخية و النفوذ الإقليمي بل تغيير نظام إيران و جيوبوليتيكها

الخارج كحزب الله والحوثيين والحشد الشعبي من أن الظروف تتطلب الانحناء للعاصفة. كما أن الظروف قد تُلزم الحرس الثوري بالتنازل عن توسعه الصاروخي وربما الوصول للسيناريو الكوري الشمالي بتدمير بعض الصواريخ في مرحلة قادمة .

-طمأنة الدول الأوروبية التي كان لها موقف شبه مقبول من إيران حيث لم تنسحب من الاتفاق وأبقت أبواب التواصل مشرعة، فكان على طهران إظهار حسن النية من أن صواريخها لن تطال أوروبا، مما يبدد مشروعية وجود صواريخ باتريول الأمريكية في بولندا والتي كررت واشنطن أمام العتب الروسي أنها لحماية الغرب من صواريخ إيران وليس صواريخ موسكو.

-لكسب تعاطف المجتمع الدولي فيما لو هاجمت واشنطن الحرس الثوري وصواريخه، حيث يمكنها القول أن مسافات صواريخنا هي لحماية المدى الحيوي لطهران وليس للوصول لأماكن أخرى. وفي الوقت نفسه هي رسالة تشير بإمكانية التفاوض مع واشنطن على برامج الصواريخ، مادام مزاج التنازلات مقبولا بعد قيام بيونغ يانغ بالتطوع بتدمير بعض صواريخها.

ويستمر سيل التصاريح غير الناضجة حيث عاد قائد الحرس الإيراني برفض التفاوض حول الصواريخ ودعم الحلفاء الإقليميين، حيث تفاخر بتمدد إيران في سوريا والعراق ولبنان. موضحًا أن الهدف من الضغوط الأمريكية إضعاف القدرات الصاروخية الإيرانية، مشيرًا إلى أن بلاده تملك الترسانة الصاروخية الأولى في المنطقة؛ وفقًا لمراكز أبحاث أمريكية.

٢- كسر إيران في سوريا أو احتواؤها

رغم أن الخطر الإيراني يتجاوز البرنامج النووي ويشمل دعم طهران للإرهاب إلى جانب الخطر الإلكتروني الذي يشكلونه. إلا

أن الإيرانيين يحاولون قدر الإمكان ألا يجازفوا بحرب مع إسرائيل لمعاقبة الأمريكيين . لكن الصهاينة لهم وجهة نظر مخالفة وتأكيدًا على ذلك التوجه في تل أبيب رفع الجيش الإسرائيلي حالة التأهب إلى القصوى تحسبًا لأي تصعيد في سوريا المجاورة حليفة إيران أكثر من مرة خلال الشهرين الماضيين.

ولأنه من المرجح أن يكون مستقبل سوريا هو نموذجًا اتحاديًا يتم بموجبه نقل السلطات إلى مناطق مختلفة. فإن استراتيجية إيران هي أن تستولي على نفوذ لها في هذه المناطق يسمح لها بالسيطرة على السلطات الحاكمة فيها. ويرى باحثون أنه بالنظر إلى الوقائع يصل المرء إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن القضاء على النفوذ الإيراني في سوريا، لأنه لا يوجد فصيل أو وكيل إيراني محدد يمكن استهدافه وإنما شبكة واسعة من القادة والمقاتلين والموارد والأسلحة التي تمتد عبر المنطقة وصولاً إلى أفغانستان. لا يمكن طرد إيران من سوريا، ولكن يمكن احتواؤها بضربات محدودة.

لقد تركت طهران بصماتها على كل أزمة كبيرة في المنطقة. ومن ذلك قيادة قوات الحرس الثوري مشروع طهران التوسعي من سوريا التي حققت فيها نجاحات كبيرة مقارنة باللاعبين الإقليميين المناوئين لها كدول الخليج وواشنطن وحتى تركيا. وعليه فرغم مباركة تلك الأطراف للضربات الجوية للأسد وحزب الله إلا أنهم يرون أنها غير كافية بمفردها لمعالجة جذور قدرة الأسد، والسبب هو أن جذور هذه الجرائم لا تأتي من دمشق بل من طهران فيجب عقاب إيران أيضًا . فاحتمالات الحرب الأمريكية مع إيران في سوريا عالية حيث لا يمكن تجاهل تبعية الهياكل المسلحة هناك لإيران كحزب الله اللبناني والحشد الشعبي وغيرهما من الزينبيون والفصائل الأفغانية والباكستانية الشيعية، وهي التي لن تقف مكتوفة الأيدي حال تعرُّض إيران لضربات عسكرية؛ وهو ما يلزم واشنطن بقطع رأس تلك الأذرع . في فترة ما كان هناك مساعي أمريكية لإيجاد موطئ قدم في مثلث الحدود العراقية - السورية- الأردنية إن لم يكن لها فللقوات التي تحظى بدعم من الولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده، بهدف إجهاض المساعي الإيرانية المقابلة لإيجاد نفوذ عبر الحشد الشعبي المدعوم منها في تلك المنطقة، ومحاولة ربط الجبهتين العراقية والسورية، وتسهيل مخطط الحشد لدخول الأراضي السورية والقتال بجانب الجيش السوري، وتأمين الإبقاء على الطرق مفتوحة بين إيران وسوريا عبر العراق، وضمان وجود ممر بري يصل إيران بحلفائها في المنطقة. كما أخذ الطرفان في التنافس في محاولة لفتح طرق غرب العراق، في الوقت الذي تتم فيه استعادة الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة .

قد تطلق إيران صواريخ ضد أهداف إسرائيلية و قواعد أمريكية أو تحرك خلايا إرهابية ضد المصالح الأمريكية

٣-الهجوم الجراحي على ايران نفسها

يبدو أن الغاية وراء التصعيد الأمريكي تتجاوز تحقيق مطالب تتعلق بالاتفاق النووي نفسه أو القدرة الصاروخية أو النفوذ الإقليمي لإيران، إنما الغاية هي تغيير نظام إيران ثم إحداث تغييرات في جيوبوليتيكها، حسبما أكد الرئيس ترامب نفسه. ولو افترضنا أن واشنطن حركت ذراعها العسكري لتحييد قدرة المفاعلات والقدرة الصاروخية في ايران نفسها وهو احتمال أضعف من إركاع الحرس الثوري بالعقوبات أو بضرب الإيرانيين في سوريا كما شرحنا سابقًا، فإن هذا الأمر سيقابل بواحد من استراتيجيات إيرانية محتملة أو ببعضها مجتمعة وتشمل :

-استراتيجية "نحتفظ بحق الرد" عبر الإحجام الكامل عن الرد وهو مشابهه للعجز العراقي عن الردّ المباشر بعد مهاجمة إسرائيل لمفاعل أوزيراك ١٩٨١م، أو السكوت السوري عن على مهاجمة مفاعل دير الزور ٢٠٠٧م. وهذا احتمالٌ قد تتبنّاه إيران أسوة بالمفهوم الخليجي (بلع العافية) .

- إطلاق عددٍ كبيرٍ من الصواريخ البالستية من إيران ضد أهدافٍ أخرى في إسرائيل وضد القواعد الأمريكية في دول الخليج العربي والعراق و الأردن.

- استخدام الخلايا الإرهابية لتنفيذ هجمات انتحارية ضد المصالح الأمريكية وربما الغربية لجرها للتحكم في الصراع ووقفه حين تشاء طهران .

ونرجح أن تقوم طهران بأحد العملين الأخيرين أو بهما معًا لأن الظهور بمظهر العاجز ليس في صالحها أمام الشارع والبازار والكتل السياسية الإيرانية الآخر الأكثر أو الأقل تشدد من النظام القائم .

المخاوف الخليجية من ضرب طهران

بلا استثناء ستكون جميع الأطراف خاسرة جراء مثل هذه الحرب، وحتى الدول الخليجية ستكون من المتضررين لكن ليس المتضرر الأكبر؛ فهناك توقع بالتصعيد ضد الخليج من اليمن، وسيواصل الحوثيون إطلاق الصواريخ الباليستية باتجاه الرياض، والإمارات وبقية المشاركين في التحالف العربي . لكن النظام الإيراني سيكون المتضرر الأكبر من مثل هذه الضربات التي ستكون كفيلة بدفع الإيرانيين للالتفاف حول رموز التهرد السياسي على نظام الملالي، الذي يعاني من فقدان مصداقيته في الشارع الإيراني. حتى أن المراقب يتساءل كيف تفشت البلاهة التاريخيّة في أروقة صنع القرار بطهران ليجدوا أنفسهم في مأزق الصدام مع العالم معطين الجندي الأمريكي فرصة لعب

دور مقوّضي الديكتاتوريات! رغم أن إيران بلد الحضارة والتراث والطبيعة، والشعر والتدين والحزن، لكن في ثنايا هذه الجوانب العاطفية الصوفية تقبع القلاقل وعدم الاستقرار كعملات أزلية بيد أهله سبقت تداول التومان؛ بل نكاد نجزم أن المنتج الحضاري هو في جزء كبير منه نتاج الثورات غير المنتهية على الظلم وكفاح الإنسان الفارسي لحياة أفضل، فهل يثور البازار الإيراني جراء الضغط الاقتصادي وانهيار العملة والعقاب العسكري إن حدث في إيران نفسها أو ضد الحرس الثوري فقط أو في سوريا !

إن من المؤسف أن تفتقد طهران القريبة منا، الرويّة والدراية في معالجة الأمور حيث لازالت مندفعة منذ ٤٠ عامًا ولم "تهدأ أو تنضج" سياسيّاً لتنتج كل عقد أخطار قد يكون محركها ثورة داخلية أو هجوم خارجي كما وصفنا أعلاه ومن الأخطار التي على الخليجيين تدبرها:

١-المخاوف بشأن المواد الإشعاعية

سيطال عدم الاستقرار الداخلي أو الهجوم الخارجي المفاعلات النووية فهي أثمن ما في بنك الاهداف. وليست مخاوفنا من الافتراضات الجزافية لأن أي تسرب بالمفاعل الإيراني يحتاج ٦ساعات للوصول للكويت. والوصول للسعودية بعد أيام معدودة، ثم سيكون بلوغ الإشعاعات النووية لليمن بعد شهرين فقط، ووقتًا أطول لتصل مصر، وتركيا، وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى سوريا ولبنان، في وقت لن يتجاوز ستة أشهر فقط.

٢-أمن مضيق هرمز

تدرب الحرس الثوري على إغلاق مضيق هرمز كإجراء قائم بذاته خارج قواعد الاشتباك الدفاعية أو الهجومية في عقيدته العسكرية، بل إن البرلمان شرع قانون لإغلاق هرمز أمام ناقلات النفط، ردًا على العقوبات، ولن يتردد عن التنفيذ في حال تمرد داخلي أو هجوم خارجي سواء بمرابطة السفن الحربية الإيرانية في المضيق، أو إغراق كل سفينة تعبره أو بإحداث تسرب نفطي في المضيق لمنع ١٧ مليون برميل من المرور للأسواق، وهي ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي،و٤٠٪ من تجارة النفط العالمية.

٣- موجة ضخمة من اللاجئين

لو خرج الإيرانيون للشارع للقضاء على الظلم والقمع والاستبداد المقيت، والسياسة الخرقاء التي يمارسها نظام الملالي لواجههم جحافل الباسدران كالنمل على دراجاتهم النارية، ولو حدث هجوم خارجي لإسقاط نظام طهران من قبل الأمريكان أو إسرائيل لكانت النتيجة مشابهة جراء الصدام بين الناس ورجال الحكومة. و كأي حدث تاريخي رئيسي يترك أثرًا في الجغرافيا، سيحدث عدم الاستقرار ونزوح وتغيرات ديموغرافية داخل إيران نفسها، أو هجرات عبر الخليجي العربي، وستكون دبي والكويت ملاذ قواربهم، حيث تبقى الهجرة غير الشرعية الملاذ الأخير، للهاربين من النظام الاستبدادي والعنف المفرط والاعتقال والاختطاف، وإن لم يكن لأجل ذلك فللوضع الاقتصادي لتوقف التجارة و البطالة مع الارتفاع الجنوني في الأسعار وتوقف الخدمات العامة.

المسارات الخليجية المحتملة للتعامل مع الأزمة

في زمن السلم وضعت دول مجلس التعاون الخليجي أسسًا واقعية ومنهجية للتعامل مع إيران، تقوم على ثلاث أرضيات تقبل بها جميع الدول في تعاملها مع الدول الأخرى:

- الأرضية الأولى هي "أن يكون هناك قبول بأن أساس العلاقات الإيجابية هو عدم التدخل في الشأن الداخلي".

-الأرضية الثانية، "قبول طهران بأن ثورتها شأن داخلي، وهي غير قابلة للتصدير إلى الدول العربية".

-الأرضية الثالثة، "القبول بمبدأ المواطنة على أساس الوطن، وليس المواطنة على أساس المذهب" .

لكن نظام طهران حين يشعر بالخطر جراء هجوم خارجي منفرد أو معه تمرد داخلي. وستكون تصرفاته خارج الرشد المتعارف عليه دوليًا؛ وقد يطال الشرر المفاعلات فتطلق المواد الإشعاعية، كما قد يطال أمن مضيق هرمز، أو ستنطلق باتجاه دول الخليج موجة ضخمة من اللاجئين؛ ناهيك عن فتح أبواب إيران على مصراعيها لجذب الإرهابيين من المليشيات الموالية للنظام لمساعدته مما يضيق المسارات الخليجية المحتملة للتعامل مع الأزمة. وعليه لن يكون أمام دول مجلس التعاون إلا اتخاذ خطوات قد يكون منها:

-رفع حالة الاستعداد في جيوش المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك تحسبًا لدخول الانخراط في صراعين متزامنين على جبهة اليمن والجبهة التي ستختار إيران فتحها إما بالصواريخ البالستية أو بالإنزال البحري أو عبر العراق كجسر بري يكون حرس المقدمة فيه قوات الحشد الشعبي.

-بحسب "رويترز" قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا، إن الدول التي تشتري النفط الإيراني يجب أن تستعد لوقف جميع الواردات منها، بدءًا من نوفمبر٢٠١٨م، مع إعادة فرض الولايات المتحدة عقوبات على طهران. وأضاف "سنعزل تدفقات التمويل الإيرانية، ونتطلع إلى تسليط الضوء على مجمل السلوك الإيراني الخبيث في المنطقة". وعليه نتوقع أن يكون الرد المنطقي من قبل طهران هو تكرار ما سبق أن قامت به في الثمانينات حين حيدت طائرات سوبر ايتندار الفرنسية مصبات النفط الإيرانية الجنوبية فقامت طهران بحرب الناقلات لمنع الجميع من تصدير النفط ما دامت لا تستطيع تصدير نفطها، ونتوقع أن يشمل الانتقام الإيراني التدخل في مضيق هرمز أيضًا.

إيران لن تجازف بحرب مع إسرائيل لمعاقبة أمريكا لكن رفع الجيش الإسرائيلي حالة التأهب القصوى تحسبا لأي تصعيد في سوريا

وفي تقديرنا أن على دول الخليج تفعيل خطة طوارئ سبق أن أُعدت لاستخدام كمية كبيرة من مخزونات الطوارئ للتعويض تقريبًا عن كل نفط الخليج الذي سيفقد إذا أغلقت إيران مضيق هرمز. أو بقيام عمالقة تصدير النفط السعودية والكويت الذين يعتمدون على مضيق هرمز في شحن معظم صادراتهم من الخام عبر شبكة أنابيب تمتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر أو عبر الشبكة الإماراتية إلى بحر العرب.

– عدم القدرة على تنفيذ حربين متوازيتين كما أشرنا سابقًا يفرض على قوات التحالف العربي التي هي خليجية في جلها سرعة حسم حرب اليمن .فقد طال أمد انتظار الحسم بعد الحزم. ومعركة الحديدة هي بوابة للنصر الحاسم لتفويت الفرصة على الحوثة من التمادي في التسلط عبر طلب المزيد من الحوار لتحقيق حلم «حزب الله» الجديد في اليمن، فالوقت ليس في صالح التحالف، والحوثة يخوضون المعركة الإعلامية الداخلية ببث سمومهم الفكرية في ثنايا المجتمع، على أساس أن الحرب مفروضة على الشعب اليمني كله وليس الحوثة وحدهم.

– ورغم سكينة طبيعة المحادثات بين أطراف الأزمة الخليجية إلا أن جهود الكويت كانت مميزة وفتحت آفاق يمكن الرجوع إليها للنفاد من الاحتقان الخليجي الراهن. ومما يشجع على ذلك أن وجهات النظر تسير في نفس الاتجاه نحو العمل المشترك الوطيد الذي سيظل ثابتًا لا يتغير مهما كانت الظروف بعد تلافي نقاط الاختلاف في البيت الخليجي.

*مدير مجموعة مراقبة الخليج

الموقف السعودي جعل ترامب يعيد مراجعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

السعودية الجديدة في قلب تشكيل نظام إقليمي شرق أوسطي مقبل

لا يمكن أن يتشكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بمعزل عن تشكل النظام العالمي، رغم أن كثيرًا من الدراسات حول تشكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط أصابها لوثة سطحية أو تسرب إلى حقل تلك الدراسات الاستراتيجية كانت من أجل مسايرة للسرعة والسبق والحصرية التي تتطلبها وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، ما جعلها بعيدة كل البعد عن المنهجية العلمية في تحليل الأوضاع العالمية والإقليمية في حقلي السوسيولوجيا والجيوبولتيكا.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

بناءً على ذلك انقسم المفكرون بين يسار ويمين وتباينت آراؤهم بين محتف بالعولمة وبين رافض لها منهم من يعتبر أن ما وراء العولمة عالم بربري وفوضى قادمة تهدد الجميع وليست موجهة ضد الشرق الأوسط بمفرده والتي نتج عنها عسكرة العلاقات الدولية في ظل بروز عبودية جديدة وفوضى متشظية خصوصًا في ظل عمليات السلام المعطلة التي تخص الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، لكن في المقابل هناك اهتمام بالسلام بين أمريكا وكوريا الشمالية.

لكن هيمن على العالم في الخمسينات والستينات من القرن الماضي الحرب الباردة واستطاع كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون عام ١٩٧٢م، فصل مسار الصين عن المدار السوفيتي، وساهم بريجينسكي في تشكيل معاهدة كامب ديفيد التي أُبرمت في عام ١٩٧٧م، بين إسرائيل ومصر والتي لا تزال معاهدة السلام الدائمة الوحيدة في الشرق الأوسط، ويعود الفضل لبريجينسكي مصطلح الانخراط السلمي مما جعله يسعى لتحقيق انفراج مع الاتحاد السوفيتي وضغط من أجل حقوق الإنسان، وتطبيع العلاقات بين أمريكا والصين، لكن يؤخذ على بريجينسكي أنه ساعد على نمو إرهاب المتطرفين بسبب دعمه المجاهدين في أعقاب غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩م، التي انتقلت إلى الشرق الأوسط لاحقا.

تتعرض المنطقة العربية اليوم إلى تفتيت وتجزئة الإسلام كدين أممي إلى طوائف ومذاهب تحت تأثير عنصري إقليمي بقيادة ملالي إيران المتستر بإرهاب ديني في اليمن ومتدخلا بالمذهب في العراق ومليشاويا مخترقا الغالبية السنية خصوصًا العربية في سوريا ولبنان، استفادت دولة الملالي من إقصاء أوباما السعودية عمدًا عن مفاوضات الاتفاق النووي، لكن التمرد السعودي على أمريكا جعل ترامب يعيد مراجعة الاستراتيجية الأمريكية تلقت دولة الملالي ضربة ليست على الخد بل على اليد بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني ويريد أن يحاسب دولة الملالي كدولة مارقة على النظام العالمي ومحاسبتها على التدخل في المنطقة العربية الذي يهدد المصالح الأمريكية، مع إعادة فرض العقوبات الاقتصادية بما في ذلك العقوبات الفرعية المفروضة على حلفاء الولايات المتحدة، وستتبع لاحقا حزم من العقوبات وأنماط الضغط الأخرى غير ذات الصلة بالقضية النووية، الهدف منها هو خنق اقتصاد الحرس الثوري التابع للنظام الحاكم بشكل خاص وهي قوة ناعمة أكثر تأثيرًا من القوة الصلبة المتمثلة في إرسال مزيد من القوات العسكرية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط.

وهو ما يتماشى عن إحجام الإدارة الأمريكية عن العودة إلى سياسة التدخلات العسكرية المباشرة، ولن يستمر الحرس الثور هادئًا فترة طويلة ستكون ردود فعله غير المتناظرة ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وبشكل خاص السعودية في وعلى طاولة

الحرس الثوري التمسك بالتدخل في العراق وسوريا ولبنان بشكل خاص وأفغانستان واليمن ما يعني الأمر العبث بأعواد الثقاب في منطقة شديدة الاشتعال وفي ظل استراتيجية الولايات المتحدة بعد التدخل المباشر فهي تعتمد استراتيجيتين تجاه الحرس الثوري الأولى فرض حزم من العقوبات والاستراتيجية الثانية تنسيق سياساتها مع السعودية في مواجهة النفوذ الإيراني.

تفرض القوة منطقها على منحنيات الصعود والهبوط في العالم، وتتعدد أشكالها، ما بين النعومة والخشونة، والبطش، حيث تبقى القوة في فضاء العلاقات الدولية كعلاقة مركبة وحاكمة لإشكاليات كثيرة تؤثر تأثيرًا كبيرًا على تشكيل النظام الإقليمي، ورغم ذلك فإن تنافس الولايات المتحدة والسعودية مع إيران هو على صعيد القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة يمكن أن تؤتي ثماره المنطقية، وما نشاهده في الانتخابات البرلمانية العراقية في مايو ٢٠١٨م، والتي قد تسفر عن تغيير كبير في المشهد السياسي في العراق، وهو يعكس توازنًا جديدًا للقوى أكثر إيجابية عن ذي قبل وهو يثبت نجاح الدبلوماسية السعودية في دعم الصدر سياسيًا وأمنيًا.

وهو ما جعل دول الشرق الأوسط مؤخرًا استيعاب أهمية دور عناصر القوة في فهم الخيارات الأساسية للعناصر الفاعلة في المجتمع الدولي، رغم أن عنصر القوة في العلوم الاجتماعية ينظر إليها بأنها أضحت تمثل تلونًا متنوعًا وأكثر تعقيدًا ولغوًا محيرًا أكثر من أي وقت مضى بسبب صعوبة فهم ما وراء الدوافع المؤسسة لمواقف الدول تجاه قضايا معينة، فمثلا نجد هناك توافقًا بين دولتين في ملف ما، بينما نجد نوعًا من التنافر فيما بين ذات الدولتين في ملفات أخرى يعود ذلك إلى عناصر القوة والضعف والمصلحة لكل دولة في كل ملف بشكل منفصل وهي عوامل أساسية في تشكيل النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، حتى أضحى التفريق بين القوة الناعمة والقوة الصلبة غير ممكنًا اليوم كما كان واضحًا في التسعينات من القرن المنصرم.

أدركت دول الشرق الأوسط وعلى رأسها السعودية أن القدرة العسكرية تمثل أهمية في رسم خارطة العلاقات الدولية لكنها اليوم لا تمثل الأولوية الأولى، فهناك معايير وقوى أخرى تأتي قبلها مثل القوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية أي هناك مراجعة للمفاهيم التقليدية، وهناك درس الاتحاد السوفيتي ماثلا للعيان أمام الدول عندما تفكك في الثمانينات رغم أنه كان يمتلك قدرة عسكرية، وهو ما جعلها تتجه نحو قيادة تحول اقتصادي جذري عبر رؤية المملكة ٢٠٣٠.

فالعولمة ونهاية عهد القطبية الثنائية حفزتا على قراءة جديدة لمفهوم القوة خاصة في ظل تعدد العناصر على الساحة الدولية، الأمر الذي ترتب عليه ظهور معايير جديدة للقوة مثل حجم ونطاق المعرفة، وكذلك حجم المعلومات ومستوى التعليم وهي معايير تتمتع بقدر أكثر أهمية من المعايير الكلاسيكية التي كانت تصوغ العلاقات الدولية في زمن الثنائية القطبية.

شعرت السعودية بأن أهم عناصر القوة في مدى نجاحها في السيطرة على حدودها، وبسط سيطرتها عليها بشكل تام وكامل، لذلك هي لم تسمح بهيمنة إيرانية على البحرين ولا جعل قطر تستهم منصة للإخوان بقيادة تركيا، فرضت عليها المرحلة الجديدة قيادة عاصفة الحزم ضد مليشيات الحوثيين في اليمن التابعين لإيران، وفرضت عليها قيادة مرحلة مقاطعة دولة قطر لمحاصرة منصة الإخوان في قطر وتحجيم دورهم في المنقطة استعدادًا لمرحلة جديدة في المنطقة وفق ترتيبات إقليمية ودولية بقيادة السعودية مما يفرض عليها محاصرة ووقف تمويل دولة قطر لتلك التنظيمات.

أدركت السعودية كذلك أنه يجب أن ترتب أوضاعها الداخلية من خلال وجود غطاء اجتماعي واقتصادي لما على الأرض من اقتصاد وسكان من خلال برنامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحفيز ما تتمتع به من بُنى تحتية وموارد طبيعية، وسكانية باعتبار السكان العنصر المهم ورهانًا كبيرًا لقوة الدولة يسمح لمليشيات داخل الدولة تبعيتها لدولة أخرى، كما أنه يضمن وجود أيد عاملة ومن ثم سوق عمل، وهي تأمل في إنشاء آليات لصون الاستقرار في الشرق الأوسط.

القادة الجريئون يمكن أن ينجحوا من خلال نشر رسالة أمل وانفتاح وإشراك وتعزيز رؤية تقدمية على أساس إصلاحات موثوق بها، ومثال على ذلك روسيا تتمتع بحماية طبيعية لكنها لا تمتلك بنية تحتية قوية وهو ما يؤدي إلى وجود قوة محدودة للدولة على هذه الأراضي لذلك وجدت ضالتها في التحالف مع السعودية لتمتين علاقتهما في قيادة أسواق النفط من أجل بناء المزيد من البنى التحتية في كل منهما.

نحن نعيش مرحلة ما بعد العولمة التي كان ينظر لها من أنها شرط استكمال العولمة هو مزيد من الدماء والحروب وعسكرة العلاقات الدولية، ولا ترمي حالة الاضطراب التي دخلها العالم إلى غاية محددة أو هدف بعينه، بل تسعى إلى إدامة نظام غير مستتب ترعاه مؤسسات مالية عابرة للقوميات ما أفضى في المحصلة إلى خضوع الدولة - الأمة للشركات المتعددة الجنسيات التي سلبت من الدول سيادتها السياسية

"العقوبات الاقتصادية تخنق اقتصاد الحرس الثوري الإيراني وتتماشى مع إحجام الإدارة الأمريكية عن التدخلات العسكرية

والاقتصادية.

حتى أضحت العولمة الاقتصادية محددًا جوهريًا في إعادة تشكيل السياسية، لكن يبدو أن التقدم التكنولوجي وما رافقه من ثورة إلكترونية دخلتها بشكل مفاجئ فقدت عندها العولمة القيادة، ولأول مرة فقدت العولمة القدرة على إدارة مصالحها بفضل الثورة الإلكترونية وحتى الحكومات المحلية، لأن هذه الثورة تسمح بالتفكير والقيادة في نظام منفلت من الضوابط والقيود امتدت إلى أنحاء العالم ولم تعد متركزة في مكان محدد بل بدأت تضرب الهجرات والإرهاب دول أوروبا وأمريكا.

هناك واقع هجين غير مسبوق من المستحيل الإحاطة به إذا لم يكن هناك تعاون مشترك، لأن العنف الممارس في عالم اليوم يهدف إلى فرض سيطرة وتراتيبية معينة، لكنه قطعًا لا يعمل على إقامة نظام سلمي، بل يسعى إلى اتساع رقعة العنف وتعميمه، ما يعني أن العالم يعاني من حرب عالمية، بعدما حاول العالم الغربي دفع رحى الاضطراب إلى منطقة الشرق الأوسط لأنه كان يعتبرها فضاءات تتكثف فيها إشكاليات جيو- استراتيجية وجيو- اقتصادية، فلم تعد اللامبالاة تنفع بعدما كان الغرب لا تؤرقه حروب الشرق الأوسط ولا يرغب في إيقافها لأن الانتصار لم يعد الهدف منها.

"تتعرض المنطقة العربية لتجزئة الإسلام كدين أممي إلى طوائف ومذاهب تحت تأثير عنصري بقيادة ملالي إيران المتستر بالإرهاب"

استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا المحظورة دوليًا وتحديد المسؤولية عن استخدامها تعترضها مصالح دولية بين الغرب وروسيا حيث تريد روسيا أن تنتزع من الغرب اتفاقية على غرار اتفاقية هلسنكي في أغسطس ١٩٧٥م، بين الاتحاد السوفيتي السابق والدول الغربية التي حددت أطر العلاقات خلال الحرب الباردة وأن تمتد تلك الاتفاقية بين السعودية وإيران عندما تقتنع إيران أن التغيرات الجيو- سياسية تغيرات لا تصب في صالحها بل تصب في صالح السعودية، والتي تفرض على مجلس الأمن أن يضطلع بدور ما في حال سارت الأمور على ما يرام في شبه الجزيرة الكورية في أعقاب القمة التاريخية التي جمعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في سنغافورة بعدما كان مجلس الأمن متحدًا خلف قيادة أمريكية قوية.

لم يعد يقتنع الغرب بأن لإيران مصالح أمنية مشروعة في الشرق الأوسط بل هي تراها مزعزعة للاستقرار، وإذا اعترف بأن لها مصالح أمنية مشروعة كذلك يعترف بأن للسعودية هي الأخرى مصالح أمنية مشروعة يجب التوفيق بين جميع المصالح، خصوصا بعدما اتجهت الدول الغربية إلى اتخاذ سياسة حازمة حيال الدور السيء لإيران في المنطقة، لكن على دول المنطقة وخصوصًا السعودية أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق الاستقرار في المنطقة.

عانى الشرق الأوسط حالة من الاضطراب بعد نهاية الحرب الباردة عندما كان الحديث عن نظام عالمي جديد الذي بدأ باحتلال صدام الكويت ثم أحداث ١١ سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق إلى أن أتت ما يسمى ثورات الربيع العربي، ولم يكن العرب جاهزون بعد نهاية الحرب الباردة ماذا يعني نظام عالمي جديد الذي يعني اضطراب منطقة الشرق الأوسط، كذلك لم تكن تلك الانتفاضات عاقلة مقتنعة بالوحدة بل على العكس هزت الثقة بالدولة والشعب فانهارت سوريا، وضربت العراق المنهار أصلا، واليمن، وليبيا، ويتعرض السودان لعوامل تعرية، ولا يزال الصومال يعاني الانهيار، وليست موريتانيا بأفضل حال.

التحرر العربي من الاستعمار والتخلف تم على أساس إنشاء كيانات مستقلة لكنها لم تتمكن من ترسيخ اتحاد فيدرالي على غرار الاتحاد الأوربي، بل نجد حتى المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي والمغربي يتجهان نحو التفكك رغم أن التحديات أبقت على مجلس التعاون الخليجي قائمًا لكنه من دون تقدم وتحقيق المواطنة الخليجية ما جعل السعودية تبحث عن خيارات أفضل.

لم تكن فقط منطقة الشرق الأوسط شملها الاضطراب بل حتى البلقان، لكن كيف عاد الهدوء إلى منطقة البلقان ولم يعد الهدوء إلى منطقة الشرق الأوسط، لكن بعدما امتد أثر تلك الاضطرابات إلى أنحاء واسعة من العالم، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط موعودة بعودة الهدوء إليها، لكن هناك تصادم الكثير من المصالح بطريقة لا مثيل لها من قبل جزئيا لأن الكثير في بلدان الشرق الأوسط لم تكن لاعبة على الساحة الدولية سابقا، بينما اليوم أصبحت السعودية لاعبًا إقليميًا ودوليًا خصوصًا وأنها عضو في مجموعة العشرين ومن الضروري أن تحافظ على بقائها في هذه المجموعة مما يتطلب تقوية اقتصادها المحلي.

لذلك نجد اليوم السعودية تحولت إلى لاعب إقليمي ودولي لإدارة نوع من تنافس المصالح بين الشرق والغرب وهي تتجه نحو إدارة حوار أكبر مع تلك المجموعات من أجل تسوية التنافس على كل هذه المصالح خارج نطاق خطر النزاع أو عدم الاستقرار مثال على ذلك التعاون مع روسيا في إدارة أسواق النفط بعيدًا عن التنافس والنزاع.

وبدأ العالم وخصوصًا الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية كقوة اقتصادية جديدة قادرة على أن تبذل المزيد من الجهد لمساعدة مناطق مختلفة على أن تكون أكثر استقرارًا مثال ذلك مصر والأردن واليمن والعراق وسوريا، وهي تتولى إدارة منظمة المؤتمر الإسلامي في صياغة بعض الآليات لإدارة بعض القضايا الداخلية في المنطقة، خصوصا في وقف موجة الإرهاب والتشدد والاندماج العالمي.

* أستاذ بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

الانسحاب الأمريكي لن يحدث تغييرًا "حاد وسريع" في حالة الأوضاع الإقليمية

العلاقات الإقليمية وتطورات الملف النووي: تحجيم التهديدات الإيرانية في المنطقة

انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول (٥ + ١) في الثامن من مايو من عام ٢٠١٨م، القرار جاء متسقا مع حالة مستمرة ومتجددة من محاولات الرئيس دونالد ترامب لإعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية؛ لاسيما تلك المتعلقة بالاتفاقات الدولية التي انتقدها خلال حملته الانتخابية، وفى مقدمتها الاتفاق النووي مع إيران، واتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي. حيث رأى ترامب أن الاتفاق وفر مظلة دولية لتمدد المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وزاد من نفوذه في دولها، فضلا عن أنه لم يتطرق لمنظومة برنامج الصواريخ الباليستية التي استطاعت طهران تطويرها بقوة خلال العامين الماضيين، كما أنه يُمكّن طهران بصورة أو بأخرى من امتلاك قدرات تؤهلها لإنتاج أسلحة نووية في إطار قانوني معترف به دوليا.

صافيناز محمد أحمد

وقد اتبعت إدارة ترامب تلك الخطوة بفرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية الشاملة على النظام الإيراني، مصحوبة بتهديدات للدول التي ستساعد طهران فى خرق العقوبات أو مساعدتها في استكمال امتلاكها سلاحا نوويا.

وقد مثل القرار انسحابا من جانب واحد فقط من بين ستة أطراف أبرمت الاتفاق الذى منحه مجلس الأمن فيما بعد اعترافا دوليا. حيث اعترضت الدول الأوروبية الشريكة في إبرام الاتفاق على هذه الخطوة، واعتبرتها خطوة غير محسوبة العواقب والتداعيات، لكونها توفر لإيران مبررا لاستئناف نشاطها في تخصيب اليورانيوم تمهيدا لامتلاكها سلاحا نوويا، وكان هذا التباين في الموقفين الأمريكي والأوروبي بشأن الاتفاق النووي مع إيران من أهم التداعيات التي لها انعكاساتها على مدى استمرار بقاء هذا الاتفاق قائما من عدمه.

وعلى الجانب الآخر فقد لاقت الخطوة الأمريكية ترحيبا من بعض الدول وفى مقدمتها دول الخليج؛ التي تعتبر إيران مصدر التهديد الأول والرئيسي للأمن في المنطقة.

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران يفرض عدة تساؤلات حول تداعياته وتأثيراته على مجمل العلاقات الإقليمية خاصة المتعلقة بسياسات إيران وتمددها في المنطقة؛ لاسيما في ملفات العراق وسوريا واليمن ولبنان، وكلها ملفات تتماس فيها المصالح الإيرانية مع نظيرتها الخليجية وتحديدا المصالح الإقليمية السعودية. كما يفرض تساؤلات بشأن مستقبل التباين في الموقفين الأمريكي والأوروبي فيما يتعلق بالاتفاق، ويطرح كذلك استفسارات بشأن طبيعة العلاقات الإقليمية القائمة في المنطقة، أو تلك التي ستترتب على حالة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

بإمكان إيران دفع حلفائها في العراق خاصة الحشد الشعبي إلى استهداف الوجود العسكري الأمريكي

أولا: تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران:

ثمة من يرى أن خطوة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني قد لا تكون مهددة بقوة للدور الإيراني في المنطقة، ولن تدفع إيران إلى الانسحاب من الاتفاق ردا على الخطوة الأمريكية، وبالتالي لن تتجه إلى استئناف نشاطها النووي. وفى المقابل هناك رأى يقول أن الخطوة تمثل ضربة قاصمة للاتفاق النووي الإيراني، وأن حالة التمسك الأوروبي بالإبقاء على الاتفاق لن تستمر طويلا، لاسيما وأن الولايات المتحدة تتحكم في النظام المالي والاقتصادي العالمي إلى حد كبير، ما يمكنها من فرض مزيد من العقوبات التي قد تطال الشركات الأوروبية نفسها حال عدم خروجها من إيران. أيا كان الرأي الذى سيفرض نفسه بشأن تفسير موقف الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران على المديين المتوسط والطويل، فإن الواقع يشير إلى وجود تداعيات وتأثيرات على عدة مستويات يمكن رصدها في النقاط التالية:

على مستوى منطقة الشرق الأوسط :

ثمة احتمالات تقول بأن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني قد يدفع إيران – وتحت وطأة وشدة العقوبات الاقتصادية والمالية واستمرارها – إلى العودة لعملية تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم، وبالتالي تطوير برنامجها النووي دون أن يكون خاضعا للإشراف الدولي حال خروجها منه، أو حال خروج الدول الأوروبية منه. وأن هذا الاحتمال يعنى تهديدا مباشرا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ككل خاصة دول الخليج وإسرائيل، ويدفع إلى سباق تسلح حاد في المنطقة. هذا إلى جانب تصعيد حدة الحروب بالوكالة من ناحية، وتصاعد حدة المواجهات العسكرية المباشرة من ناحية أخرى لاسيما بين إيران وإسرائيل في الساحة السورية. هذا تحقق في الواقع بعد ساعات من الانسحاب الأمريكي؛ حيث وجهت إسرائيل ضربات عسكرية ضد البنية التحتية الإيرانية فى الجنوب السوري، بينما قام وكلاء إيران في اليمن باستهداف الحدود الجنوبية السعودية عبر صواريخ باليستية.

هذه الاستهدافات تكررت مرات عدة في أعقاب الخطوة

الأمريكية بصورة دفعت إلى القول بأن الحرب في منطقة الشرق الأوسط ستكون وشيكة جدا. لكن الواقع يشير إلى أن خيارات الحرب بمعناها الواسع لم تكن هدفا للإدارة الأمريكية الحالية، بالرغم من خطابها التصعيدي التهديدي. وإنما تظل الاستهدافات النوعية العسكرية من حين لآخر، والمواجهات العسكرية عبر الوكلاء هي الآليات الأكثر تعبيرا عن خطاب تلك الإدارة تجاه أعدائها في منطقة الشرق الأوسط. فكل ما تريده واشنطن من انسحابها من الاتفاق هو دفع إيران إلى قبول وجهة النظر الأمريكية الرامية إلى الدخول في مفاوضات جديدة؛ هدفها الوصول إلى اتفاق مختلف يضع مسارا يضمن أن لا تكون إيران مصدرا مهددا للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؛ أي أن واشنطن حاليا ليست بصدد خوض حربا مباشرة مع إيران التي ستتجه إلى إتباع سياسة أكثر تشددا في المنطقة؛ لاسيما تجاه ملفات التماس مع دول الخليج وتحديدا مع السعودية التي تعتبرها إيران عدوها الإقليمي الأول. في هذا السياق يمكن تفسير حالة الضغط الأمريكي التي تُمارس على إيران للخروج من سوريا ككل وليس منطقة الجنوب السوري فقط، فضلا عن حالة التباين في المواقف بين روسيا وإيران بشأن توسع الأخيرة في إقامة العديد من قواعد البنية العسكرية في سوريا على مدى العامين الماضيين، ومحاولة الرئيس الأمريكي الضغط على نظيره الروسي فلاديمير بوتين لحمله على اتخاذ موقف تجاه استمرار بقاء القوات الإيرانية في سوريا، ويأتي في سياق ذلك الطرح الذى أشارت إليه الإدارة الأمريكية بشأن إمكانية سحب قواتها من سوريا مقابل أن تحل قوات عربية محل تلك القوات.

> **التمسك الأوروبي للإبقاء على الاتفاق لن يستمر طويلا لإمكانية فرض أمريكا عقوبات على الشركات الأوروبية**

انسحاب الولايات المتحدة إذن من الاتفاق النووي مع إيران بالكيفية السابقة يشير إلى تأثيرات جمة على ملفات الانخراط الإيراني في منطقة الشرق الأوسط : فـفي العراق بإمكان إيران دفع حلفائها هناك، لاسيما هيئة الحشد الشعبي، إلى استهداف الوجود العسكري الأمريكي خاصة بعد أن تحولت الهيئة إلى كيان سياسي أحرز نتائج يعتد بها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (مايو ٢٠١٨م) تمكنها أن تكون رقما مهما في معادلة الحكومة العراقية الجديدة. هذا فضلا عن التأثير الديني القوى الذى تمتلكه طهران وتوظفه بنجاح كبير في إدارة علاقة التبعية التي تتخذها العديد من القوى السياسية الشيعية العراقية عنوانا للعلاقة مع إيران على مدار السنوات الماضية، وتحديدا منذ الانسحاب الأمريكي في نهاية عام ٢٠١١م. أما في سوريا فكانت انعكاسات الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني أكثر وضوحا حيث المواجهة المفتوحة مع إسرائيل في الجنوب السوري، في ضوء رفض إسرائيل أي وجود عسكري إيراني أو لحزب الله اللبناني في منطقة الجنوب حيث الحدود مع الجولان المحتل. فضلا عن احتمالات أن تستهدف الميليشيات الإيرانية الموجودة في سوريا القواعد الأمريكية في شرق وشمال شرق سوريا. وكذلك الأمر بالنسبة لليمن ولدور التحالف الذى تتزعمه السعودية فيها فبالرغم من عدم اعتراف إيران بالمشاركة العسكرية إلى جانب الحوثيين، لكنها تقوم بدعمهم بالسلاح والصواريخ التي تطلقها تلك الجماعة على حدود السعودية. وعكست تطورات أزمة الاتفاق النووي الإيراني والانسحاب الأمريكي منه تجاه إيران إلى رفع مستوى دعمها العسكري والمادي للحوثيين، والذى قوبل بتصعيد سعودي إماراتي على الساحة اليمنية وتحديدا في صعدة معقل الحوثيين. هذا يعنى أن الخطوة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي تبعه تصعيد مباشر وغير مباشر في ساحات المواجهات العسكرية بين إيران وبين مناوئيها الإقليميين.

• على مستوى العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين:

خطوة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني مقابل تمسك الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق به، أدت إلى توتر العلاقات الأمريكية الأوروبية التي كانت تتمتع بقدر من التماهي والاستقرار في العديد من القضايا الدولية. هذا التوتر جاء نتيجة لفشل محاولات قادة العديد من الدول الأوروبية وتحديدا فرنسا وألمانيا وبريطانيا في إقناع الرئيس الأمريكي بعدم اتخاذ خطوة سلبية تجاه الاتفاق عند حلول موعد المراجعة له. وهو ما يعنى استهداف مباشر للشركات الأوروبية العاملة في إيران في مختلف المجالات عبر العقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها واشنطن على إيران. هذا بخلاف أن تلك العقوبات ستهدد مباشرة العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإيرانية، والتي تزايدت معدلات نموها بعد توقيع الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٥م. فالدول الأوروبية لا ترغب في الدخول من جديد في مفاوضات قد تستغرق سنوات بشأن الاتفاق النووي الإيراني، فضلا عن عدم اقتناعها بموقف الإدارة الأمريكية بشأن الاتفاق. وتعتبر الدول الأوروبية أن الخطوة الأمريكية تقوض فعليا مساعي حكوماتها للاستفادة من السوق الإيراني عبر شركات الاستثمار الأوروبية المختلفة.

وزاد من معدلات التوتر الأوروبية الأمريكية، على هامش الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، أن هذا الانسحاب قد أضر بالمصالح الاقتصادية الأوروبية مقابل تعزيز مصالح الشركات المماثلة التابعة للصين وروسيا. حيث روجت طهران إلى

الانسحاب الأمريكي أضر بالمصالح الاقتصادية الأوروبية مقابل تعزيز مصالح شركات الصين وروسيا

إمكانية استبدال الاستثمارات الأوروبية الأمريكية بأخرى روسية صينية. وبالرغم من النجاح الذى أحرزته طهران في هذا السياق، إلا أن تلك الدول تجاوبت نسبيا مع العقوبات الأمريكية حتى لا تضع علاقتها مع الولايات المتحدة في دائرة الاستهداف غير المحسوب لقرارات الإدارة الأمريكية الحالية.

في إطار الرؤية الأوروبية الرافضة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، يمكن القول أن ثمة احتمالات مستقبلية قد تشكل مسار العلاقات الأوروبية الإيرانية بشأن الاتفاق بعضها يشير إلى إمكانية تعاون الدول الأوروبية مع كل من الصين وروسيا في الضغط على إيران لحملها على العودة لمفاوضات جديدة تتعلق بالاتفاق النووي وفقا للمطلب الأمريكي. ووفقا لهذا الاحتمال فمن الممكن أن تمارس روسيا بالتحديد ضغوطا وازنة على إيران قد تدفعها مستقبلا إلى الدخول في مفاوضات جديدة بشأن برنامجها النووي. وربما حالة الخلاف الروسية الإيرانية الآخذة في التصاعد حول الدور الإيراني الحالي في سوريا، ومدى ما يمثله من ضغوط على روسيا وانجازاتها هناك يفسر هذا الاحتمال. وهو ما يعنى تدشين اتفاقا جديدا لا يتوقف عند حدود تقويض القدرات النووية والباليستية الإيرانية، وإنما يتعداها ليشمل تقويض الدور الإيراني الإقليمي بالأساس الذى بات مهددا لأمن دول المنطقة ككل. والبعض الثاني من هذه الاحتمالات يشير إلى مخاوف أوروبية من اندلاع حرب إقليمية شاملة في الشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل تكون ساحتها سوريا، لاسيما بعد الاستهدافات الإسرائيلية للميليشيات الإيرانية وللبنية العسكرية الإيرانية في الجنوب السوري، وفى مناطق الوسط حمص وحماة ودمشق. وبالتالي فإن إيران وتحت وطأة الداخل وضغوط الخارج ستتجه إلى البحث عن مخرج لتدخلاتها السياسية والعسكرية في ملفات المنطقة كلها. لكن حظوظ هذا الاحتمال تبدو ضعيفة على خلفية الإصرار الإيراني باستمرار التورط في العراق واليمن وسوريا. أما البعض الثالث من هذه الاحتمالات فتشير إلى أن سطوة العقوبات الأمريكية، وانتقادات الدول الأوروبية للدور الإقليمي الإيراني المزعزع لاستقرار المنطقة من شأنه دفع إيران للدخول لمفاوضات جديدة حول نشاطها النووي ودورها الإقليمي، بهدف الحفاظ على استقرار الداخل الإيراني وحمايته من السقوط، لاسيما وهو يواجه حاليا سلسلة من الاحتجاجات الشعبية.

ثانيا: التأثيرات على دول الخليج:

تباينت ردود فعل ومواقف دول الخليج العربي على قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، حيث أيدت القرار كل من السعودية والإمارات والبحرين، بل دعوا إلى إعادة صياغة وتقييم الاتفاق من أساسه في ضوء سياسات إيران في المنطقة. وأبدت كل من قطر وسلطنة عمان موقفا محايدا من الانسحاب الأمريكي. بينما أعلنت الكويت رفضها للقرار. حالة التأييد السعودي الإماراتي البحريني كانت ولازالت مدفوعة بعدة أسباب منها:

– تطورات الدور الإيراني في المرحلة التي أعقبت التوقيع على الاتفاق النووي (مايو٢٠١٥م) والذى تقبلته دول الخليج بحذر، قد عكست تهديدا إيرانيا واضحا لها ولمصالحها في المنطقة، وأن ما روجته الإدارة الأمريكية في عهد أوباما من كون الاتفاق سيقلل من التهديدات الإيرانية لجيرانها، على اعتبار أن هذا الدور هدفه الحصول على مكتسبات بشأن البرنامج النووي، ما هي إلا محض خيال، والعكس هو ما أثبتته التطورات. حيث طورت إيران من تهديداتها للحدود الخليجية مباشرة عبر الساحة اليمنية بإمدادها العسكري للحوثيين. وقد كان الاتفاق النووي سببا في ذلك؛ حيث أن العقوبات التي تم رفعها عن طهران بتوقيعها الاتفاق النووي أعاد الحياة لاقتصادها الوطني، الأمر الذى استغلته الحكومة الإيرانية في تطوير قدراتها الصاروخية الباليستية تطويرا هائلا في غضون ثلاثة أعوام. هذا بخلاف زيادة دعمها المادي والتسليحي للجماعات الشيعية الموالية لها في كل من اليمن والعراق وسوريا، كما لازالت تدعم سياسيات حزب الله في لبنان المقوضة لمؤسسات الدولة اللبنانية. أي استمرار حالة تمددها الإقليمي، بل وتزايدها عما كانت عليه منذ عام ٢٠١٥ م.

– ترى دول الخليج أن ضغوطا وازنة يمكن للإدارة الأمريكية ممارستها على طهران حاليا، عبر إعادة فرض وتشديد العقوبات الاقتصادية، بما قد يؤدى إلى انكشاف الداخل الإيراني بصورة تساهم في تحجيم الدور الإيراني المهدد للأمن والاستقرار في المنطقة. وذلك على سبيل الاستفادة من الحالة التي وصل إليها الاقتصاد الإيراني المنهك بفعل انخراطات الحكومة في الخارج، وضخ مبالغ هائلة لدعم وكلائها في العراق وسوريا واليمن.

– قناعة دول الخليج بأن الاتفاق النووي لم يؤد إلى إنهاء النشاط

حفاظ أوروبا على ديمومة الاتفاق لكبح تطلعات إيران النووية ويتوقف ذلك على تأثير العقوبات على الشركات الأوروبية

النووي الإيراني، وإنما حجمه إلى حد ما. حيث لا تزال تمتلك إيران بنية قادرة على أن تكون نواة لقوة نووية مستقبلا. بما يعنيه ذلك من تهديد لأمن دول الجوار الخليجي تحديدا.

– رغبة دول الخليج في كبح جماح التهديدات الإيرانية الدائمة للداخل البحريني عبر سياسات الحشد الطائفي التي ظلت تمارسها في البحرين والعراق وسوريا. وكان الضغط الخليجي على الرئيس ترامب بضرورة اتخاذ موقف تجاه تلك السياسات أحد أهم المدخلات التي شكلت قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

– ازدياد قلق الحكومات في الخليج من نجاح إيران في توظيف أدوات تهديد جديدة ضدها؛ وأبرزها هو التأسيس لميليشيات مسلحة ذات طبيعة عقائدية. والتي تتمتع بدعم كامل من مؤسسة الحرس الثوري الإيراني عبر فيلق القدس المنخرط في الخارج، والذى يقوم بتوفير الدعم المالي والتسليحي واللوجيستي لكافة الجماعات التي تدين بالولاء المذهبي العقائدي لإيران.

ثالثا: التأثيرات على العلاقات الإقليمية:

الأوضاع الإقليمية التي كانت سائدة قبيل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي تقر بموازين قوى لصالح إيران ووكلائها في المنطقة، لاسيما بعد حالة السيطرة على الوضع في سوريا ميدانيا عبر ميليشياتها من فيلق القدس التابع للحرس الثوري، والعديد من الميليشيات الشيعية العراقية واللبنانية والأفغانية، وإقرار روسيا بأهمية الدور الإيراني في محاربة الإرهاب في سوريا، بالرغم من وجود خلافات واضحة بين الطرفين بشأن طبيعة هذا الدور في المرحلة الحالية وموقعه من التسويات المحتملة للأزمة في إطار العلاقات الأمريكية الروسية. فضلا عن حالة الصعود السياسي لحزب الله حليف إيران الرئيسي في لبنان، والتي انعكست بوضوح في نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٦ مايو ٢٠١٨م). بخلاف حالة

الهيمنة والنفوذ على الساحة السياسية في العراق طوال السنوات الماضية وفى ظل حكومات شيعية دانت بالولاء لنظام الولي الفقيه وإن بدرجات تتراوح بين الولاء التام (حكومتي نورى المالكي رئيس وزراء العراق ٢٠٠٦- ٢٠١٤م)، وبين محاولة التوازن بين مصالح إيران وحاجة العراق للوجود الأمريكي (حكومة حيدر العبادي ٢٠١٤- ٢٠١٨م). وإن تعرضت حالة الهيمنة الإيرانية على السلطة في العراق لهزة قوية على وقع نتائج الانتخابات الأخيرة (١٢ مايو ٢٠١٨م) والتي أسفرت عن تقدم تحالف سائرون لمقتدى الصدر والحزب الشيوعي، وهى النتائج التي ستمكن سائرون من تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر تمهيدا لتشكيل الحكومة.

أما فيما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران فليس من المتوقع أن يحدث تغيير "حاد وسريع" في حالة الأوضاع الإقليمية السائدة، ولكن من المفترض أن يؤدى ذلك إلى تغيير إقليمي على المدى الطويل، باعتبار أن تأثيرات القرار والعقوبات اللاحقة له من شأنها أن تؤدى إلى تعثر الدور الإقليمي لإيران، وتدفعها إلى الانكفاء على وضعها الداخلي في ضوء الاحتجاجات المستمرة التي يواجهها النظام، نتيجة لتردى الأوضاع القائمة، والتي يرجعها المحتجون إلى الانخراط الخارجي لحكومتهم في بؤر التوتر الساخنة لاسيما سوريا والعراق. ومن المتوقع أن تنعكس نتائج قرار الانسحاب الأمريكي على الساحة اليمنية باعتبارها مصدر تهديد مباشر للمنطقة. فمن المحتمل أن تتراجع معدلات الدعم الإيراني المادي والعسكري للحوثيين على المدى الطويل بفعل تشديد العقوبات على إيران. ومن المتوقع أيضا أن تولى الولايات المتحدة اهتماما باليمن عبر مواجهة غير مباشرة مع إيران من خلال تقديم دعم فعال سياسي واقتصادي وعسكري للحكومة الشرعية في اليمن عبر المزيد من التنسيق مع التحالف.

وهناك اتجاه مغاير لهذه الرؤية يقول بأن قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني لن يؤد إلى انحسار سريع للنفوذ الإيراني في المنطقة، بل من شأنه دفع الأوضاع الإقليمية لمزيد من الصراع والتوتر، خاصة وأن استراتيجية العقوبات الأمريكية بعد هذا القرار تقوم على استهداف كافة أذرع إيران الإقليمية وفى مقدمتها الميليشيات الحوثية في اليمن، التي تمثل تهديدا كبيرا لجيرانها عبر صواريخ باليستية مصدرها إيران، وتمثل كذلك تهديدا للمصالح الأمريكية في منطقة البحر الأحمر، فضلا عن أهمية محاربة الجماعات الإرهابية. وبالتالي فإن إيران - ووفقا لهذه الرؤية – ستتجه إلى ممارسة مزيد من الانخراط في ملفات الإقليم ولن تتنازل عن دورها الإقليمي لأن لديها من الجماعات على أرض الصراع في سوريا واليمن ما يمكنها من استكمال خريطة مصالحها هناك، فضلا عن أذرعها في البحرين والعراق. وازدياد انخراطها سيكون بهدف استخدام هذا النفوذ كورقة ضغط فى حالة العودة إلى مفاوضات جديدة حول برنامجها النووي وفقا لما تريده الولايات المتحدة، أو لدفع الأخيرة للعدول عن قرار الانسحاب من الاتفاق. ووفقا للرؤية السابقة فمن المحتمل أن تتجه إيران لانتهاج خيارات أكثر تصعيدا كاستئناف تخصيب اليورانيوم بمعدلات عالية، لكن هذا الاحتمال سيظل احتمالا إيرانيا مؤجلا طالما ظلت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق حريصة على البقاء فيه، بالرغم من أن التيار المتشدد في إيران يرى أن الاتفاق لم يعد له أهمية بعد الانسحاب الأمريكي منه.

"من المتوقع تشكيل أمريكا خطة عمل متكاملة للتعامل مع إيران في مرحلة ما بعد الانسحاب من الاتفاق"

يمكن القول أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران بدا حقيقة قائمة لها مبرراتها وتداعياتها على مجمل العلاقات الإقليمية من ناحية، ومجمل العلاقات الأمريكية الأوروبية من ناحية ثانية. ويبقى التساؤل حول مدى صمود الاتفاق بعد الانسحاب الأمريكي منه تساؤلا له وجاهته؛ في ضوء حرص الدول الأوروبية الموقعة عليه على استمراره من ناحية، وإعلان طهران وفقا لهذه الخطوة عن تمسكها بالاتفاق من ناحية ثانية. فمن المتوقع أن تجتهد الدول الأوروبية في الحفاظ على ديمومة الاتفاق من باب أنه كابح لتطلعات إيران النووية، لكن هذا الحرص سيظل مرهونا بمدى تأثير العقوبات الأمريكية على الشركات الأوروبية التي باتت في مرمى الاستهداف الأمريكي حال خرقها للعقوبات على إيران. وعلى الجانب الآخر فمن المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة لتشكيل خطة عمل متكاملة هدفها التعامل مع إيران في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، خاصة ردود أفعالها الإقليمية في منطقة الخليج العربي وهى المنطقة التي من المتوقع، ووفقا لخطوة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، أن تشهد تحجيما فعليا لتهديدات الأمن والاستقرار بها والتي مصدرها الرئيسي إيران.

* مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط على ضوء تطورات الملف النووي الإيراني

إيران تمر بأزمة اقتصادية وباضطرابات شعبية وأقرب للسقوط دون قتال والحرب تطيل عمرها

منذ ثلاثة عقود والعالم يتابع المتاعب والتهديدات التي تتسبب بها الثورة الإيرانية ضد شعبها وشعوب المنطقة والعالم، وتحديدًا فيما تطلق عليه الجمهورية الإيرانية منذ نشأتها مبدأ تصدير الثورة، وكان من نصيب الشرق الأوسط أن يكون الميدان الأول التي تنطلق نحوه التهديدات الإيرانية الخارجية، بحكم الجوار الجغرافي والدواعي المذهبية الطائفية التي ترتكز عليها الثورة الإيرانية منذ نشأتها عام ١٩٧٩م،

د. محمد زاهد جول

وفي المقابل لم تتوقف جهود دول الشرق الأوسط المتضررة من هذه التهديدات من محاولة وقفها أو ردعها، أو محاولة إقناع النظام الإيراني الذي يتبنى هذه السياسات المتهورة والعدوانية بالتوقف عنها، بحكم حسن الجوار أولاً، وعدم إرهاق اقتصادها واقتصاديات المنطقة بهذه الأعباء التي يتحمل الشعب الإيراني قبل غيره نقمتها وويلاتها باستمرار، ولكن العقلية التي تقدمها القيادة الإيرانية أمام شعبها هي ادعاؤها أنها مستهدفة من أعداء الثورة في الخارج، وأن وسيلتها لحماية نفسها هو التسلح بكل أنواع الأسلحة التقليدية والمتطورة، مثل الصواريخ الباليستية بعيدة المدى والقابلة لحمل رؤوس نووية، وهذا ما يجعل المشروع الإيراني النووي تحت ضغوط دولية ومخاوف إقليمية، خشية تحول المنطقة كلها إلى سباق تسلح نووي دون استثناء، ولكن هذا الحرص الدولي لم يردع القيادة الإيرانية عن سياسة التسلح بل يزيدها عنادًا، كما جاء على لسان مرشدها الأعلى خامنئي باعتباره: "أن تشكيل تحالف دولي تتزعمه أمريكا ضد إيران هو دليل على قوة إيران"، في تصريح له أمام طلبة كلية دفاعية بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٨م.

اتفاق (٥+١) مع إيران حزيران ٢٠١٥:

من أكبر الجهود الدولية التي بذلها العالم في العقد الأخير لمنع إيران من إنتاج أسلحة نووية هو الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع ستة دول كبرى في يونيو/حزيران ٢٠١٥ م، وهذه الدول هي أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وهذه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول السادسة هي ألمانيا الاتحادية، ولذلك عرف الاتفاق في ذلك الحين باتفاق خمسة زائد واحد، ولكن حقيقته أن أمريكا ووزير خارجيتها السابق جون كيري هو من تولى التوصل لذلك الاتفاق، بحسب توجهات وقناعات الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، الذي كان يرى بأن الاتفاق هو السبيل الوحيد الذي سيمنع إيران من إنتاج أسلحة نووية، ولكن تغير الإدارة الأمريكية من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري برئاسة دونالد ترامب أدى إلى تغير الموقف الأمريكي، حيث كان الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران أحد شعاراته الانتخابية ديسمبر ٢٠١٦م، وهو ما ألزم إدارته به بعد عام من توليه السلطة في أمريكا بالانسحاب من الاتفاق بصفة منفردة، بالرغم

من معارضة الدول الخمس الأخرى لهذا الانسحاب علانية، بل إن الدول الأوروبية في حلف الناتو وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا مواصلة التزامها بالاتفاق النووي مع إيران خشية على المشاريع التجارية والمالية مع إيران وهي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، ولكنها لم تستطع أن تقنع أمريكا ولا إيران بذلك حتى الآن.

وبحسب وجهة النظر الأمريكية الجديدة فإن الاتفاق النووي السابق غير كاف لمنع إيران من إنتاج أسلحة نووية ولو بعد سنوات الاتفاق، والأخطر من ذلك أنه لم يشترط على إيران وقف إنتاجها للأسلحة الصاروخية الباليستية بعيدة المدى، كما لم يمنعها من تهديد المنطقة وتدخلها العدواني في شؤون دول المنطقة، فأصبحت هذه الخطوات أو الشروط هي المطالب الأمريكية الجديدة للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران، وتدعو أمريكا الدول الخمس ودول العالم إلى مساعدتها بالضغط على إيران لإبرام اتفاق نووي جديد يتضمن تلك الشروط الأمريكية، وهو ما تستصعبه تلك الدول الخمس أولاً، وهو ما ترفضه إيران حتى الآن رفضا باتًا ثانيا.

هذه الرؤية الأمريكية الجديدة نحو الاتفاق النووي الإيراني بخاصة، ونحو السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية بعامة أوجدت تصورًا في العالم ولدى دول الشرق الأوسط بأن هناك هاجسًا أو خطرًا حقيقيًا في الشرق الأوسط اسمه إيران وثورتها وسياسة تصدير الثورة للخارج، وتدخلات إيران التدميرية في دول المنطقة في السنوات الأخيرة أكبر دليل على ذلك، كما حصل في العراق وسوريا واليمن ولبنان وبعض دول الخليج العربي وغيرها، أي أن إيران لا تستطيع أن تنفي أعمالها العدوانية في دول المنطقة وتسببها بأزمات دولية كبيرة من الهجرة القسرية لسكان العراق وسوريا ولبنان واليمن وغيرها، بل وارتكابها لمجازر دولية بحق الشعب العراقي والسوري واليمني واللبناني، فضلا عما ترتكبه من أعمال عدوانية في بعض دول الخليج والدول الإفريقية، بما يحدث اضطرابًا سياسيًا فيها، والأدلة على ذلك كثيرة وثابتة في ملفات القضاء والمحاكم في تلك الدول العربية وغيرها.

أخطاء الموقف الإيراني ومخاوفه من الانسحاب من الاتفاق النووي:

مما قد يمنح الموقف الإيراني حجة دولية في مسألة الاتفاق النووي هو حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية لأسباب مدنية سلمية، وبالأخص في إنتاج الطاقة النووية في المستقبل بعد نضوب آبار النفط في يوم من الأيام، وهذا شأن توافق عليه معظم دول العالم أولاً، ومنظمة الطاقة الذرية ثانيًا، وهو ما لا تستطيع أمريكا أن تمنعه عن إيران، طالما أن إيران تعهدت بفتح مشاريعها النووية للتفتيش الدوري لمنظمة الطاقة الذرية وخبرائها المقيمين عبر كاميرات حديثة مثبتة في المفاعلات النووية الإيرانية، أو عبر زياراتهم الدورية إلى تلك المفاعلات دون إذن مسبق، وفي هذا المجال تنظر الحكومة التركية إلى حق إيران وكل دول العالم بإنتاج الطاقة النووية السلمية، بل ساهمت تركيا بتقريب وجهات النظر بين الدول الست وإيران في مرحلة المفاوضات الصعبة قبل توقيع الاتفاق النووي حزيران ٢٠١٥م، واقترحت الحكومة التركية أن يتم تنفيذ بعض الشروط الدولية بالتقليل من كمية اليورانيوم المنضب قبل التزام إيران في الاتفاق على الأراضي التركية، وهو ما لم يتم حيث كانت الوجهة به إلى الأراضي الروسية، فروسيا هي صاحبة حقوق بناء المفاعلات النووية في إيران بأثمان باهظة أولاً، ولا يضر روسيا أن تأخذ اليورانيوم الذي صرفت عليه إيران أموالها وجهودها العلمية والتكنولوجية ثانيًا، فالموقف الروسي في الملف النووي الإيراني موقف مريب، سواء في مرحلة الانشاء والتصميم أو التنفيذ بل والكشف عن أسرار البرامج النووية عبر مخابراتها للأجهزة التي تخطط لمعرفة مواقع المفاعلات النووية وقصفها وتدميرها، وتدمير المفاعل النووي العراقي في الثمانينات من القرن الماضي، وتدمير المفاعل النووي السوري بعده وكلاهما في مراحلهما السرية ليس بعيد عن ذلك.

> **الدول العربية والإسلامية مطالبة بمخاطبة القيادة الإيرانية وشعوبها وصناعة رأي عام داخل إيران بضرورة خروجها من الدول العربية قبل فوات الأوان**

أما الحجة الإيرانية الثانية التي تتمسك بها بالدفاع عن اتفاقها النووي مع الدول الست هو أن أمريكا قد تفاوضت مع إيران حول الاتفاق النووي لسنوات طويلة، وقد أخضعت إيران لشروط قاسية بسلاح العقوبات الدولية القاسية، وحجزت لها أكثر من مائة مليار دولار في البنوك الأمريكية، والتي هي في الأصل ثمن صفقات بين النفط الإيراني وغيره، وكانت إيران تأمل أن يتم الإفراج عن هذه الأموال أولاً، ثم تتوالى الشركات الأمريكية والأوروبية للاستثمار في إيران، وهو ما ذكره وزير الخارجية الإيراني عراب ذلك الاتفاق من الجانب الإيراني جواد ظريف عند توقيع الاتفاق، وهو أن إيران قد كسبت ثقة الغرب عند توقيعها هذا الاتفاق يونيو/حزيران ٢٠١٥م، وهذا تصريح غريب من وزير خارجية دولة تدعي الثورية، ثم وزير خارجيتها يعتبر أن أكبر مكسب من ذلك الاتفاق مع الدول الست أن إيران كسبت ثقة الغرب.

وما تتمسك به الدول الخمس الموقعة على الاتفاق مع إيران باستثناء

لا تستطيع إيران نفي تسببها في أزمات دولية كبيرة لسكان العراق وسوريا ولبنان واليمن وارتكابها مجازر بحق الشعب العراقي والسوري واليمني واللبناني

أمريكا هو أن ذلك الاتفاق هو اتفاق دولي، تم الاعتراف به من برلمانات تلك الدول، بما فيها البرلمان الإيراني والكونغرس الأمريكي نفسه، فالكونغرس الأمريكي أقر ذلك الاتفاق، بل وأقرته المنظمات الدولية المختصة، بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، فكان انسحاب أمريكا منه منفردة هو بمثابة خروج أمريكي عن القانون الدولي، حيث أن خمسة دول كبرى موقعة على هذا الاتفاق، وقد عبر الموقف التركي عن نفس تلك الرؤية، حيث جاءت تصريحات الحكومة التركية غير مرحبة بالانسحاب الأمريكي منه، وحجتها أي الحكومة التركية أن هذا الاتفاق هو اتفاق دولي ملزم للدول الموقعة عليه، ما لم يتم مخالفة بنوده نفسها، بينما ما قدمته الحكومة الأمريكية بإدارة ترامب هو أن هناك شروطًا كان ينبغي على إيران أن توقعها قبل التوصل لذلك الاتفاق، ولذلك فإن ترامب لا يمتنع عن تحميل المسؤولية لسلفه الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما، الذي اعتبره بعض رجال إدارة ترامب بانه أي أوباما عاشق لإيران وثقافتها وحضارتها الفارسية، وأوباما أيضًا كاره للعرب وثقافتهم وحضارتهم، وأن أوباما فضل الانحياز السياسي والثقافي إلى الجانب الإيراني في قضايا منطقة الشرق الأوسط، وأنه هو من سمح لها أن تتمدد في الشرق الأوسط، وبالأخص في سوريا لتهديد تركيا، وسمح لإيران التمدد في اليمن لتهديد السعودية ودول الخليج العربي.

هذه الرؤية تؤمن بها إدارة ترامب، ولذلك تتكرر تصريحات إدارة ترامب بتهم تحميل إدارة أوباما مسؤولية المخاطر التي أحدثتها إيران في منطقة الشرق الأوسط، وأنها هي المسؤولة عن التهديدات التي قامت بها إيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها، وهذا وإن كان صحيحًا

الموقف الروسي في الملف النووي الإيراني مريب في مراحل الإنشاء والتصميم أو التنفيذ أو الكشف عن أسرار البرنامج عبر مخابراتها

من حيث الواقع، ولكنه ليست سببًا قانونيًا لانسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران، وإنما هي ذريعة لانسحاب أمريكا من الاتفاق فقط، وكذلك مطالبة إيران بإخضاع أسلحتها الباليستية لشروط ذلك الاتفاق، فهذه ذريعة أيضًا، ولذا ينبغي البحث عن الأسباب الحقيقية وراء انسحاب أمريكا من ذلك الاتفاق، وقبل الإجابة لا بد من التسليم بأن إيران هي حليف عسكري لوزارة الدفاع الأمريكي أكثر من أية دولة من دول الشرق الأوسط، بما فيها تركيا أو أحد من الدول العربية، ولا يتم استثناء دولة من دول الشرق الأوسط إلا الدولة الإسرائيلية فقط.

مما هو معلوم ومشهور أن اللوبي الإيراني في أمريكا أقوى من اللوبيات العربية والإسلامية غير العربية أيضًا، وأن اللوبي الإيراني في أمريكا تعاون مع اللوبي الإسرائيلي الصهيوني اليهودي في أمريكا في التخطيط لغزو أمريكا لأفغانستان عام ٢٠٠١م، وأن اللوبي الإيراني والصهيوني قد حرضا الحزب الجمهوري واليمين الأمريكي المتطرف بغزو العراق عام ٢٠٠٣م، وأن التعهدات التي قدمتها لإيران لمساعدة الجيش الأمريكي في احتلال العراق كانت راجحة في تبني وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) لهذا الغزو المتهور للعراق، وما الجيش الطائفي الذي أعدته إيران على أراضيها للمشاركة في احتلال الأراضي العراقية بعد القصف الجوي الأمريكي للعراق سوى دليل قاطع على هذا التحالف، فقد قامت إيران وجيشها بدوره على أكمل وجه، فتولى هو القيادة العملياتية على الأرض قبل الجيش الأمريكي بعد إسقاط النظام العراقي السابق، وأن هذا الجيش الإيراني قام بتصفية كل المنظومة العسكرية والاستخباراتية للجيش العراقي السابق، بل وتقديم التسهيلات للموساد الإسرائيلي لاغتيال علماء العراق وتدمير مؤسساته العلمية ومشاريعه التكنولوجية، فهذه معلومات موثقة ولا يجهلها دارس لتاريخ العراق منذ قيام الجمهورية الإيرانية عام ١٩٧٩م، فأمريكا اعتمدت على إيران لتدمير العراق ومن قبله تدمير أفغانستان، وقد واصلت هذا التحالف في تدمير سوريا واليمن وتعطيل لبنان وتقويضها وتسليمها لميليشيات حزب الله الشيعي اللبناني، والرئيس الأمريكي ترامب وإدارته لا يجهلون ذلك، ولا يعملون ضده ولا إلغائه، بل الأرجح أن أمريكا تعمل للتعاون مع إيران لتدمير باقي دول الوطن العربي، وقد وجدت في الميليشيات الإيرانية وأتباعها ضالتها بالهمجية المطلوبة لتدمير الوطن العربي بما فيه دول الخليج، دون أن تتحمل أمريكا وزر ذلك ولا كلفته المالية ولا قتل جندي أمريكي واحد، ولكن إيران تعتبر أنها أخذت ثمن تدمير العراق وتدمير سوريا وتدمير اليمن بتوقيع الاتفاق النووي السابق وأنها كسبت ثقة الغرب كما قال جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني.

أي ان إيران في الغالب تعلم بأنها لا تستطيع بلع الوطن العربي بعقليتها السوداء الحاقدة، فقد عجزت عن ابتلاع سوريا وحدها، لأن أمريكا لم تكن إلى جانبها مباشرة كما فعلت معها ذلك في العراق، وربما أدركت أن أمريكا ورطتها في سوريا لاستدراجها لحرب استنزاف ترهقها وترهق شعبها واقتصادها وجيشها، وهو ما جعل إيران وبتشجيع أمريكي من جون كيري وزير الخارجية الأمريكي السابق في عهد أوباما يعملان على توريط روسيا في المستنقع السوري، وهدف أمريكا أن يتولى الجيش الروسي تدمير المدن السورية ويقتل شعبها بعد أن تولت أمريكا ذلك في العراق، فكانت خسارتها باهظة، وهدف إيران أن يتولى الروس تحميل الجيش الروسي وزر هذا القتل من العرب والمسلمين السوريين وغيرهم، لأن إيران عجزت عن مواصلة ذلك في سوريا، فضلاً عن إدراكها أي إيران أن أمريكا شريك غير آمن، وقد خدعها في العراق وسوريا واليمن ولبنان بالمتاعب أكثر من المكاسب، فهو يشجع إيران بالسر ولكنه يدعي عدائها بالعلن، وهذا أمر مرهق لإيران وحكومتها المنتخبة، وكانت حكومة روحاني تأمل من نجاح الاتفاق النووي تحويل إيران إلى دولة مقبولة في المجتمع الدولي، وهذا ما فشلت به، وهو ما يهدد منصب الرئيس روحاني الآن، ويطالبه بالاستقالة لفشله في تحقيق ذلك.

هذا يعني أن الرؤية الأمريكية الجديدة هي انتهاء حاجتها إلى إيران إلا إذا وافقت إيران الدخول في حرب مع الدول العربية بصورة مباشرة، وبالأخص الدخول في حرب مع دول الخليج العربي، وبصورة أكثر دقة الدخول في حرب مع المملكة العربية السعودية، وهذا ما سوف يوفر لأمريكا تنفيذ خططها التاريخية في الشرق الأوسط، وهذا الأمر تعلم القيادة الإيرانية خطورته، لأنه سيجعلها دولة متورطة في حروب خارج حدودها أكثر من حكمها لشعبها، وهذا ثقل كبير لن يقوى الجيش الإيراني ولا الحرس الثوري الإيراني القيام به، وبالتالي سيوفر فرصة إمكانية سقوط نظام الملالي بسهولة من المعارضين الإيرانيين في الداخل، فضلاً عن أنه سيكون الفصل الأخير من تاريخ هذه الطائفة على الأرض، لأنه سيجعل منها أخبار للتاريخ فقط، وهذا ما دفع المرشد الإيراني خامنئي بإصدار فتوى حرمة سب الصحابة وأمهات المؤمنين

قبل شهر، لأنه يريد أن يعطي الانطباع قبل ساعة الرحيل بأننا مسلمون وجزء من الأمة الإسلامية، وأن الشيعة من أتباع الدين الإسلامي، على أمل أن يشفع له ذلك بشيء من الرحمة لدى المسلمين يوم محاسبته وزبانيته على ما ارتكبوه بحق الإسلام والمسلمين في السنوات الأخيرة من جرائم لم يعرفها التاريخ الشيعي في التاريخ.

ولذا فإذا كان خامنئي صادقًا في تحريم سب الصحابة وأمهات المؤمنين وأنه يبتغي بذلك وجه الله تعالى ووحدة المسلمين، فإن عليه أن يبدأ بنفسه عهدًا جديدًا في خطبه ومؤتمراته العلمية والشعبية بذكر الصحابة وأمهات المؤمنين والترضي عليهم كما يفعل كل المسلمين في الأرض، هذا ما يجب عليه إن كان صادقًا هو وكافة أتباعه من أصحاب العمائم السوداء والبيضاء، وأن يرفعوا أصواتهم بالترضي على صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه رضي الله عنهم أجمعين، وإلا فإن فتواه سياسية فقط، ويدرأ بها مخاوف قادمة من تحالف الدول العربية والإسلامية مع أمريكا ودول الغرب في إعلانها لحرب ستكون مدمرة على منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران، وهذا ما يوجب الحذر من دعوات ترامب لتشكيل تحالف عسكري ضد إيران، فنتائجه المدمرة ستلحق بكل دول المنطقة، لأن إيران لن تتوانى عن قصف مدن عربية وفي دول الخليج العربي بالصواريخ كما هدد بذلك جنرالات إيران قبل أيام، فهذه التهديدات ينبغي أخذها بعين الاعتبار والحسبان الدقيق.

إن إيران وهي تحاول تجنب الخروج من الاتفاق النووي إنما لتحمي نفسها من بناء تحالف دولي ضدها، وهذا ما صرح به الرئيس الإيراني حسن روحاني قبل أيام، فهي لا يهمها بقاء الاتفاق النووي إذا لم يترتب عليه تحالف دولي ضد إيران، وتمسك إيران بالدول الخمس التي تطالب إيران التمسك بالاتفاق النووي هو رغبة مشتركة بعدم التورط في حروب مدمرة للمنطقة، فأوروبا جربت نفسها في الحروب الصليبية ضد المسلمين تاريخيًاوعادت بخفي حنين، ولا تريد الدخول في حروب كونية تكون هي الخاسرة منها ولو تم تدمير بلاد المسلمين، وهي أي أمريكا تعلم أن الجيش الإيراني سيتولى هذه المهمة القذرة، وسيقوم بإطلاق آلاف الصواريخ نحو المدن الخليجية إذا أصبحت إيران أمام شعبها مستهدفة بصواريخ من دولة عربية، وستعتبر نفسها أمام شعبها أنها في حرب دفاعية، وسوف ترد على الصاروخ، طالما كان مصدر الصاروخ دولة عربية، بينما لو قامت أمريكا أو إسرائيل باستهداف إيران فلن تقوم إيران بالرد إطلاقًا، لأنها تعلم أن الرد عليها سيكون مدمرًا عليها أكثر ، وهي تعلم قدرة الجيش الأمريكي والإسرائيلي على إحداث دمار كبير في إيران، ولذا فقد ترد إيران على أي صاروخ أمريكي أو إسرائيلي على أهداف عربية وخليجية، بحجة وجود تحالف عسكري بينهم.

مسؤولية دول الشرق الأوسط وحماية شعوبها:

إن الدول العربية مطالبة أن تنظر إلى المخاطر الإيرانية على أنها مخاطر كبيرة وحقيقية وقابلة للزيادة في الخطورة والتدمير، وأن إيران لا تردعها أخلاق ولا قوانين دولية ولا شرائع سماوية، فإيران أثبتت في السنوات الماضية أنها على استعداد أن ترتكب أكبر المجازر البشرية ضد العرب والمسلمين، ولذا فإن دول الشرق الأوسط العربية والإسلامية مطالبة أن تفكر كثيرًا بالطرق السلمية لإيقاف هذا الجنون الإيراني، ومنع تكراره في مدن عربية أخرى، مع أن الدخول في حرب مع إيران سيؤدي إلى خسارة إيران للحرب ونهاية النظام الإيراني، ولكن سيكون ثمنه كبيرًا على الدول العربية، بينما المطلوب هو نهاية هذا النظام الإيراني العدواني دون تدمير مدينة عربية واحدة، ومهما كانت الوعود الأمريكية بحماية الدول العربية فإنها ستكون وعود كاذبة، كما كانت وعود أمريكا كاذبة للمعارضة السورية، وكما كانت الوعود الأمريكية خادعة للحكومة التركية بشأن شمال سوريا، بل إن وعود أمريكا بصد العدوان الإيراني على المنطقة كانت أدنى من ضعيفة في خطاب الرئيس الأمريكي ترامب في كلمته أمام رؤساء خمسين دولة إسلامية في الرياض العام الماضي، فقد طالب الدول الإسلامية أن تحارب إيران بنفسها، ولم يتعهد بمحاربة أمريكا لإيران إطلاقًا، وبذلك ينبغي فهم الدعوات الأمريكية لتشكيل تحالف ضد إيران أن أمريكا تريد من الدول العربية أن تخوض هذه الحرب بالنيابة عن أمريكا، وهذا خطر استراتيجي على الدول العربية يمكن إيجاد بدائل أفضل وأقل خطرًا.

> **أمريكا ورطت إيران في سوريا لاستدراجها لحرب استنزاف ترهقها ما جعل إيران وأمريكا يورطان روسيا في المستنقع السوري**

لقد قامت طائرات مجهولة بقصف مواقع للنظام السوري قبل أيام في منطقة البوكمال الحدودية مع العراق، وقيل إن خسائر النظام السوري تعد بالعشرات من القتلى، وقد ادعى إعلام النظام السوري أن الجيش الأمريكي هو من قام بهذا الهجوم، وبعد يوم واحد قام الحشد الشعبي العراقي بالاعتراف بأن القتلى هم من الحشد الشعبي العراقي ومعهم عناصر من ميليشيات حزب الله اللبناني، وقامت عناصر من الحشد العراقي بتهديد أمريكا بالانتقام لعناصرها، مما اضطر جنرالات البنتاغون إلى كشف سر هذه الطائرات بأنها طائرات حربية إسرائيلية وليست أمريكية، وكأن أمريكا تريد دفع الشبهة عنها كليًا، وأن المقاتلات الإسرائيلية هي من قتلت الحشد الشعبي العراقي، فأمريكا دفعت التهمة عن نفسها، حتى لو اضطرت للكشف عن دولة صديقة لها

مثل إسرائيل، والشاهد في ذلك أن أمريكا تخشى على تحالفاتها مع إيران وميليشياتها العراقية مثل الحشد الشعبي أن يتأثر بذلك، أي أن أمريكا لا تجرؤ على قصف موقع للجيش الإيراني، لأن جنود أمريكا في العراق وسوريا والخليج العربي سيكونون في تهديد مباشر على أرواحهم، وهو ما لا تحتمله إدارة ترامب، ولذلك تسارع أمريكا للبراءة من قتل عنصر واحد من الحشد الشعبي العراق، فهل تفكر أمريكا بعد ذلك باستهداف إيران عسكريًا؟

إن الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط مطالبة بأن تواصل مخاطبة القيادة الإيرانية وشعوبها وصناعة رأي عام داخل إيران بضرورة خروجها من الأراضي والدول العربية قبل فوات الأوان، وعدم التذرع بطلب حكومات تلك الدول الهشة لها بحمايتها، بموجب اتفاقيات دفاع مشترك بينهما، وقد أصبحت تلك الاتفاقيات منخورة وباطلة باستخدامها لقتل الشعوب العربية نفسها، وقتلها لشعوب تلك الدول التي وقعت هذه الاتفاقيات الدفاعية لحمايتها يبطل تلك الاتفاقيات، فإيران مخطئة بإرسالها لجنودها إلى البلاد العربية لمناصرة أنظمة أو ميليشيات طائفية تابعة لها، لأن إرسالها لهذه الجيوش أو القوات أو المليشيات أو المتطوعين هو عدوان مباشر على الشعب العربي المسلم، وهو ظلم وفساد ولو لم يصحبه قتل وسفك دماء، فكيف وقد ارتكبت إيران المجازر وهتكت الأعراض وشردت المستضعفين أطفالا ونساءً وشيوخًا خارج بلادهم وداخلها، وما دعوى مقاتلة الإرهابيين إلا أكذوبة كبرى، فكل دولة هي الكفيلة بمحاربة الخارجين عليها بحق أو بباطل، فليس من مسؤولية إيران مقاتلة المعارضة السورية بجيشها وحرسها الثوري وميليشياتها العربية والأعجمية باسم محاربة الإرهاب.

كما أن على الدول العربية والإسلامية أن تتبع كل وسائل العقوبات السياسية على النظام الإيراني دون أن يؤثر ذلك على المستضعفين من أبناء الشعب الإيراني، ولو أدى ذلك لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران من كل دول منظمة التعاون الإسلامي، حتى تخرج إيران جنودها وميليشياتها من البلاد العربية والإسلامية، وأن تدع الشعوب العربية لتقرير مصيرها بنفسها، بإشراف أممي ودولي فقط، أما غدر أمريكا بالمعارضة السورية وتخليها عنهم فهو دليل على أن أمريكا لا تريد بالعرب والإيرانيين خيرًا، وإنما تهدف إلى استمرار القتال والتدمير في البلاد العربية والإسلامية، فلم تطفئ أمريكا حربًا في المنطقة منذ أشعلتها باحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١م، بل زادت في إشعالها نارًا وقتلاً وذبحًا ودمارًا وتشريدًا في الأرض، وإذا ما نجحت أمريكا بإشعال الحرب بين إيران ودول الخليج فلن تسعى لوقفها ولو بعد عقود، بل لن تسعى لينتصر بها طرف على طرف كما فعلت في أفغانستان والعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا وغيرها، بل لن تسمح لأحد لوقفها، والشاهد دليل على القادم.

إن إيران تمر بأزمة اقتصادية كبيرة، وباضطرابات شعبية واسعة، وعودة العقوبات الأمريكية والدولية على إيران في الشهر القادم سيزيد من معاناتها، وهي أقرب إلى السقوط بنفسها دون حرب ولا قتال، بل إن افتعال الحرب معها سيطيل من عمرها، فكل برامج روحاني وظريف السياسية والاقتصادية والاستثمارية في مهب الريح بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، وكل الوعود التي قطعها الرئيس حسن روحاني على نفسه أمام المحافظين والمتشددين الإيرانيين أصبحت عبئًا عليه وعلى وزير خارجيته، وعودة إيران إلى البرنامج النووي سيحملها عبئًا اقتصاديًا أكبر ، ومخاطر تعرضها لعمل عسكري مؤلم، وكذلك تدخلها في الدول العربية سيجعل منها عرضة للسقوط بشكل أسرع، ولولا التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر ٢٠١٥م، لكانت إيران الآن غارقة بأزماتها الداخلية أكثر، وربما لكانت قد تهاوت في الفتن والحروب الأهلية منذ ثلاث سنوات، فالحرس الثوري الإيراني يراهن على قتل ملايين الإيرانيين قبل سقوطهم من السلطة، كما فعل بشار الأسد وحزبه وجيشه، ولكن إطلاق الرصاصة الأولى لأي نظام مستبد ضد شعبه إنما هي الرصاصة الأولى التي يوجهها إلى صدره ونظامه فلا يقوم بعدها أبدا وإن بقي يقاتل لسنوات، ولكنه لن يعود للسلطة كما كان إطلاقًا.

لن تستطيع الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط منع أمريكا أو إسرائيل من ضرب النظام الإيراني متى شاءوا، فهم لهم أهدافهم وخططهم، ولكن الدول العربية والإسلامية غير معنية أن تكون أداة فقط في عمل عدواني على الشعب الإيراني في بلاده، وإذا كانت أمريكا صادقة بضرب إيران ومنع تمددها فلتعمل على إخراجهم من العراق وسوريا واليمن، فإخراجها من دولة واحدة مدحورة سوف يؤدي إلى سقوط النظام الإيراني في بلاده أولاً، وسيؤدي أيضًا إلى تحرير البلاد العربية من هذا الشر المستطير ، ولكن دفع أمريكا للدول العربية والإسلامية أن تكون في مقدمة الحرب على إيران غير مفهوم ومريب وقد كانت أمريكا نفسها هي المتسببة بهذا التمدد الإيراني العدواني في البلاد العربية باعترافات أمريكية محضة، ولذا فإن على أمريكا وقد اعترفت بأخطائها بالسماح لإيران بالتمدد الاجرامي في البلاد العربية منذ سنوات، فإن من مسؤوليتها أي أمريكا أن تصحح بنفسها أخطائها بما لا يعود على المنطقة بالدمار ولا بالخراب ولا بالقتل ولا بالهرج.

*كاتب ومحلل سياسي تركي

على أوروبا تعلم الدروس الصحيحة من الاتفاق لتصبح طرفًا فاعلاً وحاسمًا

دور أوروبا المرتقب: إبرام اتفاق جديد لا خلق صراع جديد بإشراك دول مجلس التعاون الخليجي

لا تزال أوروبا منزعجة من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، والتي تُعرف إعلاميًا باسم الاتفاق النووي الإيراني. وتتراوح التقديرات الحالية لعواقب الانسحاب من الاتفاق بدايةً من إنهاء العلاقات عبر الأطلسي ووصولاً إلى شن حرب جديدة في الشرق الأوسط، كالمواجهة المباشرة بين إيران وإسرائيل على سبيل المثال.

وبشكل عام، يبدو أن أوروبا قد أصيبت بالشلل؛ إذ تؤكد التصريحات الرسمية على التزام الاتحاد الأوروبي بالاتفاق النووي الإيراني، بينما يُشير المعلقون إلى النفوذ والقوة المحدودة الفعلية، التي تمتلكها أوروبا للحفاظ على استمرار الصفقة بشكل كامل. كما يثير التهديد بالعقوبات الأمريكية الواسعة والإجراءات الثأرية المحتملة على الشركات الأوروبية شكوكًا خطيرة، حول ما إذا كانت إيران ستظل تدرك فوائد الإبقاء على الاتفاق في الأشهر المقبلة أم لا.

د. كريستيان كوخ

وطالما ذُكر أن أوروبا لا تزال تستطيع ممارسة الكثير من النفوذ، إذا كانت مستعدة لتعلم الدروس الصحيحة من تجربة خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا يشمل الاعتراف بأوجه القصور في الاتفاق النووي، مع تقديم مجموعة جديدة من الاقتراحات التي من شأنها أن تعالج العيوب السابقة، والأهم من ذلك أنها تستطيع جمع بقية دول الخليج على مائدة الحوار للتباحث بشأن تنفيذ عملية أمنية إقليمية واسعة النطاق. فلن يُجدي التأسف فقط على قرار إدارة ترامب شيئاً، ولن يمنع حدوث تداعيات سلبية بسبب قرار الانسحاب، أو يحول دون إلقاء خطة العمل الشاملة المشتركة في غياهب التاريخ.

موقف أوروبا من خطة العمل الشاملة المشتركة

وفور إعلان الرئيس الأمريكي دونالد "ترامب" عن انسحاب أمريكيا من خطة العمل الشاملة المشتركة، قالت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني أن: "الاتفاق النووي مع إيران هو تتويج لاثنى عشر عامًا من العمل الدبلوماسي، فهو ينتمي إلى المجتمع الدولي بأكمله. وقد كان يعمل ولا يزال على تحقيق هدفه المتمثل في ضمان عدم قيام إيران بتطوير الأسلحة النووية. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على الحفاظ عليه. ونتوقع أن يواصل باقي المجتمع الدولي القيام بدوره لضمان استمرار تنفيذه بالكامل، من أجل أمننا الجماعي."

وبالنسبة لأوروبا، فالاتفاق النووي هو أكثر من مجرد اتفاق ثنائي مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني. فهذا الاتفاق له دلالة رمزية كبيرة، من حيث التأكيد على أهمية تعددية الأطراف باعتبارها نهجًا دبلوماسيًا، إذ يُنظر إليه على أنه خطوة هامة في الجهود العالمية تجاه مكافحة الانتشار النووي، ويعتبر في النهاية أمرًا حاسمًا لمصداقية الاتحاد الأوروبي كممثل للسياسة الخارجية. وفي هذا الصدد، كانت

أوروبا تعتمد على نجاح الاتفاق النووي أكثر من مجرد علاقتها مع طهران. ويُمكن النظر إلى ذلك من منظور أن أوروبا قد استهرت في انتقاد السياسات الإيرانية والحفاظ على علاقاتها شبه العدائية حتى بعد دخول خطة العمل الشاملة المشتركة في حيز التنفيذ في يوليو ٢٠١٥م، وعلى سبيل المثال، أبقت أوروبا على مجموعة كاملة من العقوبات غير النووية التي لا تزال تُفرض على إيران، بل وعملت على تجديد تلك العقوبات لعام أخر في إبريل ٢٠١٨م، وبالمثل، فقد أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا غير مُلزم في نهاية شهر مايو ٢٠١٨م، حيث أدان وضع المواطنين مزدوجي الجنسية الإيرانية والأوروبية والمعتقلين حاليًا في إيران. وتحتل تلك الخطوات أهمية كبيرة عند تقييم رد فعل أوروبا على قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الإقرار بأن أوروبا أخفقت عندما فشلت في الاعتراف بأوجه القصور الواضحة في الاتفاق النووي. وفي الواقع، لم تفعل خطة العمل الشاملة المشتركة سوى القليل لتحسين المناخ الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط على مدار العاميين الماضيين. وبينما فرض هذا الاتفاق قيودًا شديدة على البرنامج النووي الإيراني ووضع شروطًا امتثلت لها إيران حتى الآن، إلا أنه أجل وضع حلولاً فعلية لهذه المسألة إلى وقت غير محدد في المستقبل. فلم يكن هناك أي بند في الاتفاق يقترح عدم سعي إيران إلى تحقيق طموحاتها النووية مرة أخرى بمجرد انقضاء صلاحية بنود الاتفاق.

كذلك لم يستطع الاتفاق النووي الوفاء بالتطلعات الأخرى. فبالنسبة إلى إيران، لم تتحقق المصالح الاقتصادية المتوقعة بعد تخفيف العقوبات. فمع وجود حالة من عدم اليقين بشأن آفاق الاتفاقية، ظلت الاستثمارات الأجنبية في حالة من التردد. وحتى بالنسبة لأوروبا، ازداد حجم التجارة مع إيران فقط بشكل متواضع، إذ لا تزال العديد من الشركات في انتظار ظهور علامات أكثر وضوحًا على استمرار الاتفاق وإمكانية قبول ممارسة الأعمال التجارية مع إيران مرة أخرى. وقد حُكِمَ على مثل هذه الآمال بالموت المحقق مع صعود ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة.

كذلك لم يفِ الاتفاق النووي بالتوقعات المأمولة، لأنه لم يتناول الأبعاد والمخاوف الأمنية لبقية الدول في المنطقة بشكل كافٍ. وبالنسبة لمعظم دول الشرق الأوسط، فقد منح الاتفاق مظلةً لإيران للعمل على توسيع نفوذها الإقليمي على حساب الاستقرار الشامل في المنطقة كما رأينا في سوريا واليمن والعراق ولبنان. ومع مرور أول عامين على الاتفاق النووي، كان هناك دلائل قليلة تشير إلى إمكانية أن تصبح إيران طرفًا فاعلاً أكثر تعاونًا في الأعوام القادمة. ويتمثل الدرس المستفاد هنا في فشل أوروبا فور توقيع الاتفاق في استغلال الزخم وإشراك إيران في مناقشات أمنية إقليمية على نطاق أوسع. ويعتقد كل طرف من الأطراف أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي عبارة عن اتفاق يحدث لمرة واحدة فقط، ويُبرم بمعزل عن القضايا الأخرى المثيرة للقلق. وكانت النتيجة هي حالة من عدم الرضا عن هذا الاتفاق من قِبل دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج العربي، والشعور بأن الاتفاق النووي لن يسهم سوى بالقليل في حماية أمنهم. وفي هذا السياق، رأى الرئيس "ترامب" أنه من السهل الإعلان عن انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق.

> **لدى أوروبا إصرار للضغط للوصول إلى بدائل دبلوماسية والحيلولة دون نزاع أوسع في الشرق الأوسط وهذا يتطلب دبلوماسية قوية**

تداعيات انسحاب الولايات المتحدة على الموقف الأوروبي

في أعقاب هذا القرار، سعت أوروبا لوضع سلسلة من الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على بقاء فعالية خطة العمل الشاملة المشتركة. فقد كان هناك تأثير رئيسي للاتفاق يتعلق بالعلاقات عبر الأطلسي، حيث توقعت الولايات المتحدة من أوروبا أن تتبع الإجراءات التي حددتها إدارة الرئيس "ترامب". ونظرًا للأوضاع الراهنة بشكل عام، وعدم احتمالية أن تخاطر الشركات الأوروبية الكبرى أو الشركات متعددة الجنسيات بأعمالها التجارية في الولايات المتحدة، فمن المرجح ألا تتخذ أوروبا سوى القليل من الخطوات من حيث حظر العقوبات الثانوية الأمريكية أو محاولة حماية علاقتها التجارية الخاصة مع إيران. وعلى سبيل المثال، فإن لائحة حظر المفوضية الأوروبية الخاصة بالعقوبات الثانوية، لم تشمل الشركات متعددة الجنسيات

> **الاتفاق النووي لأوروبا أكثر من مجرد اتفاق ثنائي مع إيران بل له دلالة للتأكيد على تعددية الأطراف باعتبارها نهجًا دبلوماسيًا**

الكبيرة التي لديها علاقات مع الولايات المتحدة، وبالتالي، حتى في حالة تفعيلها، سيقتصر التأثير على شريحة صغيرة من الشركات، والتي سيكون لها نتيجة ضئيلة نسبيًا على الصورة الاقتصادية الأشمل. وحتى في حالة رغبة أوروبا في مواجهة العقوبات الأمريكية الجديدة، والتهديد بفرض تدابير ضد الشركات الأوروبية، ستتمكن أوروبا من فعل ذلك إذا كانت مستعدة لبناء أدوات ومؤسسات مالية تعتمد بشكل رئيسي على اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي. وفي هذه المرحلة، فإن أوروبا غير مستعدة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، لأن توحيد الأدوات المالية سيأخذ بعض الوقت ليصبح نافذًا وفعالاً. وبالإضافة إلى ذلك، لن تؤدي جميع هذه الإجراءات إلى الحفاظ على بقاء العنصر الاقتصادي للاتفاق النووي نافذًا.

وقد بدأت أيضًا ردة الفعل الأولى بالتوحد من أجل الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني في التراجع مع اعتراف الدول الأوروبية بأوجه القصور في هذا الاتفاق، والتعهد بإجراء مفاوضات متابعة للاتفاق. ومن جهتها قالت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" في يونيو ٢٠١٨م، إن الاتحاد الأوروبي سيظل "ملتزمًا بخطة العمل الشاملة المشتركة طالما تعمل إيران على الوفاء بالتزاماتها"، وأن الاتحاد الأوروبي يقر بوجود "قضايا أخرى تتعلق بإيران تحتاج إلى الحل - على سبيل المثال نشاطها الإقليمي المزعزع للاستقرار في دول مثل سوريا واليمن، فضلاً عن انتشار الصواريخ الباليستية". كما أصدر كلا من الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" تصريحات مماثلة لذلك. وأشار وزير الخارجية الفرنسي "جان إيف لودريان" أن البيان الإيراني الأخير المتعلق باستئناف برامج تخصيب اليورانيوم هو "بيان غير مُرحب به"، فضلاً إلى أنه "من الخطر دائمًا الاقتراب من الخطوط الحمراء". ووفقًا لهذه التصريحات، فقد تركت أوروبا الباب مفتوحًا أمام الانسحاب من الاتفاق من خلال تحميل إيران المسؤولية كاملةً عن الحفاظ على الاتفاق، بمعنى أن أوروبا ستلتزم بالاتفاق طالما إيران تلتزم به.

خلاصة القول: إن أوروبا غير مستعدة وغير راغبة تحت أي ظرف في المخاطرة بالعلاقات عبر الأطلسي من أجل إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا ترغب في تلبية مطالب الإيرانيين كما صرح بها المرشد الأعلى في إيران "آية الله علي خامنئي" في ٢٣ مايو ٢٠١٨م، وهي أن أوروبا يجب عليها ضمان بيع النفط الإيراني، وعدم طرح مسألة الأنشطة الإقليمية الإيرانية أو الصواريخ الباليستية على طاولة المحادثات في المستقبل، ويجب عليها أن تتقدم بطلب للحصول على قرار من الأمم المتحدة يدين انسحاب أمريكا من الاتفاق، وأن تتصدى "صراحة للعقوبات الأمريكية". إن تداعيات الانسحاب واضحة فيما يخص إيران، أولاً: ستبدأ إيران في استئناف جزء من برنامجها النووي، ما لم تطرح أوروبا إجراءات ملموسة على طاولة المفاوضات؛ ثانيًا: لا تثق إيران في الأوروبيين، وتعلم أن الصين وروسيا على أهبة الاستعداد للتعويض عن الخسائر الاقتصادية التي ستتحملها إيران. وكما أكد " علي خامنئي" أنه: بالنسبة لاقتصادنا، لا يمكننا الاعتماد على خطة العمل الشاملة المشتركة وعلى الدول الأوروبية. فقد خالفت تلك الدول الأوروبية الثلاثة (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) وعودهم منذ حوالي ثلاثة عشر أو أربعة عشر عامًا؛ حيث أنهم قد قطعوا وعدًا على أنفسهم أثناء المفاوضات ولكنهم لم يوفوا به، والآن ينبغي عليهم أن يثبتوا عدم تكرار تلك المراوغات والكذب مرة أخرى."

> **"أوروبا غير مستعدة للمخاطرة بالعلاقات عبر الأطلسي من أجل انقاذ خطة العمل المشتركة ولا ترغب في تلبية مطالب علي خامنئي**

وبينما لن تستخدم أوروبا قضية الاتفاق النووي كتحدي للسياسة الأمريكية، فقد أكدت هذه الحادثة على حقيقة أنه لا يمكن اعتبار الولايات المتحدة بعد الآن لاعبًا بناءً في الساحة الدولية والذي يمكن لأوروبا أن تعتمد عليه عندما يحين وقت الحسم. وبينما تصاعدت حدة الخلافات بين الجانبين بعد فرض التعريفات الجمركية على السلع الأوروبية، وبعد الدعوات المتكررة من إدارة ترامب لأوروبا بزيادة الإنفاق على الدفاع، فضلاً عن الإخفاق التام في أعمال قمة مجموعة السبع في كندا، فقد أبرز الاتفاق النووي حقيقة أنه بالرغم من طرح العديد من الحجج والتنازلات، لم تستطع الجهود الأوروبية أن تفعل شيئًا، وتُركت أوروبا وحيدة وهي تحمل راية الاتفاق النووي بمفردها. وفي هذا الصدد، أدى الخلاف حول الاتفاق النووي إلى تعزيز الأصوات التي تطالب بسياسة الابتعاد أكثر عن الولايات المتحدة من داخل أوروبا، بالإضافة إلى حاجة أوروبا إلى أن تتولى ذمام الأمور بنفسها. ومن المحتمل أن يؤكد مسؤولي السياسة الأوروبية على هذا الرأي على الأقل خلال السنتين المتبقيتين من إدارة ترامب.

وفي الوقت الحالي، لا تمتلك أوروبا خيارًا سوى الدعوة إلى التوازن في العلاقات، والأمل في عدم صعود البيئة الأمنية في المنطقة إلى نقطة اللاعودة. وبينما تضغط الولايات المتحدة كثيرًا على إيران، لدرجة المطالبة بتغيير النظام علنًا، ستواجه أوروبا بيئة متقلبة ومتغيرة بشكل كبير داخل إيران، بدليل تصاعد المظاهرات في الشهور الأخيرة واستعداد النظام الحالي في طهران لتحمل الضغوط داخليًا وخارجيًا. ولذلك، إنه خط من التوازن الدقيق يجب الحفاظ عليه، مما سيتطلب

تؤكد التصريحات الرسمية على التزام أوروبا بالاتفاق بينما يُشير المعلقون إلى نفوذ وقوة محدودة للاتحاد الأوروبي للحفاظ على الصفقة

مهارات دبلوماسية يمكن عرضها على طاولة المفاوضات من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء حتى لا يخرج الوضع تمامًا عن نطاق السيطرة.

المُضي قدمًا

السؤال الذي يُطرح الآن هو كيف سترد أوروبا على الاستراتيجية الأمريكية بشأن إيران؟ فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" عن سلسلة من الطلبات الجديدة بشأن إيران في خطابه بتاريخ ٢١ مايو. ولكن هذا الخطاب لم يتناول الكثير حول استراتيجية واشنطن بالنسبة لإيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ترك الشرق الأوسط بدون متابعة الاتفاق النووي لن يسهم في استقراره في المستقبل.

وبينما لن تتمكن خطة العمل الشاملة المشتركة من البقاء على جميع الاحتمالات خلال العام المقبل، إلا أن أوروبا لا تزال تملك فرصة للحفاظ على قنوات التواصل وضمان عدم تسبب الجهود الدبلوماسية الأوروبية في ضعف قدرتها على العمل والتواجد على الصعيد العالمي، حيث تعتبر أوروبا حاليًا هي العنصر الفاعل الوحيد القادر على بذل الجهود لحلحلة الأزمة. وعلى الصعيد الأخر، لا يبدو أن الولايات المتحدة وروسيا والصين على استعداد لبذل الجهود في سبيل البحث عن الحلول اللازمة. وبالتالي، تستطيع أوروبا تبني مبادرة جديدة تستغل استثمارها الكبير في خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل عدم تعريض أوروبا للفشل مرة أخرى، بصفتها لاعبًا جادًا وفاعلاً في السياسة الخارجية الدولية. وتعتبر التصريحات الأوروبية الأخيرة التي صدرت من المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل أو من رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" حول الاستعدادات التكميلية للاتفاق النووي مناسبة جدًا لبدء جهودًا جديدة.

وعلى الرغم من ذلك فإن تقديم مبادرة جديدة تشرك دول الخليج العربي في المباحثات يعد أمرًا بالغ الأهمية، حيث قامت هذه الدول بالتصديق على خطة العمل الشاملة المشتركة بلا حماس نظرًا لأنهم لم يكونوا مطلقًا جزءًا من المفاوضات الفعلية التي حدثت في الفترة ما بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥م، وبالنسبة إلى دول الخليج العربي، تعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاق تم فرضه عليهم بدلاً من كونه اتفاق تم التشاور بشأنه بشكل كبير والانخراط فيه. إن هذا هو الوقت المناسب لإشراك دول مجلس التعاون الخليجي، فبخلاف العديد من التحليلات الإخبارية، فإن دول الخليج ليست في وضع أفضل نتيجة لقرار إدارة ترامب، بل في واقع الأمر لديهم مخاوف كبيرة حول ما يحمله المستقبل. إن إلغاء إحدى الاتفاقيات دون توفير بديل مناسب وكافي يعد مشكلة كبيرة بالنسبة لهم. في نهاية الأمر، أي خلاف في المنطقة سوف يؤثر عليهم قبل أي طرف أخر. أما الثقة في الإدارة الأمريكية فهي مسألة أخرى، فالنشاط المتزايد للسياسة الخارجية لدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يرجع إلى إدراك أنه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة في لعب دور حامي الأمن في الخليج كما كانت في الماضي.

هذا الشك يفتح المجال لأوروبا للسعي إلى جذب دول الخليج العربي لمناقشة سبل التوصل إلى اتفاقية أمنية إقليمية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يظل الهدف هو وقف المزيد من التوسع في الدور الإقليمي الإيراني، ولذلك، فمن الضروري أيضًا أن تؤدي الإجراءات الجديدة التي يتم دراستها الآن إلى إبرام اتفاق جديد لا إلى خلق صراع جديد. ومن أجل التوصل إلى بديل قابل للتطبيق والاستمرار، تحتاج أوروبا إلى أن تنظر إلى المخاوف الأمنية لدول الخليج العربي بصورة أكثر جدية مما سبق. ومن جانبها قامت "فيديريكا موغريني" بعدد من جولات المحادثات مع وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، ولكنها لم تجرِ أي محادثات مع دول الجوار لإيران، والذين تأثروا بالقرار الأمريكي كما تأثرت طهران. وبينما قد يكون لدى أوروبا وجهة نظر بشأن الإصرار على الضغط للوصول إلى بدائل دبلوماسية مستمرة للحيلولة دون انتشار نزاع أوسع في الشرق الأوسط، فيتعين عليها إذن أن تمتلك دبلوماسية قوية، تعكس تلك الحقيقة على أرض الواقع.

وباستخدام هذا النهج فقط، يمكن لأوروبا أن تُظهِر أن الاتفاق النووي لم يكن عبثًا، ولكن بعد تعلم الدروس الصحيحة من الاتفاق، وحينها يمكن لها أن تصبح طرف أمني فاعل وحاسم في عالم يزداد فوضى واضطرابًا.

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف - سويسرا

العاصفة التي تسبق الهدوء .. أم الهدوء الذي يسبق العاصفة؟؟

إيران تجيد التحايل على العقوبات بالالتفاف شرقًا واللجوء للمقايضة بالذهب والعملات المحلية

ـ مبهجة كانت أو تعيسة مفاجآت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ وصوله البيت الأبيض, الأهم أنها لا تتوقف و لا تعير أي اهتمام كان تجاه حليف أو عدو مشاغب ولا تعبأ بالوقت لتداركها, بيد أن هؤلاء لا يزالون يفكرون ضمن السياق التقليدي الذي يبدو أن واشنطن قد غادرته منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة, و تجسد ذلك جليًا في الانسحابات المتتالية للطرف الأمريكي من عدد مهم من الاتفاقيات الدولية والإقليمية, اتفاقية باريس للمناخ, اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية, اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي, ومن منظمات دولية عريقة ومنها اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان, وتهديد منظمة الأمم المتحدة بإعادة مراجعة المشاركة الأمريكية في هياكل المنظمة بما يخدم مصالحها بشكل لائق وعاكس لمساهمتها المالية الأكبر فيها, ذات المنطق سرى على الاتفاق النووي الإيراني الذي فرط عقده شهر مايو المنصرم, والرأي فيه لا لاتفاق لا تجسد بنوده المصلحة الأمريكية ..

نعيمة عكوش

لقد انتقد دونالد ترامب وفريق عمله بشدة جل الاتفاقيات التي تم الانسحاب منها على أساس أنها لا تراعي المصلحة الأمريكية ووصفها بغير المنصفة للمنظمات والشركات الأمريكية المنخرطة فيها ووصل به الحد لوصف الاتفاق النووي مع إيران بالفضيحة لعدم استفادة الطرف الأمريكي من عقده لأي شيء ذو قيمة عكس ما شكله لأقرانه من الأوروبيين الذين سارعت شركاتهم الكبرى لعقد أفضل الصفقات وحظيت منها بحصة الأسد .. و رغم أن ترامب انتقد الاتفاق النووي الإيراني خلال حملته الانتخابية في الرئاسيات التي مكنته من ولوج البيت الأبيض إلا أن حجته دعمت منذ ذلك الوقت بالكثير من الأسباب التي يرى العديد أنها تخدم مصالح حلفاءه في الشرق الأوسط بالدرجة الأولى نظرًا لطبيعة خلافهم الممتد مع إيران منذ قيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩م...

فهل فعلاً يصب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في المصلحة العربية..؟؟ و إذا كانت المزايا قد عددت إلى أقصى مداها من هذا الانسحاب فهل تدرك دول منطقة الخليج العربي تحديدًا سوءات هذا القرار ..؟؟

بشكل لا يحتمل الريبة والشك, تسوق الدبلوماسية الأمريكية تزامنًا مع قرارها المثير الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني, لفكرة سقوط نظام الجمهورية الإسلامية و قيام نظام بديل أكثر تسامحًا و تعاونًا, و تعول في ذلك على ثورة جياع الداخل في الانتفاض على نظام الملالي الذي سيجد نفسه عاجزًا عن تلبية مطالب جماهيره المتطلعة إلى حياة أفضل وساهم في رسم خطوط هذه الصورة المتوقعة التطور الهائل في وسائل الاتصال التكنولوجي والحرمان الذي طال امده لدى

تؤكد التصريحات الرسمية على التزام أوروبا بالاتفاق بينما يُشير المعلقون إلى نفوذ وقوة محدودة للاتحاد الأوروبي للحفاظ على الصفقة

الشعب الإيراني, وهذا التوجه تجسد فعليًا في مؤتمر مجاهدي خلق في الثلاثين من شهر يونيو المنصرم والمنعقد بباريس و شهد حضورًا كبيرًا لشخصيات ووفود دولية مناصرة للمعارضة الإيرانية, أكثرهم لفتًا للانتباه كان الوفد الأمريكي بقيادة رودي جولياني المستشار القانوني للرئيس الأمريكي دونالد ترامب و الذي عقد لقاءً ثنائيًا قبل المؤتمر مع رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مريم رجوي أكد خلاله جولياني أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته يعتبران النظام الإيراني نظامًا فاسدًا وأكثر المتضررين منه هو الشعب الإيراني, و بحسب الخطة الأمريكية فإن انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي وفرضه لعقوبات صارمة على الاقتصاد الإيراني سيباشر في تطبيقها رسميًا شهر نوفمبر المقبل أي الفصل الأول من سلسلة ضغوطات سياسية و اقتصادية ستنتهجها الإدارة الأمريكية على مراحل للتضييق إقليميًا ودوليًا على النظام الإيراني بما يشجع بشكل عكسي نشوب اضطرابات داخلية تطيح بنظام الجمهورية الإسلامية في آخر المطاف, لكن الأكيد أن السيناريو الأمريكي هذا لن يتجسد دون عواقب, لأن الإيرانيين أصحاب نفس طويل و لديهم الكثير من الأوراق للتفاوض وهي قابلة للتغيير حسب الوضعيات المتاحة لهم, خصوصًا إذا تعلق الأمر بمعركة البقاء, هذا يعني بلغة أخرى أن طهران لن تدخر جهدًا في الحفاظ على مصالحها, فزيارة روحاني إلى أوروبا وتهديدات غلق مضيق هرمز الدولي أمام صادرات النفط العربية تجاه الأسواق العالمية ورفع شعار المضيق للجميع أو لا لأحد, و هو كله يدخل في عملية التحمية التي تسبق المواجهة التي ترمي إليها تصريحات التهديد والوعيد المتبادلة بين الطرفين, إلا أن المواجهة الموعودة تبدو وهمية أكثر منها واقعية, فإيران لن تعطي لواشنطن الحجة التي تتأملها للانقضاض عليها و ستناور حتى آخر رمق, و ستكون الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق النووي هي زورق نجاتها من التربص الأمريكي, و ستتشبث بأي صيغة يمكن لتلك الدول تقديمها, حتى تحافظ على صلاحية الاتفاق النووي بما يحول دون عودتها لاستئناف أنشطتها النووية, العودة التي ستتخذها واشنطن ذريعة قانونية لضرب إيران ومن خلفها إسرائيل, في ذات الوقت تتقن طهران جيدًا تدبير النفط والتحايل على العقوبات الاقتصادية الأمريكية بالالتفاف شرقًا تجاه الصين و جنوب آسيا و روسيا من خلفهم و اللجوء إلى المقايضة و الذهب و استعمال العملات المحلية في التعاملات الاقتصادية كالسابق حيث تملك خبرة لا يستهان بها في مجال إدارة شؤونها في حالة الحصار , في ذات الوقت ستتعامل طهران بشكل شاق مع الدول العربية الجارة وستصبح طهران وتستخدم سياسة ملتوية وأكثر تشددًا في العراق و سوريا و لبنان و اليمن, و لن يتأخر ذلك في الظهور جليًا في الأسابيع المقبلة, و ستغلق كل منافذ المصالحة و الانفراج مع تلك الدول وستشهد المنطقة توترًا غير مسبوق, بيد أن الأمر سيكون برمته في ميزان الالتزام الأمريكي تجاه الحلفاء العرب و الذي سيترتب عليه تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة, ففظاظة الرئيس ترامب قد تخطت كل التقاليد الدبلوماسية و الأعراف تجاه المنطقة برمتها, و هذا الالتزام سيكون فعلاً على المحك مع رئيس فتح على نفسه جبهات عدة مع حلفاءه التاريخيين من الأوروبيين بعد أن خلى بهم في منتصف الطريق و ضرب بمصالحهم عرض الحائط بانسحابه من الاتفاق النووي الإيراني دون أي تردد أمام استجداءاتهم المتكررة, و كانت قبلها قد عرفت تعاملاتهم الاقتصادية المتبادلة الكثير من الأخذ و الرد, مما جعل الاستياء الأوروبي يصل مداه, و لا ننسى الصين الغريم الأبدي للولايات المتحدة و حرب الضرائب التي تشنها الأخيرة على الواردات الصينية, رغم الانفراجة المؤقتة بين الاثنين في الملف الكوري الشمالي مؤخرًا .

كل هذا جعل الولايات المتحدة تقف على جبهة بمفردها أمام عدد لا يستهان به من دول ذات الثقل, نجح توجهها الجديد في جمعهم في جبهة واحدة في مجابهتها, و اليوم مع انسحابها الاستعراضي من الاتفاق النووي الإيراني, تفتح جبهة في منطقة ملتهبة أصلاً, ستكون رهينة نجاحات إدارة البيت الأبيض في الملفات المرتبطة كالقمة الروسية ـ الأمريكية التي تراهن عليها واشنطن, و لن يكون الأمن العربي في أفضل أحواله لأن دوله ستكون مسرحًا لمواجهات أكثر حدة لن تسهم بأي شكل من الأشكال في عودة الاستقرار والأمان لمناطق النزاع والتوتر و لن تساعد في التوصل إلى أي توافقات في النقاط محل الخلاف, و التجربة أكبر دليل على فشل المسعى الذي تنتهجه الولايات المتحدة ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وإنما في العالم أجمع وعوض أن تفرض واشنطن سيطرتها على الدول بعنجهيتها الجديدة هذه, قد تجد نفسها فاقدة للسيطرة تمامًا .

*كاتبة وإعلامية جزائرية

قضايا في السياسة العالمية

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب " قضايا في السياسة الدولية" لمجموعة من الباحثين في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من جامعات دولية مرموقة من بينهم برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، وآخرون بلغ عددهم ١٥ باحثًا مرموقًا من الجامعات والمراكز البحثية المعروفة وجاء هذا الكتاب في ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط، وشمل على ١٤ فصلًا.

آراء حول الخليج . جدة

وهذا الكتاب يقدم تعريفًا للمهتمين بالعلوم السياسية وقضايا السياسة الدولية من خلال إيجاد فهم للقضايا التي تهيمن على صلب الأجندة السياسة المعاصرة والتي تتبئ بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين، خاصة ان القرن الجديد ينذر بعالم جديد مثير مع استمرار المشاكل القديمة التي تراوح مكانها إضافة إلي بزوغ مشاكل جديدة يتنافس الزعماء السياسيون والمواطنون على الاهتمام بها وإيجاد تفسيرات لها، لذلك جاء هذا الكتاب ليقدم الدليل التحليلي للقضايا العالمية الرئيسية للعالم المعاصر وأيضا من أجل الوصول إلى ما وراء وسائل الإعلام المثيرة التي إما أن تبسط القضايا المعقدة، أو تفشل في إيجاد الخلفية التي تمكُن المشاهد أو القارئ من فهمها فهمًا تامًا.

والاستنتاج الأولي الذي يبدو أمام قارئ هذا الكتاب بعد الاطلاع على الفصول التي وردت بين دفتيه يفيد بأن السياسة الدولية قد طورت إمكانية أن تصبح سياسة "معولمة" حقًا، وأننا نعيش في ظل نظام عالمي تظل فيه الدول هي النمط الوحيد للتنظيم السياسي القابل للبقاء، ويسعى إلى إيجاد جواب أولي عن سؤالين هما: ما هي أهم القضايا السياسية العالمية المعاصرة؟ ولماذا؟

ويسعى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بالسياسة العالمية من خلال إيجاد فهم أفضل للقضايا التي هي في صلب الأجندة (جدول الأعمال) المعاصرة، ويظل الهدف الرئيسي كما هو في هذه الطبعة من الكتاب والذي يفترض أن هوية تلك القضايا وما تمثله منة مشاكل عامة وأسباب موقعها على الأجندة الدولية سوف تخبر بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

أوضحت الطبعة الأولى من هذا الكتاب التي ترجمها ونشرها مركز الخليج للأبحاث أن قضايا كثرة لعبت دورًا هامًا في تطور السياسة العالمية خلال نهايات القرن العشرين وسوف تظل مثار اهتمام في القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك تظل هناك قضايا عديدة لم تحظ بالتغطية الكافية على الرغم من أهميتها المركزية في السياسة العالمية.

وتناولت فصول هذا الكتاب: قضايا في السياسة العالمية، الدول واكتساب كيان الدولة، التجارة والمال والأسواق، قضايا الترابط الاقتصادي على الأجندة الدولية، الأقاليم والنزعة الإقليمية، التنمية وعدم المساواة، التسليح والحد من الأسلحة، حفظ السلام والتدخل الإنساني، القومية والنزاع الإثني، الدين، الهجرة واللاجئون على الأجندة الدولية، البيئة، وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، الجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد، وأخيرًا مراجعة قضايا في السياسة المعاصرة.

وقدم الكتاب تعريفًا للمشاركين فيه وتخصصاتهم العلمية وهم نخبة منتقاة من أساتذة العلوم السياسية المرموقين والباحثين في هذا المجال، كما تضمنت مقدمة الكتاب قائمة للتعرف بالمصطلحات والمختصرات الواردة في هذا الكتاب، مع تقديم من المؤلفين حيث أوضحوا فلسفة هذا الكتاب والهدف من وضعه وتقديمه للقارئ المعني بالسياسة الدولية.

مفاتيح النزاع والحل في الشرق الأوسط

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

منذ أن هدأت النزاعات في القارة الأوروبية وانتهى الصراع العسكري على النفوذ والاحتلال الخارجي بصورته القديمة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف أربعينيات القرن العشرين، ظهر الشرق الأوسط كمنطقة صراع ملتهبة بدأت بالاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين ثم استمرت هذه الصراعات بأشكال مختلفة، سواء على الحدود بين الدول بعد أن رحل الاستعمار وترك ما يشبه مسمار جحا، أو صراعات الإثنيات والعرقيات والقوميات وظهور الجماعات الإرهابية المسلحة، وما خلفته ثورات التحرر الوطني التي كانت تقاوم الاستعمار وما ترتب عليها، إلى أن جاءت موجة جماعات الإسلام السياسي الطامحة للوصول إلى الحكم بالقوة، وما يسمى بثورات الربيع العربي.

ومع أن المنطقة حاولت أن تنأى بنفسها عن الاستقطاب والصراعات الدولية في ظل الحرب الباردة وانخرطت في مجموعة عدم الانحياز ، إلا أن القوى الكبرى التي لم تتخل عن توجهاتها القديمة، وعليه كانت ومازالت منطقة الشرق الأوسط ساحة للحرب بالوكالة للدول الكبرى، بل والدول الإقليمية ذات الطموح والمطامع والتي ترغب في الهيمنة والتوسع، وبعد انتهاء الحرب الباردة وأفول نجم الاتحاد السوفيتي تم اختيار هذه المنطقة لتكون العدو الوهمي الذي تختلقه القوى الكبرى لتسويق مشروعها، والترويج لبضاعتها، وتحفيز شعوبها على مقاومة هذا العدو، وتم استغلال جماعات الإسلام السياسي والإرهاب لتوظيفها في تضخيم مخاطر العدو الجديد الذي طرأ على الساحة في الشرق الأوسط، وزادت خطورة هذا الوضع بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، سواء كانت ثورة شعبية، أو بمساعدة الغرب حسب ترجيح بعض المحللين لتكون أداة لزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط مع إسرائيل، وبالفعل فرخت إيران وإسرائيل الإرهاب الذي ضرب أطنابه في المنطقة، فبعد قيام الثورة الإيرانية بعام واحد اندلعت حرب الخليج الأولى التي استمرت ثماني سنوات بين العراق وإيران، وما لبثت أن انتهت فاشتعلت حرب الخليج الثانية باحتلال العراق لدولة الكويت، وجاءت حرب الخليج الثانية على أنقاض الحرب الأولى أو تابعة لها، وكامتداد طبيعي لذلك جاء الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين وتبع ذلك هيمنة إيران على العراق ومنها تمددت فيما بعد إلى سوريا ولبنان واليمن وأغراها ذلك وفتح أمامها باب التوسع وفرض الهيمنة في المنطقة العربية وإفريقيا.

التوسع والبدء في تحقيق حلم إعادة الامبراطورية الفارسية جعل إيران تفكر في امتلاك عناصر القوة التي تحقق هذا الحلم وتحميه، وتمثلت هذه القوة المأمولة في امتلاك السلاح النووي الذي يجعل منها قوة عسكرية عظمى تمتلك أداة الردع الأقوى في العالم ويجعلها تبتز دول المنطقة، وتساوم القوى العظمى على مناطق النفوذ، وساعد إيران على ذلك عدة اعتبارات منها امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، ووجود فراغ إقليمي كبير في الدول العربية بعد اندلاع موجة ما يسمى بثورات الربيع العربي وخروج عدة دول عربية مهمة من دائرة التأثير ومن ثم غياب التوازن الإقليمي، وساعدها أيضًا وجود الوفورات المالية نتيجة الثروة النفطية، مع تجييش أتباع المذهب الشيعي، بل ومحاولة نشر هذا المذهب في العديد من الدول الإسلامية لضمان زيادة المناصرين لها والمدافعين عنها.

القوى الكبرى والدول الغربية ليست بعيدة عن هذه السيناريوهات الإيرانية، بل بعضها ساهم في تحقيق ذلك، أو على الأقل لم تعترض على ما تفعله إيران أو ما تسعى إلى تحقيقه حتى أوشك النظام الإيراني على شفا امتلاك القنبلة النووية وهنا ظهرت مخاوف الغرب من ظهور قوة نووية في يد نظام الملالي المتغطرس و غير العاقل، وجاءت المحاولات لتحجيم البرنامج النووي الإيراني، أو تأجيله فقط وهذا ما ترجمه اتفاق (٥+١) الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي ترامب، ثم جاءت التداعيات التي تنذر بمواجهة كبرى.

المشكلة تكمن في وجود نظام إيران الطامح والطامع والراغب في إعادة الامبراطورية الفارسية، وقوة كبرى غير حازمة بل منقسمة تجاه إيران ومجتمع دولي غير موحد كما هو واضح تجاه انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، إضافة إلى عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط .

والحلول تكمن في جدية المجتمع الدولي لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وفرض ذلك بالإرادة الدولية الصارمة سواء تجاه إيران أو إسرائيل، وأن يقرأ النظام الإيراني الخريطة جيدًا وألا يقبل باستدراجه لإهدار مقدراته في حروب لن تحقق له شيئًا ولن تعيد الامبراطورية الفارسية وعليه قراءة تاريخ الحملات القديمة التي قادتها إيران للتوسع وفشلت، وكذلك ضرورة لم شمل الدول العربية لتكون قوة قادرة على إعادة التوازن وتحقيق الردع والدفاع عن إقليمها.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

تشجيـع الأبحـاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعـرفـة للجميـع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيـد من المعلومـات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+